تحرير: إرون سلزر

المحافظون الجدد

تأليف

توني بلير
كوندليزا رايس
مارغريت تاتشر
جون بولتن
جورج ول
جين كيركباترك
وآخرون

نقله إلى العربية
فاضل جتكر

العبيكان
Obeikan
Publishers & Booksellers

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET
https://www.facebook.com/books4all.net



https://www.facebook.com/books4all.net

المحافظون الجدد

المحافظون الجدد

تحرير

إرون ستلزر
Irwin Stelzer

نقله إلى العربية

فاضل جتكر

Original Title:

NEO CONSERVATISM

Edited, with an Introduction by:

IRWIN STELZER

Copyright © Irwin Stelzer 2004

ISBN 1-84354-351-6

All rights reserved. Authorized translation from English language edition Published By: Atlantic Books, London .

حقوق الطبعة العربية محفوظة لمكتبة العبيكان بالتعاقد مع: أتلنتك بوكس – لندن.

© مكتبة العبيكان 1426هـ 2005م

المملكة العربية السعودية، طريق الملك مع تقاطع العروبة، ص. ب: 62807 الرياض 11595

Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P. O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1426هـ 2005م

ISBN 2-844-40-9960

ⓒ مكتبة العبيكان، 1426هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ستلزر، أرون

المحافظون الجدد. / أرون ستلزر. الرياض، 1426هـ

458 ص: 5 16 ×24سم

1. الولايات المتحدة – نظام الحكم   2 – الولايات المتحدة – الكونجرس

أ. العنوان

ديوي 321.00973   1426/5520

رقم الإيداع: 1426/5520

ردمك: 2 844 40 9960

جميع الحقوق محفوظة، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب او نقله في اي شكل او واسطة، سواء اكانت إلكترونية او ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، او التسجيل، او التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior permission of the publishers.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى سيتا التي دفعتني إلى تجميع هذا السِّفر، وأبدت، كعادتها دائماً، كرم تأجيل مشروعاتها لتمدَّ يدَ المساعدة في إنجاز مشروعاتي أنا.

محتويات الكتاب

الجزء الثالث

المحافظون الجدد والسياسة الداخلية

الجزء الرابع

جذور ظاهرة المحافظة الجديدة

شكر وعرفان

من غير المألوف أن ينوء المرء تحت مثل هذا العبء الثقيل من الديون لمثل هذا العدد الكبير من الناس في سبيل إنجاز عمل بهذه الضآلة. غير أن ذلك هو ما حصل بالنسبة إلي. فارفنغ كرستول وزوجه الطيبة غيرترود هملفارب *Gertrude Himelfarb* أبديا ما يكفي من الكرم لمراجعة مقالتي إضافة إلى أسلوبهما اللطيف ولكن الصارم في استئصال عدد غير قليل من الأخطاء في المسودة الأولى. أما توني آلن *Toni Allen* ، وهي زميلة قديمة وإحدى كبار باحثي معهد هدسن فقد أدلت بدلوها المعهود على صعيدي مضمون مقالتي وصحتها جنباً إلى جنب مع تحرير مقالات أخرى. دابت لير غونزالز *Leyre Gonzalez* ، معاونتي، على استنفار مهاراتها على الأنترنت وتوظيف طاقاتها التي لا تعرف معنى التعب من أجل توفير مساعدات بحثية ثمينة. وقد كان هيرب لندن *Herb London* حريصاً على دفع معهد هدسن إلى تقديم الموارد المطلوبة لإنجاز هذا المشروع. أما سيتا ستلزر *Cita Stelzer* فقد استنفرت جميع مهاراتها التحريرية والتنظيمية لتمكيني من الالتزام بمواعيد الناشر الصارمة بعض الشيء.

كانت توبي موندي *Toby Mundy* صاحبة فكرة هذا المشروع، وقد عملت، بالتعاون مع زوجي سيتا ، على إقناعي بالإقدام على الاضطلاع به ، في جهد لم يحظ بتقويمي المطرد إذ ما لبثت أن اكتشفت أن سفراً يضم عدداً من المقالات لا بد له ، شأنه شأن أي قافلة ، من أن يتحرك بسرعة المركب الأبطأ. في النهاية ، إذا كان قدر أكبر من الاطلاع على مؤلفات المحافظين الجدد قادراً على تبديد بعض عداء القارئ غير المدعوم بالعقل لمذاهب وشعارات المحافظة الجديدة ، فإن المشروع جدير بالوقت والجهد اللذين تطلبهما.

قبـل الجميـع، يطيـب لـي أن أشـكر أولئـك الـذين سمحـوا لنـا أن نسـتخدم كتاباتهم السـابقة، وأولئك الـذين أبـدوا مـا يكفـي مـن الطيبـة لكتابـة مسـاهمات جديدة.

أرجـو أن يشـعر جميـع أولئك الـذين سـاهموا في هـذا الكتـاب بـأنهم كوفئـوا بسخاء إذا ما وجد منتقدو المحافظة الجديدة والحائرون إزاءها هذه المقالات منبع فهم أفضل لكل ما تحمله قناعة المحافظين الجدد من معنى.

مقدمة: إرون ستلزر

إذا صدقنا فيضاً من وسائل الإعلام الأوربية وغيضاً من نظيراتها الأمريكية فإن الحرب في العراق كانت تتويجاً لعملية استيلاء المحافظين الجدد على أمريكا. فجراء جهود عصابة صغيرة من المثقفين – من حملة إيديولوجيا المحافظين الجدد... محتقري... التعددية المثالية، حسب تعبير الإكونومست [1] – تخلت أمريكا عن سياستها الخارجية التقليدية وأصبحت قوة هيمنة امبريالية، أحادية، أو قوة مفرطة مولعة بالضربات الاستباقية ضد أي دولة ترى أنها تشكل تهديداً لأمنها. وبرأي منتقدي المحافظين الجدد، فإن الولايات المتحدة لم تعد تكن لآراء الإنسانية، ما أطلق عليه توماس جفرسون Thomas Jefferson اسم «احترام لائق». فبعد سنين من التآمر باتت هذه العصابة من المحافظين الجدد، وعلى رأسها أكثر ممارسيها أهمية: جورج دبليو. بوش George W.Bush وديك تشيني Dick Cheney متحكمة بسياستي أمريكا الخارجية والأمنية ناهيك عن سياستها الداخلية. غير أن الصعوبات التي واجهتها أمريكا في العراق ما لبثت أن أثارت جملة من الشكوك الجدية حول قدرة الولايات المتحدة على بلوغ هدف المحافظين الجدد المتمثل بتصدير الديمقراطية الأمريكية. فقبل نحو سنة من تحول الإرهابيين إلى قوة ذات شأن في شوارع العراق وأزقته كتب ماتيو بارس Mathew Parris يقول: «دقت ساعة.... تبديد طموحات المحافظين الجدد» [2] وبعد عشرة أشهر عادت الإكونومست إلى تناول

---

1 . 2004/2/28، ص: 38.

2 . التايمز، 2003/7/5.

الموضوع نفسه قائلة: «المحافظون الجدد أنفسهم باتوا مسكونين بقدر متزايد من الهواجس» [1] في مواجهة عمليات القتل والتدمير المتصاعدة.

قد يكون بعض المحافظين الجدد متشككين، غير أن بين الصامدين أولئك المسكين بزمام الأمر بشأن حسم مسألة ما إذا كانت أمريكا ستواصل السعي إلى تحقيق حلم المحافظين الجدد – بمن فيهم رئيس الولايات المتحدة خصوصاً ..

يتركز هدف هذه المجموعة من المقالات على إحلال الضوء محل الحمى، وعلى فصل الحقائق الكامنة وراء بعض المخاوف التي يثيرها المحافظون الجدد عن الأوهام. فمن شأن قراءة متمعنة لما قاله محافظون جدد مرموقون أن تفضي إلى استنتاج يقول بأن السياسة الخارجية التي يؤيدونها، وقد تبنت إدارة بوش بعضها رداً على الهجوم الذي تعرضت له أمريكا في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، أقل راديكالية، بل وأقل جدة بالتأكيد، مما يظنها كثيرون. وعلى الرغم من أن المحافظين الجدد فخورون لأنهم افترقوا، من نواح كثيرة، عن إجماع ما بعد الحرب الباردة، فإن من حقهم أن يزعموا أن لأفكارهم جذوراً عميقة في التاريخ الأمريكي والبريطاني المبكر، كما في سياسات وخطط اعتمدها رؤساء أمريكيون مثل جون كوِنسي آدمز John Quincy Adams وتيودور روزفلت Theodor Roosevelt، ورؤساء وزارة بريطانيون مثل مارغريت تاتشر وتوني بلير.

وعلى هذا الأساس، إضافة إلى نوعية بحوث المحافظين الجدد وأطروحاتهم، فإن من شأن أفكارهم الأساسية أن تنجو من التقلبات الطارئة على التحكم بالبيت الأبيض.

تلك أيضاً هي حال السياسة الداخلية. فالبرامج المتمتعة بتأييد المحافظين الجدد في ميادين الجريمة، إصلاح نظام الرفاه، وما ظل يعرف باسم «الحرب الثقافية»، لم تنبثق مكتملة التشكل من عقول أولئك الذين ساعدوا جورج دبليو.

1 . الإكونومست، 2004/5/29، ص: 25.

بوش على صياغة «المحافظة الرحيمة». لقد ظهرت هذه الأفكار مع دعاة الإصلاح الفكتوريين، ثم دفنت تحت أكوام التشريعات التي ألّفت بنود برنامج الصفقة الجديدة (New Deal) لدى الرئيس فرانكلن دي. روزفلت Franklin D. Roosevelt وشعار المجتمع العظيم (Great Society) عند الرئيس لندون جونسون Lyndon Johnson، لتطفو على السطح مرة أخرى في مقالات المحافظين الجدد ومنشوراتهم واقتراحاتهم. في ميدان السياسة الداخلية من شأن صفة الجدد، أن تكون على خطأ مثلما هي فيما يتعلق بمجال السياسة الخارجية (أو مفرطة في الشمول لتحديد ما تعنيه المحافظة الجديدة).

إلا أن علينا أن نبدأ نقاشنا لتطور ظاهرة المحافظة الجديدة بوجهة نظر متبرئة. يقول ديفد بروكس في مقالة مشمولة بهذا الكتاب: "إذا صادفتك جملة تبدأ بعبارة "يعتقد المحافظون الجدد" فإن ما عدا ذلك في الجملة غير صحيح بنسبة 99.44 بالمئة". إنه على صواب. ليس ثمة أي شيء يمكن أن يعرف باسم «حركة» محافظة جديدة، بالمعنى المعجمي لـ«فريق من الأشخاص ذوي الهدف المشترك» غير أن هناك ما يطلق عليه إرفنغ كرستول، وهو العراب المعترف به لظاهرة المحافظة الجديدة، في واحدة من مقالاته المشمولة بهذا الكتاب، اسم «قناعة المحافظين الجدد»: ما يدعوه جوشوا مورافتشك، في مساهمته، «نوعاً مميزاً من تحسس المحافظين الجدد»؛ وما يسميه نورمان بودهورتز Norman Podhoretz، الذي وظف صفحات مجلة كومنتري لتطوير جناح محافظ جديد في السياسة الخارجية وكسب مؤيدين له «النزعة المحافظة الجديدة». يميل بودهورتز إلى تفضيل تعبير "النزعة" الوصفية لأن المحافظة الجديدة، لم يسبق لها، كما يقول «أن أوحت بذلك النوع من السمة التنظيمية المركزية لأي حركة» [1].

يعود عزوف جماعة «تتقاسم وجهات نظر حول موضوعات كثيرة» [2]، جزئياً، عن اعتبار المحافظة الجديدة «حركة» إلى إقرار أولئك الموافقين عموماً على بعض

1 . كومنتري، آذار 1996، ص:20.

2 . الإكونومست، 2004/5/29، ص: 25.

مبادئها بوجود تباينات لا يستهان بها فيما بينهم حول نقاط مهمة على صعيد التخطيط السياسي. كما يعود، في جزء منه، إلى واقع أن عدداً كبيراً منهم قضوا حيواتهم مشغولين بكيل آيات الشجب والإدانة لمختلف الحركات، المزعومة ذاتياً – مثل حركة السلم، الحركة الشيوعية، الحركة البيئية، – وغيرها من الحركات التي تنظر برعب إلى أي انحراف عن التزمت التنظيمي من جانب أعضائها الملتزمين بتسديد الاشتراكات. فالمثقفون المنضوون تحت يافطة «المحافظين الجدد» الفضفاضة، يثمنون نزعتهم الفردية عالياً: ليسوا من أولئك الذين يستظلون مع آخرين بمظلة صنم إيديولوجي واحد.

وهذا كله يشي بأن نقد المحافظة الجديدة على أنها عصابة، لا يقوم على أي أساس راسخ. يكاد الرأي الشائع في أوربا كما في وسائل الإعلام الليبرالية بـ أمريكا أن يقول كلاماً شبيهاً بما يلي: مجموعة صغيرة من المثقفين، بينهم عدد كبير من أعضاء إدارة بوش في المستقبل، دأبت، لسنوات، على التآمر، في السر، من أجل إبدال سياسة أمريكا الخارجية العريقة القائمة على التعددية القومية، مع تعويلها الشديد على الأمم المتحدة، للاستعاضة عنها بمقاربة أكثر اتصافاً بالنزعات الأحادية والتوسعية والتشدد للشؤون العالمية.

يقال إن مركز قيادة هذه العصابة هو مشروع القرن الأمريكي الجديد The Project for the New American Century (PNAC) (البانك)، وهو تنظيم أسسه وليم (بل) كرستول William (Bill) Kristoll في 1997 في سبيل «تدعيم قيادة أمريكا لكوكب الأرض». ومن مؤسسي المشروع الآخرين نذكر كلاً من ديك تشيني، دونالد رامسفلد Donald Rumsfeld، بول ولفوفيتز Paul Walfowitz وإليوت آبرامز Elliot Abrams، وقد قُدِّر للجميع أن يحتلوا مواقع مفتاحية في إدارة بوش باستثناء كرستول الذي يسخِّر رئاسته لتحرير الويكلي ستاندارد The Weekly Standard، وهي مجلة متنفذة تصدر في واشنطن، تؤيد أحياناً وتنتقد أحياناً أخرى إدارة جورج دبليو. بوش، من أجل توفير منبر لعدد كبير من المحافظين الجدد الناشطين.

ما من أحد يستطيع أن يشكك بأن مشروع البانك اضطلع بدور مهم في رسم سياسة إدارة بوش الخارجية. غير أن من شأن الإيحاء بأن ذلك إن هو إلا جزء من محاولة خفية للإطاحة بالسياسة الخارجية الأمريكية التقليدية ألا يكون صحيحاً ببساطة. صحيح أن للأفكار، في أي نظام ديمقراطي، دوراً في رسم السياسة الخارجية، وبعض المحافظين الجدد (لا كلهم) الذين ساهموا في عمل مشروع البانك فكروا بعمق، تشاجروا فيما بينهم، كتبوا بمهارة وحصافة، تحدثوا في اجتماعات وندوات بحضور أشخاص ذوي شأن من صناع الرأي، وقاموا بتوزيع سيل من المذكرات الداعية إلى جعل أمريكا تتبنى مقاربة إلى العالم تكون متناسبة مع تهديدات ما بعد الحرب الباردة الجديدة لأمنها.

هذه المعركة العلنية لكسب قلوب وعقول الممسكين بدفة مؤسسة السياسة الخارجية بالذات ليست مؤهلة لأن تشكل ذلك النوع من التآمر الخفي المفضل لدى العصابات. حتى جوشوا ميكا مارشال Joshua Micah Marshall، الذي شكا على صفحات النيويوركر The New Yorker من قيام المحافظين الجدد باستغلال الرعب الناجم عن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر «لاعتناق نظرة عالمية امبريالية صارخة»، يسلّم بأن آليات الترويج التي اعتمدها المحافظون الجدد لم تكن سرية. «كان بوسع المرء أن يراقب الأمر حاصلاً في مراكز البحوث في واشنطن. فعلى موائد طعامهم، في غرف حلقاتهم الدراسية، على أغلفة مجلاتهم الصغيرة، كانت أصداء فكرة الإمبراطورية تتردد بوضوح واطراد – خصوصاً بين صفوف فرسان الإيديولجيا القريبين من صانعي القرار العاكفين على التخطيط للحرب على الإرهاب»[1]. ليس ثمة أي متآمرين، أي اجتماعات سرية، أي عصابات. ثمة كان، بدلاً من ذلك كله، مسعى علنياً تماماً رمى إلى إقناع حكومة الولايات المتحدة بتبني نظرة عالمية مختلفة جذرياً عن تلك المفضلة لدى مؤسسة السياسة الخارجية لما بعد الحرب الباردة، ولكنها ذات جذور ممتدة إلى تربة التاريخ الأمريكي السابق.

---

1 . جوشوا ميكا مارشال "فرسان القوة" النيويوركر، 2004/2/2، ص:85.

ليست خرافة عصابة سرية هي الخرافة الوحيدة التي ابتدعها منتقدو المحافظين الجدد. ثمة خرافة أخرى ألا وهي تلك التي تزعم ببساطة أن سياسة المحافظين الجدد الخارجية هي من صنع مثقفين يهود يتمثل همهم الأول ببقاء إسرائيل وتوسعها، بدلاً من الولايات المتحدة. يقول بروكس في مقالته مازحاً إن عبارة «المحافظين الجدد» تعني «المحافظين اليهود». وكما يقول جون بودهورتز (ابن نورمان، تماماً مثلما بل هو ابن إرفنغ) في كتابه المؤلف من مجموعة مقالات[1]، فإن «عدداً كبيراً من خصوم بوش راحوا يزعمون أن جورج دبليو. بوش قد أضحى أسير شلة من المستشارين اليهود الذين يتركز هدفهم الحقيقي لا على الدفاع عن الولايات المتحدة بل على خدمة مصالح إسرائيل الأمنية».

بعض خصوم المحافظين الجدد، ومعهم بعض الكتاب غير المهتمين بظاهرة المحافظين الجدد قدر اهتمامهم بهيمنة اليهود على صناعة القرار السياسي الأمريكي، مقتنعون بأن هذا هو الوضع. فمذيع برنامج «بانوراما» التلفزيوني المرموق لدى هيئة الإذاعة البريطانية (البي. بي.سي) ستيف برادشو Steve Bradshaw أبلغ جمهوره: «وقع اختيارنا على موضوع متكرر في الأوساط الداخلية بواشنطن. يتهامس الناس قائلين إن بعض كبار المحافظين الجدد شديدو الولاء للصهيونية ويريدون الإطاحة بأنظمة معينة في الشرق الأوسط لمساعدة إسرائيل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة».

ليس الأمر همساً مجرداً بين «بعض الناس» دونما تحديد وبين حلفائهم الذين يشاطرونهم تفكيرهم. فمراسل الإندبندنت The Independent في الشرق الأوسط روبرت فسك Robert Fisk أفاد قراءه بأن إدارة بوش يجري دفعها إلى خوض حرب ضد الإسلام من قبل أمثال كن آدلمان Ken Adelman (مدير نزع السلاح لدى الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan) وإليوت كوهن Elliot Cohen (مدير الدراسات الدولية العليا، عضو مجلس التخطيط للدفاع وأحد مؤسسي مشروع

---

1. جون بودهورتز. بلد بوش: كيف أصبح دوبيا رئيساً عظيماً مطيّراً صواب الليبراليين. كتاب صادر في نيويورك عن دار نشر سينت مارتن، 2004، ص:59.

البانك)، ممن لم يتحمسوا للدفاع عن دينهم بالذات»[1]. ثمة مقالة مطولة في «النيويوركر» تستخدم عرضاً لحياة إليوت أبرامز، وهو مساعد خاص للرئيس ومدير أول لشؤون الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، للتلميح إلى أن آبرامز يولي مصالح إسرائيل اهتماماً كبيراً لدى رسم سياسة الولايات المتحدة. وكذلك فإن اليزابث درو Elizabeth Drew، وهي إحدى صحفيات أمريكا الشهيرات، تكتب، حسب ما يشير جوشوا مورافتشك: «لأن بعض المحافظين الجدد يهود ولأنهم جميعاً تقريباً مؤيدون ثابتون لسياسات حزب الليكود، فقد سيق اتهام يقول إن استهدافهم "لإشاعة الديمقراطية" في المنطقة نابع من رغبتهم في إحاطة إسرائيل بجيران أكثر تعاطفاً. من شأن مثل هذا الرأي أن يفسر جملة التصريحات المحيرة الصادرة عن ولفوفيتز وآخرين قبل حرب (العراق) حين كانوا يعلنون أن "الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط تمر ببغداد"». إن تعليقات مورافتشك على هذه وغيرها من التهم المشابهة الزاعمة أن المحافظين الجدد ليسوا في الحقيقة إلا عملاء لإسرائيل، جديرة بقراءة متأنية.

أن يعترض المرء على السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل شيء، غير أن اتهام المحافظين الجدد اليهود بالولاء المزدوج وبالتآمر من أجل إمالة كفة سياسة أمريكا الشرق أوسطية لصالح إسرائيل بصرف النظر عن مصالح الولايات المتحدة شيء آخر تماماً. ذلك هو الخط الذي يعتمده مايكل لند Michael Lind الذي يزعم «أن المحافظين الجدد الأمريكيين دأبوا، على امتداد سنين طويلة، على نشر الدعايات المروجة لحق إسرائيل»[2]. وثمة صدى أذكى لهذا الكلام يردده توماس باورز Thomas Powers الحائز على جائزة بولتزر، الذي يبادر أولاً إلى إيراد إنكار ريتشارد بيرل Richard Perle المحموم والصريح للولاء المزدوج، ثم يكتب «أن بيرل يبدو لي عصبياً بعض الشيء ومتخذاً موقفاً دفاعياً حول هذه النقطة. ما الذي يمنعه من الإقرار علناً بأن مصير إسرائيل تحتل بطبيعة الحال مكانة مرموقة على سلم

1 . الاندبندنت 2002/12/4.

2 . انظر مايكل لند، (تشرشل مؤيداً للدمى)، السبكتيتور، 2004/4/24، ص:25.

أولوياته؟،[1] يبقى السبب الكامن وراء اتهام أي صانع قرار يهتم ب (مصير إسرائيل) – يأمل المرء أن يصبح جميع اللاعبين على الساحة الدولية، بمن فيهم غير اليهود، مهتمين بهذه القضية – بالولاء المزدوج.

هذه هي الخرافة – خرافة هيمنة اليهود على المحافظين الجدد، وعبودية المحافظين الجدد لمصالح إسرائيل حتى حين تكون هذه المصالح متضاربة مع مصالح الولايات المتحدة – التي يقوم مورافتشك بتصفية الحساب معها. إنه يرى دوام الخرافة محيراً نظراً لأن أياً من كولن باول Colin Powell وكوندوليزا رايس، وهما مستشارا الرئيس الرئيسيان في السياسة الخارجية ليسا يهوديين، ومثلهما في ذلك مثل نائب الرئيس ديك تشيني (وإن كان بنظر البعض الدافع الأول وراء القرار القاضي بإزاحة صدام)، دونالد رمسفلد Donald Rumsfeld (وزير الدفاع)، أو جورج تنت George Tenet (مدير وكالة الاستخبارات المركزية إلى وقت قريب). أما بل كرستول وريتشارد بيرل، وهما يهوديان، فقد كانا في الصفوف الأمامية بين أولئك الذين دأبوا على حض إدارة كلنتون Clinton على التدخل في كوسوفو لوقف عمليات ذبح عشرات آلاف المسلمين.

ما يثير قدراً أكبر من الاهتمام فيما يخص خرافة أن محافظين جدداً يهوداً يتحكمون بسياسة الإدارة هو الربط الوثيق بين اليمين المسيحي وحكومة بوش. من الطبيعي جداً أن يبادر قادة من اليمين الديني – من بروتستانت وكاثوليك – إلى عد أنفسهم محافظين جدداً وإلى الضغط من أجل اعتماد سياسات تخص قضايا معينة مثل الإجهاض وهي قضايا ترفضها كتلة كبيرة من الناخبين اليهود، ممن صوتت نسبة 80 بالمئة منهم ضد جورج دبليو. بوش في 2000. ومع بقاء اليمين الديني العمود الفقري للدعم السياسي الذي يتمتع به بوش، واحتلال الناخبين اليهود المرتبة الثانية بعد الزنوج فقط في اصطفافهم مع خصومه، فإن الزعم بأن اليهود هم الذين يديرون دفة سياسة الحكومة الخارجية يظل زعماً يصعب الدفاع عنه. إن مساهمة ماكس

---

1 . توماس باورز Thomas Powers، (العالم غداً) النيويورك ريفيو، 2004/3/11، ص:5.

بوت في هذا الكتاب توفر عرضاً كاملاً لتلك التهمة مع سلسلة طويلة من التهم الأخرى الموجهة ضد المحافظين الجدد.

ثمة مسألة أخرى مثيرة لقدر حاد من الخلاف تتعلق بأهداف السياسة الخارجية للمحافظين الجدد، وبقدرتهم على إقناع إدارة بوش بتبني تلك الأهداف.

ليست المحافظة الجديدة، كما لوحظ من قبل، حركة بمقدار ما هي نزعة. وبالفعل فإن إرفنغ كرستول يدعي في مقالته عن قناعة المحافظين الجدد أن «ليست هناك مجموعة من العقائد المحافظة الجديدة تخص السياسة الخارجية، بل ثمة جملة من المواقف المستمدة من تجارب التاريخ». إلا أن لجملة هذه «المواقف» إطاراً وشكلاً محددين في ميدان السياسة الخارجية، كما يتضح من المقالة التي صاغها وليم كرستول وروبرت كيغن. من المعروف أن الثاني، وهو موظف سابق في وزارة الخارجية، هو مؤلف كتاب عن الفردوس والقوة Of Paradise And Power، الكتاب الأكثر نفوذاً، ربما، على صعيد السياسة الخارجية، خلال عقود من السنين [1]. لقد أصبح مرجعاً أساسياً في وزارات الخارجية البريطانية والأمريكية والفرنسية، كما في سائر السفارات المنتشرة في العالم.

اختيرت مقالة كرستول – كيغن في هذا السفر لأنها كتبت قبل الهجوم الحالي على العراق، بما يوفر إمكانية تقديم مقترحاتها السياسية من منطلق قابلية تطبيقها، بدلاً من النظر إليها من منظور السياق العراقي المحدد فقط. ففي هذه المقالة يرى المؤلفان أن ليس من الواقعي افتراض قابلية السيئين للإصلاح، ويدعوان إلى اعتماد سياسة قائمة على العمل ل «تغيير الأنظمة». غير أنهما يحرصان، مع ذلك، على الإشارة إلى أن مثل هذه السياسة ليس من شأنها أن تلزم الولايات المتحدة بـ «إرسال جيوش للإطاحة بكل نظام نعتبره مثيراً للشكوك». وفي الحالة العراقية،

1. روبرت كيغن. عن الفردوس والقوة: أمريكا وأوربا في النظام العالمي الجديد، نيويورك، ألفريد أي. كنوبف، 2003 (كتاب ترجمه المعرب مؤخراً). ثمة طبعة لاحقة للكتاب صدرت في 2004 عن فنتج بوكس مشتملة على ملحق مهم.

يعبران عن الأسف إزاء إخفاق التحالف في حرب الخليج الأولى (الثانية بعد الحرب العراقية – الإيرانية – المعرب) في متابعة الزحف وصولاً إلى بغداد لإزاحة صدام حسين عن السلطة و....[إبقاء] القوات الأمريكية في العراق مدة تكفي لضمان ترسخ نظام «أكثر صداقة». ينبغي أن يكون واضحاً حتى بالنسبة لأي مراقب عابر جداً لسياسة أمريكا الخارجية أن وجهات النظر المعبر عنها في هذه المقالة أصبحت سياسة، كما تبين مساهمة مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس في هذا السفر. ففي معرض تسليط الضوء على إستراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس جورج دبليو. بوش، تؤكد الدكتورة رايس رغبة الإدارة في «توسيع دائرة خيرات الحرية والازدهار لتشمل كوكب الأرض».

إن لعقيدة الاستباق، الحاجة المقدرة إلى التعامل مع الدول المارقة، مع عناصر أخرى من مكونات المحافظة الجديدة، في الواقع، جذوراً عميقة في التاريخ الأمريكي، كما كانت، حسب إشارة مايكل غوف في مقالته، محتَضَنة من قبل قادة بريطانيين، بمن فيهم كاننغ Canning، بالمرستون Palmerston، تشيرتشل Churchill وتاتشر، قبل إقدام جورج دبليو. بوش (وهو الذي ظل حريصاً على أن ينأى بنفسه عن مناقشة السياسة الخارجية خلال حملته الانتخابية) على تبنيها بزمن طويل. وبالفعل فإن آدم ولفسن يدعي في مقالته أن من الممكن إرجاع سياسة بوش الخارجية، ولاسيما تأكيدها لمبدأ الاستباق، إلى الخطاب الثاني Second Treatise لـ جون لوك John Locke حيث قيل إن على الناس في دفاعهم أن يبادروا إلى التحرك «قبل فوات الأوان، وقبل أن يصبح الشر عصياً على العلاج».

على الرغم من أن أستاذ جامعة ييل جون لويس غاديس John Lewis Gaddis يؤمن بأن سياسة الرئيس بوش الخارجية انحراف كارثي عن السياسة الأكثر تعددية التي صاغها فرانكلن دي. روزفلت، فقد أوضح أن لعدد كبير من المبادئ الكامنة في عمق سياسة الرئيس الحالي جذوراً في تاريخ أمريكا. فهذه السياسات، وعلى الأخص سياسة الاستباق، نجدها في رد الرئيس جون كونسي آدمز على

ظروف معينة مثل عجز اسبانيا عن منع الهنود القاطنين في مستعمرتها فلوريدا من شن الهجمات على أمريكا عبر الحدود [1]. وفي بدايات القرن العشرين بادر تيودور روزفلت إلى صياغة سياسة لا تختلف كثيراً عن سياسة جورج دبليو. بوش، باستثناء تركيز الأول على نصف الكرة الغربي: «من شأن الشغب المزمن أو الوقوع في حالة العجز بما يفضي إلى الانحلال العام لروابط المجتمع المتمدن...، أن يستدعي، آخر المطاف، تدخلاً من جانب دولة متحضرة، وقد يؤدي، في نصف الكرة الغربي، إلى إجبار الولايات المتحدة، ولو على مضض، ... على ممارسة سلطة شرطة دولية» [2]. حرص المحافظون الجدد الأمريكيون على إضفاء نوع من ثوب البطولة على الرئيس الذي حض الأمريكيين على التحدث بلغة لطيفة مع التسلح بعصي غليظة. ففي مقالتهما آنفة الذكر يأتي كرستول وكيفن على ذكر تصريح روزفلت باستحسان خاص، وهو التصريح الذي قال فيه الرئيس الأسبق: «يبقى الواجب الأول لأي دولة محصوراً داخل حدودها، ولكن ذلك لا يعفيها من التصدي لواجباتها في العالم ككل: وإذا ما أحجمت عن مثل هذا التصدي فإنها لا تفعل أكثر من التنازل عن حقها في النضال من أجل مكان لها بين أولئك الذين يتولون رسم خارطة مصائر البشرية».

بعد تصريح تدي روزفلت بعقد من الزمان دخل البيت الأبيض سلف آخر من المحافظين الجدد ألا وهو ودرو ولسن Woodrow Wilson. سارع ولسُن إلى إبلاغ العالم بأن أمريكا كانت قد احتلت كوبا، «لا بغرض الضم بل لتمكين المستعمرة البائسة من امتلاك نعمة الحرية»، بلغة شبيهة بتلك التي استخدمها جورج دبليو. بوش وتوني بلير بعد سنين عديدة تسويغاً لعملية الإطاحة بصدام حسين. مثله مثل محافظي اليوم الجدد كان ولسن يسعى إلى إعادة صياغة العالم، أو أجزاء أساسية منه، بما ينسجم مع صورة أمريكا الديمقراطية. فدعوته إلى «تقرير

1 . جون لويس غاديس، المفاجأة، الأمن، والتجربة الأمريكية، كامبرج ماساتشوستس ولندن: مطابع جامعة هارفارد، 2004. ص: 16 وما بعدها.

2 . اقتبسه غاديس في الكتاب آنف الذكر، ص:21.

المصير»، وهو مفهوم لم يسبق له أن حدده تحديداً فعلياً قط [1]، يتردد أصداؤها في دعوة بوش وبلير إلى إجراء انتخابات حرة تمكّن العراقيين من تقرير مصير مستقبلهم.

إلا أن المحافظة الجديدة هي ولسنية مع فارق كبير جداً. كان ولسن مؤمناً بإمكانية بلوغ هدفه عبر التعويل على قدرة الإقناع لدى المؤسسات الدولية الشبيهة بعصبة الأمم. والمحافظون الجدد لا يرون مثل هذا الرأي: فهم ميالون إلى جعل الديمقراطية ممكنة من خلال الإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية التي تهدد الأمن الأمريكي والنظام العالمي – باستخدام القوة العسكرية إذا أخفقت سائر الوسائل الأخرى: ميالون إلى السماح بتغيير الأنظمة والشروع بعمليات بناء الدول: ميالون أيضاً إلى التعويل على أشكال مختلفة من «تحالفات الراغبين»، بدلا من الركون إلى الأمم المتحدة. وكما تقول مارغريت تاتشر في خطابها بفولتن الميزورية، وهو مشمول بهذا السفر، فإن الأمم المتحدة قد "أخفقت في إعطائنا أياً من الازدهار والأمن". والمحافظون الجدد من أمثال جين كيركباتريك وروبرت كيفن ينظرون إلى الأمم المتحدة نظرة مفعمة بقدر أكبر من الشك – حتى من السيدة تاتشر – بوصفها منظمة تتمتع فيها أنظمة لا ديمقراطية بتمثيل يفوق وزنها الفعلي، بتمثيل مبالغ فيه. ويرونها كذلك منظمة تحاول فرنسا تسخيرها عبر استخدام ما تتمتع به من حق نقض ونفوذ مع مستعمراتها السابقة ونظيراتها في الاتحاد الأوربي للجم حرية حركة أمريكا، عن طريق جعل الأمم المتحدة الحَكَم الوحيد فيما يخص مدى أخلاقية التحركات الأمريكية. في «ذيل ملحق» بالطبعة الجديدة لكتابه عن الفردوس والقوة، يطرح كيفن السؤال التالي: «هل مجلس الأمن الدولي، وصرح القانون الدولي الذي يكلله هذا المجلس، هما المرجعية المقدسة للشرعية الدولية، كما يقول الأوربيون اليوم بإصرار؟» ويأتي الجواب: «لا، ليسا كذلك» [2].

---

1 . مارغريت ماكميلان Margaret Macmillan، صانعو السلام: ستة أشهر غيرت العالم، لندن: جون موراي، 2001، الفصل الأول.

2 . روبرت كيفن، كتاب سبق ذكره، الطبعة الجديدة، ص:122.

يمكن إيجاز موقف المحافظين الجدد بالدعوة إلى اعتماد الدبلوماسية حيثما أمكن، والقوة عند الضرورة: التعويل على الأمم المتحدة إن أمكن، واجتراح تحالفات آنية أو المبادرة إلى التحرك أحادياً عند الضرورة: توجيه ضربات استباقية إذا كان توقع عمل عدائي من جانب أعداء أمريكا أمراً وارداً ومعقولاً. وكما يقول ماكس بوت في مقالته، فإن المحافظين الجدد ليسوا «ولسنيين معتدلين»، مثل الرئيس الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter، بل هم «ولسنيون متشددون يؤمنون لا بصفحات الورق بل بالقوة، بقوة الولايات المتحدة خصوصاً».

يقوم مراقب بريطاني حصيف للمشهد العالمي يدعى مارتن ولف Martin Wolf بتلخيص نظرته إلى الطريق من ولسن إلى بوش قائلاً «إن المحافظين الجدد..ولسنيون في غاياتهم ولكنهم معادون للولسنية في وسائلهم. فعلى النقيض من ولسُن، يؤمنون بإمكانية تحقيق التحولات المطلوبة عن طريق قوة الولايات المتحدة المحررة من القيود الدولية...يرى [المحافظون الجدد] أن الديمقراطية والحرية هما أفضل طرق حياة الناس..ومع ذلك..فإن [الولايات المتحدة] تبدو مؤمنة بأن القوة، لا الحق، هي التي توصل إلى الحقوق»[1].

قد يبدو ذلك صحيحاً ولكنه ليس كذلك مئة بالمئة. صحيح أن المحافظين الجدد يؤمنون فعلاً أن الديمقراطية والحرية هما أفضل سبل حياة الناس، غير أنهم لا يلبثون أن يتجاوزوا مستوى إلقاء المواعظ ليؤكدوا أن أفضل ما يمكّن الغرب من ضمان دوام نظام عالمي مسالم ومزدهر هو نشر الديمقراطية. ومنذ زمن طويل أشارت جين كيركباتريك التي شغلت منصب سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغن إلى الترابط بين الديمقراطية والأمن حين قالت: «الدول الديمقراطية لا تشعل حروباً». ورئيس الوزراء توني بلير يشاطرها الرأي كما أوضح في خطابه الذي أعدنا نشره في هذا الكتاب حيث قال: «إن نشر قيمنا يجعلنا أكثر أمناً» وحين تحدث مرة أخرى أمام اجتماع مشترك لمجلسي الكونغرس في

1 . مارتن وولف، الفاينتشال تايمز، 2003/12/24.

الولايات المتحدة يوم 17 تموز/يوليو 2003 قائلاً: «لعل نشر الحرية هو الأمن الأفضل للأحرار... فالحرية التي نسعى إليها ليست للبعض بل للجميع، لأن تلك هي الطريق الصحيحة الوحيدة المفضية إلى النصر في هذا الصراع»[1].

علاوة، يقول مؤيدو السياسة الخارجية الأمريكية المتشددة من المحافظين الجدد إن الناس في كل مكان يتبنون القيم الغربية ويتوقون إلى الحرية كما هي مفهومة في الغرب. وكما قال بلير – وهو ليس محافظاً جديداً رفعه المحافظون الجدد إلى مرتبة بقيت إلى الآن محجوزة لكل من ونستون تشيرتشل ومارغريت تاتشر – في خطابه أمام الكونغرس، فإن «قيمنا ليست قيماً غربية: إنها قيم كونية شاملة تخص روح الإنسان». إن هذا الإيمان بكونية الرغبة في امتلاك الحرية ذات الطراز الغربي، وما يوازيه من افتراض يرى أن الولايات المتحدة وحليفاتها قادرة على غرس نظام حكمها في أماكن معادية غالباً، هما اللذان يحرص جورج ول على تحديهما بقدر كبير من الحماس في مقالته الواردة هنا. ليس جورج وحده في ذلك: فحتى جيمس كيو. ولسن، وهو أحد المحافظين الجدد الثابتين حين يكون الأمر متعلقاً بالسياسة الداخلية، يراوده الشك حول قدرة أمريكا على تحقيق النجاح في غرس نظام ديمقراطي ليبرالي في تربة العراق الوعرة، متذرعاً بين أسباب أخرى، بواقع أن «أي نظام ديمقراطي يتطلب وجود ثقافة ديمقراطية، ومثل هذه الثقافة لا تنمو في الغالب إلا ببطء»[2].

ربما كانت الانتقادات الشبيهة بهذا هي الشاغلة لـ كوندوليزا رايس حين قامت في مساهمتها برفض «النظرة المتملقة القائلة بأن الحرية لن تنمو في تربة الشرق الأوسط،» غير أنها تسارع وتضيف، وهذا مهم، «إننا لا نسعى إلى فرض الديمقراطية على الآخرين: فنحن لا نريد إلا تقديم المساعدة من أجل خلق شروط تمكن الناس من المطالبة بمستقبل حر لأنفسهم».

---

1 . توني بلير، خطاب أمام جلسة مشتركة لمجلس الكونغرس الأمريكي، 2003/7/17.

2 . جيمس كيو ولسن، (ما الذي يجعل الحرية أهم بكثير من الديمقراطية؟) الصنداي تايمز، 2004/5/2.

يحرص المحافظون الجدد على بيان أنهم لا يعولون على القوة فقط أو بصورة رئيسية في عملية نشر القيم الديمقراطية. هاكم مرة أخرى ما يقوله بلير: «في النهاية ليست قوتنا وحدها هي التي ستهزم هذا الشر [الإرهاب]. فأسلحتنا الحاسمة ليست مدافعنا، بل هي معتقداتنا»[1]. وقد أشار رتشارد بيرل الذي يعد على نطاق واسع أقوى المتشددين بين مستشاري إدارة بوش إلى «أننا لن نُقْدم على شن الحرب ضد العالم في سبيل الديمقراطية... يتعين علينا أن نوظف جميع أدوات النفوذ الأمريكي لبلوغ ذلك الغرض ومعظم تلك الأدوات ليست عسكرية»[2].

قد يفاجأ أنصار «القوة اللطيفة – الناعمة» من أمثال جوزف ناي Joseph Nye[3]، الأستاذ في هارفارد، حين يجدون أن لديهم ما يتفقون بشأنه مع بيرل ومحافظين جدد آخرين، غير أن هذه هي الحقيقة. وبالفعل فإن بيرل ليس وحده كما يبين كرستول وكيغن في مقالتهما: فالمحافظون الجدد لا يعولون عموماً على القوة العسكرية حصراً في الدفاع عن مصالح أمريكا. إنهم يريدون من أمريكا أن تخصص موارد مناسبة لجيشها من أجل تمكين الدولة من استعراض قوة متفوقة كلما دعت الحاجة وحيثما تطلب أمنها مثل هذا الاستعراض، وهم يوجهون انتقادات صارخة إلى إدارة بوش لإخفاقها في توفير ما يكفي من القوات لضمان أمن المواطنين والبنى التحتية في العراق. ولكن لديهم ما يكفي من الثقة بشأن القاعدة الفكرية السليمة لموقفهم فيما يخص شمولية الرغبة في نوع ما من أنواع الحكم الديمقراطي بما يجعلهم راغبين أيضاً في الانخراط في حرب الأفكار. ثمة حاجة إلى المزيد من القوات، ولكن هناك أيضاً ما يدعو إلى المزيد من الندوات. ذلك هو السبب الكامن وراء قيام العديد من المحافظين الجدد من أمثال بيرل وبل كرستول

---

1 . توني بلير، الخطاب آنف الذكر.

2 . رتشارد بيرل، مقابلة أجراها معه والتر بنكوس Walter Pincus في الواشنطن بوست 2003/4/8.

3 . انظر جوزف اس ناي (الابن) Joseph S.Nye (Jr.)، "مفارقة القوة الأمريكية":....نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2002 (كتاب صدر عن مكتبة العبيكان معرباً من قبل د. محمد توفيق البجيرمي).

بقطع عشرات آلاف الأميال سنوياً للمشاركة في مناقشة أولئك الذين ينكرون حاجة أمريكا إلى نشر القيم الديمقراطية كجزء من برنامجها الهادف إلى خلق نظام عالمي أكثر استقراراً.

كذلك لا يدعو المحافظون الجدد إلى الاعتماد الحصري على التحرك الأحادي. وكما يبين جون بولتن في هذا الكتاب فإن اتفاقيات حظر الانتشار التعددية تبقى – على الرغم من أن أمريكا ترى أسلحة الدمار الشامل بأيدي الإرهابيين مصدر تهديد بالغ الجدية لأمنها ويتعين عليها أن تتحرك أحادياً إذا لم تنجح في إقناع دول أخرى بالانضمام إليها – أسلحة ذات شأن في ترسانة حظر الانتشار، كما أن للمنابر التعددية دوراً مهماً تستطيع أن تضطلع به في خطط أمريكا الأمنية.

ولكننا – كلمة "لكن" هذه هي التي تثير أعصاب الأوربيين والكوريين الشماليين – مع "إبقاء الجهود الدبلوماسية والأنظمة التعددية منطوية على قدر غير قليل من الأهمية في مساعينا"، عازمون أيضاً على استكمال هذه المقاربة بتدابير أخرى ونحن منخرطون في العمل بالتنسيق مع دول ذات توجهات مماثلة من ناحية وعلى نحو أحادي بالاعتماد على أنفسنا دون غيرنا من ناحية ثانية لمنع الإرهابيين والنظم الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها [خط التأكيد مضاف].

برأي بعض المحافظين الجدد، أخفق ودرو ولسن، لا بسبب إحجام أمريكا عن الانضمام إلى عصبة الأمم، بل لأن الأخيرة كانت غير راغبة في فرض أحكامها على مغامرة موسوليني الإثيوبية مثلما كان مجلس الأمن الدولي سيصر على مطالبة صدام حسين بالامتثال لقراراته العديدة المتكررة المطالبة بالإذعان لأوامر المفتشين والتعاون معهم. ذلك هو السبب الكامن وراء رغبتنا في التحرك "وحدنا".

لم يكن الرؤساء جون كونسي آدمز، تيودور روزفلت، و ودرو ولسن الأسلاف الوحيدين للسياسة الخارجية المحافظة الجديدة. ففيما كان عدد كبير

من المحافظين الجدد عاكفين على وضع خططهم السياسية، «استعداداً لتولي السلطة، حسب تعبير يفضله الساسة المتفائلون في بريطانيا، وقفت مارغريت تاتشر أمام جمهور معين في فولتن الميزورية قائلة إن «دولاً مارقة [وهي عبارة استخدمتها للمرة الأولى في خطاب ألقته قبل خمس سنوات] مثل سورية، العراق وليبيا القذافي، تجعل العالم مكاناً خطراً». وبالإفادة من مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لخطاب ونستن تشيرتشل الشهير عن «الستار الحديدي» في 1946، نبهت السيدة تاتشر في المحاضرة المنشورة في هذا الكتاب إلى أن «انتشار أسلحة الدمار الشامل يجعل من الضروري بالنسبة إلى أمريكا وحليفاتها أن تبادر إلى التعامل مع المشكلة تعاملاً مباشراً بوسائل عسكرية استباقية». وكما يقول كاتب سيرة حياة تاتشر جون كامبل John Cambell فإنها «كانت ميالة بوضوح إلى اعتماد أسلوب التحرك العسكري الاستباقي لإزاحة التهديد [المتمثل باحتمال امتلاك الدول المارقة لأسلحة الدمار الشامل] وتلك سياسة كان سيتعين عليها أن تنتظر رئاسة جورج بوش الابن الواقع تحت تأثير استفزاز الهجوم على مركز التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر 2001» [1]. وبعبارة «حلفاء» كانت الليدي تاتشر تعني «الشعوب الغربية الناطقة باللغة الانجليزية» [2].

كان توني بلير، هو الآخر، متقدماً على بوش في التسليم بفكرة أن من شأن تدخل الديمقراطيات الغربية – فيما كان يعد شأناً من شؤون الدول السيادية وحدها – أن يكون ضرورياً أحياناً للتعامل مع الأنظمة المارقة والإرهابيين. ففي حديث يشكل خلفاً مباشراً لتصريح تيودور روزفلت الآنف ذكره، وقد تمت إعادة نشره في هذا الكتاب، يقول بلير إن دليل أعمالنا وتحركاتنا هو الهدف الأخلاقي المتمثل بالدفاع عن القيم التي نثمنها عالياً، وهو بعد أخلاقي يعني «أن الأنظمة تفقد

---

1 . جون كامبيل، السيدة الحديدية مارغريت تاتشر، لندن: جوناثان كيب، 2003 الجزء الثاني، ص:782.

2 . مارغريت تاتشر "تهديدات جديدة حلت محل القديمة" خطاب في كلية وستمنستر، فولتن، مزورين 1996/3/9.

المشروعية حين تكون مستندة إلى حكم الأقلية» وأن «أعمال الإبادة يتعذر عدها شأناً داخلياً خالصاً في أي وقت من الأوقات»[1]. لقد كان هذا الدفاع عن التدخل فيما ظل ينظر إليه على أنه شأن داخلي لهذه الدولة أو تلك – وهو تدخل مسوغ بالأعمال غير الأخلاقية المقترفة من قبل أولئك الذين يطلق عليهم بوش اسم (مقترفي الشر) – قبل دخول جورج دبليو. بوش إلى البيت الأبيض واهتداء المحافظين الجدد إلى فارسهم الأمريكي.

لعدم قابلية تصديق الزعم القائل بأن توني بلير ابن حزب العمال الجديد البار كان أحد أسرى إيديولوجيي المحافظين الجدد الأوائل، لا بد لنا من الاستنتاج بأن الأفكار التي باتت مرتبطة بظاهرة المحافظين الجدد لم تكن نتيجة نجاح عصابة مؤلفة من المثقفين اليهود، في المقام الأول، في الاستيلاء على قلوب وعقول أعضاء حكومتي بلير وبوش، بل كانت نتاج جملة الظروف التي يجد العالم نفسه في إطارها.

ربما كان الهجوم على مركز التجارة العالمي هو السبب المباشر لإقدام بوش على تبني العديد من العقائد التي ظل المحافظون الجدد دائبين على إقحامها في عقول سلسلة من الإدارات المتعاقبة، إن لم تكن جميعها.

غير أن ما وفر لبوش الأساس الفكري لسياسة يشتمل على: استخدام القوة العسكرية، بموافقة مؤسسات متعددة الأطراف إن أمكن (وهو ما حظي بمباركة كل من توني بلير وكولن باول)؛ دون أي موافقة كهذه عند الضرورة (وهو الأسلوب المفضل لدى ديك تشيني وأكثرية المحافظين الجدد)؛ استخدام الضربات الاستباقية بدلاً من تمكين الإرهابيين من ميزة توجيه الضربة الأولى؛ إدراج أي دولة تقدم الدعم أو توفر الملاذات للإرهابيين في قائمة "محور الشر"، التي هي أهداف مشروعة لضربات عسكرية؛ والسير في طريق "بناء الدول"، التي كان جورج دبليو. بوش قد سخر منها ذات يوم، والتي مازال وزير الدفاع دونالد رمسفلد تواقاً، حتى

---

1 . توني بلير، خطاب في النادي الاقتصادي، شيكاغو، 1999/4/24.

اللحظة، إلى شطبها من جدول أعمال من يطلق عليهم أحد مراقبي المشهد الأمريكي اسم الامبرياليين الديمقراطيين، من المحافظين الجدد [1] وقد شهد ما يزيد على عقد كامل من النقاش، الحوار، المقال السياسي والبحث من جانب المحافظين الجدد بالاستناد إلى تاريخ طويل في أمريكا وبالإفادة من التعمق في تأمل آراء أشخاص من أمثال الليدي تاتشر ورئيس الوزراء بلير (ممن كانوا هم أنفسهم غارقين في تأمل تراث بلدهم الخاص).

كما يقول روبرت كوبر Robert Cooper – وهو أحد كبار الموظفين في الاتحاد الأوربي – في كتابه تحطيم الأمم The Breaking of Nations، كتاب هو الآخر يتبنى مبدأ الاستباق، «نحن اليوم مع وصول إدارة إلى السلطة رافضة لفكرة "بناء الدول" منخرطة بمشروع كبير لعملية بناء دولة في العراق». [2] إن هذا المشروع الكبير هو الذي يمزق صفوف العديد من ذوي "حساسية" المحافظة الجديدة ويقنع المحافظين بأن المحافظين الجدد لا يتفهمون حدود قدرة أمريكا على تصدير الديمقراطية. ف تشارلز كراوتهامر Charles Krauthammer يشير في كتاب موشك على الصدور إلى ضرورة صقل «التطلعات الكونية الشاملة، لأمثال كرستول وكيغن». كما يظل جورج ول، وهو ممثل في هذا السفر رغم صعوبة عده من المحافظين الجدد، دائباً على مطالبة إدارة بوش بإحالة عبارة (الجدد) إلى مجمع قمامة التاريخ والاحتفاظ بفكرة أن عبارة المحافظين لا تنطوي إلا على نظرة أضيق إلى ما تكون أمريكا قادرة على بلوغه في الشؤون العالمية. من شأن عقد مقارنة بين آراء ول مع جملة المبادئ التي تبرز عموماً لدى صيرورة (الجدد) صفة لـ (المحافظين) أن يوفر فهماً أفضل لطيف وجهات النظر المنهمرة على إدارة بوش من مؤيديها المتنفذين، وأن يلقي الضوء على مدى حدة النقاشات حين يلتقي المحافظون الجدد والمحافظون المتعاطفون في قاعة الندوة.

---

1 . جيرارد بيكر Gerard Baker، الفايننشال تايمز، 2003/12/30.

2 . روبرت كوبر Robert Cooper، تحطيم الدول:النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، لندن: أتلانتيك بوكس، 2003، ص:50

قد يساعد التشابه الكبير بين مقترحات المحافظين الجدد السياسية وخطط الإدارة السياسي في العراق – ولا سيما تبني الأخيرة لهدف استبدال دكتاتورية صدام حسين القاتلة والناسفة لاستقرار المنطقة بنظام حكم ديمقراطي – على بيان السبب الكامن وراء اقتناع الكثيرين من المراقبين الأوربيين وغير الأوربيين بأن المحافظين الجدد ممسكون بزمام السياسة الخارجية الأمريكية. غير أن هؤلاء يتغافلون عن مدى قيام الأحداث، لا، الإيديولوجيا، بإملاء تلك السياسة وفرضها: عن أن تلك الأحداث ساهمت في جعل بوش محافظاً جديداً لدى التعامل مع العراق، غير أنها أبقته حراً على صعيد تجاهل مقترحات المحافظين الجدد في الظروف المختلفة جداً المحيطة بالعلاقات الأمريكية – الصينية.

كما يقول دانييل كاس Daniel Casse (بعد التعبير عن تقديره الإيجابي لجهود المحافظين الجدد المنصبة على «إعادة تحديد دور القوة الأمريكية في زمن الانكفاء والنزعة الانعزالية المتنامية»)، فإن "من الضروري إضافة إن خيارات بوش السياسية لم تكن صادرة عن الإيديولوجيا بقدر ما كانت نابعة من الحاجة المحددة بوضوح إلى محاربة الإرهاب والدول التي ترعاه، كما إلى مجابهة أنظمة مارقة يشكل وجودها تهديداً للحرية والأمن". [1] ويضيف ماكس بوت في مقالته أن «انتصار المحافظين الجدد قلما كان دائماً أو كاملاً». فنحن لم نر أي هجوم على المرافق النووية في كوريا الشمالية أو إيران. بل نرى إن بوش يعتمد، بدلاً من ذلك، على المهارات التفاوضية لعدد من الدول في المنطقة، بالنسبة إلى كوريا الشمالية، وعلى المؤسسات الدولية، فيما يخص إيران، على صعيد التعامل مع المشكلات الناجمة عن وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي هذين النظامين.

وكذلك فإن أولئك المتوجسين من مدى نفوذ المحافظين الجدد يغفلون أيضاً جملة أوجه الاختلاف والتباين بين السياسات المتبناة من قبل أولئك الذي يدّعون أنهم محافظون جدد. فبل كرستول كان مؤيداً للتدخل في كوسوفو، في حين كان

1 . دانييل كاس "هل بوش محافظ جديد؟" كومنتري، شباط 2004، ص:22

تشارلز كراوتهامر معارضاً لمثل هذا التدخل؛ نرى كرستول وكيفن متحمسين في دعم وتأييد الجهود الأمريكية الرامية إلى إصلاح الشرق الأوسط عن طريق خلق دولة ديمقراطية مزدهرة في العراق، في حين يبقى جيمس كيو.ولسن ومحافظون جدد آخرون مصرين على القول بأن مثل هذه الجهود محكومة بالإخفاق. من الصعب القول إن بوش يتبع خطاً محافظاً جديداً اتباعاً أعمى حين يكون ذلك الخط مشتملاً على العديد من المفترقات والتشعبات المفضية إلى اتجاهات متضاربة. هاكم مثال واحد: مؤخراً دعا بعض المحافظين الجدد إلى إرسال المزيد من القوات وتخصيص المزيد من الأموال من أجل توفير القدرة على معالجة المشكلات الناشئة في العراق، في حين يواصل آخرون البحث عن استراتيجية خروج مقبولة (وسريعة). وهذا الفريق الآخر من المحافظين الجدد ظل يتقلب بين نشوة الانتصار، الغرق في الكآبة، الانشغال بالوساوس، والضياع، كما يرى أحد المراقبين الذي يضيف أن الصقور يسعون في أجواء من القنوط إلى التوفيق بين الواقع في العراق وجملة التنبؤات التي سبق لهم أن أطلقوها قبل الحرب. ثمة عدد منهم بادروا من الآن إلى التخلي عن فكرة إقامة نظام ديمقراطي مستقر في العراق.[1]

جميع هؤلاء المفكرين يؤيدون إدارة بوش ويمارسون التأثير فيها: لا بد لصقور المحافظين الجدد من أمثال كرستول وكيفن، من المحافظين الجدد مثل كراوتهامر الذي أكد في خطاب جديد أن "قوة" أمريكا الأحادية القطبية.... يجب أن تكون موجهة، مركزة ومحدودة... ولا يتم إنزالها إلى الساحة إلا حين تكون ذات شأن:[2] من المحافظين المحبطين لأن كثيرين من العراقيين ينظرون إلى أمريكا نظرتهم إلى قوة محتلة لا قوة تحرير؛ ومن آخرين ما لبثت وجهات نظرهم أن تعدلت جراء تكاثر المشاهد التلفزيونية الشنيعة؛ ومن محافظين دائبين على التشكيك

1 . جون تيرني Jhon Tierney، يعبر الصقور عن أفكارهم المدروسة بأصوات عالية، النيويورك تايمز، 2004/5/16.

2 . محاضرة إرفنغ كرستول لعام 2004، ألقاها تشارلز كراوتهامر في حفل العشاء السنوي بمعهد المشروع الأمريكي، واشنطن العاصمة، 2004/2/12.

بمجمل مشروع سياسة المحافظين الجدد الخارجية، يتم هنا تقديم آرائهم المتباينة لبيان أن حقيقة المعركة فيما بين صانعي القرار السياسي بواشنطن متواصلة على قدم وساق حيث يتعرض تحكم المحافظين الجدد الراهن بنفوذ كبير لهجوم مستمر – ليس فقط من خصوم طبيعيين يتوزعون على طيف واسع يضم انعزاليين من جهة وأمميين ليبراليين يريدون إدماج أمريكا ببنية كوكبية قائمة على التعددية القطبية من الجهة الثانية، ولكنه يضم أيضاً أولئك المتحالفين معهم في العديد من المعارك خارج دائرة السياسة الخارجية.

ثمة سبب آخر للمبالغة في تقدير نفوذ المحافظين الجدد، سبب لا يعود إلى أي سوء فهم بمقدار ما يعود إلى رغبة لدى حاقدين حقيقيين على أمريكا في الاندفاع الطليق إلى ممارسة الانتقام والثأر عبر إطلاق سيل من الوثائق والخطب النارية الملتهبة التي يجري استخدامها سياطاً لجلد جورج دبليو. بوش. إن منتقديه (في أوربا خصوصاً وإن لم يكونوا وحدهم) يحمّلون الرئيس مسؤولية كل أشكال الخلل بدءاً بمستويات الذكاء المتدنية إلى نوع من الإيمان بالله وبحق الأمريكيين الدستوري في حيازة الأسلحة: وصولاً إلى ارتكاب الأخطاء اللغوية. وهذه جريمة اقترفها الرئيس دوايت دي. آيزنهاور Dwight D.Eisenhower من قبل. فرئيس التحرير السابق للديلي تلغراف Daily Telegraph والإيفننغ ستاندارد Evening Standard المحافظتين السير ماكس هاستنغز Sir Max Hastings، وهو من اليمين السياسي، يعبر عن أمزجة الكثيرين في بريطانيا وأوربا حين يكتب ما يلي:«من الصعب عدم كره جورج بوش. من شأن جهله وترفعه، ارتباطه الخاص المعلن بالرب أن يستثير الاشمئزاز... لقد أعلن للملأ أن صدام حسين يجب أن يموت... توق بوش إلى رؤية صدام مشنوقاً.. يعكس رغبة غريزية في اختتام تحرير العراق بحركة تناسب نظرته الهمجية الخاصة إلى العالم»[1].

1 . تبرأ ماكس هيستنغز من هذه الآراء في الغارديان، 2003/12/20.

لا يكون النقد الآتي من اليمين على هذا المستوى من الإسراف دائماً، غير أنه حين يخرج من أفواه الساسة المحافظين (أعضاء حزب المحافظين البريطاني) يكون أكثر تهديداً للسياسة الأمريكية وللعلاقة الانجليزية - الأمريكية الخاصة من الاعتراضات المتوقعة الصادرة عن اليسار. فزعيم المحافظين مايكل هاوارد Michael Haward يعاني الآن من عقدة «تأنيب ضمير مشترين» حادة لأنه يعتقد، على ما يبدو، بأنه فوت فرصة سياسية حين أيد الحرب في العراق. بلهجة أكثر اعتدالاً من لهجة هاستنغز، ولكن برغبة واضحة في التبرؤ من كل من حكومة بلير وأمريكا، يقوم هاوارد بدعوة الحكومة البريطانية إلى التحلي بقدر أكبر من الاستقلالية إزاء أمريكا ورئيسها. باختصار نرى أن كلاً من سياسات المحافظين الجدد من ناحية ومنفذ تلك السياسات من ناحية أخرى متعرضة للهجوم من جانب كتاب وساسة محافظين على ضفتي الأطلسي كلتيهما.

ما من أحد يستطيع التفوق على اليسار في هذا الميدان بطبيعة الحال. فإلى قائمة الاعتراضات الصادرة عن اليمين، وتلك التي سبق أن أوردناها مقتبسين من كتابات درو، لند مع آخرين في صف اليسار، يمكنك أن تضيف الجبن. فبوش بنظر الغارديان The Guardian هو «الرئيس الحمام - الصقر» لدى المحافظين الجدد [1]. ثمة ما هو أكثر من ذلك. فمايكل غوف الواردة آراؤه حول قابلية تطبيق فكرة المحافظين الجدد على الظروف الخاصة لبريطانيا في هذا الكتاب، يلاحظ في مكان آخر أن « اليسار... يكن كرهاً خاصاً لبوش وأساتذته في السياسة الخارجية لأنهم يرون أن إيمان المحافظين الجدد بأمريكا قوية ومنخرطة كان مسؤولاً عن سقوط الاتحاد السوفييتي كما يفضح إفلاس حلمهم الأممي» [2].

إن القول بأن خصوم سياسات المحافظين الجدد يبالغون بمدى نفوذ هؤلاء لا يعني أن المحافظين الجدد ليسوا إلا شلة عاجزة من الكتبة ومدمني حضور الندوات الفكرية. ليس ثمة، في الواقع، أي خطأ في تقدير مدى تأثير فكر المحافظين

---

1 . كلارك، الغارديان، 2004/4/7.

2 . مايكل غوف، البريد القاتل، السبكتيبتور 2004/4/17، ص:15.

الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية. فهؤلاء المثقفون أحدثوا، دون أدنى شك، طوفاناً من التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية – من إجماع ما بعد الحرب الباردة إلى الآباء المؤسسين وتدي روزفلت في الماضي أو إلى آفاق غير مستكشفة في المستقبل، تبعاً لوجهة نظر المرء – عبر إرساء القاعدة الملائمة لانتقال الرئيس بوش فيما بعد 9/11 من الولسنية «المعتدلة» إلى نظيرتها «المتشددة». لا نبالغ إذا قلنا إن آراء حكومة الولايات المتحدة، وقد استعرضتها هنا، بوضوح نموذجي كوندوليزا رايس، إن هي إلا خلائف خطية مباشرة لـ «دليل تخطيط دفاعي» (DPG) قام بإعداده في 1992 بول ولفوفيتز الذي كان مساعداً لوزير الدفاع في مجال التخطيط في بنتاغون كان ديك تشيني مضطلعاً فيه بوظيفة وزير الدفاع.

كانت مذكرة ولفوفيتز في 1992 محصورة التداول داخل وزارة الدفاع. كانت حلقة في سلسلة جرت العادة عبر السنين، على إعدادها وتوزيعها على الكوادر العسكرية كما على أفراد فئة صانعي القرار السياسي والمخططين في وزارة الدفاع من أجل توفير إطار جيوسياسي يمكّن هؤلاء المخططين من تحديد مستويات القوة والميزانيات. سرعان ما جرى تسريب مسودة مذكرة ولفوفيتز إلى الصحافة، مع تصويرها انحرافاً خطيراً عن العقيدة التقليدية المألوفة، ثم ما لبثت أن سُحبت بصورة شبه مباشرة لتصنف في أدراج ملفات وزارة الدفاع السرية، بانتظار إعادة كتابتها بقلم تشيني.

إن الوثيقة الأصلية ليست متوفرة. غير أن لدينا ملفاً شبه كامل من التقارير الصحفية [1] وهذه التقارير تكشف النقاب عن حقيقة أن ولفوفيتز دعا إلى بناء جيش أمريكي متمتع بما يكفي من القوة للحيلولة دون انبثاق أي منافس في أي من مناطق العالم: إنه اقترح تشجيع نشر الديمقراطية وتعميم الأنظمة الاقتصادية القائمة على الانفتاح: إنه أيد استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لمنع انتشار الأسلحة النووية و«أسلحة الدمار الشامل»: وإنه طرح فكرة التعويل على «تجمعات

1 . النيويورك تايمز، 1992/3/8، والواشنطن بوست، 1992/3/11.

آنية» للدول بدلاً من الاعتماد على الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات، مع بقاء الولايات المتحدة... في موقع يمكنه من التحرك على نحو مستقل لدى تعذر تنسيق التحرك الجماعي. كان ولفوفيتز، الذي أصبح اسمه منذ ذلك الوقت مرادفاً لسياسة المحافظين الجدد الخارجية، يعبر عن وجهة نظر أساسية حول الطبيعة البشرية. يقوم اليوت كوهن Eliot Cohen الذي عمل مع ولفوفيتز حين كان الأخير شاغلاً لمنصب أحد عمداء جامعة جونز هوبكنز، بوصفه متحلياً «بقدر عميق من النزعة التفاؤلية حول قدرة البشر على الاعتدال وضبط النفس، وبنوع من الإيمان بجاذبية الحرية الكونية الشاملة»[1]. وبعد ثماني سنوات جاء مشروع القرن الأمريكي الجديد (البانك PANC) القائم على دليل التخطيط الدفاعي (PDG) لولفوفيتز داعياً أمريكا إلى «الحفاظ على قوتها العسكرية المتفوقة وتوسيعها... من الآن وحتى أبعد مستقبل ممكن»[2].

غير أن لدى المحافظين الجدد، رغم عدم تمتعهم بالقوة الكلية، أسباباً مؤكدة تمكنهم من ادعاء تحقيق نوع من الانتصار السياسي، وإن كان محدوداً. فسياسة الإذعان للأمم المتحدة جرى إبدالها بسياسة قائمة على تجاهل تلك المنظمة إذا كانت مصالح أمريكا تستدعي مثل هذا التجاهل: سياسة التعامل مع الهجمات الإرهابية على أنها أعمال إجرامية جرى إبدالها بسياسة قائمة على التعامل معها بوصفها أعمال حربية (تمخض الهجوم الأول على مركز التجارة الدولي في 1993 عن محاكمة جنائية، أما الهجوم الثاني والأنجع في 2001 فما لبث أن أفضى إلى حرب على الإرهابيين في كل من أفغانستان والعراق): سياسة الرد على الهجمات بضربات صاروخية منعزلة غير فعالة جرى إبدالها بسياسة معتمدة على تجييش قوة كبيرة، متبوعة بعمليات احتلال وبناء دول عند الضرورة.

1 . مقتبس في الوول ستريت جورنال، 24-28 /2003/12.

2 . مشروع القرن الأمريكي الجديد، إعادة بناء دفاعات أمريكا: الاستراتيجية، القوات والموارد اللازمة لولوج أبواب قرن جديد، أيلول 2000

هذه النجاحات القابلة لأن تُعزى إلى التأثير التوبيخي للحادي عشر من أيلول/ سبتمبر جزئياً، تعود أيضاً، ولو جزئياً مرة أخرى، إلى قوة النيران الثقافية والفكرية الكامنة وراء سياسة المحافظين الجدد الخارجية. قد لا يكون فريق متمتع بالذكاء والصرامة اللذين يتمتع بهما ولفوفيتز، كيفن، كرستول، رايس، بيرل، وتشيني قد شوهد منذ تولي جورج كينان George Kennan قيادة الفريق الذي اضطلع بمهمة صياغة رد أمريكا على النزعة التوسعية السوفييتية. ربما كان ذلك الرد – الاحتواء – مناسباً في حينه، غير أن نجاح رونالد ريغان في هدم «إمبراطورية الشر» الشيوعية يشي بأن ذلك الخط السياسي بقي مستمراً بعد الحقبة التي كان فيها معقولاً.

إلا أن الاحتواء يكاد ألا يكون ذا علاقة بسياستي الاستباق وبناء الدول اللتين تدفعان نزعة المحافظة الجديدة في اتجاه شكل من أشكال الامبريالية. وبالفعل فإن بعض الباحثين يفضلون وضع المحافظين الجدد الأكثر عدوانية من أمثال ولفوفيتز وبيرل في خانة «الامبرياليين الديمقراطيين». [1] إن المحافظين الجدد يؤمنون بأن على أمريكا قوية عسكرياً أن تضطلع بما يمكن وصفه منطقياً على أنه دور إمبريالي، إذا كانت الأمور تتطلب استحداث نظام عالمي جديد ينعم بالسلم. ثمة كثرة من المحافظين الجدد – جناح «الإمبرياليين الديمقراطيين» المزعوم – يشعرون بالمرارة لأن أمريكا غير مستعدة للاضطلاع بدور إمبريالي مكشوف. فالإمبرياليون ليس من عادتهم، آخر المطاف، أن يضيعوا كثيراً من الوقت على البحث عن أشكال من «استراتيجيات الخروج»، وهذه واحدة من الركائز المشتركة القليلة لنمط التفكير لدى كل من جهازي وزارتي الخارجية والدفاع كليهما.

لعل التعبير الأفضل عن هذا الاستياء من التحفظ الأمريكي هو ما كتبه المؤرخ البريطاني نيال فرجُسون Niall Ferguson. ففي آخر كُتُبه كما في العديد من المقالات التي نشرها في أمريكا منذ مجيئه إلى الولايات المتحدة للتدريس، يبالغ

1 . أيفو اتش. دالدر Ivo H. Daalder وجيمس إم. لندسي James M. Lindsay الأمريكي طليقاً: ثورة بوش في السياسة الخارجية، واشنطن العاصمة: مطابع معهد بروكنغز، 2003، ص46.

فرجسون في كيل المديح للفوائد الكامنة بالنسبة إلى العالم في قيام إمبراطورية أمريكية ترفضها ، للأسف، أمريكا عازفة عن إدخال بعض التغييرات العميقة في بنيتها الاقتصادية ، في نسيجها الاجتماعي، وفي ثقافتها السياسية [1] وساعية إلى اعتماد استراتيجيات خروج بدلاً من اعتماد أساليب الاحتلال الأكثر دواماً على غرار ما فعله الامبرياليون البريطانيون السابقون الذين كانوا يتمتعون بالعزم اللازم للصمود في طريق الحضارة. إذا كان فرجسون على صواب فإن الأستاذ الجامعي كوري روبن Corey Robin من جامعة مدينة نيويورك محق هو الآخر حين يكتب قائلاً: «إذن نحن في مواجهة وضع خطر. من جهة لدينا نُخب من المحافظين الجدد تصورها للقوة الأمريكية طوباوية طائشة. ومن الجهة الأخرى عندنا كتلة سكانية محلية لا تبدي إلا القليل من الاهتمام بأي إمبراطورية مترامية الأطراف... قد نكون، بكل تأكيد ، مرشحين للدخول [في مرحلة]... تقدم فيها الجمهورية على ابتلاع طُعم نشوة الإمبراطورية ، وتضطر إلى مواجهة هشاشة ومحدودية جميع الصيغ السياسية بما فيها صيغها هي نفسها». [2]

اختصاراً ، ظل المحافظون الجدد مؤيدين فعّالين لآرائهم السياسية الخارجية. وعلى الرغم من أن انتصارهم ليس شاملاً ، فإن من الإنصاف القول بأن هذه العصبة الضفاضة من المثقفين والساسة بقيت بالفعل مواظبة على التفكير، الكتابة، والوعظ مبشرة بطريقتها ومقحمة مذهبها إلى صالونات السلطة عبر صراع نزيه ومكشوف مع أفكار منافسة.

لم يبق الأمر مقتصراً على ميدان السياسة الخارجية. ففيما كان المحافظون الجدد المهتمون بدور أمريكا في العالم عاكفين على تجميع أفكارهم في مراكز البحوث وعلى نشر آرائهم في مجلات شبيهة بمجلة كومنتري Commentry لـ نورمان

1 . نيال فرجسون، المارد: صعود الامبراطورية الأمريكية وسقوطها. لندن: ألمن لين / بنغوين بوكس، 2004، ص:301.

2 . كوري روبن "خطط كبرى" كيف أدت أحداث 9/11 إلى توحيد المحافظين الجدد في السعي إلى بناء الامبراطورية؟ الواشنطن بوست، 2004/5/2.

بودهورتز، دأب أولئك المشغولون بهاجس السياسة الداخلية على التحول إلى صفحات مجلة إرفنغ كرستول ذه ببليك انترست The Public Interest مع مجلات أخرى للدفاع عن آرائهم الداعية إلى إحداث تغييرات كبيرة في السياسة الداخلية ولا سيما فيما يخص دولة الرفاه، المواقف من الجريمة والحياة المدنية المتحضرة والسياسة الاقتصادية.

إن سيل المقالات والتعليقات الصحفية المتدفق على صفحات الجرائد والمجلات بأقلام باحثين مشبعين بحساسية المحافظين الجدد، وعشرات الأبحاث العميقة حول السياسة الداخلية المقدمة من على المنابر الموفرة دائماً من جانب مراكز الأبحاث الموجودة في واشنطن، إضافة إلى معهد مانهاتن في نيويورك، تشكل حصيلة مكافئة من حيث الكمية والنوعية الفكرية على الأقل للحصيلة المنتجة من قبل مفكري السياسة الخارجية من المحافظين الجدد كما يتضح من المقالات المختارة المنشورة في هذا الكتاب.

لا يستطيع المحافظون الجدد ادعاء فضل إنتاج هذه الحصيلة كلها. ثمة كتب مثل كتاب فقدان الأساس[1] Losing Ground للكاتب تشارلز موري Charles Murray مهدت الطريق لإصلاحات الرفاه والعمل التي وجدها محافظون جدد كثيرون جذابة، والتي اعتمدتها دول كثيرة إضافة إلى بل كلنتون Bill Clinton. ليس موري هذا محافظاً جديداً. يعتبر نفسه تحررياً، وتراوده الشكوك بشأن قدرة الدولة على إدارة أي برنامج رفاه[2]. غير أنه، مع ذلك، كان مصدر الأفكار المتعلقة بإصلاح دولة الرفاه، وفقاً لما يدعو إليه إرفنغ كرستول، ولكن مع إلغاء الحوافز بالنسبة إلى ذوي السلوك «السيئ» مثل الفتيات اللواتي ينجبن دون زواج، وادخار

---

1. تشارلز موراي، فقدان الأساس: سياسة أمريكا الاجتماعية، 1950-1980، نيويورك: بيسك بوكس، 1984.

2. تشارلز موراي، ماذا يعني أن تكون تحررياً: اجتهاد شخصي، نيويورك: برودواي بوكس/ بانتام – دبل داي – دل، 1997.

موارد الدولة من أجل الإنفاق في سبيل التخفيف من معاناة أولئك الذين كان الفكتوريون يطلقون عليهم اسم «الفقراء المستحقون».

هذا الاستناد إلى الأفكار الفكتورية بالذات يشكل جزءاً من الإطار الثقافي والفكري لدى المحافظين الجدد الذين يقرون بأنهم مدينون كثيراً في ميادين التخطيط الاجتماعي والثقافي لدارسة الحقبة الفكتورية العظيمة غيرترود هملفارب Gertrude Himmelfarb (المتزوجة من إرفنغ كرستول). أن يكون جورج دبليو. بوش قد اختار عبارة «المحافظة الرحيمة» لوصف طبعته الخاصة من المحافظة مستفيداً من عنوان أحد مؤلفات الأستاذة الجامعية هملفارب العظيمة، من عنوان كتاب الفقر والرحمة: الخيال الأخلاقي للفكتوريين المتأخرين [1] Poverty and Compassion: The Moral Imagination of the Late Victorians لم يأت مصادفة. لم يكن الأمر مصادفة. لم يكن الأمر بعيداً عن هملفارب برأي موراي. تلاحظ هملفارب «أن الفكتوريين المتأخرين.. كانوا متفقين على أن المهم كان متمثلاً بفعل الخير للآخرين لا الشعور بالرضا عن النفس. وبالفعل فقد كانوا شديدي الإحساس بضرورة الاكتئاب أحياناً للإقدام على عمل الخير – بضرورة لجم عواطفهم الخاصة وتقييد دوافعهم الخيرية لمصلحة أولئك الذين كانوا يحاولون خدمتهم» [2].

لنندفع إلى الأمام باتجاه موراي وإصلاحات الرفاه التي اقترحها، وقد جرى تبني كثرة منها لاحقاً تحت شعار «الحب المتشدد» – بما أفضى إلى إلغاء جملة من المنافع التي كانت تريح ضمائر المتبرعين غير أنها كانت تجعل المستفيدين يسيئون التصرف، ليس فقط من وجهة نظر المجتمع، بل ومن منظور مصالحهم هم بالذات على المدى الطويل. لقد قال موراي إن «....العقبة الكأداء المنتصبة على طريق الإصلاح الجذري للتخطيط والسياسة الاجتماعيين ليست متمثلة بالألم الذي من شأنها أن تحدثه لدى المستفيدين المستهدفين في النظام الحالي، بل بالألم الذي من

1 . غيرترود هملفارب، الفقر والرحمة: الخيال الأخلاقي لدىالفيكتوريين المتأخرين، نيويورك: فنتج بوكس، 1991.

2 . المصدر السابق، ص: 6

شأنها أن تسببه للمتبرعين... وحين تتم الإصلاحات أخيراً فإنها سوف تتم لا لأن أناساً بخلاء ربحوا، بل لأن أناساً كرماء توقفوا عن خداع أنفسهم» [1].

نجحت هملفارب وموراي في تزويد المحافظين الجدد بالقاعدة المناسبة لبناء صرح سياساتهم فيما يخص دولة الرفاه. ففي تحديد المدى الملائم لمثل تلك الدولة كان المحافظون الجدد متناقضين تناقضاً صارخاً مع المحافظين الذين ظلوا طويلاً مسيطرين على الحزب الجمهوري. وبخصوص ما كان سيمهد الطريق لمحافظة جورج بوش الرحيمة، سارع المحافظون الجدد إلى رفض استئناف حرب زملائهم المحافظين على دولة الرفاه الدائرة منذ عقود. وكما يشير إرفنغ كرستول في مقالته «دولة رفاه محافظة» فإن المحافظين الجدد «يفترضون أن دولة الرفاه باقية معنا، خيراً كان ذلك أم شراً..» وهذا التسليم بنوع من الدور الموسع للحكومة، بمعنى من المعاني، جاء متوازياً مع الموقف المتخذ من قبل محافظي السياسة الخارجية الجدد: لم تعد الحكومة عدوة للشعب، بل باتت أداة قابلة لأن تكون قوة لخدمة الخير إذا ما تم توظيفها بصورة ملائمة.

من الطبيعي أن كرستول لا يقول إن دولة الرفاه التي نعرفها اليوم مثالية. فالمحافظون الجدد يميلون إلى التمييز بين صفقة فرانكلين روزفلت الجديدة من جهة ومجتمع لندون جونسون العظيم من جهة ثانية. ففي حين أن الصفقة الجديدة، التي اعتمدت مرحلتها الأولى في 1932، كانت مستندة إلى ما يطلق عليه مايكل نوفاك Micheal Novak اسم «القيم الأمريكية التقليدية»، قامت برامج المجتمع العظيم لعام 1964 على استحداث أخلاق جديدة، وكانت «لا حكمية». والنتيجة هي أنه في حين أن الأرامل حصلن على الكتلة الأكبر من الموارد المتوفرة لمساعدة الأسر والأطفال في ظل برامج الصفقة الجديدة، فإن جونسون وجه تلك الفوائد نحو نساء مطلقات، منفصلات (دون طرح أي أسئلة ودون فرض أي شروط) وغير متزوجات على الإطلاق [2]: صحيح أن المحافظين الجدد قبلوا، في التحليل الأخير،

---

1 . موراي، فقدان السيطرة، ص:236.

2 . مايكل نوفاك، هل ثمة أي طريق ثالث؟ لندن: وحدة الصحة والرفاه في الـ IEA، 1998، ص: 8.

بدولة الرفاه، ولكنهم اشترطوا إعادتها إلى جذورها الفكتورية عبر التركيز على توجيه الموارد نحو الفقراء المستحقين.

باختصار، تماماً كما انحرف المحافظون الجدد عن خط المحافظين في ميدان السياسة الخارجية حين اعتمدوا مبدأ بناء الدول هدفاً، فإنهم انحرفوا أيضاً عن خط المحافظين التقليديين في ميدان السياسة الداخلية إذ أقدموا على التصالح مع دولة الرفاه التي كان المحافظون قد دأبوا على شن الحرب عليها منذ عقود. ولكنهم بقوا متمسكين بجزء من تراثهم المحافظ إذ حصروا رحمتهم بـ «الفقراء الجديرين أو المستحقين»، ووجهوا الفوائد بطريقة تكافئ السلوك المقبول بدلاً من أن تعاقبه. لعل هذا هو التطبيق الأكثر أهمية لنظرية تشكل أساساً جزءاً كبيراً من سياسة المحافظين الجدد فيما يخص دور الحكومة: فلنصوّب الحوافز! – بالنسبة إلى المستفيدين من المعونات الاجتماعية الملوثين وأطراف أخرى من القطاع الخاص – ولنختزل تدخل الحكومة وتطفلها بوصفها الناظم المباشر للسلوك إلى الحدود الدنيا.

تناول جيمس كيو. ولسن وجورج كَلِنغ قضية أخرى هي من صلب السياسة الداخلية، ألا وهي قضية الجريمة، إحدى قضايا ما يعرف بـ "نوعية الحياة"، تلك الفئة من القضايا التي تشتمل أيضاً على فظاظة الثقافة الأمريكية المتزايدة. قام ولسن وكلنغ بالكشف عما بات عنصراً مفتاحياً في سياسات المحافظين الجدد إزاء الجريمة في مقالتهما التأسيسية التي حملت عنوان «نوافذ محطمة»، والمشمولة في هذا الكتاب. يرى هذان الباحثان أن الطريقة الفضلى لمحاربة الجريمة هي «الاعتراف بأهمية الحفاظ على سلامة الأحياء دون نوافذ محطمة». فالفوضى العامة تفضي إلى الخوف، الخوف إلى العجز، والعجز إلى فقدان السيطرة على الشوارع. فقط بإقرار التأثير المخرب على النظام العام لما تبدو مخالفات ثانوية، تستطيع الأحياء تقليص حجم الجريمة. من المعروف أن هذه النظرية شكلت ركيزة محاولة رئيس بلدية نيويورك رودي غولياني Rudi Giuliani الناجحة لاستعادة السيطرة على

شوارع المدينة، ودفعت مدناً كثيرة، في أمريكا كما في أماكن أخرى، إلى اعتماد تدابير مشابهة.

يرى المحافظون الجدد أن نوعية الحياة تنطوي على ما هو أكثر من القدرة على السير في الشوارع بأمان. إنها تنطوي على حق العيش في مجتمع لا يتعرض فيه المرء للاعتداء بأساليب الفحش والقذارة. وكما يقول إرفنغ كرستول في مزاوجته العبقرية بامتياز بين المبدأ والنزعة الذرائعية، فإن أي مجتمع «يضع إشارة المساواة بين الفحش والديمقراطية.. يكون مجتمعاً مختلاً أساساً.... مجتمعاً لن يلبث أن يصبح، مع مرور الزمن، متناقضاً مع أي حرص صادق على نوعية الحياة في نظامنا الديمقراطي».

لا غرابة أن مشكلة كيفية تحقيق التوازن بين حرية الكلام (المضمونة بدستورنا الأمريكي) وبين الحاجة إلى الحفاظ على مجتمع مدني تبقى دونما حل في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فالساسة وفرسان التشريع الأمريكيون منخرطون في مناقشة مسألة ما إذا كان من الضروري اعتبار «كلمة النون» كلمة داعرة أساساً، بما يوجب حظر إطلاقها عبر موجات الأثير، أم أنه ينبغي النظر إليها من جانب المشرعين في السياق الذي يتم فيه استخدامها. وفي بريطانيا فإن الجدل حول ما يمكن أن يظهر على شاشات التلفزيون خلال ساعات السهرات العائلية مازال جارياً، حيث تحاول مؤسسة الأوفكوم Ofcom التي هي أداة التنظيم المستحدثة مؤخراً وضع قائمة جديدة من القواعد المتناغمة أكثر مع ما تعتبره جملة المعايير الحالية النافذة هذه الأيام.

يتضمن هذا الكتاب، أخيراً، إطلالة سريعة على مجموعة التجديدات التي استحدثها المحافظون الجدد على صعيد التخطيط الاقتصادي. ففي انحراف حاد آخر عن خط المحافظين، سارع عدد كبير من المحافظين الجدد، بل أكثرهم في الحقيقة، إلى نبذ الالتزام بالميزانيات المتعادلة التي طالما ظلت حجر زاوية السياسة المحافظة. فالموازنة لا بد لها، بنظر المحافظين، من أن تكون متعادلة، مع بقاء الخطط المعتمدة من جانب الحكومة مقيدة بالحاجة إلى التحلي بالمسؤولية المالية

ومحددة، إذن، بمثل هذه الحاجة.أما المحافظون الجدد فقاموا بوضع التخطيط فوق الموازنات. يقول إرفنغ كرستول إن «علينا أن نقدر ما نريده قبل أن نحسب ما نستطيع توفيره، لا العكس، الذي هو موقف المحافظين الاعتيادي أو الطبيعي». وكنتيجة لهذه المقاربة فإن المحافظين الجدد يتعايشون بقدر غير قليل من راحة البال مع العجوز في الموازنة، لأن بعضهم يؤمن بأن من شأن اعتماد سياسات ضريبية مناسبة أن يفضي إلى تقليص العجوز وصولاً إلى جعلها قابلة للإدارة والتدبير، ولأن آخرين يعتقدون بأن العجوز غير ذات علاقة وثيقة بنوعية أداء أي اقتصاد، مع إيمان فريق ثالث بأن العجوز تحول دون تبني إضافات باهظة على نفقات دولة رفاه بالغة السخاء أساساً.

يناقش روبرت بارتلي الذي وظف صفحات الرأي في الوول ستريت جورنال The Wall Street Journal للتعريف بسياسات المحافظين الجدد الاقتصادية والدفاع عنها، في مقالته، مجموعة المساهمات الرئيسية للمحافظين الجدد – جملة الآراء التي تقول بعدم جواز تمكين الخوف من العجوز من التحول إلى العامل المحرك للتخطيط الاقتصادي، وبعدم تمخض التخفيضات في الضرائب والرسوم، إذا وُجهت بشكل سليم، عن إحداث تقليص مواز في الموارد الضريبية. وتعليقي أنا على سياسات المحافظين الجدد هذه يتبع مقالة بارتلي.

إن مجموعة مقالات السياستين الخارجية والداخلية التي تمت مناقشتها إلى الآن تُبْقي اثنين من الأسئلة معلقين. من أي رحم خرج المحافظون الجدد؟ وماذا عن مستقبلهم؟

يتم استعراض الجذور الفكرية والسياسية في أربع مقالات. يبدأ كنث واينشتاين بتقديم مناقشة لأهمية – أو عدم أهمية – كتابات ليو شتراوس، وهو لاجئ من ألمانيا النازية وفيلسوف متخصص بالعلوم السياسية كان يدرس في جامعة شيكاغو وقد رحل عن العالم في 1973. يراه منتقدو المحافظين الجدد منبع شرور هؤلاء المحافظين الجدد، كلبياً مسكوناً بالشك لقّن أتباعه أن من شأن تفوقهم الفكري والثقافي أن يمنحهم حق إطلاق الأكاذيب على مسامع من هم دونهم من

البشر الفانين؛ إلا أن واينشتاين يدحض وجهة النظر هذه عن شتراوس، كما يفعل مورافتشك في مقالته. يجادل واينشتاين أن شتراوس أكد بالفعل الفضيلة الأهلية – المدنية وحض على الاهتمام استثنائياً بالمخاطر التي يتعرض لها النظام الجمهوري الديمقراطي، بتلك التهديدات الصادرة عن "الأنانية الليبرالية المسعورة من ناحية والنزعة التسووية المفرطة من ناحية أخرى".

أما الجذور السياسية لظاهرة المحافظة الجديدة فقد يكون من الإنصاف إرجاعها إلى الجناح اليساري من الطيف الإيديولوجي، أو إلى السياسة الليبرالية الجديدة التي سادت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كما يسجل آدم ولفسن في مقالته. لست هنا بصدد الإشارة فقط إلى ملاحظة إرفنغ كرستول الشهيرة القائلة إن المحافظين الجدد ليسوا إلا ليبرالين تعرضوا للصفع من جانب الواقع التي أوردتْها جين كيركباتريك في مقالتها التي تحدثتْ فيها عن «ارتباطها» المستمر «بالنزعة الليبرالية التقليدية». لعلي أفكر، بدلاً من ذلك، بالدور الذي لعبه عدد كبير ممن نضجوا سياسياً وهم في خدمة السناتور الديمقراطي هنري "سكوب" جاكسون (هنري جاكسون المجرفة) Henry "Scoop" Jackson. فهذا الأخير مع فريقه الشاب بمن فيهم رتشارد بيرل، هم الذين قاموا بتطوير عدد كبير من مواقف المحافظين الجدد على صعيد السياسة الخارجية المنعكسة على صفحات المجلات الصغيرة، التي لعبت دوراً بالغ الأهمية في بناء السياسات وهدمها في أمريكا، والذين بادروا لاحقاً إلى التفرغ للعمل في جهازي إدارتي ريغان وبوش الثاني.

سبق لعضو مجلس الشيوخ الواشنطني هذا أن وُصف على أنه «أحد فرسان الحرب الباردة الديمقراطيين وأحد أسلاف المحافظين الجدد»[1]. يضعه مورافتشك في خانة واحدة مع رونالد ريغان ونستون تشيرتشل بوصفه أحد نماذج المحافظين الجدد الحقيقيين في مجال سياسة القوة. فمجتهدو السياسة الديمقراطية الشباب

1 . كوني برك Connie Bruck، الجولة الدبلوماسية: طرق خلفية، النيويوركر، 2003/12/15، ص: 88.

الذين تحلقوا حول السناتور القادم من ولاية واشنطن الواقعة في أقصى الغرب أصروا على أن حماية المصالح الأمريكية لا يمكن أن تتم في ظل ظروف الحرب الباردة إلا عبر اعتماد خط سياسي متشدد في التعامل مع الاتحاد السوفييتي، بما في ذلك اشتراط العلاقات التجارية الطبيعية باستعداد السوفييت لتمكين اليهود المضطهدين عندهم من مغادرة البلد الذي بات سجناً بالنسبة إليهم [1]. أما سياسة الانفراج التي توهم هنري كيسنجر Henry Kissinger ورتشارد نيكسون Richard Nixon الواقعيان أن من شأنها أن تروض الدب السوفييتي فلم تكن متمتعة بالقبول لدى بيرل ودوغلاس فايث Douglas Feith (وقد أصبح صانع قرار مفتاحي في البنتاغون) وآخرين ممن تمتد جذورهم إلى معسكر جاكسون أكثر مما كانت لدى رونالد ريغان. فديمقراطيو جاكسون هؤلاء لم يكونوا يرون أي فرق ذي شأن بين الانفراج مع السوفييت وعملية استرضاء هتلر: وبوصفهم محافظين جدداً لا يجدون اليوم كبير فرق بين السياسات التي تعتمدها الأمم المتحدة في تعاملها مع العراق والإرهابيين وتلك التي يتبناها الاتحاد الأوربي في تعامله مع الانتحاريين الفلسطينيين من جهة وبين سياسات استرضاء النازية وخطب ودها فيما قبل الحرب العالمية الثانية من جهة ثانية.

يكفي هذا فيما يخص أصول ظاهرة المحافظين الجدد. ماذا، إذن، عن مستقبلها؟ تلاحظ كارلين باومن، ولعلها الأولى في أمريكا في ميدان تحليل البيانات المستخلصة من استطلاعات الرأي، في مقالتها إن هناك تأييداً واسعاً إلى حدود معقولة لأهداف المحافظين الجدد كما صاغها إرفنغ كرستول، بين آخرين، رغم أن أكثرية الأمريكيين ليسوا مطلعين على أدبيات المحافظين الجدد. يبدو أن الأفكار التي يؤمن بها هؤلاء المفكرون، مرشحة، ربما لأن تحتل مكانة قابلة للدوام في خانة السياسات الأمريكية.

1 . تعديل جاكسون – فانيك على قوانين التجارة الأمريكية قضى بحرمان البلدان المقيدة لهجرة اليهود من وضعية الدولة ذات الأفضلية. كان الاتحاد السوفيتي هو الهدف الواضح.

من شأن هذا أن يقودنا إلى مسألة ما إذا كانت عقيدة المحافظين الجدد الأساسية بضاعة قابلة للتصدير. لقد سبقت مناقشة عداء عدد كبير من الأوربيين للرئيس بوش، إضافة إلى أن خوف أولئك من العواقب التي يمكن أن تترتب على ما يعدونها نزعة أحادية أمريكية معروف على نطاق واسع جداً وليس بحاجة إلى أي بحث هنا. غير أن الصورة ليست كئيبة من جميع النواحي. ثمة الوضع السائد في بريطانيا على الطرف النقيض لجملة الآراء ووجهات النظر المعادية لكل من أمريكا وفريق المحافظين الجدد السائدة في ألمانيا والموصوفة بقلم جفري غدْمِنْ في مقالته.

وكما يبين مايكل غوف فإن لمبدأي المحافظين الجدد الخاصين بالاستباق واستخدام القوة لتدمير قدرة أي عدو على توجيه الضربات بأسلحة العصر تاريخاً طويلاً في المملكة المتحدة، الأمر الذي نستطيع أن نضيف إليه أن توني بلير هو الذي أضفى معنى على الفكرة القائلة بأن البعد الأخلاقي لظاهرة المحافظين الجدد وبأن قيم هذه الظاهرة هما من الأمور الكونية الشاملة كما تؤكد أي قراءة لمساهمته في هذا السفر وجاهزيته لدفع ثمن سياسي باهظ دفاعاً عن مبادئه.

أن تكون بريطانيا ذات الروابط التاريخية واللغوية مع أمريكا ذات قناعة محافظة جديدة ليس مفاجئاً. غير أن من الممكن أن تُقْدم أجزاء أوربا الأخرى ذات يوم، إذا كان جواو كارلوس إسبادا على صواب في مساهمته، على رفض ما يطلق عليه إسبادا اسم «احتقاراً واسعاً لنمط الحكم الدستوري المحدود الذي أفضى إلى إخضاع السياسة الأوربية على نحو كلبي، لسيطرة قطبيين ليبراليين: قطب "الليبراليين الثوريين" من جهة وقطب "المحافظين" المعادين للثورة من جهة ثانية».

مما يدعو للأسف أن إسبادا قد يكون مفرطاً في التفاؤل غير المسوَّغ – أقله إذا كانت ألمانيا دليلاً أفضل للمواقف من البرتغال. أما جفري غدمن فيرسم لوحة أكثر قتامة لمستقبل المحافظين الجدد في ألمانيا كما في أوربا على نحو أعم.

في النهاية، لا أحد يستطيع التكهن، بثقة، عن مستقبل المحافظين الجدد سواء في الولايات المتحدة، أم في بريطانيا العظمى، أم في أوربا. صحيح أن نورمان

بودهورتز قد بادر، بتبجحه المألوف، إلى إعلان موت الظاهرة في 1996 [1]، ولكن تقريره عن غروب شمس المحافظين الجدد كان سابقاً لأوانه على ما يبدو. فسياسات الاستباق، التحرك الأحادي عند الضرورة، والتعويل المختزل على المؤسسات التعددية ذات جذور عميقة في كل من السياستين الخارجيتين الأمريكية والبريطانية، ذات جذور تتردد أصداؤها في جملة من السياسات الراهنة في إطار الحرب على الإرهاب. من شأن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أن تلغي احتمال إقدام أي رئيس أمريكي مقبل على تمكين الإرهابيين من الإمساك بفرصة توجيه الضربة الأولى، أو السماح لأي هيئة بممارسة حق النقض ضد استخدام القوة العسكرية الأمريكية. ولقد أوضح قادة الحزب الديمقراطي مؤخراً، في الحقيقة، أنهم ليسوا متفقين مع الرئيس بوش والمحافظين الجدد حول هذه النقطة. أما تأكيد توني بلير لكونية القيم الغربية، فضلاً على تجديد استعداده لنشر القوات دفاعاً عن تلك القيم، في مواجهة معارضة هائلة داخل حزبه بالذات وتأييد متزايد الفتور من المحافظين، فيشير إلى أن بريطانيا ستقف في صف أمريكا. الأمر نفسه صحيح بالنسبة إلى استراليا. ربما كان ونستون تشيرتشل ومارغريت تاتشر محقين حين قالا إن الشعوب الناطقة بالانجليزية هي المسؤولة عن توفير نواة الدعم المطلوبة لاجتراح نظام عالمي معقول.

كذلك يستطيع المحافظون الجدد أن يدّعوا انتصارات جوهرية على الجبهة الداخلية. فتأكيد تشارلز موراي لجملة النتائج البائسة المترتبة على الحوافز الموفرة بموجب نظام الرفاه الذي أقيم دون الاهتمام الكافي بتأثيراته المحتملة في سلوك المستفيدين من الإعانات قد جرى تبنيه من جانب المحافظين الجدد الذين بادروا إلى تطوير برنامج يرمي إلى إصلاح النظام، شاطبين أسماء الملايين من قوائم إعانات الرفاه بتحويلهم إلى ورشات العمل عبر اختزال ما أطلق عليه روبرت سكدلسكي Robert Skidelsky اسم «الصراع بين السلوك العاقل من جهة والسلوك الخيري من

1 . المحافظون الجدد: ديباجة مديح، كومنتري، أذار 1996، ص: 19 وما بعدها.

الجهة المقابلة» [1]. أما مقاربة ولسن – كلي للعمل الشُرطي فتبقى في المرتبة الأولى على جدول المناقشات الدائرة حول التخطيط لآليات مكافحة الجريمة، لتمتعها جزئياً بتأييد رودي غولياني ومعهد مانهاتن الذي هو مركز بحوث آخر يتقاسم الآراء الحصيفة مع إحدى المجلات "الصغيرة المتألقة".

إن الاستياء الشعبي المتصاعد مؤخراً إزاء نزوع مذيعي القنوات التلفزيونية إلى الحط من شأن الحشمة، حسب تعبير السيناتور باتريك موينهان Patrick Moynihen، يشير إلى أن تحذيرات إرفنغ كرستول من مخاطر البذاءة الداعرة باتت تلقى اهتماماً متجدداً – فهو يقول إن مقالة البذاءة الفاحشة المعاد نشرها في هذا الكتاب هي بين مقالاته الأكثر رواجاً والأوسع انتشاراً – كما يشير إلى احتمال حدوث ردة فعل قوية ضد ما أطلق عليه ميرون ماغنت Myron Magnet «عملية التحثيل والتتفيه العميقة للثقافة» التي ميزت عقد ستينيات القرن العشرين [2].

وحين يصل الأمر إلى التخطيط الاقتصادي فإن بوسع المحافظين الجدد أن ينسبوا لأنفسهم عدداً من الانتصارات المهمة، لعل أبرزها هي عملية إخضاع العجوز لأهداف سياسية أخرى، والإجهاز على الافتراض القائل بأن من شأن خفض معدلات الضرائب أن يتمخض عن خسائر موازية في الموارد الضريبية.

مما يؤكد جودة نوعية بحوث المحافظين الجدد وقدراتهم العالية على الإقناع أنهم قد نجحوا رغم أن المصادر المتوفرة لهم هزيلة مقارنة بنظيرتها الموفرة لخصومهم الفكريين. فالعديد من المؤسسات التي توفر ملاذات مناسبة للباحثين من المحافظين الجدد تبدو تافهة مقارنة بنظيرتها الأوثق ارتباطاً بتيار الأمر الواقع الوسطي.

---

1 . روبرت سكدلسكي، ما بعد دولة الرفاه، لندن: مؤسسة السوق الاجتماعية، أيار 1997، ص:83.

2 . ميرون ماغنت، الحلم والكابوس: ما خلفه عقد الستينيات للمسحوقين ممن هم دون الطبقات الاجتماعية، سان فرانسيسكو، إنكاونتر بوكس، 1993، ص:206.

كان لدى مشروع القرن القومي الأمريكي الجديد (البانك PANC) وهو في الأوج، أربعة موظفين وميزانية سنوية تصل إلى نحو 400.000 دولار أمريكي. أما معهد المشروع الأمريكي الشقيق ففيه 65 باحثاً وزميلاً وتصل موارده السنوية إلى نحو 18 مليوناً من الدولارات. كما أن معهد هدسن الأصغر (الذي انتسب إليه) يتابع عمله الناجح بميزانية تقل عن 8 ملايين دولار.أما معهد بروكنغز الأكثر ليبرالية والأقرب إلى التيار الرئيسي فلديه 150 باحثاً، قاعدة وقفية تصل قيمتها إلى نحو 200 مليون دولار مع موازنة سنوية تقارب الـ 40 مليوناً من الدولارات. أضف إلى ذلك الميزانيات العملاقة المتورمة للجامعات ذوات الميول اليسارية بما فيها مدرسة جون إف. كندي بجامعة هارفارد – قاعدة أنصار بديل «القوة الناعمة» لسياسات المحافظين الجدد – غير أن لدينا ما يؤكد امتلاك المحافظين الجدد مستوى حاصل ذكاء وإبداع يمكنانهم من التغلب على الموارد المالية المتفوقة التي ينعم بها خصومهم السياسيون. ثمة اثنان من كتاب الإيكونومست يقولان إن «اليمين كان أفضل بكثير، ببساطة، على صعيد إنتاج الأفكار المؤهلة لرسم جداول الأعمال. فمن إصلاح نظام الرفاه في وسكونسن إلى تنظيم أداء جهاز الشرطة في مدينة نيويورك، ومن الاقتراح رقم 13 المتعلق بخفض الضرائب في كاليفورنيا إلى تغيير النظام في بغداد، نرى أن المُدخَلات الفكرية جاءت، خيراً كان ذلك أم شراً، من اليمين.... صحيح أن الجامعات والمؤسسات الليبرالية العظيمة تتمتع بموارد أكثر على نحو غير محدود مقارنة بمعهد المشروع الأمريكي وحلفائه.... غير أن الليبراليين ما زالوا محصورين بمواقع ردود الأفعال الخالصة»[1].

سوف تظل مسألة بقاء عقيدة المحافظين الجدد ودوامها في المستقبل متوقفة أساساً وعلى نحو حاسم، على قدرة هؤلاء على إزالة التناقض بين أهداف سياستهم الخارجية من جهة وبين مخططاتهم على صعيد السياسة الداخلية من الجهة الأخرى. إن السياسة الخارجية المتشددة، وما يرافقها من زيادة للقوة العسكرية، تكلف

1 . جون مكلويت وأدريان وولدريج "مرحى للمحافظين الجدد! لقد أنجزوا المهمة" النيويورك تايمز، 2004/5/18.

أموالاً. وعمليات بناء الدول، إعادة بناء الشرق الأوسط بما يتلاءم مع صورة أمريكا، والتصدي للشر حيثما قام بتهديد مصالح الولايات المتحدة، ستؤدي، بمفهومها الواسع، إلى تكبد المزيد والمزيد من النفقات. إذا كان العجز الحالي غير قابل لأن يطاق بنظر كثيرين، فإن المحافظين الجدد الذين يعتقدون بأن على أمريكا أن تكون قوة العالم العسكرية الأولى... وأن تبقى متمتعة بما يكفي من القوة اللازمة لمنع أي قوة أخرى من التفكير بتحدي التفوق الأمريكي، كما يوجز روبرت كيغن سياسته الأمريكية المثالية، سوف يتعين عليهم أن يعيدوا النظر بموقفهم المتهاون الرخو من عجوز الموازنة المزمنة [1].

لم يكن تقدم المحافظين الجدد على صعيد السياسة الخارجية انتصاراً ضئيلاً. كما أن مكاسبهم في معركة الأفكار حول الجريمة، الثقافة، وغيرهما من جوانب السياسة الداخلية لم تكن هزيلة. أضف إلى هذا وتلك انتصار سياسات المحافظين الجدد الخارجية ذلك الانتصار الذي بلوره روبرت كيغن إيماناً بأهمية القوة الأمريكية في عملية رفع شأن القيم الليبرالية [2] – وهو انتصار بات الآن في مواجهة تحدي أحداث العراق – وثمة أسباب وجيهة لطرح السؤالين التاليين: « من هم هؤلاء الناس؟ وكيف يفكرون تحديداً؟» أرجو أن تشكل هذه الباقة المختارة من أفكارهم بداية الإجابة على ذينك السؤالين.

1 . كيغن. المصدر آنف الذكر، ص: 94.

2 . روبرت كيغن. في مقابلة أجراها معه دانييل فنكلشتاين في التايمز بتاريخ 2004/4/10.

الجزء الأول

ظاهرة المحافظين الجدد

تعريفها وإخراجها من عالم الأوهام

قناعة المحافظة الجديدة

من شأن الرسالة التاريخية للمحافظين الجدد أن تبدو متمثلة بما يلي: هداية الحزب الجمهوري والتيار المحافظ الأمريكي عموماً، رغماً عن إرادتيهما، إلى تبني نمط جديد من السياسة المحافظة يكون متناسباً مع آلية إدارة نظام ديمقراطي حديث.

إرفنغ كرستول

قناعة المحافظة الجديدة
ماذا كانت، وكيف أصبحت؟

إرفنغ كرستول

يبقى [الرئيس بوش] شخصاً ذا جاذبية، غير انه بات، فيما اعتقد أسيراً لفريق المحافظين الجدد المحيطين به.

هوارد دين Howard Deen

يو.اس. نيوز اند وورلد ريبورت 2003/8/1

ما المعنى الدقيق للمحافظة الجديدة؟ إن الصحفيين، وانضم إليهم الآن حتى مرشحون لرئاسة الجمهورية، يتحدثون بثقة تثير الحسد عمن أو عما هو «المحافظ الجديد» ويبدو هؤلاء مفترضين أن المعنى كامل الجلاء في التسمية بالذات. وأولئك الذين يوصفون بأنهم، محافظون جدد، سعداء، ضحايا التملق، أو رافضون لهذا الوصف، تبعاً للسياق. من المنطقي التساؤل إذن هل ثمة أي «ثمة» هناك؟

حتى أنا الذي يشار إليّ بوصفي «عراب» جميع أولئك المحافظين الجدد وأباهم الروحي قد عشتُ لحظاتي المثقلة بإشارات الاستفهام والتعجب. فقبل بضع سنوات قلت (بل وللأسف، كتبت) إن ظاهرة المحافظة الجديدة كانت لها سماتها المميزة في أعوامها الأولى، ولكنها ما لبثت الآن أن تعرضت للإذابة في بوتقة التيار الرئيسي لنزعة المحافظة الأمريكية. كنت على خطأ، ويعود سبب خطئي إلى أن الظاهرة التي نطلق عليها اسم ظاهرة المحافظة الجديدة ظلت، منذ نشوئها بين صفوف أعداد من المثقفين الليبراليين المحبطين في سبعينيات القرن العشرين، واحداً من التيارات الفكرية التحتية العميقة التي لا تطفو على السطح إلا بين الحين والآخر. إنها ليست

«حركة» كما قد يحلو للمنتقدين من أرباب نظريات المؤامرة أن يروها. فظاهرة المحافظة الجديدة إن هي إلا ما أطلق عليها مؤرخ أمريكا الجاكسونية الراحل، مارفن ميرز Marvin Meyers، اسم «قناعة» تتجلى عبر الزمن، ولكن على نحو شاذ وغريب، وقناعة لا نتمكن من الإمساك الواضح بمعناها إلا بعد مرور الزمن.

انطلاقاً من هذا المنظور يمكن للمرء أن يقول إن من شأن المهمة التاريخية والهدف السياسي للمحافظين الجدد أن يكونا متمثلين بما يلي: هداية الحزب الجمهوري والتيار المحافظ الأمريكي، رغماً عن إرادتيهما، إلى تبني نمط جديد من السياسة المحافظة يكون متناسباً مع آلية إدارة نظام ديمقراطي حديث. مما لاشك حوله أن هذه السياسة المحافظة الجديدة أمريكية بامتياز. ليس ثمة أي شيء شبيه بالمحافظة الجديدة في أوربا، وأكثرية المحافظين الأوربيين شديدو التشكيك بمشروعيتها. إن لكون المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة أكثر صحة بما لا يقاس مما هي في أوربا، وأكثر فاعلية سياسية إلى حد كبير، علاقة مؤكدة بوجود ظاهرة المحافظة الجديدة. غير أن الأوربيين الذين يعدون تلقي الدروس في الإبداع السياسي من الولايات المتحدة عبثاً، يصرون على رفض النظر إلى مثل هذه الإمكانية رفضاً مطلقاً.

ليست المحافظة الجديدة إلا البديل الأول لنزعة المحافظة الأمريكية في القرن الماضي، تلك النزعة المتأصلة في أعماق الروح الأمريكية. إنها – المحافظة الجديدة – مفعمة بالأمل، لا بالكآبة: متطلعة إلى الأمام لا إلى الخلف بنزوع ماضوي: ولهجتها العامة ملأى بالفرح والحبور، لا بالترح والانقباض. لعل أبطال المحافظة الجديدة في القرن العشرين هم تيودور رززفلت Theodore Roosevelt، فرانكلن ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt، ورونالد ريغان. غير أن جمهوريين ومحافظين مرموقين من ذوي الشأن مثل كالفن كوليج Calvin Coolidge، هيربرت هوفر Herbert Hoover، دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower، وباري غولدووتر Barry Goldwater يجري التغاضي عنهم بلباقة. من الطبيعي أن أولئك المرموقين لا يتعرضون للإغفال من جانب شريحة كبيرة، ربما الشريحة الأكبر، من منتسبي

الحزب الجمهوري، بما يفضي إلى نتيجة أن أكثرية الساسة الجمهوريين لا يعرفون شيئاً عن ظاهرة المحافظين الجدد كما لا يهتمون بها شروى نقير. ومع ذلك فإنهم لا يستطيعون أن يتعاموا عن حقيقة أن سياسات المحافظين الجدد نجحت، متجاوزة حدود القاعدة السياسة والمالية التقليدية، في جعل فكرة المحافظة السياسية بالذات أكثر جاذبية وتمتعاً بالقبول لدى أكثرية واضحة من الناخبين الأمريكيين. ولم يغب عن أنظار الجهات الرسمية أن سياسات المحافظين الجدد العامة، لا السياسات الجمهورية التقليدية، هي التي تتمخض عن رئاسات جمهورية ذات شعبية واسعة.

تتمثل إحدى هذه السياسات، ولعلها الأكثر بروزاً وإثارة للجدل، بسياسة تقليص الضرائب والرسوم بهدف حفز النمو الاقتصادي المطرد. هذه السياسة لم يخترعها المحافظون الجدد، كما لم تكن خصوصيات تقليص الضرائب من هواجسهم، إذ بقي اهتمامهم متركزاً بثبات على النمو الاقتصادي. إن المحافظين الجدد مطّلعون على التاريخ الثقافي والفكري ومتنبهون إلى أن الديمقراطية لم تصبح فكرة محترمة بنظر المفكرين السياسيين إلا في القرنين الأخيرين. ففي القرون الغابرة، كانت الديمقراطية تعني نظاماً سياسياً غارقاً في الفوضى أساساً، يكون فيه المحرومون والميسورون مشتبكين في صراع طبقي أبدي شديد التدمير. وما من شيء سوى أفق النمو الاقتصادي حيث يزدهر الجميع، وإن على نحو غير متكافئ أو غير متزامن، أضفى على الديمقراطيات الحديثة المشروعية من ناحية والقدرة على الدوام من ناحية أخرى.

جاء ثمن هذا التأكيد على النمو الاقتصادي على شكل موقف من المالية العامة أقل نفوراً من المخاطرة قياساً للحالة السائدة بين صفوف المحافظين الأكثر تقليدية. صحيح أن من شأن المحافظين الجدد أن يفضلوا عدم الوقوع في عجوز كبيرة في الموازنة، ولكن من طبيعة الديمقراطية – لأن ذلك من طبيعة الإنسان على ما يبدو – أن تفضي الديماغوجية (ألاعيب الخداع والتضليل)، مرة بعد أخرى عن نوع من الطيش الاقتصادي، بما يجبر المرء أحياناً على الاضطرار إلى تحمل العجوز في الموازنة ثمناً (يرجى أن يكون مؤقتاً) للسير في طريق النمو الاقتصادي.

من الافتراضات الأساسية لدى المحافظين الجدد أن من شأن أي كتلة سكانية حائزة للأملاك ومسددة للضرائب أن تصبح، مع الزمن، جراء اتساع نطاق الوفرة بين سائر الطبقات، أقل هشاشة أمام الأوهام التسووية والدعوات الديماغوجية وأكثر حساسية إزاء المبادئ الأساسية ذات العلاقة بالاقتصاد.

يوصلنا هذا إلى مسألة دور الدولة. لا يبدي المحافظون الجدد أي ولع بتركيز الخدمات في دولة الرفاه ويسعدهم أن يدرسوا طرقاً بديلة لتقديم هذه الخدمات. غير أنهم لا يطيقون الصبر مع الفكرة الهايكية التي تزعم أننا «على طريق القنانة». فالمحافظون الجدد لا يحسون بذلك النوع من الرعب والقلق اللذين سادا في القرن الماضي إزاء تعاظم نمو الدولة، عادّين الأمر طبيعياً، بل وحتمياً بالفعل. ولأنهم يميلون إلى الاهتمام بالتاريخ أكثر من الاهتمام بالاقتصاد أو السوسيولوجيا، فإنهم يدركون أن فكرة القرن التاسع عشر، وهي التي طرحها هيربرت سبنسر Herbert Spencer بقدر كبير من الوضوح في كتابه الإنسان في مواجهة الدولة The Man Versus The State، لم تكن إلا ظاهرة تاريخية شاذة. فقد ظل الناس على الدوام يفضلون الحكم القوي على الحكم الضعيف، رغم نفورهم المؤكد من أي شيء تفوح منه رائحة نظام الحكم الذي يبالغ في تطفله. والمحافظون الجدد يشعرون بالارتياح في أمريكا اليوم إلى درجة لا يصل إليها المحافظون الأكثر تقليدية. ومع أنهم يجدون أشياء كثيرة جديرة بالانتقاد، فإنهم يميلون على الصعيد الثقافي – الفكري، إلى استلهام حكمة توكفيل Tocqueville، بدلاً من الحنين الماضوي المحافظ لدى راسل كيرك Russell Kirk، مثلاً.

غير أن ارتياح المحافظين الجدد إلى أمريكا الحديثة ليس مطلقاً. فالتدهور المطرد في ثقافتنا الديمقراطية، وصولاً إلى الغرق في مستويات جديدة من التفاهة والابتذال، يوحّد المحافظين الجدد مع المحافظين التقليديين وإن لم يكن مع المحافظين التحررين الذين هم محافظون في الاقتصاد ولكنهم غير مبالين بالثقافة. تأتي الحصيلة متمثلة بتحالف غير متوقع تماماً بين محافظين جدد، بينهم نسبة لا يستهان بها من المثقفين العلمانيين، من جهة، وبين تقليديين متدينين من جهة ثانية.

يتوحد الفريقان حول قضايا تتعلق بنوعية التعليم، بالعلاقة بين الكنيسة والدولة، بفرض القيود على الفنون الإباحية (البورنوغرافيا)، وما إلى ذلك من الأمور التي يعدونها جميعاً أموراً مرشحة لأن تحظى باهتمام الحكومة. ونظراً لأن الحزب الجمهوري متمتع الآن بقاعدة ذات شأن بين صفوف المتدينين، فإن هذا يمنح المحافظين الجدد قدراً معيناً من التأثير بل وحتى من النفوذ. وبما أن النزعة المحافظة الدينية بالغة الهزال في أوربا، فإن قوة المحافظين الجدد الكامنة هناك تبقى ضعيفة بالمثل.

❖ ❖ ❖

ومن ثم هناك بالطبع السياسة الخارجية، تلك الساحة الأمريكية السياسية التي أصبح فيها المحافظون الجدد مؤخراً بؤرة اهتمام وسائل الإعلام. وهذا أمر يثير الاستغراب والدهشة لعدم وجود أي قائمة من العقائد المحافظة الجديدة الخاصة بالسياسة الخارجية، إذ ليس هناك سوى جملة مواقف مستمدة من التجربة التاريخية. (يبقى النص المفضل لدى المحافظين الجدد، بفضل الأستاذين ليو شتراوس Leo Strauss من جامعة شيكاغو ودونالد كيغن Donald Kagan من جامعة ييل، متمثلاً بما كتبه توسيديد Thucydides عن الحرب البيلوبونيزية.) وجملة هذه المواقف يمكن اختصارها بـ «الموضوعات» التالية (كما يمكن لأي ماركسي أن يقول): أولاً: إن النزعة الوطنية عاطفة طبيعية وصحية، ويجب تشجيعها من جانب المؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء. ثانياً: تظل فكرة الحكومة العالمية فكرة مرعبة لأن من شأنها أن تفضي إلى طغيان استبداد عالمي. وبالتالي فإن مجموعة المؤسسات الدولية التي تنزع إلى تحقيق نوع من الحكم العالمي آخر المطاف يجب أن ينظر إليها بقدر عميق جداً من الشك. ثالثاً: على الساسة، أولاً وقبل كل شيء، أن يتحلوا بالقدرة على التمييز بين الأصدقاء والأعداء. وهذا ليس بالبساطة التي يبدو بها، كما كشف تاريخ الحرب الباردة. فعدد الأذكياء الذين بقوا عاجزين عن عدّ الاتحاد السوفييتي عدواً، على الرغم من أن هذا كان هو

التعريف الذاتي المعتمد من قبل الاتحاد السوفييتي نفسه، كان مثيراً لقدر هائل من الدهشة.

أخيراً: ليست المصلحة القومية، بالنسبة إلى أي قوة عظمى، مصطلحاً جغرافياً، إلا فيما يخص عدداً من المسائل الاعتيادية تماماً مثل التجارة والتنظيم البيني. من شأن أي دولة صغيرة أن تشعر، من منطلقات سليمة، بأن مصلحتها القومية تبدأ وتنتهي عند حدودها، بما يبقي سياستها الخارجية على نحو شبه دائم ذات نمط دفاعي. ولكن من شأن مصالح أي دولة كبيرة أن تكون أكثر اتساعاً. وللدول الكبرى ذات الهوية الإيديولوجية مثل الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية مصالح إيديولوجية، على نحو حتمي، إضافة إلى هواجس أكثر اتصافاً بالصفة المادية. فيما عدا وقوع أحداث استثنائية، ستظل الولايات المتحدة على الدوام شاعرة بالاضطرار إلى الدفاع، إن أمكن، عن أي دولة ديمقراطية متعرضة لهجوم قوى لا ديمقراطية، خارجية أو داخلية. ذلك هو ما جعل مبادرتنا في الحرب العالمية الثانية إلى الدفاع عن فرنسا وبريطانيا تعبيراً عن مصلحتنا القومية. ذلك هو ما يجعلنا نشعر بضرورة الدفاع عن إسرائيل اليوم، حين يكون بقاؤها مهدداً. ليس ثمة أي ضرورة لاجتراح أي حسابات سياسية معقدة لمقولة المصلحة القومية.

ثمة حقيقة معينة تكمن وراء هذا كله: حقيقة التفوق العسكري الذي لا يصدق للولايات المتحدة مقارنة بسائر دول باقي العالم في أي تركيبة قابلة للتصور. لم يكن هذا التفوق من تخطيط أحد، بل وهناك إلى الآن أمريكيون كثيرون ينكرون هذه الحقيقة. إلى حد كبير، حصل الأمر كله نتيجة لسوء حظنا. فعلى امتداد السنوات الخمسين بعد الحرب العالمية الثانية بقيت الولايات المتحدة متورطة في سلسلة كاملة من الحروب: الحرب الكورية، حرب فيتنام، حرب الخليج، نزاع كوسوفو، الحرب الأفغانية، وحرب العراق، فيما ظلت أوربا تنعم بالسلام وظل الاتحاد السوفييتي معتمداً، إلى حد كبير، على الأتباع في خوض معاركه. جاءت النتيجة متمثلة بتورم إنفاقنا العسكري على نحو مواكب، إلى هذا الحد أو ذاك،

لنمونا الاقتصادي، في حين دأبت الديمقراطيات الغربية على تقليص نفقاتها العسكرية لمصلحة برامج الرفاه الاجتماعي. صحيح أن الاتحاد السوفييتي كان ينفق بسخاء ولكن بطيشٍ مبددٍ للموارد مما أدى إلى انهيار جيشه جنباً إلى جنب مع اقتصاده.

وفجأة، بعد عقدين كانت خلالهما عبارتا «الانكفاء الامبريالي» و«التورم الامبريالي» من الشعارات الدائمة في الأوساط الأكاديمية والصحفية، انبثقت الولايات المتحدة بوصفها دولة فريدة من حيث امتلاك القوة. إنّ «سِحْر» الاهتمام المركب الذي دام أكثر من نصف قرن ترك أثره في ميزانيتنا العسكرية، مثله مثل البحوث العلمية والتكنولوجية التراكمية لقواتنا المسلحة. ومع القوة تأتي المسؤوليات، شئت أم أبيت، رحّبْتَ بها أم لا. ومن الحقائق البديهية أنك إذا كنت متمتعاً بالقوة التي نملكها الآن فإنك ستبادر إما إلى العثور على فرص استخدامها أو سيسارع العالم إلى اكتشاف مثل هذه الفرص كرمى لعينيك.

تواجه العناصر التقليدية الأكبر سناً في الحزب الجمهوري قدراً من الصعوبة في التناغم مع هذا الواقع الجديد للشؤون الخارجية، تماماً كما تبقى عاجزة عن المزاوجة بين المحافظة الاقتصادية ونظيرتها الاجتماعية والثقافية. إلا أن واحدة من المصادفات الشاغلة لعقول المؤرخين ما لبثت أن كشفت عن أن رئيسنا الحالي وإدارته منسجمان تماماً مع هذه البيئة السياسية الجديدة، على الرغم من أنهما لم يكونا، بوضوح، أكثر من حزبهما ككل، توقعاً لهذا الدور. وبالتالي فإن ظاهرة المحافظين الجدد بدأت تعيش حياة ثانية، في وقت كان لا يزال مزدحماً بالمراثي المؤبنة لها.

عصابة المحافظين الجدد

و

أساطير أخرى

ما لبث الإيمان بنفوذ أشباح المحافظين الجدد أن تبلور الآن ليتحول إلى معرفة عامة صلبة... فأولئك الذين يجري وصمهم بأنهم محافظون جدد دائبون في الحقيقة...على التجوال في دوائر شديدة الاختلاف والتباين دون أن يكونوا، بالفعل، كثيفي التواصل فيما بينهم.

ديفد بروكس

عصابة المحافظين الجدد وأساطير أخرى

ديفد بروكس – واشنطن

هل سبق لك أن شعرت بأن العالم كله بات موشكاً على أن يصبح منفصلاً عن الواقع؟ منذ بعض الوقت بدأ مثل هذا الشعور يراودني حين كنت لا أزال أعمل في الويكلي ستاندارد The Weekly Standard وبدأت هذه المقالات كلها تظهر متحدثة عن كيفية قيام بول ولفوفيتز، رتشارد بيرل، دوغ فايث، بلْ كرستول، مع عصابة من «المحافظين الجدد» في المجلة بالاستيلاء على السياسة الخارجية الأمريكية.

تدفقت النظريات المتحدثة عن وجود عصابة محكمة التنظيم من المحافظين الجدد موجة إثر موجة. فذات يوم قرأت عن قيام المحافظين الجدد بفرض خطط تقضي بالانتهاء من العراق والانتقال إلى التوغل في سورية. سارَعَتْ المواقع على شبكة الانترنت إلى تفصيل تطلعات المحافظين الجدد وطموحاتهم: قام موقعي المفضل بوصف حملة محافظين جدد متخصصة باقتناص البشر من تنظيم نائب الرئيس ديك تشيني. جاءت الصحافة الآسيوية مزركشة بأكثر القصص فظاعة وإثارة للرعب، أما الصحافة الأوربية فقد كانت الأكثر عمقاً وإحاطة. بدا أن اللوموند Le Monde أو صحيفة ألمانية «حصيفة» ما كانت تحمل على صفحاتها، يوماً بعد آخر، بياناً عن عصابة المحافظين الجدد، مدعوماً بمخططات وجداول توضح الروابط القائمة بين جميع المتآمرين.

لقد تجمع المحافظون الجدد البارزون في مركز أبحاث يحمل اسم مشروع القرن الأمريكي الجديد وهو مركز أبحاث يعمل فيه خمسة أشخاص ويصدر مذكرات عن السياسة الخارجية. وإذا صدقنا ما يقوله أولئك الناس فإن المشروع

(البانك PANC) ليس إلا هيئة يدشية (يهودية أوربية شرقية)، إلا بؤرة مجسات المحافظين الجدد المتشعبة.

كنا نتحلق حول المجلة مقهقهين استهزاء بالقصص المثيرة للسخرية التي ظلت متدفقة، غير أن الإيمان بنفوذ أشباح المحافظين الجدد ما لبث أن تبلور الآن ليتحول إلى معرفة عامة صلبة...

وفي الحقيقة فإن الناس الذين يوصمون بأنهم محافظون جدد (حيث كلمة «جدد» تعني «يهود») دائبون على التجوال في دوائر شديدة الاختلاف والتباين دون أن يكونوا بالفعل كثيفي التواصل فيما بينهم. فمن هم خارج الحكومة لا يكادون يتواصلون مع الرئيس جورج دبليو. بوش. ثمة، مثلاً، مئات من الإشارات المؤكدة لتمتع رتشارد بيرل بنفوذ ماكر في سياسة الإدارة، غير أن مسؤولين كباراً في الإدارة قالوا لي إن بيرل لم يعقد أي لقاءات ذات شأن مع بوش أو تشيني منذ تولي الأخيرين لمنصبيهما. وإذا كان يقوم بصياغة قراراتهما، فلا بد من أنه يفعل ذلك عن طريق إقحام أفكاره بالمايكروويف في أحشائهما.

صحيح أن بوش من ناحية ومن يوصمون بأنهم محافظون جدد من ناحية ثانية متفقون على أن صدام حسين كان يجسد تهديداً فريداً لسلام العالم، غير أن التوافق لا يعني وجود علاقة سببية. فجميع الأدلة تشي بأن بوش توصل إلى استنتاجاته على نحو مستقل. أضف إلى ذلك أن بوش كان من شأنه، لو أراد اتباع خط المحافظين الجدد، أن يرى الوجهة الصحيحة التي ينبغي أن يختارها لأن المحافظين الجدد شديدو الاختلاف، رغم اتفاقهم بشأن صدام، حول جميع القضايا الأخرى. (إذا سبق لك أن قرأت جملة بادئة بعبارة «يعتقد المحافظون الجدد» فإن كل ما بعد العبارة في الجملة سيكون عارياً عن الصحة بنسبة 99.44 بالمئة).

ثمة، مع ذلك، ملايين من الناس ممن يواصلون، على ما يبدو، تمسكهم بفكرة أن العالم خاضع لتحكم قوى محكمة التنظيم وخبيثة النوايا. وكرديف لهذه القوى وهؤلاء الناس يشكل اليهود تفسيراً مناسباً لجميع الألغاز.

وثمة أيضاً شيء آخر يظل مستمراً. فعملية تكاثر منافذ الوسائل الإخبارية وتشظي المجتمع كانت تعني أن من الأسهل بما لا يقاس على الناس أن ينعزلوا لائذين بحلقات عصبوية مؤلفة من ذوي العقليات المتماثلة. بعض الناس يعيشون في مدن وبلدات ليس فيها أحد معجب بالرئيس بوش. وآخرون يستمعون إلى شبكات إذاعية لا تكن ذرة مودة للرئيس السابق بل كلنتون Bill Clinton.

في مثل هذه الجماعات والبؤر يتم تداول أنصاف الحقائق والمبالغة بشأنها. الاتهامات السوداء الشريرة تجد من يصدقها لأن تصديقها حلو المذاق. إن فِنْس فوستر Vince Foster مات اغتيالاً. كان السعوديون قد حذروا إدارة بوش قبل 9/11.

لك أن تختار وقائعك الخاصة. لك أن تصدق ما يريحك تصديقه. لك أن تتغافل عن الوقائع المزعجة بصرامة بالغة حتى تصبح صورتك عن العالم مقلوبة رأساً على عقب، شوهاء تماماً.

وأنت حين تستطيع إضفاء اسم جماعي على خصومك – ليبراليون، أصوليون أو محافظون جدد – فإنك تتمكن من سلبهم إنسانيتهم الفردية وتجريدهم منها. تكون العوائق كلها قد أزيلت. يمكنك أن تقول عنهم أي شيء. تعيش على استغلال حقارتهم ونذالتهم وتستمتع بنعم فضيلتك النقيضة الخاصة. لن تعدم فيضاً من الكتب، من المتبجحين ومن المرشحين الدائبين على تملق أوهامك الباطلة، فتستطيع أن تهاجر إلى كوكبك الخاص الشبيه بكوكب تشومسكي Chomsky. لك أن تعيش هناك غير مثقل بأي غموض.

لم تفض التحسينات الطارئة على تكنولوجيا المعلومات إلى جعل الحوار العام أكثر واقعية. لعل العكس هو الصحيح: فمعاداة السامية عادت إلى الانتعاش: نظريات المؤامرة باتت سائدة؛ تمخضت النزعة الحزبية الضيقة إلى إبقاء الكثيرين لا منتمين.

إن عام 2004 الانتخابي يرحب بكم، أهلاً وسهلاً!

قصص خرافية عن المحافظين الجدد

عبر الإصرار على سرد... القصص والحكايات الطويلة، نجح النقاد في تشويه هويات المحافظين الجدد وطرائق تفكيرهم بسياسة الولايات المتحدة الخارجية حتى حوّلوهما إلى صورتين كاريكاتورتين يتعذر التعرف عليهما.

ماكس بوت

قصص خرافية عن المحافظين الجدد

ماكس بوت

«تقوم إدارة بوش على اتباع سياسة خارجية محافظة جديدة»

ليته كان صحيحاً! يفترض أن تأثير حركة المحافظين الجدد (وهي الحركة التي كثيراً ما أُنسب إليها) ينبع من وكلائها وعملائها المتحصنين داخل حكومة الولايات المتحدة. أما المتهمون المعهودون فهم نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز: معاون وزير الدفاع للتخطيط دوغلاس فايث: رئيس جهاز العاملين لدى نائب الرئيس لويس "سكوتر" ليبي Lewis "Scooter" Libby: مسؤول شؤون الشرق الأدنى، جنوب – غرب آسيا، وشمال أفريقيا إليوت آبرامز: وعضو مجلس التخطيط للدفاع (استقال فيما بعد – المعرب) رتشارد بيرل. كلٌ من صناع القرار السياسي هؤلاء كان مناصراً ذائع الصيت لاعتماد أسلوب التحرك العدواني والأحادي، عند الضرورة، من جانب الولايات المتحدة، دفاعاً عن الديمقراطية، حقوق الإنسان، والأسواق الحرة، جنباً إلى جنب مع الحفاظ على ضمان تفوق الولايات المتحدة في العالم كله.

مع أن هذه القائمة لافتة للنظر، فإنها تسلط الضوء أيضاً على حقيقة أن المحافظين الجدد ليسوا ممثلين في الطبقة العليا من الإدارة. ليس هناك أي محافظ جديد بين المجموعة المؤلفة من الرئيس جورج دبليو. بوش، نائب الرئيس ديك تشيني، وزير الدفاع دونالد رمسفلد، وزير الخارجية كولن باول، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. لعل أفضل وصف لكولن باول هو أنه أممي ليبرالي: أما الآخرون فمحافظو مصالح قومية تقليديون دأبوا، خلال حملة بوش الرئاسية في 2000، على

الاستهزاء بإدارة كلنتون جراء تركزها على قضيتي بناء الدول وحقوق الإنسان. لقد كانوا، بأكثريتهم مسكونين بالشك إزاء عمليات التدخل في البلقان التي كان المحافظون الجدد حريصين على رفع لوائها.

أما الزعم بأن كتلة المحافظين الجدد أصبحت صاحبة اليد العليا والقول الفصل في البيت الأبيض فقد جاء منطوياً على قدر سطحي من القدرة على الإقناع لأن إدارة بوش أطاحت بـ صدام حسين واحتضنت سياسة تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط – وهما سياستان طالما ألح المحافظون الجدد (وإن لم يكونوا وحدهم) على تبنيها في حين عارضها من يسمون أنفسهم «واقعيين» ممن يؤمنون برعاية الاستقرار قبل كل شيء. غير أن الإدارة تبنت هاتين السياستين لا بسبب تأثير المحافظين الجدد، بل تحت وقع هدير طائرات الركاب الأربع المختطفة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. ففي أعقاب الهجوم الإرهابي الأشنع والأفظع في تاريخ الولايات المتحدة، أدرك بوش أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحمل أي سياسة خارجية «متواضعة». واستراتيجية الأمن القومي الطموح التي أصدرتها الإدارة في أيلول / سبتمبر 2001 – مع دعوتها إلى ضمان تفوق الولايات المتحدة، إلى دعم الديمقراطية، وإلى التحرك النشط، استباقياً عند الضرورة، لوقف الإرهاب وعملية انتشار الأسلحة – كانت وثيقة محافظين جدد من حيث الجوهر والأساس.

ومع ذلك فإن انتصار المحافظين الجدد قلما كان دائماً، أو كاملاً. فالإدارة لم تبادر بعد إلى تبني وجهات نظر المحافظين الجدد الداعية إلى العمل على تغيير نظامَيْ الحكم في كوريا الشمالية وإيران. أصبح كلام بوش عن «محور الشر» فاتراً ولم يتردد في إطلاق جولة من المفاوضات مع النظام في كوريا الشمالية. كذلك بادر الرئيس أيضاً إلى إقامة علاقات أكثر دفئاً مما قد يتوخاه العديد من المحافظين الجدد مع الصين الشيوعية، كما أطلق محاولة ذات شأن لدعم «خارطة طريق» خاصة بتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خارطة سبق للمحافظين الجدد أن تنبؤوا (وكانوا على صواب) بأنها لن تفضي إلى أي حل.

«ليس المحافظون الجدد سوى ليبراليين صفعهم الواقع غدراً»

لم يعد ذلك صحيحاً. كان المحافظون الجدد الأصلاء من أمثال إرفنغ كرستول، الذي قام، كما نذكر، بوصف المحافظين الجدد على أنهم ليبراليون «صفعهم الواقع غدراً»، (ومازالوا) في صف تأييد فوائد نظام الرفاه، المساواة العرقية، مع عدد غير قليل من المبادئ الليبرالية الأخرى. غير أنهم ما لبثوا أن دُفعوا نحو اليمين جراء آيات التطرف والمبالغة التي تجلت أواخر ستينيات القرن العشرين وأوائل سبعينيات القرن ذاته، حين كانت الجريمة تتزايد في الولايات المتحدة، وكان الاتحاد السوفييتي يحقق المكاسب في الحرب الباردة، ولم يكن الجناح المهيمن على الحزب الديمقراطي مستعداً لاتخاذ مواقف متشددة إزاء أي من المشكلتين.

عدد قليل من المحافظين الجدد، من أمثال الفيلسوف سيدني هوك Sidncy Hook أو كرستول نفسه، كانوا ماركسيين أو تروتسكيين. أما الأكثرية، مثل سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الأمم المتحدة جين كيركباتريك، فلم يكونوا إلا ديمقراطيين صقوراً ما لبثوا أن تعرضوا للإحباط وخيبة الأمل حين زاد حزبهم من انحرافه نحو اليسار في سبعينيات القرن العشرين. بادر عدد كبير من المحافظين الجدد، من أمثال رتشارد بيرل، أساساً، إلى الالتفاف حول سناتور ديمقراطي يدعى هنري "سكوب" جاكسون تولى قيادة معارضة سياسة نكسون – فوردFord الانفراجية إزاء الاتحاد السوفييتي. وفي أعقاب انتخاب عام 1980 أصبح رئيس جمهورية الولايات المتحدة رونالد ريغان حامل راية قضية المحافظين الجدد.

ثمة عدد قليل من المحافظين الجدد، مثل بيرل، ما زالوا يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين، وهناك عدد من «الليبراليين الجدد» في الحزب الديمقراطي (مثل السناتور جوزف ليبرمن Joseph Liebermen وسفير الولايات المتحدة السابق إلى الأمم المتحدة رتشارد هولبروك Richard Holbrook) يتبنون وجهات نظر محافظة جديدة إلى حد كبير على صعيد السياسة الخارجية. غير أن معظم المحافظين الجدد تحولوا إلى صفوف الحزب الجمهوري. في العديد من القضايا يكادون لا يتميزون عن

غيرهم من المحافظين الآخرين: لعل اختلافاتهم الرئيسية هي مع دعاة التحرر الذين يصرون على أبلسة «جهاز الحكم الموسع» ويبشرون بأخلاقيات كل شيء مباح.

بعض أعضاء حركة المحافظين الجدد الأكثر شباباً، بمن فيهم بعض ذراري الجيل الأول، مثل رئيس تحرير الويكلي ستاندارد، وليم كرستول، وكبير خبراء مؤسسة «كارنيجي» في قضايا السلم الدولي روبرت كيغن، لم يمروا قط بأي مرحلة يسارية، مما يلغي، تقنياً، صحة صفة «الجدد» كغيرها من اللصاقات الإيديولوجية. مثل «ليبرالي»، «محافظ» وغيرهما فإن لصاقة «محافظين جدد» قد خرجت من ثوب تعريفها الأصلي. لقد أصبحت الآن عبارة إدانة تفي بجميع الأغراض لوصف كل من يُحْكَم عليه بأنه من الصقور، الأمر الذي يجعل كثيرين من أولئك الموصومين بهذه الصفة ينبذون اللصاقة. فولفوفيتز يفضل أن يسمي نفسه «جمهوري من نمط سكوب جاكسون».

«ليس المحافظون الجدد إلا يهوداً يخدمون مصالح إسرائيل»

يا لها من خرافة خبيثة! بدرجات متفاوتة من الكياسة أقدم الجميع، بدءاً بمرشحين هامشيين لرئاسة الولايات المتحدة مثل لندون لا روش Lyndon La Rouche وباتريك بوكانان Patrick Buchanan وانتهاء بمنافذ إخبارية مثل هيئة الإذاعة البريطانية، جريدة اللوموند، على استخدام «المحافظين الجدد» مرادفاً لـ «يهود»، مسلطين الأضواء على رتشارد بيرل، بول ولفوفيتز، إليوت كوهن، وآخرين من ذوي الأسماء اليهودية الواضحة. وفي محاولة من أولئك لإحياء معزوفة الولاءات المزدوجة الباطلة، يأتون على ذكر وجود روابط بين بعض المحافظين الجدد وحزب الليكود ليزعموا أن المحافظين الجدد أرادوا غزو العراق لأنهم كانوا ينفذون أوامر إسرائيل.

صحيح أن للمحافظين الجدد روابط مع حزب الليكود، ولكن لهم أيضاً علاقات مع المحافظين البريطانيين وغيرهم من الأحزاب المحافظة في العالم، تماماً توجد للبعض من الحزب الديمقراطي صلات مع حزب العمال في بريطانيا وحزب العمل في إسرائيل، وهما من الأحزاب اليسارية. وهذه الارتباطات تعكس قرابة

إيديولوجية، لا عرقية. ومع أن عدداً غير قليل من المحافظين الجدد يهود، فإن كثيرين ليسوا يهوداً. فنجم المخدرات السابق بل بَنَت Bill Bennet، مدير وكالة الاستخبارات المركزية السي. آي. إي.، الأسبق جيمس وولزي James Woolsey، القس رتشارد جون نيوهاوس Richard John Neuhaus، عالم الاجتماع جيمس كيو. ولسن، اللاهوتي مايكل نوفاك Michael Novak، وجين كيركباتريك، ليسوا في الحقيقة ممن يترددون على الكنس اليهودية، غير أننا نجدهم، مع ذلك، ملتزمين بالدفاع عن إسرائيل مثلهم مثل المحافظين الجدد اليهود تماماً – وهو التزام قائم لا على الديانة أو الانتماء العرقي المشتركين بل على جملة القيم الليبرالية الديمقراطية المشتركة. فازت إسرائيل بتأييد أكثرية الأمريكيين، من جميع المشارب الإيمانية، لأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ولأن أعداءها (حزب الله، حماس، إيران وسورية) يعلنون أيضاً أنهم أعداء الولايات المتحدة.

من الجلي أن الاتهام الموجه إلى المحافظين الجدد على أنهم مهتمون في المقام الأول برفاه إسرائيل اتهام باطل. ففي ثمانينيات القرن العشرين كان هؤلاء مناصرين رئيسيين لعملية إشاعة الديمقراطية في أماكن متباينة تباين نيكاراغوا، بولونيا، وكوريا الجنوبية. وفي تسعينيات القرن العشرين كانوا حملة رايات التدخل في البوسنة وكوسوفو – في حملتين استهدفتا إنقاذ المسلمين لا اليهود – الأكثر حماسة. أما اليوم فنرى المحافظين الجدد دائبين على التحريض دفاعاً عن الديمقراطية في الصين (رغم قيام إسرائيل بعقد صفقة أسلحة مع بكين!) وإدانة لإساءة معاملة المسيحيين في السودان. ولو كان المحافظون الجدد عملاء لحزب الليكود لدعوا لا إلى غزو العراق أو أفغانستان بل إيران، التي تعدها إسرائيل مصدر التهديد الأكبر لأمنها.

«يشكل المحافظون الجدد عصابة جيدة التمويل، محكمة التنظيم»

نادراً ما.... ثمة كتاب مسكونون بالشك إزاء المحافظين الجدد وضعوا بيانات تدفق متقنة لتصوير مدى نفوذهم، عبر تسليط الضوء على وجود علاقات بين إعلاميين (مثل تشارلز كراوتهامر ووليم كرستول)، مراكز بحوث (مثل معهد

المشروع الأمريكي ومشروع القرن الأمريكي الجديد)، ومؤسسات خيرية ووقفية (مثل برادلي، جون إم. أولن، وسميث رتشاردسون). صحيح أن المحافظين الجدد يتمتعون ببعض التأييد في عالمي الإعلام والمؤسسات غير الربحية. غير أننا، إذا أردنا أن نكون جديين، سنكتشف أن مشروع القرن الأمريكي الجديد، وهو مركز بحث السياسة الخارجية الريادي لدى المحافظين الجدد، يقوم على جهاز عاملين مؤلف من خمسة أشخاص، كما أن مواردها هزيلة مقارنة بنظيراتها عند مؤسسة بروكننغز، مشروع هريتيج، ومعهد كاتو، مراكز البحث الثلاثة الأكبر في واشنطن، التي لا يتعاطف أي منها مع رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية. صحيح أن أوقاف برادلي، جون إم. أولن، وسميث رتشاردسون قدمت بعض الأموال إلى محافظين جدد (وأنا منهم)، إلا أن المجموع الإجمالي لمنحها (68 مليوناً من الدولارات في السنة) يبقى أقل من عُشْر سيل المبالغ الذي يُجريه ثلاثة فقط من الأوقاف الليبرالية – فورد، روكفلر، وماك آرثر (833 مليوناً من الدولارات في العام الواحد). ومصادر تمويل قضايا المحافظين الجدد موشكة على التقلص لأن أولن عازم على إيقاف نشاطه. وكذلك فإن مجلات المحافظين الجدد الرئيسية المتمثلة بالويكلي ستاندارد، ذه بيليك انترست، وكومنتري أقل تداولاً من الناشيونال ريفيو، ذه نيشن، أو النيوريببليك، بله النيويوركر أو التايم.

يؤسفني أن أقول لكم، أنتم أيها المولعون بنظريات المؤامرة، إن المحافظين الجدد باتوا ذوي نفوذ نسبي بفضل قوة حججهم، لا جرّاء ارتباطاتهم.

«إن المحافظين الجدد مثاليون ولسنيون»

صحيح، مع توصيف مهم. ظلت لصاقة الولسنية، تُلصَق جزافاً بكل من يؤمن بأن على سياسة الولايات المتحدة الخارجية أن تسترشد بقضية إعلاء شأن المثل الأمريكية، دون الاكتفاء بمجرد حماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الضيقة، كما يرى فرسان الواقعية السياسية.

غير أن الولسنيين ليسوا، جميعاً، من طينة واحدة. فـ (الولسنيون المعتدلون) الليبراليون، من أمثال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، ورئيس الولايات المتحدة ودرو ولسن Woodrow Wilson نفسه من قبل، يتقاسمون الإيمان بأن جملة من المنظمات التعددية الشبيهة بـ عصبة الأمم والأمم المتحدة يجب أن تكون هي المنابر الرئيسية التي تعتمدها الولايات المتحدة للدعوة إلى قيمها، وبأن القانون الدولي يجب أن يبقى الأداة السياسية الرئيسية بين الولايات المتحدة. إنهم مستعدون لاستخدام القوة، ولكن مع تفضيل بقاء التدخل (كما في هايتي وكوسوفو) منزهاً من الاصطباغ بأي لوثة ذات علاقة بالمصلحة القومية.

لا يكن المحافظون الجدد كثيراً من الاحترام لولسن، الذي يعدونه هو بالذات ساذجاً لا أمل فيه. منهم «ولسنيون متشددون» يؤمنون لا بمزق من الورق بل بالقوة، وخصوصاً بقوة الولايات المتحدة. أبطالهم هم تيودور روزفلت، فرانكلين روزفلت، هاري ترومان Harry Trumcn، ورونالد ريغان – وجميعهم رؤساء أمريكيون نجحوا في توظيف القوة لخدمة قضية أسمى. والمحافظون الجدد يؤمنون بأن على الولايات المتحدة أن تستخدم القوة عند الضرورة خدمة لمثلها جنباً إلى جنب مع مصالحها، لا من منطلقات إنسانية فقط بل ولأن من شان إشاعة الديمقراطية الليبرالية أن تعزز أمن الولايات المتحدة، في حين تؤدي الجرائم ضد الإنسانية، حتماً، إلى جعل العالم مكاناً خطراً.

«يستهدف المحافظون الجدد كوريا الشمالية ومن ثم إيران»

صحيح، يتمثل أكبر الأخطار، بالنسبة إلى الولايات المتحدة اليوم، بإمكانية قيام بعض الدول المارقة بتطوير أسلحة نووية فتبادر إلى اقتسامها مع جماعات إرهابية. تبقى إيران وكوريا الشمالية المشبوهتين الأكثر احتمالاً. أيٌّ من الطرفين لا يبدي استعداداً للتخلي عن ترسانته النووية: ما من معاهدة مرشحة لأن تكون أكثر جدارة بالثقة من الإطار المتفق بشأنه في 1994 الذي قامت كوريا الشمالية بانتهاكه. يرى المحافظون الجدد أن السبيل الوحيد لضمان أمن الولايات المتحدة هو الإطاحة بالنظامين الاستبداديين في بيونغ يانغ وطهران.

غير أن مثل هذا الاستهداف لايعني، مع ذلك، قيام المحافظين الجدد بالتحريض على شن الحروب الاستباقية. صحيح أنهم لا يلغون القوة إذا كانت ضرورية، ولكن حلهم المفضل هو توظيف الضغوط السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية، والعسكرية، دون الحرب الفعلية، من أجل إسقاط هذين النظامين الدكتاتوريين – وهذه هي ذات الإستراتيجية التي استخدمتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. يتوق الشعبان الإيراني والكوري الشمالي إلى الحرية: وعلى الولايات المتحدة أن تساعدهما بجميع الوسائل الممكنة، مع الامتناع عن تقديم أي عون إلى مضطهديهما. من شأن عملية تغيير الأنظمة أن تبدو أشبه بسياسة جذرية، غير أنها، على المستوى العملي، الطريقة الفضلى للحيلولة دون حصول أزمة نووية مرشحة لأن تفضي إلى حرب. قد يؤدي التفاوض اللانهائي مع هاتين الحكومتين – وهو الاستراتيجية المفضلة لدى أولئك الذين يعدون أنفسهم براغماتيين ومعتدلين – إلى نفس الأزمة التي يحاول تجنبها.

«إن المحافظين الجدد يعارضون التعددية»

خطأ. لا يشكو المحافظون الجدد من التحالفات. إنهم يتوجسون من منح المؤسسات التعددية (مثل الأمم المتحدة) حق نقض تحرك الولايات المتحدة، أو من التوقيع على اتفاقيات دولية مثقلة بالعيوب (مثل معاهدة حظر الألغام الأرضية) كرمى لعيون التناغم الدولي فقط. غير أن ذلك بعيد تماماً عن التعددية التي تنطوي، إذا ما انطوت على أي شيء، على نوع من تفضيل التصرف أحادياً.

مما لاشك فيه أن جناحاً داخل الحزب الجمهوري يمكن وصفه، دون الوقوع في أي خطأ، على أنه أحادي. فأتباع هذا الجناح من المحافظين التقليديين يؤمنون بأن على المبادئ الهادية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أن تتمثل، حسب صياغة المعلق الصحفي جورج ول، بـ «الحفاظ على سيادة الولايات المتحدة وحرية حركتها عبر تهميش الأمم المتحدة. حصر عمليات التدخل العسكري بالأسباب ذات العلاقة بالأمن القومي الأمريكي، لا بالنزعة الغيرية. تجنب عمليات حفظ السلام التي

تختزل من قدرات الجيوش على خوض الحروب. الحذر من التبجح السياسي المتجذر في مشروع "بناء الدول" المحافظ بكثافة»

أما المحافظون الجدد فنجدهم، على النقيض من ذلك، ملتزمين أولاً وقبل كل شيء بقيادة الولايات المتحدة لكوكب الأرض، وهم يعلمون أن أثمان مثل هذه القيادة (بما فيها عمليات حفظ السلام وبناء الدول) باهظة جداً بما يحيج الولايات المتحدة إلى حلفاء يتقاسمون الأعباء معها. ولهذا السبب ظل المحافظون الجدد واضحي التأييد لفكرة توسيع الناتو وإرسال قوات هذا الحلف إلى كل من أفغانستان والعراق. ومثل معظم المحافظين، يساور المحافظين الجدد شكوك عميقة فيما يخص الأمم المتحدة، التي يخشون أن تكون ذات بواعث معادية لأمريكا. غير أنهم، خلافاً لحال البعض في جبهة اليمين، سعداء للوقوف في جبهة مشتركة مع الأمم المتحدة حين يفضي ذلك إلى خدمة المصالح الأمريكية. بل وثمة محافظون جدد (وأنا منهم) مستعدون لمنح الأمم المتحدة بعض السلطة في العراق وصولاً إلى اجتذاب المزيد من البلدان إلى التحالف.

«يبقى المحافظون الجدد أصوليين على الصعيد السياسي»

دعوني آخذ نفساً! برأي بعض منتقديهم الأكثر اندفاعاً، ينظر المحافظون الجدد إلى العالم بمنظار مانوي (ثنائي). يُزعَم أن المحافظين الجدد، مستلهمين روحَيْ الفيلسوف ليو شتراوس والثوري الروسي ليون تروتسكي Leon Trotsky، يحتقرون الجماهير الديمقراطية ويؤمنون بنشر «أكاذيب نبيلة» لتضليل الجمهور. والتهديد «المبالغ به» الذي كان صدام حسين يمثله يجري إيراده نموذجاً أخيراً لخداعهم القائم على الكذب.

ليست هذه إلا صورة كاريكاتورية فجة لجماعة تؤمن بأن القيم الأمريكية جديرة بالدفاع عنها في الداخل والخارج. وفي الحقيقة فإن هذه القناعة كانت تمثل وجهة نظر شتراوس نفسه. فأستاذ الآداب الكلاسيكية الغارق في السياسة بجامعة شيكاغو ليو شتراوس الذي رحل سنة 1973، كان لاجئاً من ألمانيا النازية عاش

جحيم شرور النزعة الشمولية (التوتاليتارية) في الحكم على نحو مباشر. فخلافاً للتهم التي يوجهها إليه خصوم المحافظين الجدد، لم يقترح تكليف قلة ممتازة بإدارة المجتمع مع خداع جميع الآخرين وتضليلهم فيما يخص مرامي هذه القلة. لقد كان الرجل راسخ الإيمان بالديمقراطية الأمريكية التي بدت، برأية، بحاجة إلى الدفاع عنها من قبل نخبة واسعة الثقافة للحيلولة دون انزلاقها إلى منزلق جمهورية فايمار. كانت آراء شتراوس مصدر إلهام لبعض أوائل المحافظين الجدد: أما اليوم فإن قلة فقط تقرأ مؤلفاته، على الرغم من كثرة المقالات التي تؤكد (كما جاء على صفحات النوفيل أوبزفاتور الأسبوعية الفرنسية) أن شتراوس «معلم» المحافظين الجدد و«أستاذهم».

ومما ينطوي على قدر أكبر من السخف أن هناك من يتهم المحافظين الجدد بأنهم معتنقون سريون لنظرية الثورة الدائمة لدى تروتسكي. من الممكن أن يكون قائد الجيش الأحمر السابق قد فتح أعين بعض اليساريين على شرور الستالينية في ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنه لم يكن محافظاً جديداً جنينياً. لقد كان الرجل شيوعياً، بقي، حتى بعد طرده من روسيا، ملتزماً بإقامة نظام «دكتاتورية البروليتاريا». والثورة الوحيدة التي كان يفضلها هي تلك المؤهلة لإيصاله، هو ورفاقه، إلى السلطة. وكما سبق للمؤلف المحافظ الجديد جوشوا مورافتشك أن قال، لم يكن تروتسكي مستعداً لدعم أي حرب تحرير ديمقراطية في العراق: كان من شأن عواطفه أن تبقى مؤيدة لصدام.

«أدى الإخفاق في العراق إلى فضح المحافظين الجدد وإغراقهم في الخزي»

لم يحن بعد وقت إصدار الحكم. إنَّ إجماع وسائل الإعلام الفاقع على أن احتلال الولايات المتحدة قد أخفق إنْ هو إلا إجماع يثير السخرية بفجاجته المتعجلة. مؤكد، ثمة كانت كثرة من المشكلات التي جرى تسليط وفرة من الأضواء عليها مثل الإرهاب، الجريمة، وحالات انقطاع التيار الكهربائي. غير أن تقدماً حظي بقدر أقل من الدعاية واضح أيضاً – ثمة إيجاد مجلس للحكم، انتخاب لمجالس المدن ورؤساء البلديات، انبثاق الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام الأكثر تمتعاً

بالحرية في العالم العربي، إعادة بناء المدارس والمباني الحكومية المنهوبة، واستحداث إطار حقوقي لنظام المبادرة الحرة. صحيح أن الإصابات الأمريكية المتواصلة مثيرة للأسف والحزن، إلا أن الخسائر ما زالت متدنية بمعايير حروب العصابات – أقل بكثير من الجنود الـ 500 الذين فقدهم البريطانيون في إخماد حركة تمردية عراقية أخرى عام 1920. ليس ثمة ما يدعو، اللهم إلا الحنين الماضوي إلى ستينيات القرن العشرين، إلى توقع أي سيناريو فيتنامي. ومع ذلك فإن من شأن إخفاق الاحتلال إخفاقاً كاملاً، كما يتوقع عدد كبير من المنتقدين، أن يجعل من المحافظين الجدد كبش فداء مناسب.

مثل هذا اللوم يبقى، إلى حد بعيد، ظالماً وغير منصف. فالعديد من مشكلات الاحتلال المبكرة كانت نابعة من إخفاق الإدارة في تخصيص ما يكفي من الموارد لعملية العراق. وقد كان هذا الإغفال في جزء كبير منه خطأ وقع فيه صانعو القرار السياسي من أمثال رمسفلد، ممن لا يزالون يشككون بجدوى سياسة بناء الدول. أما المحافظون الجدد فقد ظلوا يطالبون ببذل جهود أنشط على صعيد بناء الدولة في كل من أفغانستان والعراق وبتوسيع مُناظر للجيش العامل من أجل توفير القوات الضرورية. وحين أدرك البيت الأبيض مدى الحاجة إلى إنفاق المزيد على إعادة بناء العراق وأفغانستان، سارع دعاة الإنعزالية الجمهوريون والمحافظون الحاليون في الكونغرس إلى وضع العراقيل. لو كان المحافظون الجدد ممسكين بزمام الأمور لفعلوا ما هو أكثر بكثير وفي وقت أبكر بما لايقاس، في كل من أفغانستان والعراق، متجنبين، ربما، بعض مشكلات ما بعد الحرب. ومع ذلك فإن المحافظين الجدد سوف يُعدون، عدلاً كان ذلك أم لا، مسؤولين عن المحصلة في البلدين كليهما؛ وخصومهم الكثر، على ضفتي اليسار واليمين، لن يقبلوا بأقل من ذلك.

وماذا عمن يريد الاستزادة؟

للاطلاع على تواريخ باتت عتيقة قليلاً يمكن الرجوع إلى كتاب جون ايهرمان John Ehrman بعنوان: صعود ظاهرة المحافظة الجديدة: المثقفون والشؤون الخارجية، 1945 – 1994 (نيو هافن: مطابع جامعة ييل، 1995) وكتاب غاري

دورين Garry Dorrien بعنوان: العقل المحافظ الجديد: السياسة، الثقافة، والحرب الإيديولوجية (فيلادلفيا: مطابع جامعة تمبل، 1993). وإذا أردتم رؤية آليات الاتجار بنظريات المؤامرة الأكثر تطرفاً، فانظروا إلى كراس لندون لاروش بعنوان: أبناء الشيطان: عصابة الكذابين الوضيعة وراء حرب بوش التي لا مخرج منها، وهو موجود على موقع حملة 2004 الرئاسية العائدة للاروش: وإلى مقالة مايكل لند بعنوان: «كيف تمكن المحافظون الجدد من الاستيلاء على واشنطن – ومن شن الحرب؟» (صالون Salon 2003/4/9) وللاطلاع على تقويمات أكثر حصافة ولو قليلاً (وإن بقيت معادية، يُنظر إلى مقالة إليزابيث درو بعنوان: «المحافظون الجدد في السلطة» (نيويورك ريفيو أوف بوكس، 2003/6/12) ومقالة جيمس أطلس James Atlas بعنوان: «محافظو ليو الجدد: تراث أستاذ آداب قديمة: بناة امبراطورية جديدة» (النيويورك تايمز، 2003/4/4). يقدم جوشوا مورافتشك دحضاً قوياً لبعض مزاعم منتقدي المحافظين الجدد الأعنف والأشرس في مقالته التي تحمل عنوان: «عصابة المحافظين الجدد» (كومنتري، أيلول /سبتمبر 2003)، أما جيرارد بيكر وستيفن فدلر Stephen Fidler فيسوقان تحليلاً غير متعاطف لنفوذ المحافظين الجدد في مقالة: «إمبريالي أمريكا الديمقراطيين» (الفاينتشال تايمز، 2004/3/6).

فيما يخص كتابات المحافظين الجدد أنفسهم، لتكن البداية مع إرفنغ كرستول الذي تم جمع مقالاته الرشيقة في كتاب ظاهرة المحافظة الجديدة: سيرة ذاتية لفكرة معينة (نيويورك: فري برس، 1995). وفيما بعد قام بإيجاز ما تعمل من أجله الحركة في مقالة: «قناعة المحافظة الجديدة» (الويكلي ستاندارد، 2003/8/25). أما نجله، وليم كرستول فيناقش مؤلفات ليو شتراوس في مقالة ألفها بالاشتراك مع ستفن لنزنر Steven Lenzner تحت عنوان: «ما الذي كان ليو شتراوس يسعى إليه؟» (ذه ببليك انترست، خريف 2003) يقوم وليم كرستول وروبرت كيغن بعرض رؤية «دولية محافظة» للسياسة الخارجية في مقالة «نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة» (فورين أفيرز، تموز/يوليو – آب/أغسطس 1996). وكذلك فإن كيغن يسوق دفاعاً حماسياً عن هيمنة الولايات المتحدة في مقالة

«الامبراطورية الخيّرة» (فورين بوليسي، صيف 1998). أما والد كيفن، دونالد وشقيقه الأصغر فريدريك فقد ألفا معاً تحذيراً نبوئياً فيما قبل 9/11 عن أن الولايات المتحدة كانت تواجه أخطاراً كبيرة في الخارج، على شكل كتاب بعنوان: فيما أمريكا نائمة: خداع الذات، الضعف العسكري، والخطر الذي يتهدد السلم اليوم (نيويورك: مطابع سينت مارتن، 2000) ويقوم جون لويس غاديس بتقديم دراسة تقويمية لاستراتيجية الأمن القومي الصادرة عن الإدارة في 2002، في مقالة بعنوان «استراتيجية تغيير كبرى» (فورين بوليسي، تشرين الثاني/نوفمبر كانون الأول/ديسمبر 2002). يرى روبرت جيرفيس Robert Jervis أن الجغرافيا السياسية، لا المحافظين الجدد، هي التي دفعت الولايات المتحدة باتجاه اعتماد سياسة خارجية عدوانية، أحادية، في مقالة بعنوان «امبراطورية الإكراه» (فورين بوليسي، تموز/يوليو. آب/أغسطس2003).

لدخول المواقع ذات العلاقة، تُراجع محفوظات فورين بوليسي، مع قائمة شاملة لمقالات فورين بوليسي ذات الصلة على الموقع www.foreignpolicy.com

الجزء الثاني

المحافظون الجدد والسياسة الخارجية

مع بعض تعليقات معارضين أصدقاء

مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية

يتمثل الخطر الحالي الذي يتهددنا بقوة عسكرية متدهورة،إرادة متهالكة، وضياع بشأن دورنا في العالم ...من المحتمل التعرض لأخطار خارجية حقيقية جداً. إن واجب أمريكا هو الحفاظ على هيمنتها الكوكبية الخيّرةوتعزيزها.

وليم كرستول و روبرت كيفن

مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية

وليم كرستول و روبرت كيغن

رغم كل ما حمله من سلام وازدهار كان عقد التسعينيات في القرن العشرين عقداً جرى تبديده. بدأ العقد بفوز أمريكا في الحرب الباردة وبانتصارها الساحق على العراق في عاصفة الصحراء. وفي أعقاب هذين الانتصارين التوأمين، كانت الولايات المتحدة قد احتلت مكانة قوة ونفوذ غير مسبوقة في العالم. فبالمقاييس التقليدية للقوة القومية، باتت الولايات المتحدة في وضعية لم يسبق لها مثيل منذ هيمنت روما على عالم البحر الأبيض المتوسط. بدت القوة العسكرية لأي دولة، مقارنة بنظيرتها الأمريكية، قزماً على صعيدي القدرات القتالية وقابلية التدخل في أي نزاع حيثما وقع في العالم خلال فترة إنذار وجيزة. ثمة كان تسليم عام، حتى من جانب خصوم محتملين، بأن وضع أمريكا بوصفها، القوة العظمى الوحيدة، قد لا يواجه أي تحد على امتداد عدد من العقود القادمة. في الوقت نفسه كانت منطلقات أمريكا المبدئية على الصعيد الاقتصادي مثل الرأسمالية الليبرالية والتجارة الحرة قد أصبحت مقبولة كونياً تقريباً على أنها النماذج الأفضل لمراكمة الثروة، وباتت الولايات المتحدة نفسها محور ذلك النظام الاقتصادي الدولي. هذا وكانت منطلقات أمريكا السياسية القائمة على الديمقراطية الليبرالية قد انتشرت عبر القارات والثقافات مع إقدام شعوب أخرى على خلع أو تعديل أساليب الحكم الأوتوقراطية، لاعتماد، أو تملق على الأقل، المذهب الأمريكي القائم على الحقوق والحريات الفردية. وكذلك فإن الثقافة الأمريكية كانت قد أصبحت، خيراً كان ذلك أم شراً، الثقافة الكوكبية السائدة. وبمستوى نادراً ما كان قابلاً للتصور منتصف القرن بل وحتى في أوقات متأخرة مثل سبعينيات القرن العشرين، كان العالم قد تحول فعلاً مرتدياً ثوب أمريكا.

بعبارة أخرى، كان بلدنا – أو كان مرشحاً لأن يكون – شاهداً على لحظة خلق أخرى شبيهة بتلك التي رآها دين أتشيسون Dean Acheson متفجرة بعد الحرب العالمية الثانية. للمرة الأولى في تاريخها، توفرت للولايات المتحدة فرصة صياغة النظام الدولي بطرائق من شأنها أن تعزز أمنها وتخدم مبادئها دون أي معارضة من جانب خصم قوي، مصمم. فروسيا منهكة سائرة على طريق إشاعة الديمقراطية ليست متمتعة لا بالقابلية ولا الرغبة اللازمتين لتحدي النظام الديمقراطي الدولي الذي تقوده أمريكا. ومع أنها تحولت إلى القمع الفظ داخلياً في 1989 فإن الصين بعيدة عن أن تكون قد بدأت بزيادة قدراتها العسكرية، وبدلاً من التفكير بالمبادرة إلى تحدي سيطرة أمريكا وهيمنتها في شرق آسيا، فإن قيادات الصين العسكرية أُصيبت بالذهول والرهبة إزاء الجبروت العسكري والتفوق التكنولوجي اللذين كانت أمريكا قد أظهرتهما في حرب الخليج....

◆ ◆ ◆

كان ينبغي لمهمة أمريكا بداية عقد التسعينيات أن تكون واضحة. كان عليها أن تطيل أمد هذه اللحظة غير العادية وأن تحمي النظام الدولي من أي تهديدات قد تتمكن من تحديه. وقد كان هذا يعني، أولاً وقبل كل شيء، الحفاظ على هيمنة أمريكا الكوكبية الخيّرة الداعمة لما أطلق عليه جورج أتش. دبليو. بوش، محقاً، اسم نظام عالمي جديد وتعزيزها. كان لا بد لسياسة أمريكا الخارجية من التركز على قلب ما أطلق عليه تشارلز كراوتهامر اسم لحظة أحادية القطب إلى حقبة أحادية القطب.

غير أن بريق الوعد العظيم لحقبة ما بعد الحرب الباردة ما لبث، على نحو مباشر تقريباً، أن بدأ يخبو – حتى قبل انتخاب بل كلنتون. فالولايات المتحدة التي كانت قد حشدت القوة العسكرية الأكثر إثارة للرعب لطرد صدام حسين من العراق، أخفقت في إيصال تلك المهمة إلى نتيجتها الملائمة المتمثلة بإزاحة صدام عن السلطة في بغداد. بدلاً من ذلك اتخذت القوات الأمريكية المتفوقة تفوقاً كبيراً موقف المتفرج في آذار/مارس 1991 فيما تعرضت الانتفاضتان الشيعية والكردية

للسحق الوحشي وبدأ جلاد بغداد، وهو الخائف على حياته قبل قليل، بإعادة فرض تحكمه على البلاد. وبعد ثلاثة أشهر قام الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش Slobodan Milosovic بشن هجوم ضد إقليم سلوفينيا المنفصل، متبعاً ذلك بهجوم أوسع بكثير على كرواتيا. في خريف 1992 بدأت القوات الصربية حصارها الدامي لسيراييفو مع حرب تطهير عرقي كانت ستودي بحياة 200.000 مسلم بوسني خلال الأعوام الثلاثة التالية. وفي النصف الثاني من سنة 1992 علمت أجهزة الاستخبارات الأمريكية أن كوريا الشمالية كانت قد بدأت، خلسة، بإنتاج مواد لازمة لصنع أسلحة نووية.

كان من شأن صدام حسين، سلوبودان ميلوسوفيتش، ونظام كوريا الشمالية الشمولي، كل بطريقته، أن يشكل مصدر أزمة بعد أخرى على امتداد الأعوام الباقية من العقد. وكل من هذه الأنظمة الدكتاتورية يبدو واثقاً من البقاء إلى ما بعد نهاية القرن العشرين ومن الاستمرار في التسبب بسلسلة متواصلة من المطبات الخطرة لكل من الولايات المتحدة وحليفاتها في الألفية الجديدة. وقد أدى مجرد بقائها على قيد الحياة عبر عقد التسعينيات إلى ترسيخ مبدأ شديد الإزعاج في عالم ما بعد الحرب البادرة، ألا وهو المبدأ الذي يقول بأن الحكام الدكتاتوريين يستطيعون تحدي السلام، ذبح الأبرياء في دولهم هم أو في الدول المجاورة، تهديد البلدان المجاورة بهجمات صاروخية – مع الاستمرار في التمسك بالسلطة. يشكل هذا إخفاقاً كبيراً في سياسة أمريكا الخارجية، إخفاقاً لن يتوقف، بكل تأكيد، عن العودة مرة بعد أخرى ليقض مضاجعنا.

إلا أن هذه لم تكن هي الإخفاقات الوحيدة التي جعلت التسعينيات عقد الفرصة المضيعة بالنسبة إلى سياسة أمريكا الخارجية. لقد شهد العقد المنصرم أيضاً صعود صين متزايدة العدائية بعد حرب الخليج. ففي حين أن كل قوة كبرى في العالم ظلت دائبة على تقليص ميزانيتها الدفاعية على امتداد سنوات التسعينيات، وحدها الصين باشرت بناء قدرات عسكرية عملاقة، محسّنة ترسانتيها التقليدية والنووية في مسعى منها لاستعراض العضلات فيما وراء شواطئها

ولردع الولايات المتحدة عن الدفاع عن أصدقائها وحلفائها. قامت الصين بتوظيف هذه القوة لاحتلال عدد من الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، لإخافة البلدان المجاورة في شرق آسيا، وللعمل، عبر استعراض مرعب جداً للجبروت العسكري، على زرع الرهبة في قلوب أهل تايوان عن طريق توجيه وابل من الصواريخ البالستية إلى شواطئها. أضف إلى ذلك أن الحكومة الصينية دأبت، على امتداد تسعينيات القرن العشرين، على مواصلة وتكثيف عمليات قمع المعارضة الداخلية، السياسية منها والدينية، تلك العمليات التي بدأت بالمذبحة الشهيرة في ساحة تياننمن. باستثناءات قليلة، بقي الرد الأمريكي على سلوك الصين العدواني داخلياً وخارجياً، قائماً على الاسترضاء وخطب الود.

وفي مواجهة زحمة التحديات الأخلاقية – المعنوية والاستراتيجية المنتصبة أمامها، انخرطت الولايات في عملية نزع سلاح متدرجة ولكن مطردة على الصعيدين الأخلاقي – المعنوي والاستراتيجي كليهما. فبدلاً من السعي إلى خلع نظامين دكتاتوريين خطرين في كل من بغداد وبلغراد، قامت إدارة كلنتون بالمزاوجة بين تهديدات فارغة مع عمليات عسكرية عديمة الفعالية من جهة، مع نوع من الاستيعاب والاسترضاء الدبلوماسيين من الجهة الثانية. وبدلاً من مضاعفة الضغط طلباً لإحداث تغييرات في بيونغ يانغ وبكين، حاولت إدارة كلنتون – وإدارة بوش من قبلها فيما يخص الصين – شراء السلوك الأفضل مقابل «التعامل». بدلاً من مجابهة التحدي الأخلاقي والاستراتيجي المتمثل بهذين النظامين الخبيثين، حاولت الولايات المتحدة أن تقيم صفقات معهما سعياً وراء سراب «الاستقرار». وبدلاً من التصدي المباشر لتحمل مسؤولياتنا العالمية، وقع اختيار قادة أمريكا السياسيين على اعتماد أسلوب الانحراف والتملص والمراوغة.

في الوقت نفسه، سمحت الولايات المتحدة لقوتها العسكرية أن تتدهور إلى مستوى باتت معه قدرتها على الدفاع عن مصالحها وعلى ردع جملة التحديات المستقبلية محاطة بضباب الشك. فخلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1999، جرى تقليص كل من الميزانية الدفاعية وحجم القوات المسلحة بنسبة الثلث: جرى خفض

حصة إجمالي الدخل القومي الأمريكي المخصصة للإنفاق الدفاعي إلى النصف، من نحو ستة إلى نحو ثلاثة بالمئة؛ وجرى تقليص المبالغ المصروفة لحيازة الأسلحة وتمويل البحوث والتطوير بنسبة خمسين بالمئة تقريباً. ثمة كانت «نعمة سلام» بالفعل، مما أفضى، مع حلول نهاية العقد، إلى أن يصبح الجيش الأمريكي ضعيف التجهيز ومثقلاً إلى حد الإنهاك. وفيما أضاع خبراء الدفاع عقد التسعينيات وهم يتجادلون حول ما ينطوي على قدر أكبر من الأهمية بين الحفاظ على الجاهزية الراهنة والتضحية بالقدرات الحالية استعداداً لمواجهة تحديات المستقبل، أخفقت الولايات المتحدة، جراء مقصلة التخفيضات المفرطة في الموازنة، في اعتماد أي من الخيارين. ومع ذلك فإننا كنا مرشحين في غضون عشر سنوات، وربما خلال فترة أقصر بكثير، أن نصبح متعايشين مع عالم تغدو فيه دول العراق، إيران، كوريا الشمالية، والصين، جميعها، حائزة على قدرة ضرب البر القاري للولايات المتحدة بأسلحة نووية. وخلال العقد القادم قد يتعين علينا أن نقرر ما إذا كنا سندافع عن تايوان ضد هجوم صيني. من الممكن أن نواجه محاولة أخرى يبذلها صدام حسين بهدف استعادة التسلح للاستيلاء على حقول نفط الكويت. قد يبادر نظام تسلطي متشدد في روسيا إلى السعي لاستعادة بعض الأقاليم التي فقدها في 1991.

من الممكن أيضاً أن نلمح في الأفق تحديات أدهى وأمر، منطوية على حشد هائل من الأسئلة التي تتعذر الإجابة عنها. ما الذي ستصبحه الصين في غضون عشرة أعوام؟ اقتصاد سائر في طريق التحديث حريص على الاندماج سلمياً بالنظام الدولي؟ حالة سلة اقتصادية خاضعة لحكم نظام دكتاتوري يائس وجيش ذي نزعات قومية مفرطة؟ أم في وضعية متأرجحة بين هذا وتلك؟ ما الذي ستصبحه روسيا؟ دولة ديمقراطية ناشئة دائبة على التحرر من ثوبها الامبريالي العتيق، أم دولة أوتوقراطية فاسدة ساعية لاستعادة بعض ما فقدته في 1989 و1991؟ وثمة أمور أخرى، يتعذر تقدير مدى هولها خارجة من أرحام هذه الأسئلة. هل ستقرر اليابان، إذا ما شعرت بتزايد التعرض لتهديد صواريخ كوريا الشمالية وقوة الصين المتنامية،

أن تتسلح من جديد بل وأن تسعى، ربما، إلى بناء ترسانتها النووية الخاصة؟ ما الذي ستفعله ألمانيا إذا ما جوبهت بروسيا متزايدة السخط، انتقامية، ومولعة بالحرب؟

هذه المخاطر والتحديات لا تستنفد جميع الاحتمالات، لأن من الممكن، إذا كان التاريخ دليلاً، أن نواجه أخطاراً لا نستطيع ولو مجرد تصورها اليوم، حتى في غضون العقد القادم. ففي 1788 مثلاً، فيما كان لويس السادس عشر متربعاً على عرش فرنسا غارقاً في بحر من الاطمئنان، كان الفلاسفة الفرنسيون يبشرون ببزوغ فجر عصر سلام جديد قائم على التجارة، ولم يكن أحد قد سمع بعد بشخص يحمل اسم نابليون بونابرت. أما بعد عشر سنوات فإن ملكاً فرنسياً كان قد فقد رأسه وكان نابليون دائباً على العربدة في أرجاء أوربا طولاً وعرضاً. في 1910 فاز نورمن آنغل Norman Angell بشهرة عالمية بفضل كتابه: الوهم الكبير The Great Illusion الذي أعلن من خلاله أن نمو التجارة فيما بين البلدان الرأسمالية قد أدى إلى جعل الحرب بين القوى الكبرى لاغية وغير ذات موضوع. وحين حل عام 1920 كان العالم قد عانى كثيراً جراء أفظع الحروب وأبهظها كلفة في تاريخ الإنسان، جراء حرب خيضت بين قوى العالم التجارية الرأسمالية الكبرى، وقد شهد غلبة شيوعية، في تطور كان متعذر التصور، مجرد التصور حرفياً، قبل عقد واحد. في 2819 كان الاقتصاد الأمريكي محلقاً، كانت ألمانيا فايمار خاضعة لحكم ديمقراطي معتدل، وكانت أوربا في سلام. وبعد عشر سنوات، كانت الولايات المتحدة تناضل للخروج من مستنقع الكساد الكبير، وكان نفيل تشامبرلين Neville Chamberlain يقدم تشيكوسلوفاكيا إلى أدولف هتلر Adolf Hitler على طبق من الفضة!

مع أن أياً من هذه الأحداث لا يوحي بأن على العالم أن يصبح مكاناً مملوءاً بحشد هائل من الأخطار، فإن المقصود هو أن بوسع العالم أن يغدو خطراً بتسارع مذهل. إذا ما حصل ذلك مرة أخرى فإن من شأنه أن يجعلنا ننظر نحو الخلف إلى الحقبة الراهنة على أنها فرصة عظيمة ولكنها عابرة تمت إضاعتها بطيش. يتوقف كل شيء على ما نفعله الآن.

لا عودة إلى الحالة الطبيعية

خلافاً للحكمة السائدة، من المتعذر تعويض فرص التسعينيات الضائعة عبر مجرد ترقيع أطراف وحواشي السياستين الخارجية والدفاعية الأمريكيتين. فالطريق الوسط التي قد يفضّلها عدد كبير من قادتنا السياسيين، عبر اعتماد زيادات رمزية في ميزانية الدفاع ودور أمريكي أكثر "تواضعاً" في العالم، لن تكون وافية بالغرض. ليس المطلوب اليوم إدارة أفضل للأمر الواقع، بل تغيير جذري في طريقة تفكير قادتنا وجمهورنا العريض حول دور أمريكا في العالم.

يتعين على التفكير الجدي بذلك الدور أن ينطلق من محطة استحضار جملة تلك المبادئ التي وجهت السياسة الأمريكية خلال الفترات الأنجح من حقبة الحرب الباردة. عدد غير قليل من الكتاب يتعاملون مع استراتيجية أمريكا في الحرب الباردة على أنها نوع من الانحراف عن جادة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. فقد عبرت جين كيركباتريك عن وجهة نظر مفكري السياسة الخارجية الليبراليين والمحافظين على حد سواء حين كتبت بداية العقد تقول: «في حين أن الولايات المتحدة كانت قد اضطلعت بدور تاريخي حين كانت البطولة مطلوبة»، فإن أيام اضطرار الأمريكيين إلى تحمل مثل تلك الأعباء غير الاعتيادية، قد ولت إلى غير رجعة. ومع نوع من العودة إلى أزمان «طبيعية» باتت الولايات المتحدة قادرة على أن تصبح مرة أخرى دولة طبيعية. وفي غياب أي منافس من مستوى الاتحاد السوفيتي، ينبغي للولايات المتحدة أن تتصرف مثل أي قوة عظمى على الساحة الدولية، متركزة فقط على تأمين مصالحها المباشرة، الملموسة، مع التخلي عن جملة المسؤوليات الأكبر التي سبق لها أن كانت قد اضطلعت بها بوصفها زعيمة العالم الحر.

ما يثير الدهشة حول وجهة النظر هذه هو مدى تضاربها مع جملة الافتراضات المحتضنة من قبل القادة الذي رسخوا المبادئ الهادية للسياسة الخارجية الأمريكية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. كثيراً ما ننسى أن خطط إنشاء النظام العالمي التي وضعها مخططون أمريكيون أوائل أربعينيات القرن العشرين لم تكن تستهدف

احتواء الاتحاد السوفييتي الذي كان كثيرون من أولئك المخططين لا يزالون يعدونه شريكاً محتملاً. فأساتذة التخطيط أولئك كانوا، على النقيض من ذلك، ينظرون إلى الخلف، باتجاه الظروف والملابسات التي كانت قد أفضت إلى كارثة الحرب الكوكبية. كانوا يستهدفون بناء نظام دولي أكثر استقراراً من نظيره الذي كان قد تفجر من الداخل عام 1939: نظام اقتصادي داعم للاستقرار الدولي عبر دفع عجلتي النمو والتجارة الحرة: وإطار مناسب للأمن الدولي قائم، رغم مبالغته في التعويل على تعاون القوى الكبرى، في التحليل الأخير، على حقيقة أن قوة أمريكا كانت قد أصبحت حجر زاوية صَرْح النظام العالمي.

ظل قادة أمريكا من أوائل الأربعينيات إلى أواسطها يؤمنون، حقيقة، بأن (العودة إلى الحالة الطبيعية، التي كان الرئيس هاردنغ Harding قد اعتمدها في العشرينيات، كانت هي الخطيئة المميتة التي أفضت إلى نزعة الثلاثينيات الانعزالية غير المسؤولة. قال فرانكلن روزفلت في 1941: «إننا لن نقبل بعالم يشكل، مثل عالم ما بعد الحرب في العشرينيات، تربة خصبة توفر مرة أخرى فرصة غرس بذور الهتلرية وإنمائها». وثمة رجال مثل جيمس فورستال James Forrestal ودين أتشيسون كانوا يعتقدون بأن الولايات المتحدة كانت قد حلت محل بريطانيا العظمى في الاضطلاع بدور قيادة العالم، وبأن على أمريكا، كما قال فورستال في 1941، أن تبقى «قوة القرن العشرين المهيمنة».

كان هنري لوس Henry Luce ناطقاً باسم أمريكيين ذوي نفوذ كبير جداً داخل إدارة روزفلت وخارجها حين أصر على أن الولايات المتحدة باتت ملزمة ليس فقط بكسب الحرب ضد ألمانيا واليابان، بل وبالمبادرة إلى خلق (اقتصاد دولي فعال) من جهة و(نظام أخلاقي دولي) من جهة أخرى، من شأنهما، معاً، أن ينشرا المبادئ السياسية والاقتصادية الأمريكية – بما يؤمن تجنب كارثة حرب عالمية ثالثة في هذه الأثناء. ومثل هذا النمط من التفكير تجلى في ميثاق روزفلت الأطلسي، كما في عملية إيجاد النظام المالي الدولي في بْرَتُون وودز Bretton Woods عام 1944 والأمم المتحدة بعد سنة واحدة على نحو أكثر ملموسية.

وهكذا فإن قادة أمريكا كانوا، قبل انبثاق الاتحاد السوفيتي بوصفه تحدياً كبيراً لأمن أمريكا ومبادئها، قد توصلوا إلى استنتاج يقول بأن من شأن الولايات المتحدة (جنباً إلى جنب مع قوى كبرى أخرى كما كانوا يرجون) أن تصبح مضطرة لردع العدوان كوكبياً بصرف النظر عن هوية المعتدي. وبالفعل فإنهم ظلوا، خلال سنوات الحرب، قلقين إزاء احتمال عودة ألمانيا واليابان إلى الانتعاش، بمقدار قلقهم بشأن السوفييت على الأقل. قام جون لويس غاديس بإيجاز نمط التفكير الأمريكي في الفترة الممتدة بين عامي 1941 و1946 قائلاً: «بقي الرئيس الأمريكي وكبار مستشاريه المفتاحيين عازمين على ضمان أمن الولايات المتحدة ضد أي أخطار يمكن أن تتعرض لها بعد الانتصار، غير أنهم كانوا يفتقرون إلى امتلاك صورة واضحة عما يمكن لهذه الأخطار أن تكون وعن البذر التي يمكنها أن تنطلق منها. وبالتالي فإن نظرتهم إلى أمن ما بعد الحرب كانت عامة أكثر منها محددة».

علاوة، لم تكن إلا قلة من رسميي الحكومة المتنفذين مخدوعين بوهم أن من الممكن التعويل على «الأمن الجماعي» والأمم المتحدة في الحفاظ على السلام. ففي 1941 أعلن هاري ترومان أن الولايات المتحدة كانت قد أصبحت «إحدى أكبر قوى الخير على كوكب الأرض، وباتت المهمة الآن متمثلة بالحفاظ عليها كما هي» وبتولي «قيادة العالم إلى نعم السلم والازدهار». كانت الولايات المتحدة قد «حققت قيادة عالمية معتمدة ليس فقط على جبروتنا العسكري والبحري» كما أكد ترومان. وقد كان عازماً، رغم إلغاء الاستنفار، على ضمان إبقاء الولايات المتحدة «القوة البحرية الأعظم على الأرض» وتمكينها من الاحتفاظ بـ (السلاح الجوي) الأكثر جبروتاً في العالم: وأعلن ترومان أن الأمريكيين «لن يستخدموا القوة العسكرية إلا من أجل الحفاظ على سلم العالم. ذلك لأننا بتنا نعلم أن هذه هي الطريقة المؤكدة الوحيدة التي تمكّننا من جعل حريتنا آمنة».

كان العزوف عن الحفاظ على مستوى الإنفاق العسكري والجاهزية العسكرية اللازمين لتلبية متطلبات هذه الرؤية الموسعة إخفاقاً من جانب السياسة

الخارجية في أعقاب الحرب مباشرة. كان لا بد من ارتفاع الستار الحديدي واندلاع الحرب في كوريا حتى يتنبه الأمريكيون على نحو كامل الجدية إلى ضرورة اعتماد سياسة خارجية متشددة متطلعة إلى الأمام. غير أن قدراً معيناً من الوضوح الفكري كان قد ضاع في عملية الانتقال من سنوات ما بعد الحرب المباشرة وبداية حقبة الحرب الباردة، على الرغم من أن الولايات المتحدة سارعت إلى النهوض للتصدي لهذه التحديات. ما لبث هدف ما بعد الحرب الأصلي المتمثل بتعزيز نظام عالمي محترم والدفاع عنه، أن تضافر مع هدف التصدي لتحدي القوة السوفييتية.

إن السياسات التي كان يتعين على الولايات المتحدة أن تتبعها حتى في غياب أي تحد سوفييتي – سياسات السعي إلى نظام اقتصادي دولي مستقر ومزدهر: الاضطلاع بدور كبير في أوربا، آسيا، والشرق الأوسط؛ الدفاع عن قواعد السلوك الدولي المتناغمة مع مصلحة أمريكا: دعم الإصلاح الديمقراطي حيثما أمكن ورفع شأن المبادئ الأمريكية في الخارج – هذه السياسات باتت كلها مترابطة مع استراتيجية احتواء الاتحاد السوفييتي. ظلت أمريكا، في الحقيقة، دائبة على السعي إلى هدفين اثنين دفعة واحدة في أثناء الحرب الباردة: هدف تعزيز نظام عالمي مؤهل لخدمة مصالح أمريكا ومبادئها، أولاً: وهدف الوقوف في وجه العقبة الأكثر مباشرة والأقوى تهديداً على طريق بلوغ مثل ذلك النظام، ثانياً. ثم أصبحت جملة الرهانات المرتبطة بذلك الهدف الثاني عالية جداً، في الحقيقة، مما كان قد جعل عدداً كبيراً من الأمريكيين ينسون الهدف الأول لدى انتهاء الحرب الباردة.

مسالة القيادة:

ومع ذلك فإن انهيار الامبراطورية السوفييتية لم يؤد إلى تغيير الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية. تماماً كما لم يتصور الأمريكيون العقلاء بعد الحرب العالمية الثانية أن على الولايات المتحدة أن تنسحب من الانخراط في شؤون كوكب الأرض وانتظار صعود الموازي الجديد لألمانيا النازية، لا بد لرجال الدولة الأمريكيين اليوم من الإقرار بأن مهمتهم ليست انتظار مجيء التهديد الكبير التالي، بل المبادرة إلى صياغة البيئة الدولية بما يحول دون بروز مثل هذا

التهديد في المقام الأول. وبعبارة أخرى، ما زال الهدف الأكبر لسياسة أمريكا الخارجية – هدف الحفاظ على، وتوسيع نظام دولي متناغم مع كل من مصالحنا ومبادئنا – ثابتاً ومستمراً.

من المؤكد أن الانقلاب الدرامي المثير في ميدان الظروف الدولية الاستراتيجية الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفييتي يتطلب انقلاباً في الأسلوب المعتمد في السعي إلى هذا الهدف. غير أن ذلك ليس انقلاباً مفضياً إلى استعادة الصفة «الطبيعية». ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة، يستلزم الحفاظ على نظام دولي محترم وكريم بقاء قيادة أمريكية متواصلة لعملية مقاومة، بل ونسف، عند توفر الإمكانية، الأنظمة الدكتاتورية الصاعدة والإيديولوجيات المعادية: لعملية دعم المصالح الأمريكية والمبادئ الليبرالية الديمقراطية: ولعملية توفير المساعدة لأولئك الذي يناضلون ضد التجليات الأكثر بشاعة لشرور الإنسان. إذا أحجمت أمريكا عن صياغة هذا النظام، فإن من المؤكد أن آخرين سيتولون مهمة صياغته بطرائق لا تعكس مصالحنا أو قيمنا.

لا يعني ذلك أن على الولايات المتحدة أن تستأصل الشر حينما وحيثما يتجرأ على رفع رأسه. كما لا يشي بأن على الولايات المتحدة أن تبادر إلى شن حملة صليبية ضد جميع الأنظمة الدكتاتورية. ما من عقيدة في السياسة الخارجية تستطيع إلغاء الحاجة إلى الحكمة والحصافة لروز جملة الاعتبارات الأخلاقية المتنافسة. وما من عقيدة في السياسة الخارجية تستطيع تقديم أجوبة دقيقة لا لبس فيها على سؤال أين، متى، وكيف ينبغي للولايات المتحدة أن تتدخل في الخارج. من السهل القول إن على الولايات المتحدة أن تتوفر على معايير محددة لاختيار وقت التدخل. غير أن ما هو أصعب إلى حد كبير هو تحديد أطر تلك المعايير بدلاً من مجرد الزعم بأن وجودها ضروري. يقول هنري كيسنجر Henry Kissinger في كتابه: الدبلوماسية Diplomacy إن ما تفتقر إليه السياسة الخارجية الأمريكية في المقام الأول هو دليل «معايير للاختيار». غير أنه لا يتجرأ على الإيحاء بما يمكن لتلك المعايير أن تكونه بالتحديد الدقيق. ومع ذلك

فإن المرء سرعان ما يكتشف أن المعايير الجامدة للتدخل إن هي إلا معايير سرابية بعد الإقرار بأن سلسلة من مسائل الهيبة، المبدأ، والأخلاق المترابطة ترابطاً وثيقاً تلعب دوراً في صياغة السياسة الخارجية. وكما يعلم كيسنجر جيداً، فإن آليات السياسة الخارجية المعقدة والوضع الاستثنائي للولايات المتحدة يجب أن يجعلانا في منأى عن الاعتقاد بإمكانية روز المصلحة القومية بطريقة شبه علمية، أو بإمكانية تحديد ميادين المصلحة القومية «الحيوية» واستبعاد الميادين الأخرى من منطلقات جيوسياسية خالصة. فتحديد ماهية مصلحة أمريكا القومية فن وليس علماً. إنه يتطلب ليس فقط قياس القوة بل وتقويم جملة المعتقدات، المبادئ، والتصورات التي يتعذر صبها في قوالب كمية. ذلك هو السبب الكامن وراء اختيارنا لرجال الدولة، لا لعلماء الرياضيات، من أجل إدارة دفة السياسة الخارجية. ذلك هو السبب الذي سيضطرنا، بين الحين والآخر، إلى التدخل في الخارج حتى حين نكون عاجزين عن إثبات أن «مصلحة حيوية» مفهومة فهماً ضيقاً للولايات المتحدة معرضة للخطر.

ومع ذلك فإن من الجدير ذكره أن سياسة خارجية منطلقة من فكرة هيمنة أمريكا، والمزاوجة بين المبادئ والمصالح المادية من شأنها أن تعني، في الحقيقة، قدراً من التدخلات فيما وراء البحار أقل لا أكثر مما في ظل شعار «المصلحة الحيوية». فلو أدركت إدارة بوش (الأولى) في وقت مبكر، مثلاًن أن ليس هناك أي تمييز واضح بين هواجس أمريكا الأخلاقية – المعنوية في البوسنة ومصالحها القومية هناك، لربما تمكنت الولايات المتحدة، بصدقيتها الهائلة المكتسبة في حرب الخليج، من وضع حد لمطامع ميلوسوفيتش بتحد موجه في الوقت المناسب باعتماد تحرك عسكري عقابي. غير أن قيام فريق بوش بوضع البوسنة خارج دائرة المصالح الأمريكية «الحيوية» قد أدى إلى جعل الأزمة الحاصلة تستدعي، آخر المطاف، نشر الآلاف من القوات على الأرض.

يمكن قول الشيء ذاته عن التدخلين الأمريكيين في باناما والخليج. ثمة نظرة سلبية، انكفائية إلى العالم أفضت إلى تشجيع القادة الأمريكيين على تجاهل سلسلة من التطورات الباعثة على القلق ما لبثت أن انقلبت إلى تهديدات حقيقية لأمن

أمريكا. جرى دفع مانويل نورييغا Manuel Noriega وصدام حسين إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لم تكن تعتبر مصالحها مهددة بسلوكيهما، ولكنهما ما لبثا أن اكتشفا أنهما كانا مخدوعين ومضلَّلين. كان من شأن تصور أوسع وأكثر تطلعاً إلى الأمام للمصلحة القومية أن يفضي إلى جعل التدخل الأخير والقابل لأن يكون باهظ التكاليف غير ضروري.

ليست المسألة، إذن، ما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تتدخل في كل مكان أو تمتنع عن التدخل في كل مكان. فالقرار الذي لا بد للأمريكيين من اتخاذه هو ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تميل إلى الأمام، إذا جاز التعبير، بدلاً من القعود والميل إلى الوراء. لا بد لأي استراتيجية هادفة إلى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية من تبني الموقف الأول، متحلية بقدر أكبر لا أقل من النزوع إلى التدخل لدى تفجر الأزمات، ومن المفضل أن يتم ذلك قبل تفجر هذه الأزمات. ذلك هو معيار أي قوة عظمى كوكبية عازمة على صياغة البيئة الدولية بما ينسجم مع مصلحتها. أما معيار المصلحة الحيوية فيعني، على النقيض من ذلك، أن أي قوة «طبيعية» تنتظر حدوث تحد مسرحي مثير قبل أن تبادر إلى التحرك.

أدوات وتكتيكات:

هل تبقى مهمة الحفاظ على التفوق الأمريكي وبذل المحاولات المطردة لصياغة البيئة الدولية فوق مستوى قدرة الأمريكيين؟ لا، بالتأكيد شرط أن يكون قادة أمريكا ممتلكين للفهم والإرادة السياسية اللازمين للقيام بما هو ضروري. أضف إلى ذلك أن المطلوب ليس منعاً وزجراً على نحو خاص. فالجزء الأكبر من المهمة المنتظرة إن هو إلا بناء على أساس مرتكزات قوة حقيقية وفعلية موجودة سلفاً.

على الرغم من التدهور الحاصل في العقد الماضي، مثلاً، تبقى الولايات المتحدة ممسكة بزمام القوة العسكرية الأكثر جبروتاً في العالم. وقد أظهرت هذه الحقيقة في غمار الحرب خلال سلسلة طويلة من المناسبات منذ انتهاء الحرب الباردة – في باناما سنة 1989، في الخليج الفارسي سنة 1991، وأخيراً (قبل حرب الخليج

الثانية، الناشر) في الحرب الجوية فوق كوسوفو. كانت تلك الانتصارات مدينة بنجاحها لقوة شيدت في السنوات الريغانية. إنها تركة ظلت الولايات المتحدة تعيش عليها على امتداد ما يزيد على عقد كامل: إنه رصيد دأبت الولايات المتحدة على المبالغة في استنزافه. أما اليوم فإن الولايات المتحدة تبالغ في تقليص الإنفاق على قدراتها العسكرية على صعيدي الجاهزية الراهنة والتوظيف أو الاستثمار في تكنولوجيات سلاح مستقبلية. فالهوة بين غايات أمريكا الاستراتيجية والوسائل المتوفرة لبلوغ تلك الغايات تزداد اتساعاً، حقيقة تتجلى بوضوح أكبر كلما قامت الولايات المتحدة بنشر قوات في الخارج.

من شأن رأب هذه الصدوع وخلق قوة قادرة على تحديد شكل البيئة الدولية اليوم، غداً، وبعد عشرين سنة من الآن أن يتطلب إنفاق... نحو ثلاثة ونصف بالمئة من إجمالي الناتج القومي على الدفاع، وهي نسبة تبقى متدنية بمعايير السنوات الخمسين الماضية، بل وأقل بكثير مما دأبت أكثرية القوى العظمى على إنفاقه على جيوشها عبر التاريخ. أليس هدف الحفاظ على التفوق الأمريكي جديراً برفع معدل الإنفاق الدفاعي من 3 إلى 3.5 بالمئة من إجمالي الناتج القومي؟

كذلك ورثت الولايات المتحدة من الحرب الباردة تركة تحالفات قوية في أوربا وآسيا، كما مع إسرائيل في الشرق الأوسط. تشكل تلك الأحلاف حصوناً لقوة أمريكا، كما تجسد، وهذا أهم، قلب الحضارة الليبرالية الديمقراطية التي تسعى الولايات المتحدة إلى المحافظة عليها وتوسيعها. أحياناً يبادر منتقدون لاستراتيجية أمريكا القائمة على التفوق، إلى الزعم بأن مثل هذه الاستراتيجية إن هي إلا دعوة إلى الأحادية القطبية. غير صحيح. ففكرة أن الولايات المتحدة تستطيع بطريقة ما أن «تتفرد» وتحافظ على تفوقها دون حلفائها فكرة مضللة استراتيجياً، إضافة إلى أنها مفلسة أخلاقياً. ما الذي من شأن «قيادة أمريكا» أن تعنيه في غياب حلفائها الديمقراطيين؟ أي نوع من الدول ستكون الولايات المتحدة إذا تركت كلاً من بريطانيا العظمى، ألمانيا، اليابان، إسرائيل، بولونيا، ودول ديمقراطية أخرى تتدبر أمورها في موجهة آلاف التحديات التي ستواجهها؟

من شأن أي استراتيجية هادفة إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي أن يتطلب، في الحقيقة، التزاماً أمريكياً مطرد التنامي بالحلفاء. من غير الممكن أن تبقى «عامل توازن في عرض البحر، عامل إنقاذ أخير، فقط،» كما يوصي كثيرون. لن تكون «رئيس مخفر "شريفاً" رغماً عنه» لاينـدفع إلى العمل إلا حين يلوذ به الأهالي المهددون المصابون باليأس طلباً للنجدة. إن الحفاظ على تفوق أمريكا لا يكون ممكناً عن بعد، من خلال طبعة ما بعد حرب باردة ما لعقيدة نكسون القائمة على انكفاء أمريكا وإبقاء بارودها جافاً. لا بد للولايات المتحدة، بدلاً من ذلك، من أن ترى نفسها قوة أوربية، قوة آسيوية، قوة شرق أوسطية، وقوة تخص نصف الكرة الغربي بالطبع، في الوقت نفسه. لا بد لها من أن تتصرف كما لو كانت التهديدات الموجهة إلى مصالح حلفائنا تهديدات موجهة إلينا وهي كذلك فعلاً. لا بد لها من أن تتصرف كما لو كانت مظاهر عدم الاستقرار في أمكنة مهمة من العالم، وانتهاك قواعد السلوك المتحضر في تلك الأقاليم تهديدات تؤثر فينا على نحو مباشر تقريباً وكأنها حاصلة على عتباتنا. من شأن التصرف بطريقة أخرى أن يجعل الولايات المتحدة تبدو شريكاً لا يعتمد عليه مطلقاً في شؤون العالم، مما يؤدي إلى اهتراء التفوق الأمريكي وتآكل النظام الدولي، وصولاً بالتدريج إلى نسف جملة التحالفات التي يتوقف عليها أمن الولايات المتحدة بالذات. لن تلبث الأزمات أن تظهر أخيراً في عتبة بابنا.

ذلك ما يعنيه أن تكون الدولة قوة عظمى كوكبية ذات مسؤوليات شاملة لكوكب الأرض. إن تكاليف الاضطلاع بهذه المسؤوليات يتم التعويض عنها بأكثر منها عبر فيض من الفوائد التي تجنيها أمريكا على صعيد مصالحها طويلة الأمد. ثمة نوع من قصر النظر في تصور أن من شأن اعتماد سياسة قائمة على إبقاء بارودنا جافاً، أن يكون أكثر أمناً أو أقل كلفة من اعتماد سياسة هادفة إلى الحيلولة دون، وردع انبثاق تهديدات جديدة: إلى مسارعة الولايات المتحدة إلى مسرح الاضطرابات المحتملة قبل تفجرها؛ إلى التعامل مع التهديدات التي تتعرض لها المصلحة القومية قبل أن تتحول إلى أزمات حقيقية. لقد عبرت عضوة مجلس الشيوخ

كي بيلي هتشيسون Key Bailey Hutchison عن وجهة نظر شائعة ولكنها على خطأ حين كتبت تقول إن: «القوة العظمى تتمتع بقدر أكبر من المصداقية والفعالية حين تُبْقي مسافة معينة بينها وبين جميع النزاعات الإقليمية». لعل تلك بالتحديد، في الحقيقة، هي الطريقة التي تكفل توقف أي قوة عظمى عن أن تكون قوة عظمى.

من شأن وجود أمريكا قوية قادرة على استعراض العضلات بسرعة وبفاعلية مدمرة في أقاليم مهمة من العالم أن يجعل التحديات الموجهة إلى الاستقرار الإقليمي أقل قدرة على السعي إلى تغيير الأمر الواقع بما يخدم مصالح منابع تلك التحديات. بل ومن شأن ذلك أن يردع مثيري التحديات عن الإقدام على محاولات باهظة التكاليف من أجل التسلح في المقام الأول. إن أمريكا لا يكون استعدادها لاستعراض القوة مؤكداً سوف لن تساعد، بالمقابل، إلا على تشجيع مثل هذه التحديات. فالرسالة التي يتعين عليها توجيهها بحزم إلى أهالي كل من أوربا، آسيا، والشرق الأوسط هي: «كونوا متأكدين مئة بالمئة من أن أمريكا مستعدة تماماً!». إن ردعاً من هذا النوع يوفر الوصفة الأفضل لتحقيق سلام دائم: إنه أرخص بما لا يقاس من خوض الحروب المترتبة على إخفاقنا في بناء مثل هذه القدرة على الردع.

غير أن من شأن مثل هذه القدرة على استعراض القوة فيما وراء البحار أن تتعرض لقدر متزايد من الخطر خلال السنوات القادمة مع حيازة قوى أصغر لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ اللازمة لإطلاقها باتجاه القوات الأمريكية، نحو حلفائنا، وصوب الأراضي الأمريكية. إن الاستراتيجية التي يتعذر الاستغناء عنها شرطاً لتفوق أمريكا الكوكبي تبقى، لذلك، متمثلة بمنظومة دفاع صاروخية قادرة على حماية جميع هذه الأهداف الثلاثة. فقط أمريكا متمتعة بحماية جيدة ستكون قادرة على ردع الأنظمة «المارقة» – بل والتحرك ضدها عند الضرورة – حين تتجرأ على تحدي الاستقرار الإقليمي. فقط ولايات متحدة محصنة تحصيناً معقولاً ضد ابتزاز الأسلحة النووية، البيولوجية، أو الكيميائية ستكون قادرة على صياغة البيئة الدولية بما يتناسب مع مصالحها ومبادئها.

بالاستناد إلى امتلاك القوة العسكرية الضرورية، سلسلة من التحالفات القوية ذات القيادة الناجحة، وآلية دفاع صاروخي مناسبة، تستطيع الولايات المتحدة أن تبدأ بإزعاج جملة الدول المعادية والمرشحة لأن تكون كذلك، بدلاً من انتظار قيامها هي بإزعاجنا. وتماماً كما زاوجت الاستراتيجية الناجحة في الحرب الباردة بين احتواء الاتحاد السوفييتي من جهة والمسعى الهادف إلى تقويض الأساس الشرعي لنظام موسكو من جهة ثانية، فإن على أحد أهداف السياسة الخارجية الرئيسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة أن يتركز على إحداث تغيير في أنظمة حكم الدول المعادية – في بغداد وبلغراد، في بيونغ يانغ وبكين، وحيثما تتمكن حكومات استبدادية طاغية من حيازة قوة عسكرية توظفها لتهديد جيرانها، حلفائنا، والولايات المتحدة نفسها.

عملية تغيير الأنظمة:

إن الفكرة الشائعة بين العديد من دعاة خفض السياسة الخارجية إلى أدنى المستويات والليبراليين ذوي التوجهات التجارية على حد سواء، تلك الفكرة التي تقول إن الولايات المتحدة تستطيع أن «تتعامل» مع أي نظام، مهما كان بغيضاً ومعادياً لمبادئنا الأساسية، هي فكرة خاطئة استراتيجياً من ناحية وغير تاريخية من ناحية أخرى. صحيح أن الولايات المتحدة سبق لها في الماضي أن تعاونت مع دكتاتوريات يمينية كانت قلاعاً ضد العدوان الشيوعي أو في مواجهة الأصولية الإسلامية الجذرية؛ وصحيح أنها عقدت أحياناً تحالفات تكتيكية مع أكثر أنظمة الحكم همجية – مع الاتحاد السوفييتي الخاضع لحكم ستالين ضد ألمانيا النازية، ومع الصين الخاضعة لماو ضد الاتحاد السوفييتي؛ إلا أن هذه الأمور ينبغي النظر إليها من منطلقات صحيحة على أنها انحرافات تكتيكية عن استراتيجية عريضة هادفة إلى إعلاء شأن نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي في العالم كله، نتيجة ظروف معينة عرضت أمننا للتهديد المباشر أو حيثما لم يتوفر أي بديل ديمقراطي قابل للحياة.

أضف إلى ذلك أن العلاقات مع أنظمة الحكم الاستبدادية صعبة الدوام أساساً. ليست المشكلة أن مثل هذه العلاقات لا تلبث أن تثير اشمئزاز الأمريكيين فقط، بل أن الأهم من ذلك هو أن المصالح الأمريكية في بيئة اليوم تتصادم حتماً مع مصالح الأنظمة الاستبدادية. فقوة المثل الأمريكية وتأثيرات النظام الاقتصادي الدولي تميلان، كلتاهما، إلى تقويض الركائز التي تستند إليها الأنظمة المتسلطة والشمولية. وسعياً منها إلى تدعيم مشروعيتها كثيراً ما تلوذ مثل هذه الأنظمة باعتماد أسلوب الاستفزازات، إما عبر بناء ترسانات عسكرية لإخافة الولايات المتحدة وحلفائها، كما تفعل كل من الصين وكوريا الجنوبية، أو شن الغزو الإقليمي، كما في حالتي العراق وصربيا. إنها تسعى، نتيجة افتقارها الكامل لوسائل إضفاء المشروعية على سياساتها الداخلية، مثل الحكام السوفييت الذين وصفهم جورج كينان George Kennan، إلى كسب الشرعية القومية – الوطنية التي تتبع من «الصمود» في وجه عدو خارجي. وبالتالي فإن الحكومة الصينية تدرك مدى استحالة نشوء أي «شراكة استراتيجية» فعلية مع الولايات المتحدة. وتعلم حكومة كوريا الشمالية أن لا مجال لحصول «تطبيع» حقيقي للعلاقات مع كل من كوريا الجنوبية والغرب. وكذلك فإن صدام حسين يعرف أنه لا يستطيع أن يتخلى عن النضال ويحاول العيش بسلام مع جيرانه وشعبه بالذات. ويدرك سلوبودان ميلوسوفيتش أنه لايستطيع في الحقيقة أن يذوب في بوتقة الأسرة الأوربية. من شأن ثمن مثل هذه التسويات التوفيقية أن يتمثل بضياع السلطة.

حين يصل الأمر إلى التعامل مع مثل هذه الأنظمة، لن تنجح الولايات المتحدة، إذن، في إقناعها بالتصرف وفقاً لقواعد اللعبة السائدة – أي قواعد اللعبة الأمريكية. لا نستطيع توقع الحد من حيازتها أو بيعها لأسلحة خطرة عبر التعويل على التزامها الطوعي باتفاقيات حظر الانتشار الدولية. لا نستطيع عقد الآمال على لجم عدوانها عبر مناشدة ضمائرها ومطالبتها بقبول «معايير» العالم المتحضر. فتلك «المعايير» تشكل عوائق أمام طموحاتها بل وتهديدات لوجودها. إنها شديدة الحرص

الآن، وسوف تبقى كذلك إلى أجل غير مسمى، على احتقار تلك «المعايير» والاستهزاء بها.

يحسن بنا عند هذا المنعطف أن نلقي نظرة أخرى إلى الوراء، لأن هذه ليست هي المرة الأولى التي نواجه فيها مسألة كيفية إدارة العلاقات مع الخصوم الدكتاتوريين. ففي سبعينيات القرن العشرين كانت النظرة إلى العلاقات الأمريكية – السوفييتية المعلنة لدى العديد من العاملين في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية تقول إن مفتاح السلام والاستقرار كامن في أي مسعى هادف إلى تحقيق التفاهم مع موسكو. كان أسلوب التعامل مع الخطر الكارثي المتمثل بالترسانتين النوويتين السوفييتية والأمريكية ماراً بعملية نزع السلاح المتبادل. أما أسلوب مواكبة نزعة المغامرة السوفييتية في الخارج فقد جاء على شكل ربط قادة موسكو بـ «شبكة من العلاقات المتبادلة» وصولاً إلى إجبارهم على الاعتراف بجدوى السلوك الدولي المسؤول. إلا أن هذه التدابير باءت بالفشل لأن القادة السوفييت لم يكونوا حريصين، أو ربما قادرين، على الوفاء بما ترتب عليهم من التزام وفقاً للصفقة المقترحة دون نسف حكمهم في الداخل. لم يكن مصدر المجابهة بين الطرفين متمثلاً بنوع من سوء التفاهم المتبادل، بنوع من الافتقار إلى التبعية المتبادلة، أو بالترسانتين النوويتين المتراكمتين لدى الطرفين كليهما. كان أساس تلك المجابهة هو طابع النظام السوفييتي. وما إن وصل ذلك النظام إلى نهايته، حتى توقف سباق التسلح، حتى انتهى العدوان الروسي فيما وراء الحدود، وحتى لفظت الحرب الباردة أنفاسها الأخيرة. من الممكن الإفادة من هذا الدرس في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ليس أنجع أشكال حظر الانتشار حين يكون الأمر متعلقاً بأنظمة حكم شبيهة بتلك الموجودة في كوريا الشمالية والعراق هو السعي المتواصل لرشوتها بغية إقناعها بالامتثال لاتفاقيات حظر الأسلحة الدولية، بل هو العمل على تحقيق زوال الأنظمة نفسها.

من المؤكد أن الولايات المتحدة لا تستطيع الاكتفاء بالدعاء المجرد طالبة زوال الأنظمة المعادية من الوجود. لن تبادر الولايات المتحدة إلى إرسال الجيوش للإطاحة

بكل نظام نجده كريهاً. وأي استراتيجية واعدة متضمنة تغييراً للأنظمة كجزء مركزي ليس من شأنها أن تعد بتغييرات سريعة أو تتوقعها في كل دولة مارقة أو قوة مهدّدة. غير أن من شأن أي استراتيجية كهذه أن تحيد عن خط السياسة الخارجية الأمريكية الجديد على نحو جذري. فبدلاً من إنهاء حرب الخليج في 1991 بعد تحرير الكويت، كانت أي استراتيجية أمريكية قائمة على مبدأ تغيير الأنظمة ستقضي بإرسال قوات أمريكية إلى بغداد بغية إزاحة صدام عن السلطة، وببقاء الوحدات المسلحة الأمريكية في العراق مدة كافية لضمان تجذر نظام أكثر وداً. وكان من شأن مثل هذه الاستراتيجية أن تبادر ليس فقط إلى نشر قوات برية في كوسوفو في العام الماضي، بل وإلى إرسال قوات أطلسية كافية لإسقاط نظام ميلوسوفيتش. أولئك الذين يعتقدون بأن بذل مثل تلك المحاولات كان من شأنه أن يبقى مستحيلاً، أو يحذرون من الصعوبات الكامنة في احتلال مثل هذه البلدان وإصلاحها، أو يصرون على أن إزاحة رجل واحد لا يوفر حلاً لأي مشكلة، قد يرغبون في تأمل سلسلة تجارب أمريكا في ألمانيا واليابان – بل وحتى في جمهورية الدومنيكان وباناما. ومهما يكن من أمر فقد كان من العبث، بل ومن إلحاق الهزيمة بالذات، ألا تقوم الولايات المتحدة بإنجاز المهمة، بعد أن كانت مستعدة لنشر القوات الضرورية لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء وقبول الرهانات المرتبطة بطرد رابع جيش في العالم من أرض الكويت.

لا بد لتكتيكات اعتماد استراتيجية تغيير الأنظمة من أن تتباين حسب الظروف. في بعض الحالات قد تكون أفضل الخطط دعم جماعات متمردة، طبقاً لعقيدة ريغان كما طبقت في نيكاراغوا وأماكن أخرى. وقد تعني، في حالات أخرى، دعم منشقين بأساليب مكشوفة أو خفية، و/أو عقوبات اقتصادية مع عزل دبلوماسي. هذه التكتيكات قد تنجح وقد لا تنجح مباشرة كما لابد لها من أن تتطلب التعديل المطرد تبعاً لتغير الظروف في هذه الأنظمة. إلا أن على هدف السياسة الخارجية الأمريكية أن يكون واضحاً. فحين يكون الأمر متعلقاً بالتعامل مع

أنظمة استبدادية، وخصوصاً تلك المتمتعة بالقدرة على إلحاق الأذى بنا وبحلفائنا، ينبغي للولايات المتحدة أن تسعى لا إلى التعايش بل إلى التغيير.

برأي كثيرين تفوح من فكرة قيام أمريكا بتوظيف جبروتها لإحداث تغييرات أنظمة في دول يحكمها طغاة ديكتاتوريون رائحة النزعة الطوباوية. غير أن الفكرة واقعية جداً في الحقيقة. ثمة نوع من المفارقة في إعلان استحالة دفع عجلة التغييرات الديمقراطية في الخارج في ضوء سجل العقود الثلاثة الماضية. فبعد أن كنا شهوداً على نجاح قوى ديمقراطية في إسقاط أنظمة ديكتاتورية في أمكنة غير محتملة مثل الفلبين، أندونيسيا، التشيلي، نيكاراغوا، الباراغواي، تايوان وكوريا الجنوبية، إلى أي مدى يكون إسقاط النظام في العراق طوباوياً؟ إلى أي مدى يكون العمل لإسقاط طغمة الحزب الشيوعي في الصين طوباوياً بعد أن سقطت طغمة أكثر جبروتاً وأرسخ استقراراً في الاتحاد السوفييتي؟ هل من الواقعي الإصرار على استحالة كسب المزيد من الانتصارات فيما التغييرات الديمقراطية دائبة على تكنيس العالم بوتيرة غير مسبوقة على امتداد الأعوام الثلاثين الماضية؟

مهما يكن ينبغي لنا أن نتحلى بقدر غير قليل من التفاؤل حول أن تغييراً كهذا يمكن التعجيل به عبر اعتماد الخليط الملائم من السياسات والخطط الأمريكية. فالنظام الصيني، مثلاً، يبدي عدداً كبيراً من أعراض عدم الاستقرار. تبقي حكومة بكين شديدة الانشغال بالتناقض المتجذر بين حكمها الديكتاتوري من ناحية ورغبتها في النمو الاقتصادي من الناحية المقابلة إلى درجة أنها تشعر بالاضطرار إلى الانقضاض حتى على طوائف شبه دينية، بعيدة عن السياسة مثل الفالون غونغ. تستطيع الولايات المتحدة ومعها الغرب إما أن تيسر أو تعقد حل هذه التناقضات على جمهورية الصين الشعبية. على سياستنا، على هذا الصعيد، أن تكون قائمة على التعقيد لا التيسير كي نتمكن من تقريب اليوم الذي تثبت فيه التيارات المتصارعة في المجتمع الصيني أنها فوق قدرة حكومته الدكتاتورية على الإدارة.

مع أن التطورات الأخيرة في الصين باعثة على قدر غير قليل من القلق، فإن أي استراتيجية رامية إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي لا يمكن ولا يجب أن تبنى على تهديد أي دولة منفردة. لسنا بحاجة إلى البحث عن أي عدو لتسويغ شرط انطواء سياستنا الخارجية على وجود جيش قوي من جهة وعلى توفر دافع أخلاقي قوي أيضاً من جهة ثانية. حتى لو كان التهديد الصادر عن الصين سيتلاشى غداً، فإن ذلك لا يعفينا من الحاجة إلى الإضطلاع بدور قوي وفعال في العالم، كما لن يحررنا من جملة المسؤوليات التي ألقاها القدر على كواهلنا. نظراً لمجموعة الأخطار التي نعلم أنها موجودة الآن، ونظراً لحتمية وجود أخطار مجهولة تنتظرنا على الأفق، فليس ثمة أي مجال للهروب من هذا العبء.

من الإنصاف السؤال عما سيكون عليه رد العالم على مرحلة هيمنة أمريكية مطولة. من المؤكد أن تلك الأنظمة التي تجد أي عالم تقوده أمريكا متضارباً مع وجودها ستسعى إلى تحجيم قوة أمريكا، إلى تشكيل تحالفات تكتيكية مع دكتاتوريات ودول «مارقة» أخرى لتحقيق الهدف المشترك المتمثل بنسف استقرار النظام الدولي، وإلى البحث عن أساليب تمكنها من إبعاد الولايات المتحدة عن حلفائها. فعمليات قيام الصين بنشر الأسلحة وبيع إيران تكنولوجيات السلاح، مبادرتها إلى توفير الدعم المالي لميلوسوفيتش، سعيها إلى إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا ضد «نزعة الهيمنة» الأمريكية، ليست جميعاً إلا محاولات انتهازية للتأثير سلباً على سيطرة أمريكا. ويمكن بالمثل توقع بحث روسيا عن فرص تمكنها من إضعاف هيمنة الولايات المتحدة على العالم من مختلف النواحي السياسية، الدبلوماسية، والعسكرية. قد تكون حتى دول حليفة مثل فرنسا مستعدة للانجرار إلى مثل هذه المحاولات عبر النظر إلى أوربا موحدة قيداً على قوة أمريكا واستخدام مجلس الأمن الدولي منبراً لخلق المآزق الدبلوماسية بالتواطؤ مع الصين وروسيا ضد أي تحرك دولي فعال بقيادة الولايات المتحدة، سواء في البلقان أم في الخليج الفارسي.

من الممكن توقع هذا كله كجزء من ثمن الهيمنة الكوكبية الأمريكية. غير أنه لا يشكل، بمجمله سبباً مقنعاً للتخلي عن ذلك التفوق. ليست «غطرسة» أمريكا هي القضية الرئيسية. فالقضية الرئيسية متمثلة بواقع قوة أمريكا وأشكالها الكثيرة. وأولئك الذين يرون أن من الممكن إزالة أشكال الاستياء الدولي هذه بطريقة ما عبر اعتماد سياسة خارجية أمريكية أقل اندفاعاً يخدعون أنفسهم. فحتى ولايات متحدة ممتنعة كلياً عن التدخل في أي مكان مثل كوسوفو أو عن التعبير عن شجب ممارسات الصين على صعيد حقوق الإنسان ستظل تجد نفسها هدفاً لمشاعر الحَسَد، السُخط، بل وحتى الخوف في بعض الحالات. إن من شأن ولايات متحدة أكثر لباقة ولكنها لا تزال قوية على نحو لافت، أن تظل عقبة أمام الطموحات الصينية في شرق آسيا، أن تبقى عامل تذكير بوضع روسيا المتدهور كثيراً في العالم، وأن تستمر في إثارة مخاوف فرنسا الأمنية. ما لم تصبح الولايات المتحدة مستعدة للتفريط بقوتها ونفوذها الفعليين، ممكِّنةً الدول الأخرى، حقاً، من بلوغ وضع يتسم بالتكافؤ النسبي على المسرح العالمي، وضع يؤهل هذه الدول لتغدو عوامل تحد للنظام الدولي في المستقبل - جنباً إلى جنب مع تلك الساخطة فقط على انعدام التكافؤ في القوة - ستبقى هذه الدول مستاءة إزاء أشياء كثيرة.

ومع ذلك لا ينبغي للأمريكيين أن يخشوا من احتمال قيام تجمع دولي فعال قادر على تحدي قوة أمريكا. ليس جزء كبير من الهجوم الدولي الراهن على «نزعة الهيمنة» الأمريكية إلا تمثيلاً. قد يعمد حلفاء معينون مثل الفرنسيين إلى إثارة اعتراضات تافهة غير ذات شأن على «القوة المفرطة» الأمريكية، غير أنهم يعترفون بأنهم معتمدون على الولايات المتحدة كضامنة لنظام دولي يوفر منافع كثيرة لفرنسا. (لعل هذا الاعتراف بالتحديد هو السبب الكامن، في الحقيقة، وراء السخط الفرنسي). وفيما يخص روسيا والصين، فإن احتمالات التحرك المشترك الفعال لهاتين الدولتين ضد الولايات المتحدة ضعيفة. فتاريخهما الطويل من انعدام الثقة المتبادلة يتضافر مع حقيقة عدم اقتسامهما أي أهداف استراتيجية مشتركة -

حتى بالنسبة للولايات المتحدة. وفي حين أن قادة الصين يرون أمريكا عدوة، تبقى نظرة روسيا سائرة بخطوات متعثرة في طريق إشاعة الديمقراطية أكثر ضبابية. فروسيا ما بعد الحقبة السوفييتية تسعى إلى الذوبان في بوتقة نظام غربي تقوده أمريكا، لأسباب اقتصادية وإيديولوجية.

سيكون من العسير جداً على الدول الأخرى، من الناحية العملية، كما قال وليم سي. وولفورث William C. Wohlforth، أن تحتشد لمجابهة الولايات المتحدة لا لشيء إلا لأن الأخيرة بالغة القوة. غير أن لعزوف القوى الأخرى عن الاحتشاد ضد الولايات المتحدة علاقة ما بحقيقة أنها لا تعتمد تعريفاً أنانياً، ضيقاً لمصلحتها القومية، بل تجد مصالحها كامنة عموماً في نظام دولي كريم وخيّر. وبعبارة أخرى، لعل كون السياسة الخارجية الأمريكية مشبعة بقدر غير عادي من النزوع الأخلاقي هو بالتحديد ما يخفف من خشية الدول الأخرى من قوة عاتية وطاغية لولا ذلك النزوع.

تراثنا:

بداية هذا القرن راود تيودور روزفلت شيء من القلق إزاء احتمال كون الأمريكيين قد أصبحوا «شديدي الانعزال عن نضالات باقي العالم ومفرطي الغرق في ازدهارنا المادي» إلى درجة باتوا معها «عاجزين». سارع روزفلت إلى مناشدة الأمريكيين ملتمساً منهم أن ينظروا إلى ما بعد الحاجات المباشرة لحيواتهم اليومية وأن يُقْدِموا، كأمة، على احتضان هدف أسمى في العالم. كان يرنو إلى العظمة لأمريكا، وكان يؤمن بأن أي أمة لا تستطيع أن تكون عظيمة إلا إذا تحملت مسؤولياتها على صعيد دفع عجلة الحضارة وتحسين أحوال العالم. أعلن روزفلت أن «الواجب الأول لأي أمة محصور داخل حدودها، ولكن ذلك لا يعفيها من الاضطلاع بوظائفها في العالم ككل: وإذا ما أحجمت عن ذلك، فإنها تكون قد تنازلت عن حقها في الكفاح من أجل احتلال مكان لها بين أولئك الذين يقومون بتشكيل مصائر البشرية».

في مناشدته للأمريكيين داعياً إياهم إلى تأييد صيغة نشطة من صيغ النزعة الأممية، بدا روزفلت متمتعاً بالرؤية التي مكنته من مخاطبة مشاعرهم القومية. غير أن تلك كانت، في الحقيقة، قومية من طينة أمريكية فريدة: قومية مستمدة لمعناها وتناغمها من تجذرها في تربة مبادئ كونية تم إطلاقها بداية عبر إعلان الاستقلال، لا قومية انعزالية قائمة على ركيزتي الدم والتراب. لم يكن روزفلت طوباوياً حالماً: كان يمقت أولئك المؤمنين بإمكانية تحويل البيئة الدولية وقلبها بما يؤدي إلى تحرير العالم من الحروب، إلى وضع حد للصراعات الدولية، وإلى إنزال الضربة القاضية، في الحقيقة، بفكرة القومية ذاتها. لقد كان روزفلت من نوعية مختلفة. لم يحاول تعليق الآمال على زوال حقائق القوة، بل بقي مصراً على القول بأن على المدافعين عن الحضارة أن يستنفروا طاقاتهم للوقوف في وجه أعداء الحضارة. فقد ألح على «أن من شأن التدخل الحربي من جانب القوى المتحضرة أن يساهم مباشرة في خدمة قضية سلام العالم».

لابد للأمريكيين من أن يعاودوا احتضان فهم واسع لمقولة «المصلحة القومية»، فهم يكون متناغماً مع رؤية روزفلت. في السنوات الأخيرة بات عدد كبير من مفكري السياسة الخارجية الأمريكية، ومعهم بعض السياسيين، يعرفون «المصلحة القومية» على أنها شبكة من الخطوط البرية والبحرية، من المراكز الصناعية، من البؤر الاستراتيجية المفتاحية، وغيرها من الأمور المماثلة. لم يكن هذا إلا تعريفاً أقحمه على مؤسسة السياسة الخارجية عندنا فريق من «الواقعيين» منتصف القرن. ليس هذا تعريفاً مؤهلاً لأن يكون قد حظي بترحيب الأجيال السابقة من الأمريكيين. فلو سأل أحدهم الكساندر هاملتون Alexander Hamilton عن معنى «المصلحة القومية» لأجاب آتياً على ذكر الازدهار والأمن، ولكن دون إغفال الحاجة إلى رفع مستوى بلده الفتي إلى مرتبة الشرف ليحتل مكانه بين قوى العالم العظمى. ما كان أي من الرؤساء ورجالات الدولة الأمريكيين ليتصور قط أن من شأن المصلحة القومية، تلك المقولة القادرة على

الإحاطة بأنبل تطلعات أي شعب، أن تغدو يوماً منطويةً على معنى ضيق ومحدود كالذي يضفيه عليها عدد كبير من المفكرين الأمريكيين في هذه الأيام.

درجت العادة على عد الشرف والعظمة الموظفين في خدمة المبادئ الليبرالية من الأهداف الجديرة بالتقدير للسياسة الخارجية الأمريكية. ولدى إصراره على أن «المصلحة القومية» تتجاوز حدود الأمن والازدهار الماديين، كما على دعوة الأمريكيين إلى النضال في سبيل اكتساب مرتبة الشرف، كان تيودور روزفلت يردد أصداء وجهات نظر مؤسسي أمريكا. وبعد روزفلت بنحو خمسين سنة أكد راينهولد نيبور Reinhold Niebuhr أن «إحساس» أمريكا «بالمسؤولية إزاء أسرة دولية فيما وراء حدودنا فضيلة»، وهذه الفضيلة لم تتعرض بأي شكل من الأشكال، للتقليص جراء كون هذا الإحساس بالمسؤولية في الوقت نفسه «نابعاً من الفهم الحصيف لمصالحنا الخاصة». صحيح أن الحكمة السائدة تقول إن الأمريكيين لا يبالون بدور دولتهم في العالم. غير أن من الصحيح أيضاً أن أحداً من قادتهم لم يبادر، منذ زمن طويل، إلى مطالبتهم بالاهتمام، أو مناشدتهم باسم النزعة الوطنية الرفيعة القائمة على الربط بين المصلحة والعدل، تلك النزعة الوطنية التي ظلت تميز الجمهور الأمريكي من بداياته.

يبقى العالم الذي تقوده أمريكا والذي انبثق بعد الحرب الباردة عالماً أعدل من أي بديل قابل للتصور. فأي عالم متعدد الأقطاب، تكون فيه السلطة موزعة بقدر أكبر من المساواة فيما بين قوى كبرى – بما فيها الصين وروسيا – من شأنه أن يكون أشد خطراً بما لا يقاس، كما من شأنه أن يكون أقل، بما لا يقاس أيضاً، تناغماً مع كل من الديمقراطية والحريات الفردية. يتعين على الأمريكيين أن يدركوا أن تأييدهم لتفوق أمريكا مساهمة كبرى في قضية العدالة الدولية توازي أي مساهمة إيجابية يستطيع شعب من الشعوب أن يقدمها. إنه أيضاً دعم للمصالح الأمريكية ولما يمكن أن يعرف باسم الروح الأمريكية. كتب جورج كينان منذ ما يزيد على خمسين سنة يقول إن على الشعب الأمريكي أن يحس بـ «قدر معين من الامتنان لعناية سماوية قامت، إذ واجهتهم بهذا التحدي العنيد، بجعل أمنهم كله،

كدولـة ، متوقفـاً علـى مسـارعتهم إلى رص الصـفوف والمبـادرة إلى الاضـطلاع بمسؤوليات القيادة الأخلاقية والسياسية التي ألقاها التاريخ بوضوح على كواهلهم».

من الطبيعي أن ذلك «التحدي العنيد» المنتصب في وجه الأمريكيين قد تغير. غير أن مسؤولياتنا الأساسية بقيت هي هي دون أي تغيير.

تبقى المحافظة الجديدة

أساس السياسة الخارجية الأمريكية

وليم كرستول

تعقيب – حزيران/يونيو 2004

تبقى المحافظة الجديدة
أساس السياسة الخارجية الأمريكية

وليم كرستول

تعقيب – حزيران/يونيو 2004

ظهرت المقالة التي قرأتموها للتو مقدمة لكتاب: أخطار ماثلة: بين الأزمة وتوفر الفرص في السياستين الخارجية والدفاعية الأمريكيتين، خريف عام 2000. إن مؤلفي المقالات الواردة في أخطار ماثلة «المحافظين الجدد» (كما يمكن وصفهم الآن – بعبارة لم تكن كثيرة الشيوع في تلك الأيام) كانوا، بأكثريتهم، منسوبين إلى مجلة الويكلي ستاندارد (تأسست في أيلول/سبتمبر 1995)، وإلى مركز البحث المعروف باسم مشروع القرن الأمريكي الجديد (تم إطلاقه في 1997) – وإلى إدارة ريغان قبل ذلك في ثمانينيات القرن العشرين. بين الحصائل الحديثة الأبرز لهذه الحلقة الفضفاضة كانت مقالة نشرها كيغن – كرستول في تموز/يوليو1996 في مجلة فورين أفيرز تحت عنوان: «نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة» وتقرير صدر في أيلول/سبتمبر 2000 عن مشروع القرن الأمريكي الجديد تحت عنوان: «إعادة بناء دفاعات أمريكا».

أي من هذه الأعمال لم يكن أواخر التسعينيات قد ترك أي أثر مباشر. فما تم إنجازه، خلال فترة قصيرة نسبياً، تمثل بإعادة الحياة إلى تيار معين في الفكر السياسي الخارجي، تيار بشّر به هاري ترومان، هنري "سكوب" جاكسون ورونالد ريغن. ما لبث هذا التيار الفكري – لم يكن بعد قد وصل إلى مرتبة تؤهله لحمل اسم مدرسة فكرية – أن أخذ مأخذ الجد في أوساط فرسان أواخر التسعينيات على صعيد السياسة الخارجية بواشنطن. غير أن التيار بقي تيار أقلية حتى بين

صفوف الجمهوريين والمحافظين، كما يتجلى من تأييد المحافظين الجدد لتدخل الولايات المتحدة في البلقان.

بعد ذلك انتُخب جورج دبليو. بوش. رغم ذلك لم يحصل شيء ذو شأن. ثم جاءت أحداث 9/11. فجأة باتت الفكرة القائلة إن العالم أكثر خطراً بكثير مما بدا في التسعينيات تحظى بقدر أكبر بما لا يقاس من القبول. فجأة أصبح القادة السياسيون منفتحين على الزعم القائل بأن من شأن التعامل السليم مع هذه الأخطار أن يتطلب قيادة أمريكية، قوة أمريكية، ومبادئ أمريكية. فجأة صار أي تأكيد للاحتواء و«الواقعية» يبدو أقل إلزاماً، وصارت الدعوة إلى تغيير الأنظمة وإشاعة الديمقراطية كائنين من أهداف سياسة أمريكا الخارجية تبدو أكثر إقناعاً. فجأة لم يعد القول بأن من شأن الوضوح الأخلاقي أن يكون صفة مهمة لأي سياسة خارجية أمريكية ناجحة كلاماً غريباً ونوعاً من النشاز. وهكذا فإن هذه المدرسة الفكرية الجديدة بدت مؤثرة في، بل وحتى موجهة لإدارة بوش وهي عاكفة على إزاحة الطالبان أواخر 2001، على صياغة استراتيجية أمن قومي جديد في أيلول/سبتمبر 2002، وعلى التحضير لخوض الحرب ضد صدام في آذار/مارس 2003.

ما وَضْعُ هذا التيار الفكري (المحافظ الجديد) اليوم؟ ربما أصيب بشيء من الهزال جراء أداء إدارة بوش الضعيف في تطبيق ما يمكن وصفه بالسياسة الخارجية التي أوصى بها. غير أن ظاهرة المحافظين الجدد تبقى اليوم، بمعنى آخر، أقوى من أي وقت مضى لأنها ما زالت توفر التوجيه الأساسي الأكثر إقناعاً فيما يخص دور أمريكا في عالم اليوم.

أدت جملة الصعوبات والمشكلات الناشئة في العراق إلى إلحاق الضرر بمؤيدي الحرب من المحافظين الجدد. ومع ذلك فإن أحداً لا يفكر جدياً بإمكانية العودة إلى التسعينيات، رغم فيض الانتقادات العنيفة التي يتعرض لها أداء بوش من جانب الخصوم (والأصدقاء). ما من أحد يعتقد جدياً بأننا لسنا ملزمين بالتحرك الحاسم من أجل التصدي لحملة تهديدات الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الإسلام

المتشدد، وأنظمة الحكم الدكتاتورية والمتطرفة في الشرق الأوسط. ما من أحد يفكر جدياً بإمكانية التعامل مع هذه المشكلات دون القيادة الأمريكية، القوة الأمريكية – بل والجبروت العسكري الأمريكي، آخر المطاف. عدد قليل جداً من العقلاء يصدقون جدياً أن الوصفة «الواقعية» القديمة للتعامل مع الحكام الدكتاتوريين المحليين ما زالت قابلة للتطبيق – مما يعني أن علينا أن نتحلى بالجدية، بطريقة (ريغانية جديدة) أو بأسلوب المحافظين الجدد، لدى النظر إلى موضوع تغيير الأنظمة والعمل على إشاعة الديمقراطية الليبرالية ولا سيما في الشرق الأوسط.

وهكذا فإن تحليل المحافظين الجدد، في جانب مهم منه، مبرر على نطاق واسع، في اعتقادي. أقدمت إدارة بوش، بالطبع، على ارتكاب الخطأ الكبير المتمثل بقبول الغايات دون الوسائل. لم يكن ثمة أي زيادة كبيرة في حجم الجيش، أي إصلاح لمؤسساتنا السياسية، الدبلوماسية، والاستخباراتية، أي تخصيص مناسب للموارد، أي تعديل جذري لآلية عمل الجهاز البيروقراطي ونمط التفكير السائد، وفقاً لمتطلبات عالم ما بعد 9/11.

كان هذا الإخفاق في التنفيذ كبيراً. أدى إلى تعريض (مشروع) المحافظين الجدد للخطر، والأهم من ذلك بكثير هو أنه أفضى إلى تعريض السياسة الخارجية الأمريكية للخطر، وإلى إبقاء أمننا مع أمن العالم ورفاهه مكشوفاً أمام العواصف العاتية. غير أن الأخطاء لم تكن مميتة، وثمة وقت لترميم مواطن الخلل وإصلاحها. من المألوف، فيما أظن، أن تكون الأنظمة الديمقراطية مقاومة للتغيير، وأن يبقى القادة السياسيون الديمقراطيون بطيئين في إحداث التغييرات الكبيرة المطلوبة لمواكبة التحديات الجديدة التي يواجهونها. أبقى واثقاً من أننا سنبادر الآن إلى استحداث التغييرات الضرورية، وأبقى مقتنعاً بأن السياسة الخارجية الأمريكية الناجحة الوحيدة المطروحة هي، في حقيقة الأمر، سياسة خارجية من صنع المحافظين الجدد. بل وأكاد أميل إلى القول بأن من شأن السياسة الخارجية الأوربية الناجحة الوحيدة أن تكون سياسة خارجية من صياغة المحافظين الجدد، كما

أعتقد أن الأوربيين – بعضهم على الأقل – لن يلبثوا أن يسلموا ، هم أيضاً ، بضرورة التعامل مع الواقع كما هو.

استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس

بوصفها الدولة الأقوى في العالم، تقع على عاتق الولايات المتحدة مسؤولية العمل على جعل العالم أكثر امناً... لم يكن ثمة اي شرط أخلاقي أو حقوقي يلزم بلداً معيناً بانتظار التعرض للهجوم قبل ان يصبح قادراً على التعامل مع تهديدات وجودية.

كوندوليزا رايس

استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس

كوندوليزا رايس

شكّل سقوط جدار برلين وانهيار مركز التجارة العالمية فصلين ختاميين لفترة انتقالية طويلة. خلال تلك الفترة ظل أمثالنا ممن ينشغلون بالتفكير بالسياسة الخارجية كسباً للرزق، دائبين على البحث عن إطار نظري تفسيري، شامل من شأنه أن يقدم وصفاً لجملة التهديدات الجديدة والرد المناسب عليها. راح البعض يزعمون أن الدول وجيوشها لم تعد مهمة، فقط الأسواق الكوكبية المتشابكة بالتكنولوجيات الجديدة هي كذلك. ثمة آخرون أخذوا يتنبؤون بمستقبل غارق في بحر من الصراعات العرقية. وهناك فريق ثالث بات يرى أن الطاقات الرئيسية للقوات المسلحة الأمريكية سيجري تكريسها في المستقبل لإدارة الصراعات الأهلية والمعونات الإنسانية.

إن استيعاب آثار الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر طويلة المدى سوف يستغرق أعواماً غير قليلة. غير أن هناك حقائق معينة قامت المأساة بتسليط أضواء ساطعة عليها.

لعل المحصلة الأكثر جذرية هي أن9/11 أفضى إلى بلورة هشاشتنا وإبرازها. أفضى أيضاً إلى تسليط الأضواء الكاشفة على طبيعة التهديدات التي نواجهها اليوم. وتهديدات اليوم لا تتأتي من الجيوش الجرارة بمقدار ما تنبع من عصابات صغيرة، ضبابية من الارهابيين - لا تصدر عن دول قوية بمقدار ما تخرج من أرحام دول مفلسة. وبعد 9/11 لم يعد ثمة أي شك بأن أمريكا تواجه تهديداً وجودياً لأمننا - تهديداً لا يقل هَولاً عما واجهناه خلال الحرب الأهلية، تلك المعروفة باسم (حرب طيّبة)، أو في أثناء الحرب البادرة.

إن استراتيجية الرئيس بوش الجديدة للأمن القومي تقدم تصوراً جريئاً لحماية أمتنا، تصوراً يلتقط جملة حقائق اليوم الجديدة وفرصها الجديدة أيضاً.

إنها تدعو أمريكا إلى استخدام وضعها المتمتع بقدر لا نظير له من القوة والنفوذ من أجل خلق توازن قوة يميل لصالح الحرية. وكما يقول الرئيس في رسالة التغطية، فإننا نسعى لخلق «الظروف التي تمكّن دولنا ومجتمعاتنا من اختيار مكافآت الحرية السياسية والاقتصادية وتحدياتها بنفسها».

تقوم الاستراتيجية على ثلاث ركائز:

- سندافع عن السلام بالتصدي للعنف الصادر عن الارهابيين والأنظمة الخارجة على القانون ومنعه.
- سنحافظ على السلام برعاية حقبة زاخرة بالعلاقات الجيدة بين قوى العالم الكبرى.
- وسنقوم بتوسيع دائرة السلام بالسعي إلى توسيع نطاق نعم الحرية والازدهار عبر كوكب الأرض.

◆ ◆ ◆

يبقى الدفاع عن أمتنا ضد أعدائها الالتزام الأول والأساسي للحكومة الاتحادية. وبوصفها الدولة الأقوى في العالم، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية خاصة تقوم على المساهمة في جعل العالم أكثر أمناً.

في محاربة الإرهاب الكوكبي، سنتعاون مع شركاء التحالف في جميع القارات، مستخدمين جميع الأدوات المتوافرة في ترسانتنا – بدءاً بالدبلوماسية والدفاعات الأفضل وصولاً إلى فرض القانون، الاستخبارات، تجفيف منابع تمويل الإرهاب وانتهاء، إذا دعت الحاجة، بالقوة العسكرية.

سنقوم بتفكيك شبكات الإرهاب، بمحاسبة الدول التي تؤوي الإرهابيين، ومجابهة الطغاة العدوانيين الحائزين على، أو الساعين إلى حيازة، أسلحة نووية،

كيميائية، وبيولوجية قد تنتقل إلى أيدي حلفاء هؤلاء الطغاة الإرهابيين. إنهما وجهان مختلفان للشر عينه. الارهابيون بحاجة إلى مكان للتآمر، للتدريب، وللتنظيم. والحكام الطغاة المتحالفون مع الارهابيين يستطيعون توسيع مدى أذى الأخيرين كثيراً. كما أن الإرهابيين المتحالفين مع الطغاة يستطيعون الحصول على تكنولوجيات تمكنهم من مواصلة القتل والإجرام على نطاق أوسع فأوسع باطراد. كل من التهديدين يضخم ويضاعف أخطار التهديد الآخر. والطريق الوحيدة المفضية إلى الأمن هي التصدي الفعال لكل من الإرهابيين والحكام الطغاة المستبدين...

لا تنطوي الاستراتيجية الجديدة على شطب عقيدة عمرها خمسة عقود وعلى نبذ أي من أسلوبي الاحتواء أو الردع. فهذان المفهومان الاستراتيجيان يمكن توظيفهما حيثما يكونان مناسبين وسوف يظلان كذلك. إلا أن تهديدات معينة هي تهديدات شديدة الانطواء على إمكانية إحداث الكوارث – وهي قادرة على الوصول دون إنذار، عبر وسائل يتعذر تعقبها – بمايبقيها مستعصية على الاحتواء.

أما المتطرفون الذين يرون الانتحار، على ما يبدو قرباناً مقدساً، فلا رجاء في ردعهم على الإطلاق. والتكنولوجيا الجديدة من شأنها أن تتطلب تفكيراً جديداً حول زمن صيرورة هذا التهديد أو ذاك وشيكاً، بالفعل. وهكذا فإن على الولايات المتحدة، انطلاقاً من الحس السليم، أن تكون جاهزة للتحرك، عند الضرورة، قبل تجسد التهديدات تجسداً كاملاً.

ليس الاستباق مفهوماً جديداً. لم يكن ثمة أي شرط أخلاقي أو حقوقي يلزم أي بلد بانتظار التعرض للهجوم دون امتلاك القدرة على التعامل مع تهديدات وجودية. كتب جورج شولتز George Shultz مؤخراً يقول: «إذا كانت ثمة أفعى مجلجلة في الباحة، فإنك لا تنتظر قيامها باللدغ دون أن تبادر إلى التحرك دفاعاً عن النفس». طالما أكدت الولايات المتحدة حق الدفاع عن النفس استباقياً – من أزمة الصواريخ الكوبية في 1962 إلى أزمة شبه الجزيرة الكورية في 1994.

إلا أن من الضروري التعامل مع هذه المقاربة بقدر كبير من الحذر. فعدد الحالات التي يمكن تسويغها فيها سيكون ضئيلاً على الدوام. إنها لا تشعل ضوءاً أخضر – للولايات المتحدة أو لأي دولة أخرى – لتبادر أولاً دون استنفاد وسائل أخرى بما فيها الدبلوماسية. فالتحرك الاستباقي لا يأتي في بداية سلسلة طويلة من المحاولات. لا بد للتهديد من أن يكون خطيراً للغاية. كما لابد لمخاطر الانتظار أن تفوق مخاطر الإقدام على التحرك.

دعماً لجملة وسائل الدفاع عن السلام هذه، ستقوم الولايات المتحدة ببناء قوات القرن الحادي والعشرين المسلحة العصية على التحدي وصيانتها.

سنسعى إلى إقناع أي خصم محتمل بالعزوف عن متابعة حشد قوة عسكرية أملاً في التفوق على قوة الولايات المتحدة وحلفائها، أو موازنتها.

سارع بعضهم إلى انتقاد هذه الصراحة بوصفها منافية للحصافة. إلا أن الوضوح هنا فضيلة دون ريب. من شأن إقناع الناس بالعزوف عن المنافسة العسكرية أن يحول دون اندلاع صراعات محتملة وحصول عمليات سباق تسلح كوكبية باهظة التكاليف. إن الولايات المتحدة تدعو حلفاءنا المولعين بالحرية، كأهل أوربا، إلى زيادة قدراتهم العسكرية، بل وتحضهم على مثل هذه الزيادة.

ينبغي لعبء الحفاظ على ميزان قوة مائل لصالح الحرية أن تضطلع بحمْلِه جميع الدول التي تقف في صف الحرية. ما لا يجوز لأي منا أن يقبل به هو بروز خصم قوي عسكرياً لا يشاطرنا قيمنا المشتركة.

مما يبعث على السرور أن هذه الإمكانية تبدو اليوم، أبعد من أي وقت آخر خلال فترات حيواتنا. لدينا فرصة تاريخية لكسر النمط المدمر لتنافس القوى العظمى، ذلك النمط الذي أبْلَسَ العالم منذ ظهور الدولة القومية في القرن السابع عشر. فمراكز العالم الكبيرة للقوة موحدة اليوم بسلسلة من المصالح المشتركة، من الأخطار المشتركة، ومن القيم المشتركة – على نحو متزايد. ستبادر الولايات

المتحدة إلى جعل هذه استراتيجية مفتاحية للحفاظ على السلام عبر العديد من العقود القادمة.

ثمة جدل عتيق بين ما يعرف باسم المدرسة «الواقعية» في السياسة الخارجية من جهة والمدرسة «المثالية» من الجهة المقابلة. مبالغة في التبسيط، يستخف الواقعيون بأهمية قيم الدول وبناها الداخلية، مؤكدين، بدلاً من ذلك، توازن القوة بوصفه مفتاح الاستقرار والسلم. أما المثاليون فيؤكدون أولوية سلسلة من القيم مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في ضمان تحقيق نظام سياسي عادل. بوصفي أستاذة جامعية أقر بأن هذا الجدل قد تمخض عن إيجاد فرص عمل لأجيال عديدة من الباحثين وعن دوام مثل هذه الفرص. أما كواحدة من صانعي القرار السياسي فأستطيع أن أقول لكم إن هاتين المقولتين تؤديان إلى تغليف الواقع بضباب الغموض.

في الحياة الواقعية تكون القوة أو السلطة متزاوجة تزاوجاً كاملاً مع القيم. للقوة شأنها في إدارة شؤون العالم. للقوى العظمى شأن عظيم – إنها قادرة على التأثير في حيوات الملايين وعلى تغيير التاريخ. كذلك تكون قيم القوى العظمى ذات شأن. فلو كان الاتحاد السوفييتي قد كسب الحرب الباردة، لبدا العالم اليوم شديد الاختلاف – لبدت ألمانيا اليوم شبيهة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، أو أمريكا اللاتينية مثل كوبا.

ثمة اليوم – في جميع القارات – قدر متزايد من الإحاطة بنموذج تَقَدُّمٍ قائم على أساس من الحرية السياسية والاقتصادية. فالولايات المتحدة، حلفاؤنا في الناتو، جيراننا في نصف الكرة الغربي، اليابان، وأصدقاؤنا وحلفاؤنا الآخرون في آسيا وإفريقيا، تتقاسم جميعاً التزاماً عريضاً بالديمقراطية، بسيادة القانون، باقتصاد قائم على السوق، وبالتجارة الحرة.

علاوة، باتت قوى العالم الكبرى، منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ترى نفسها في الخندق نفسه في عملية انقسام عميقة بين قوى الفوضى والنظام، وتتصرف وفقاً لهذه الرؤية.

لدى أمريكا وأوربا التزام مشترك قديم بالحرية. كما أصبحنا الآن ندرك أن من شأن صيرورتنا هدفاً لقَتَلَةٍ متمرسين أن يشكل دافعاً قوياً لجعل النزاعات حول قضايا مهمة أخرى أن تبدو أشبه بالتباينات السياسية القائمة، بدلاً من أن تتحول صدامات قيم عميقة وأساسية.

كذلك تتعاون الولايات المتحدة مع الهند حول سلسلة من القضايا – رغم استمرارنا في التعاون الوثيق مع الباكستان.

تبقى روسيا شريكة ذات أهمية في الحرب على الإرهاب وفي السعي إلى مستقبل ينعم بقدر أكبر من الديمقراطية والحرية الاقتصادية. وعبر سعيها هذا ستواصل علاقتنا تناميها اتساعاً وعمقاً. فتمرير اتفاقية حظر الصواريخ العابرة وتوقيع معاهدة موسكو لاختزال الأسلحة الاستراتيجية إلى مستوى الثلثين يبينان أن أيام المجابهة العسكرية بين روسيا والغرب قد ولت.

تتعاون الصين والولايات المتحدة على قضايا تتراوح بين محاربة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. إن عملية تحول الصين متواصلة. من المعروف أن قادتها مازالوا يُقدمون، في ميادين معينة، على ممارسات مقيتة. غير أن قادة الصين هؤلاء قد أقروا بأن هدفهم الرئيسي هو رفع مستوى حياة الشعب الصيني. سوف يكتشفون أن من شأن بلوغ ذلك الهدف في عالم اليوم أن يبقى معتمداً على تنمية موارد الصين البشرية أكثر من توقفها على موارد الصين الطبيعية أو حيازاتها الاقليمية.

إن حصول أهل الصين على قدر أكبر من التعليم، من حرية التفكير، ومن روح المبادرة، من شأنه، باعتقادنا، أن يفضي، بالضرورة، إلى قدر أكبر من

الحرية. فأنت لا تستطيع أن تتوقع من الناس أن يفكروا حين يكونون على رأس العمل ويتوقفوا عن التفكير حين يكونون في بيوتهم.

يؤدي هذا الترافد بين المصالح المشتركة والقيم المشتركة بتزايد مطرد إلى خلق لحظة غنية بفيض من الفرص. فبدلاً من تكرار النمط التاريخي الذي يتمخض فيه التنافس بين القوى الكبرى إلى زيادة حدة الصراعات المحلية، نستطيع توظيف تعاون هذه القوى الكبرى في حل النزاعات المتفاقمة من الشرق الأوسط إلى كشمير فالكونغو وغيرها. كذلك يفضي تعاون القوى الكبرى إلى فرصة ملائمة لقيام مؤسسات تعددية – مثل الأمم المتحدة، الناتو، ومنظمة التجارة العالمية – بإثبات جدواها. ذلك هو التحدي الذي تحدث عنه الرئيس قبل ثلاثة أسابيع أمام الأمم المتحدة بشأن العراق. كذلك بوسع تعاون القوى الكبرى أن يشكل منطلقاً للسير قدماً على طريق حل جملة من المشكلات المتطلبة حلولاً تعددية – بدءاً بالإرهاب وانتهاء بالبيئة.

لبناء ميزان قوة يميل لصالح الحرية، لابد لنا أيضاً من توسيع دائرة السلام عن طريق توسيع نطاق فوائد الحرية والازدهار إلى أقصى حد ممكن. وكما قال رئيس الجمهورية فإن علينا واجب بناء عالم ليس أكثر أمناً فقط بل وأفضل.

إن الولايات المتحدة عازمة على محاربة الفقر، المرض، الظلم والاضطهاد، لأن ذلك هو التصرف السليم – كما هو التصرف الذكي. لقد رأينا كيف يمكن لدول فقيرة أن تصبح دولاً ضعيفة بل ومفلسة، معرضة لخطر الاختطاف من جانب شبكات إرهابية – مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب كارثية. كما أن إغراء التحدث بلغة العنف يتنامى في المجتمعات التي تكون فيها قنوات المعارضة السياسية مخنوقة.

سنتولى قيادة الجهود الرامية إلى بناء نظام تجارة كوكبي دائب على النمو ينعم بقدر أكبر من الحرية. ففي النصف الغربي من كرتنا الأرضية هنا، مثلاً، نحن ملتزمون بدراسة إنجاز إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكتين (أو الأمريكات

الثلاث مع إضافة الوسطى إلى الشمالية والجنوبية) مع حلول عام 2005. كذلك نحن عازمون على إطلاق مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الجمركي في إفريقيا الجنوبية. يشكل توسيع نطاق التجارة عاملاً أساسياً من عوامل جهود التنمية المبذولة من قبل الدول الضعيفة كما بالنسبة إلى العافية الاقتصادية لجميع الدول.

سنواصل قيادة العالم في ميدان بذل الجهود الرامية إلى مكافحة مرض الإيدز – هذا الوباء الذي يشكل تحدياً لإنسانيتنا وتهديداً لمجتمعات بأسرها.

سنسعى إلى اجتذاب جميع الدول إلى دائرة تنمية متسعة باطراد. في وقت سابق من هذا العام اقترح الرئيس زيادة مساعدات الولايات المتحدة التنموية بنسبة 50 بالمئة. غير أنه أوضح أيضاً أن الأموال الجديدة تعني شروطاً جديدة. فالموارد الجديدة لن يتم توفيرها إلا للبلدان التي تجهد لتحكم بالعدل، لتستثمر في صحة الشعوب وتعليمها، ولتشجع الحرية الاقتصادية.

نعلم من التجربة أن الفساد، الخطط الفاشلة، والممارسات السيئة، تستطيع أن تجعل أموال المعونة أسوأ من عديمة الجدوى. ففي مثل هذه البيئات تفضي المعونات إلى دعم التخطيط الفاشل، طاردة الاستثمارات ودائبة على تأبيد البؤس. في حين أن التخطيط السليم، يؤدي، بالمقابل، إلى اجتذاب الرساميل الخاصة وتوسيع نطاق التجارة. ففي أي بيئة تخطيطية سليمة، تكون المعونات التنموية حافزاً، لا عكازة.

تقوم سياسة أمريكا الخارجية على ركيزة عزمنا على الوقوف في صف الرجال والنساء في أي دولة تقف في صف ما أطلق عليه الرئيس اسم «شروط الكرامة الانسانية غير القابلة للنقاش – شروط حرية الكلام، العدل المتكافئ، احترام النساء، التسامح الديني، وفرض القيود على سلطة الدولة».

إنها مبادئ كونية شاملة – وقد جعلها الرئيس بوش جزءاً من النقاش في أقاليم كان كثيرون يعتقدون أن مجرد طرحها كان تعبيراً عن الافتقار إلى الحصافة أو مستحيلاً.

من القاهرة ورام الله إلى طهران وطاشقند ، أوضح الرئيس أن القيم يجب أن تشكل جزءاً حيوياً من علاقاتنا مع البلدان الأخرى. ففي معوناتنا التنموية ، دبلوماسيتنا ، إذاعتنا الدولية ، ومساعداتنا التعليمية ، ستبقى الولايات المتحدة مصرة على إعلاء شأن الاعتدال، التسامح، وحقوق الإنسان. إننا نتطلع إلى يوم يصبح فيه النضال من أجل هذه الطموحات والأحلام في عراق حر وموحد أمراً طبيعياً.

نحن نرفض وجهة النظر المتملقة التي تقول إن نبتة الحرية لن تنمو في تربة الشرق الأوسط، أو إن المسلمين ليسوا ، بطريقة أو أخرى، ممن يتقاسمون الرغبة في امتلاك الحرية. والاحتفالات التي شهدناها في شوارع كابول في العام الماضي أثبتت العكس. ثمة في تقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة كلام عن ندوة عقدها ثلاثون مثقفاً عربياً أقروا بأن التحاق دولهم الكامل بالتقدم الحاصل في عصرنا سيتطلب قدراً أكبر من الحرية السياسية والاقتصادية ، تمكين النساء من ممارسة حقوقهن المتساوية ، وتعليماً أفضل يكون أكثر حداثة.

لا نسعى إلى فرض الديمقراطية على الآخرين، لا نسعى إلا إلى المساعدة على خلق ظروف تمكن الناس من المطالبة بمستقبل أكثر حرية لأنفسهم. ونحن نقر أيضاً أن ليس هناك أي جواب من نمط (مقياس واحد للجميع). ليست رؤيتنا للمستقبل رؤية لا ترى في هذا المستقبل إلا أشخاصاً يتناولون سندويشات البيغ ماك ويحتسون شراب الكوك – أو دولاً ذوات هيئات تشريعية ثنائية المجالس مؤلفة من 535 عضواً وأجهزة قضائية تتبع مبادئ ماربوري Marbury بدلاً من ماديسون Madison.

إن أمثلة ألمانيا ، أندونيسيا ، اليابان، الفلبين، جنوب إفريقيا ، كوريا الجنوبية ، تايوان، وتركيا تبين أن الحرية تتجلى بأثواب مختلفة في أماكن كوكب الأرض المتباينة – وأن حريات جديدة من شأنها أن تجد لها مكانة مرموقة في زحمة فيض من التقاليد القديمة. ففي بلدان مثل البحرين، الأردن، المغرب، وقطر ، يجري الإصلاح على قدم وساق، متخذاً أشكالاً متناسبة مع الظروف

المحلية المختلفة. وفي أفغانستان هذه السنة كان مجلس تقليدي يعرف باسم لوياجيرغا وسيلة اجتراح الحكومة الأوسع تمثيلاً في التاريخ الأفغاني.

انطلاقاً من تجربتنا الخاصة، تدرك الولايات المتحدة أن علينا أن نتحلى بالصبر وبالتواضع. فالتغيير – ولو إلى الأفضل – كثيراً ما يكون صعباً. ويكون التقدم بطيئاً أحياناً. لم تكن أمريكا وفية دائماً لمعاييرنا الخاصة الرفيعة. حين قال الآباء المؤسسون «نحن الشعب»، لم يكونوا يستخدمون ضمير المتكلم المفرد. إن الديمقراطية عملية صعبة. وبعد 226 سنة مازلنا دائبين، يوماً بعد يوم على تصويبها.

إننا قادرون على صياغة قرن جديد، هو القرن الحادي والعشرون، قرن يرتقي إلى مستوى آمالنا، قرن لا ينحدر إلى مستوى مخاوفنا. غير أن ذلك مشروط بأن نكون أصحاب هدف وواضحين في عملنا: مشروط بأن نبقى ثابتين وصامدين في رفض العيش في عالم خاضع لحكم الإرهاب والفوضى: مشروط بأن نظل مصممين على عدم التغافل عن الأخطار المتنامية الصادرة عن طغاة عدوانيين وتكنولوجيات قاتلة: ومشروط بأن نتحلى بالدأب والصبر في ممارسة نفوذنا وتوظيفه في خدمة مُثُلنا لا أنفسنا فقط.

تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة

يشير صعود الكفاحية الإسلامية... إلى عدم الاستقرار والصراع.. لم تنجح الهيئات الدولية في إعطائنا أي من الازدهار أو الأمن... لعل التهديد الوحيد الأكثر إثارة للرعب في الأزمان الحديثة هو انتشار أسلحة الدمار الشامل (بأيدي) دول مارقة.

مارغريت تاتشر

تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة

مارغريت تاتشر

حين قام سلفي المميز بإلقاء خطابه الشهير في فُلْتُن، قبل خمسين سنة بالتمام، انتقل إلى هناك بالقطار بصحبة رئيس الولايات المتحدة. في الطريق لعبا قماراً لتمضية الوقت. ربح الرئيس 75 دولاراً – مبلغ محترم في تلك الأيام التي لم تكن تعرف معنى التضخم بالنسبة إلى رئيس وزراء سابق عاطل عن العمل. إلا أن السير ونستون تشيرتشل سجل لاحقاً أن خسارته، نظراً للتأثير التاريخي الذي تركه في الرأي الأمريكي وفي سياسة الولايات المتحدة الخارجية بالتالي، كانت إحدى أفضل الاستثمارات التي أقدم عليها في حياته.

أنا لم آت إلى هنا بالقطار؛ ولا بصحبة رئيس الولايات المتحدة؛ كما لم ألعب أي قمار. لست متمتعةً بالوجه المناسب لذلك. ثمة مع ذلك بعض الشبه بين ظروف ما قبل خمسين سنة واليوم.

تحدث السيد تشيرتشل بُعيد الحرب العالمية الثانية. في أواخر أيام ذلك الصراع الكبير، كان حلفاء الحرب قد اجترحوا عدداً من المؤسسات الدولية الجديدة لتيسير تعاون ما بعد الحرب. في تلك الأيام سادت نزعة تفاؤلية طاغية، شملت الولايات المتحدة أيضاً، بشأن عالم دون صراعات تتولى رئاسته الكريمة والسمحاء هيئات مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (الغات). غير أن الآمال العريضة التي عُلِّقت على تلك الهيئات ما لبثت أن تعرضت لقدر متزايد باطراد من الإحباط مع مبادرة ستالين Stalin إلى إسدال الستار الحديدي على أوربا الشرقية، إلى الكشف عن مطامعه الكوكبية، وإلى اتخاذ موقف الخصم بدلاً من موقف الحليف. كان خطاب

تشيرتشل هنا التحذير الجدي الأول مما كان يجري على قدم وساق، وقد ساعد على إيقاظ الغرب كله.

ما لبث ذلك الخطاب أن أعطى، في الوقت المناسب، ثماراً تمثلت بمؤسسات جديدة شيدت بهدف تقوية الغرب في مواجهة عدوان ستالين.

تمخضت خطة مارشال عن إرساء الأسس اللازمة لمعافاة أوربا اقتصادياً فيما بعد الحرب. قام مبدأ ترومان بتسليط الضوء على حقيقة أن أمريكا ستقاوم التخريب الشيوعي للديمقراطية. أفضت منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) إلى استنفار حلفاء أمريكا لإقامة حلف دفاعي مشترك ضد المحدلة السوفييتية.

وما لبثت رابطة الفحم والفولاذ الأوربية، المجترحة من أجل تحقيق المصالحة بين الخصوم الأوربيين السابقين، أن تطورت، مع مرور الزمن، إلى الأسرة الأوربية.

كان ستالين قد بالغ في المراهنة على أوراقه. فإذ حاول نسف التعاون الدولي، نجح في حفز هذا التعاون على السير في خطوط أكثر واقعية – ليس فقط عبر مؤسسات «حرب باردة» غربية مثل الناتو. ومع تعافي أوربا وتوحدها، محققة قدراً متنامياً من الازدهار والثقة، نفخت أيضاً روحاً جديدة في بعض بنات الجيل الأول من مؤسسات ما بعد الحرب مثل الغات وصندوق النقد الدولي (IMF). ساهمت هذه المنظمات، في غياب إعاقة الروس لها، في تدشين ما أطلق عليه المؤرخ الماركسي إرك هوبزباوم Eric Hobsbawm اسم «العصر الذهبي للرأسمالية». ارتفع مستوى حياة الناس العاديين إلى مستويات كان من شأنها أن تذهل أجدادنا: لم يحصل أي صدام مباشر بين القوتين العظميين، رغم حدوث حروب اقليمية: وما لبث التفوق الاقتصادي، التكنولوجي، والعسكري للغرب أن بلغ أوجاً أجبر النظام الشيوعي على الاصلاح أولاً والاستسلام بعد ذلك، فالانهيار والتصفية أخيراً.

غير أن شيئاً من هذا لم يكن مرسوماً مسبقاً. حدث ما حدث في جانب كبير منه بسبب ما قاله تشيرتشل قبل خمسين سنة. كان الرجل يتحدث عند أحد المنعطفات: كانت مجموعة من المؤسسات الدولية قد اثبتت أنها عاجزة وضعيفة:

وكانت مجموعة أخرى ما تزال في الرحم. وكان خطابه، لا «القوة» التي هلل لها ماركس Marx ، هو الذي اضطلع بدور قابلة التاريخ المولّدة.

نحن اليوم عند ما يمكن أن يكون منعطفاً مشابهاً. فنسق صراع الحرب الباردة الطويل انتهى قبل خمس سنوات بانتصار كامل للغرب وللشعوب الخاضعة للامبراطورية الشيوعية – وأنا شديدة الميل إلى ضم الشعب الروسي إلى هذه الشعوب. انتهى الأمر وسط آمال عريضة بشأن قيام نظام عالمي جديد. غير أن تلك الآمال تعرضت لإحباط باعث على الأسى. فالصومال، البوسنة، وظاهرة التطرف الإسلامي المتصاعد تشير جميعاً إلى اللا استقرار والصراع بدلاً من التعاون والانسجام.

إن الهيئات الدولية التي تعلقت عليها آمالنا من جديد بعد 1989 و1991، لم توفر لنا أياً من الازدهار أو الأمن. ثمة قلق طاغ بشأن منزلق الأحداث. لا بد من الانتظار لرؤية ما إذا كان هذا الجيل سيرد على هذه التهديدات بخيالِ وشجاعةِ كلٍّ من السير ونستون تشيرتشل، الرئيس ترومان، وحكماء تلك الأعوام.

عالم ما بعد الحرب الباردة:

ما الذي أوصلنا إلى مآزقنا الحالية، أولاً؟

شأنه شأن تفكك سائر الامبراطوريات، أحدث تفكك الإمبراطورية السوفييتية تغييرات هائلة فيما وراء حدودها.

كثرة من هذه التغييرات كانت إيجابية دون نقاش:

- علاقة قوى عظمى أكثر تعاوناً بين الولايات المتحدة وروسيا:
- انتشار الديمقراطية وبروز المجتمع المدني في أوربا الشرقية والبلطيق:
- توفر آفاق أفضل لحل عدد من النزاعات الإقليمية مثل نزاعات جنوب إفريقيا والشرق الأوسط بعد زوال الدسائس السوفييتية:

- افتضاح أمر التخطيط الاقتصادي الاشتراكي بعد تكشف عواقبه الكارثية في روسيا وأوربا الشرقية؛
- وإزالة العقبة السوفييتية عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها.

❖ ❖ ❖

ثمة كانت – ولا تزال – فوائد يجب أن نشعر بالامتنان إزاءها.

غير أننا، في زحمة أجواء النشوة المرافقة لانتهاء الحرب الباردة – تماماً كما في الحالة التي أطلق عليها سكرتير تشيرتشل الخاص اسم «الفراغ القاتل» للفترة الممتدة بين عامي 1944 و1946 – أخفقنا في رؤية نتائج أخرى، أقل جاذبية، للسلام.

مثل بَرّادٍ عملاق تعطل أخيراً بعد أعوام من الصيانة الضعيفة، أطلقت الإمبراطورية السوفييتية لدى انهيارها سائر العلل المترتبة على التخلف العرقي، الاجتماعي، والسياسي التي كانت قد جمدتها خلال هذه الفترة الطويلة من الإيقاف عن العمل.

– فجأة تفجرت النزاعات الحدودية بين الدول الوريثة على شكل حروب صغيرة كتلك الناشبة في كل من أرمينيا وجورجيا.

– داخل هذه البلدان الجديدة تمخضت الانقسامات العرقية التي زادتها سياسات الترويس والتهجير القسري السوفييتية حدة عن فيض من العنف، عدم الاستقرار، والصراعات حول المواطنة.

– أفضى غياب الأسس الحقوقية والعرفية لأي اقتصاد حر إلى نشوء «رأسمالية لصوص» مشوهة، خاضعة لهيمنة قوى مركبة من عصابات المافيا ومتفرغي الجهاز الحزبي الشيوعي، بعيداً عن الناس العاديين.

– قامت كنيسة أرثوذكسية تمت إعادة الحياة إليها بملء الفراغ المعنوي الذي أحدثته الشيوعية بالنسبة إلى البعض، غير أن آفات تصاعد الجريمة، الفساد، القمار، والإدمان على المخدرات، هي التي ملأت الفراغ بالنسبة إلى آخرين – وهي

آفات ساهمت جميعاً في انتشار أخلاق الحظ، في شيوع نوع من الإيمان بأن الحياة الاقتصادية إن هي إلا لعبة خيار صفري، وفي انبعاث حنين ماضوي لا عقلاني إلى نظام شمولي دون أساليب شمولية.

– وفي ظل هذه الأوضاع الهوبزية، ثمة إيديولوجيات سياسية بدائية منطفئة في أوربا الغربية وأمريكا منذ جيلين كاملين طفت على السطح وازدهرت دائبة جميعاً على الترويج لأوهام أمجاد امبراطورية زائفة صَرْفاً للأنظار عن الفساد السياسي الداخلي.

لا أحد يستطيع التنبؤ، بثقة، بما سيفضي إليه هذا. أعتقد أن من شأن صيرورة روسيا مجتمعاً طبيعياً أن يتطلب سنوات طويلة من التجربة الأهلية مع عملية بناء مؤسسات صبور. من الوارد بقوة أن يتمكن الشيوعيون الجدد من العودة إلى السلطة في المستقبل المباشر، مرجئين وصول الأحوال الطبيعية: غير أن الانتخابات الروسية القادمة ستؤدي، كائناً من كان الفائز فيها، إلى التأسيس، على نحو شبه مؤكد، لسياسة خارجية أكثر تشدداً، سياسة خارجية أقل صداقة مع الولايات المتحدة.

تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة:

سيتمخض انتعاش القوة الروسية عن إفراز مشكلات جديدة – تماماً في الوقت الذي يكون فيه العالم جاهداً لمواكبة جملة المشكلات التي نجمت عن الانهيار السوفييتي نفسه خارج الحدود القديمة للاتحاد السوفييتي.

ترافق انهيار القوة السوفييتية مع انهيار التحكم التي كانت تمارسه، وإن على نحو مزاجي وغير مسؤول، مع عدد من الدول المارقة مثل سورية، العراق، وليبيا القذافي. باتت هذه الدول قادرة، بالفعل، على اقتراف الأعمال الشريرة التي تحلو لها دون إبداء أي حرص على التنسيق مع مصدر تزويدها بالسلاح والمال. لاحظوا أن غزو صدام حسين للكويت لم يتم إلا بعد تعرض الاتحاد السوفييتي لحالة من الضعف الشديد وتوقفه عن أن يكون حامي العراق.

أدى الانهيار السوفييتي أيضاً إلى مفاقمة التهديد الوحيد الأكثر إثارة للرعب في الأزمنة الحديثة، التهديد المتمثل بانتشار أسلحة الدمار الشامل. فهذه الأسلحة – جنباً إلى جنب مع قابلية تطويرها وإيصالها إلى الأهداف – باتت اليوم بحوزة بلدان متوسطة المداخيل ذوات كتل سكانية متواضعة مثل العراق، ليبيا، وسورية – مشتراة أحياناً من أخرى مثل الصين وكوريا الشمالية، ولكنها محصلة، على نحو يثير قدراً مفرطاً من الشؤم، من ترسانات سوفييتية سابقة، أو من علماء عاطلين عن العمل، أو من حلقات جريمة منظمة، جميعاً من خلال سوق سوداء دولية متنامية.

برأي معاون الوزير السابق لشؤون التخطيط للأمن الدولي في إدارة بوش ستفن جي. هادلي Stephen J. Hadley يمكننا أن نرى، مع حلول نهاية العقد، أكثر من عشرين بلداً مالكاً لصواريخ عابرة، تسعة بلدان متوفرة على أسلحة نووية، عشرة بلدان مالكة لأسلحة بيولوجية، وما يزيد على ثلاثين بلداً متوفراً على أسلحة كيميائية.

ووفقاً لمصادر أمريكية أخرى فإن كل شمال – شرق وجنوب شرق آسيا، جزءاً كبيراً من حوض المحيط الهادي، والقسم الأكبر من روسيا مرشحة قريباً لأن تصبح مهددة بأحدث صواريخ كوريا الشمالية. وما أن تصبح مثل هذه الصواريخ متوفرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى تغدو جميع العواصم الأوربية داخل المدى: وحسب التوجهات الحالية فإن تهديداً مباشراً للشواطئ الأمريكية محتمل أن ينشأ أوائل القرن المقبل.

بالمزاوجة بين أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة نحصل على خليط بالغ السمية. فبرأي وكالة الاستخبارات المركزية: «كثرة الدول المالكة، أو الموشكة على امتلاك، أسلحة الدمار الشامل خاضعة لقيادة أشخاص مصابين بجنون العظمة ورجال أقوياء اشتهروا بالافتقار إلى النزعة الانسانية، أو لحكومات ضعيفة، غير مستقلة، أو غير شرعية». في بعض الحالات تكون القدرات المحتملة الموجودة تحت تصرف مثل هذه الشخصيات التي يتعذر التنبؤ بما يمكن أن تُقْدِم عليه، موازية للتهديد الذي كان الاتحاد السوفييتي يمثله بالنسبة إلى الغرب في ستينيات القرن

العشـرين – بـل وأكـثـر منـه قابليـة للتـدمير. إن المسـألة هـي علـى هـذه الدرجـة مـن الخطورة والجدية.

لعلها أخطر وأكثر جدية من ذلك. قد يتعين علينا نحن في الغرب أن نتعامل مع عدد مـن الأعـداء المحـتملين، لكـلٍّ مواصـفاته المختلفـة. في بعـض الحـالات تكـون ذهنيـاتهم مختلفـة عـن ذهنياتنـا أكـثر حتـى مـن ذهنيـات عـدونا في الحـرب البـاردة. وبالتالي فإن احتمالات سوء الفهم قوية جداً مما يلزمنا بـأن نكـون شـديدي الوضـوح في أذهاننا بشان، نوايانـا الاسـتراتيجية، وواضـحين بالمثل في توجيـه الإشـارات الدالـة على هذه النوايا نحو أعدائنا المحتملين.

ليس ذلك سوى التهديد الأخطر والأكثر جدية. ثمة تهديدات أخرى.

أدى الانهيـار السـوفييتي في العـالم الإسـلامي إلى نسـف مشـروعية الأنظمـة الثوريـة العلمانية وأعطى زخماً لصعود الإسلام المتطرف. فالحركـات الإسـلامية المتطرفـة باتـت الآن تشـكل تهديداً ثورياً رئيسياً لا لأمثال صدام والأسد فقط بل ولأنظمة حكـم عربيـة محافظة حليفة للغـرب أيضـاً. إنهـا تشـكل، في حقيقـة الأمـر، تحـدياً لفكـرة أي وجـود اقتصادي غربي بالذات. ذلك هـو السـبب الكـامن وراء أعمـال العنـف العشـوائية الهـادفة إلى طرد الشركات والمجموعات السياحية الأمريكية من العالم الإسلامي.

باختصار يبقى العـالم مكـاناً زاخراً بالخطر، مهدداً بتحديات أكـثر اضـطراباً وتعقيداً مما كـان قبل عقد من الزمن. ولكننا أصبحنا في الغرب، جـراء زوال خطـر الإبـادة النوويـة الشـاملة غـارقين في بحـر مـن الرضـا المخيـف عـن الـنفس فيمـا يخـص الأخطـار الباقيـة. لقـد خفضنـا سـقوف دفاعاتنـا وخَفَّفْنـا مـن يقظتنـا. وسـعياً منـا إلى طمأنــة أنفســنا عـبر تأكيـد أننـا كنـا نفعـل مـا هـو صـواب، ضـاعفنا مـن ثقتنـا بمؤسسات دولية عادّينها قادرة على حماية مستقبلنا. إلا أن الهيئات الدولية لم تحسن التصرف عموماً. بل وقد تعلمنا بالفعل أنها لا تستطيع أن تتصرف بشكل صحيح مـا لم نتخـل عـن أهـدافنا الطوباويـة، مـالم نكلفهـا بأهـداف عمليـة، ومـا لم نزودهـا بالوسائل والدعم اللازمين لتنفيذ هذه الأهداف العملية.

الإخفاق المؤسساتي:

الأمم المتحدة

لعل أفضل أمثلة الأهداف الطوباوية هي التعددية القطبية: إنها العقيدة التي ترى أن التحركات الدولية تجد أفضل أشكال التسويغ لها حين لا تكون ملوثة بالمصالح القومية للبلدان المدعوة إلى تنفيذها. أصبحت التعددية القطبية، لفترة وجيزة، عقيدة العديد من القوى الغربية أوائل التسعينيات، لدى تحرر مجلس الأمن الدولي من قيد الفيتو السوفييتي. بدت واعدة بعصر جديد يمكّن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور الشرطي العالمي في تسوية النزاعات الإقليمية.

ثمة كان على الدوام، بطبيعة الحال، قدر غير قليل من النفاق الكامن في صلب عقيدة التعددية القطبية. فتدخل القوات الأمريكية في هايتي بموجب تفويض من جانب الأمم المتحدة، مثلاً، جرى الدفاع عنه على أنه سعي لاستعادة الديمقراطية الهايتية التي لم يسبق لها قط أن كانت موجودة: إلا أن من الممكن تقديم وصف أفضل لمثل هذا التدخل باستخدام لغة كلاوسفيتز Clausewitz عبر القول بأنه كان تعبيراً عن استمرار التحكم الأمريكي بالهجرة بوسائل أخرى. غير أن التعددية القطبية المبرأة من حافز المصلحة القومية أفضت إلى نوع من التدخل دون أهداف واضحة.

لا أحد استطاع انتقاد الدافع الإنساني للمبادرة إلى التدخل في الحرب الأهلية في الصومال والتخفيف من المعاناة الناجمة عنها. غير أنه سرعان ما بات واضحاً أن العمل الإنساني غير مؤهل للتمتع بأي نجاح طويل الأمد دون العودة إلى النظام المدني. ولم تكن في الساحة أي قوة داخلية قادرة على توفير ذلك.

من هنا بالذات وصل التدخل إلى مفترق صعب: إما أن تبادر الأمم المتحدة إلى جعل الصومال مستعمرة وتُمضي عقوداً من الزمن وهي مشغولة بعملية «بناء الدولة» أو تقوم قوات الأمم المتحدة بالانسحاب بعد حين بما يعيد الصومال إلى حالة الفوضى السابقة. ولأن أمريكا والأمم المتحدة لم تكونا راغبتين في حكم

الصومال ثلاثين سنة فقد توجب إلقاء مهمة إطعام الجياع ومساعدة المرضى على كواهل هيئات معونة مدنية وجمعيات خيرية خاصة.

إذن: تبقى المشكلات التي يخلقها التدخل العسكري الذي لا يرمي إلى هدف قابل للتحقيق مساوية لتلك التي يحلها.

تجلى هذا أيضاً في يوغسلافيا السابقة حيث كان من شأن التحرك المبكر باتجاه تسليح ضحايا العدوان لتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم أن يبقى أكثر فعالية ونجاحاً من تدخل الأمم المتحدة المتردد التعددي القطبي. إن عملية حفظ سلام محايدة، خفيفة التسليح، في منطقة مفتقرة إلى أي سلام يمكن حفظه، لم تساهم إلا في ترسيخ المكاسب المترتبة على العدوان. ما لبثت قوات حفظ السلام الدولية أن أصبحت مجموعة من الرهائن تحت تصرف المعتدي لردع أي تحرك أكثر فاعلية ضده. لم تكن تلك سوى حادثة تبعث على الأسف لم تنته إلا بفضل تحرك الجيش الكرواتي، قوات الناتو الجوية، والدبلوماسية الأمريكية.

كانت الحصيلة المركّبة لعمليات التدخل في البوسنة، الصومال، بل وحتى رواندا، بالفعل، باعثة على إضعاف الثقة بالنفس لدى قوى غربية مفتاحية وعلى تلطيخ سمعة الأمم المتحدة. ثمة الآن توجه خطر بات جلياً: كما يتضح من مثال هاييتي، يبدو مجلس الأمن متزايد الاستعداد لتوسيع الأساس الحقوقي للتدخل. حقاً، أصبحنا شهوداً على تلك التركيبة الخطرة كلاسيكياً - على حالة من عدم التناسب المتنامي بين المزاعم والإدعاءات النظرية من ناحية والوسائل العملية من الناحية الأخرى.

الدفاع بالصواريخ العابرة

قارن هذه الفطرسة بالإخفاق في التحرك الناجح ضد انتشار الأسلحة النووية، الكيميائية، والبيولوجية، جنباً إلى جنب مع وسائل إيصالها إلى الأهداف. إنها موشكة على أن تصبح بأيدي خطرة كما سبق لي أن قلت.

نظراً للأجواء الثقافية والفكرية السائدة اليوم في الغرب، قد يكون من غير الواقعي توقع حصول تدخل عسكري لإزاحة مصدر التهديد، ضد كوريا الشمالية مثلاً – اللهم إلا إذا قام المعتدي بدعوتنا إلى مثل هذا التدخل عبر غزو بلد مجاور صغير. حتى في مثل هذه الحالة، كما أصبحنا ندرك الآن، فإن نجاحنا في تدمير قدرات صدام النووية والكيميائية كان محدوداً.

ولا نستطيع أن نكون واثقين من أن جهود مفتشي هيئة الطاقة الذرية الدولية الرامية إلى منع صدام من توظيف الطاقة النووية المدنية لأغراض عسكرية كانت أكثر نجاحاً بأي شكل من الأشكال: يمكن بالفعل لقدر كبير من الشك حول الأمر أن يقض مضاجعنا.

ما الذي نستطيع أن نفعله إذن؟ ليس ثمة أي وسائل دبلوماسية سحرية لتجريد دولة معينة من السلاح إذا لم تكن مستعدة لذلك. سبق لفردريك العظيم Frederick the Great أن علق بلغة لاذعة قائلاً: «الدبلوماسية بلا أسلحة شبيهة بموسيقا دون أدوات». من المؤكد أن لتدابير الرقابة على التسلح وحظر الانتشار دوراً في لجم الدول المارقة، شرط أن تكون مصحوبة بإجراءات أخرى.

إذا كانت أمريكا وحليفاتها عاجزة عن التعامل مع المشكلة مباشرة عبر استخدام وسائل عسكرية استباقية، فإن عليها، على الأقل، أن تسعى لتقليص دوافع أمثال صدام والقذافي وآخرين لحيازة أسلحة جديدة في المقام الأول. ذلك يعني أن على الغرب أن ينصب دفاعات صاروخية عابرة قادرة على حمايتنا نحن وقواتنا المسلحة، على اختزال أو حتى إزالة ترسانات الدول المارقة، وعلى تمكيننا من الانتقام. وهكذا فإن احتمالات مساهمة الدفاع الصاروخي العابر في قضية السلم والاستقرار تبدو لي عظيمة جداً.

أولاً، وعلى نحو بالغ الوضوح يحمل مثل هذا الدفاع وعداً بإمكانية الحماية إذا ما أخفق الردع: أو إذا حصل استخدام محدود وغير مفوض به لصواريخ نووية.

من شأنه أيضاً، ثانياً، أن يحافظ على قابلية الغرب لاستعراض قوته فيما وراء البحار.

من شأنه، ثالثاً، أن يؤدي إلى تقليص مخاطر قيام دولة معينة بإحداث خلل في ميزان القوة الاقليمي عن طريق حيازة هذه الأسلحة.

لابد من أن يفضي، رابعاً، إلى تعزيز قوتنا الرادعة الموجودة ضد أي قوة عظمى نووية معادية عبر الحفاظ على إمكانيات الغرب الانتقامية.

خامساً، وأخيراً، من شأنه أن يؤدي إلى شد أزر الجهود الدبلوماسية الرامية إلى لجم عملية الانتشار عن طريق تقزيم فوائد المنظومات الدفاعية.

لذا فإن امتلاك دفاع كوكبي فعال ضد الصواريخ مسألة تنطوي على قدر كبير جداً من الأهمية والإلحاح. غير أن المخاطرة تكمن في أن من شأن أي هجوم، كان الاستعداد المتروي والحصيف قادراً على الحيلولة دون وقوعه، أن يؤدي إلى مقتل الآلاف من الناس.

كثيراً ما يكون رجال الدولة مضطرين، في ميدان السياسة الخارجية، إلى التعامل مع مشكلات غير ذات حلول جاهزة. يتعين عليهم أن يتدبروا إدارتها بأفضل الطرق الممكنة.

الاتحاد الأوربي وأوربا الوسطى:

قد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة إلى انتشار الأسلحة النووية، ولكن ذرائع مماثلة لا يمكن أن تساق لتسويغ نشاطات الاتحاد الأوربي عند منعطف نهاية الحرب الباردة. كان الاتحاد في مواجهة مهمة بالغة الوضوح وقابلة للتحقيق كما لو كانت واجباً صريحاً ألقاه التاريخ على كاهله: إنها مهمة استيعاب جملة الأنظمة الديمقراطية الأوربية الوسطى الجديدة – أنظمة بولونيا، المجر وما كانته تشيكوسلوفاكيا آنذاك – وإذابتها في بوتقة هياكل الاتحاد الاقتصادية والسياسية.

كان الالتحاق المبكر بركب أوربا حلم الأنظمة الديمقراطية الجديدة؛ كان من شأن ذلك أن يشيع فيها الاستقرار سياسياً وأن ييسر عملية انتقالها إلى اقتصاد السوق: وكان من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى ترسيخ تسوية ما بعد الحرب الباردة في أوربا. انطلاقاً من التاريخ العاصف لتلك المنطقة – يقال إن السكان ينتجون تاريخاً يفوق ما يستطيعون استهلاكه محلياً – كان على الجميع أن يتطلعوا إلى رؤيتها مستقرة اقتصادياً داخل بنية هيكلية أوربية تنعم بالاستقرار.

لماذا لم يتم هذا؟ لماذا وُضعت العقبات كلها في طريق الكيانات الديمقراطية الجديدة القائمة على حرية السوق؟ لماذا كانت صادراتها خاضعة لنوع من الكوتات السخيفة والعبثية المحصورة حتى الآن باليابان؟ لماذا ليس ثمة، بعد، أي شاغر في الفندق؟

تكمن الإجابة في أن الاتحاد الأوربي كان غارقاً في الانشغال بمعاينة سرته. فكل من المفوضية وأكثر حكومات الدول الأعضاء، كانت ملتزمة بنوع من «التعميق» المبكر للاتحاد الأوربي بمعنى (مركزة مزيد من السلطة في مؤسسات الاتحاد فوق القومية)، كما كانت تشعر بأن من شأن توسيع الاتحاد (بمعنى قبول أعضاء جدد) أن يؤدي إلى تعقيد، عرقلة، أو حتى منع عملية التعميق، تلك. وفيما كانت عملية «التعميق» جارية على قدم وساق قامت المفوضية ومعها الحكومات بالترتيب لاستبعاد بلدان أوربا الوسطى عبر تكتيك الدبلوماسيين المفضل: تكتيك مفاوضات القبول. ولدى اتخاذ هذا القرار وضع الاتحاد الأوربي جملة من المخططات المتطرفة والمجردة فوق الضرورات العملية على غرار أجيال «المخططين» العقائديين في التاريخ من أيام جوناثان سويفت Jonathan Swift إلى يومنا هذا.

مع النتائج الكارثية المألوفة. فمخططات «التعميق» الحالمة إما أخفقت أو هي قيد الإخفاق. ما لبثت معدلات الصرف «الثابتة» لآلية معدل الصرف الأوربي أن جعلت اليورو يبدو كما لو كان رمزاً للجمود؛ ظلت تدخل وتخرج في أيلول/سبتمبر 1992 ولم تبد أي دلائل تشير إلى أنها تمتثل لإملاءات بروكسل منذ ذلك التاريخ.

تحل المرحلة الثانية من الاتحاد النقدي المتفق عليه في ماستريخت – اعتماد نقد موحد – في 1999 حين سيتعين على الدول الأعضاء تحقيق معايير ميزانية صارمة. وقبل ثلاث سنوات من الموعد، فقط اللوكسمبورغ تلبي هذه الشروط؛ أما محاولات بلدان أخرى لتلبيتها في الموعد المطلوب فقد زادت من معدلات البطالة، رفعت معدلات الفائدة، لجمت النشاط الاقتصادي، وتمخضت عن اضطرابات أهلية.

ولماذا؟ إن رجال الأعمال والمصرفيين في طول القارة وعرضها يكثرون من التشكيك بمدى الحاجة الاقتصادية إلى عملة موحدة بالمطلق. ليست من حيث الجوهر إلا رمزاً سياسياً – إنها عملة دولة وشعب أوربيين غير موجودين بالفعل، إلا، ربما، في مخيلة أحد موظفي بروكسل البيروقراطيين.

الناتو:

ذلك يوصلني إلى مثالي الأخير عن الإخفاق المؤسساتي، وهو، لحسن الحظ، إخفاق جزئي عَوضته بعض النجاحات، أعني مثال الناتو. إن الناتو هذا أداة عسكرية رائعة: كسب الحرب الباردة حين كان متوفراً عل عقيدة عسكرية واضحة. غير أن أي أداة لا تستطيع تحديد أهدافها الخاصة وحدها، ومنذ حُل حلف وارصو يجد ساسة الغرب صعوبة في إضفاء رسالة واضحة على الناتو.

ظلوا في الحقيقة دائبين على إضاعة الوقت سدى منكبّين على الأسئلة الرئيسية الأربعة المنتصبة أمام الحلف:

1. هل يجب عد روسيا تهديداً محتملاً أم شريكاً؟ (ربما باتت روسيا موشكة على الإجابة عن ذلك السؤال بطريقة أوضح مما يطيب لنا).

2. هل ينبغي للناتو أن يحول انتباهه نحو «الخارج»، حيث تكمن الآن أكثرية تهديدات ما بعد الحرب الباردة مثل الانتشار النووي؟

3 – هل يتعين على الناتو قبول عضوية ديمقراطيات أوربا الوسطى بوصفها أعضاء كاملي العضوية بمسؤوليات كاملة بأكبر قدر ممكن من السرعة والحصافة؟

4 – هل يجب على أوربا أن تطور هويتها الدفاعية، الخاصة في الناتو، وإن كان هذا مفهوماً لا يقوم إلا على دوافع سياسية وينطوي على مضاعفات عسكرية مدمرة؟

❖ ❖ ❖

تميل مثل هذه المسائل إلى التحدد لا على نحو مجرد، لا في المؤتمرات الحكومية البينية المعقودة لمعاينة الكرة البلورية «للاستخارة، للضرب في الرمل»، بل على سندان الضرورة في زحمة حرارة الأزمات. ذلك بالضبط هو ما حدث في الأزمة التي دامت طويلاً حول البوسنة.

بداية أعلن مؤيدو اعتماد سياسة خارجية أوربية وهوية دفاعية أوربية يوغسلافيا السابقة «أزمة أوربية» وطلبوا من الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة. كانت الولايات المتحدة سعيدة بذلك. غير أن تدخل الاتحاد الأوربي المثير للسخرية لم يؤد إلا إلى جعل الأمور أكثر سوءاً وما لبث أن توقف عملياً بعد فترة.

بعد ذلك تدخلت الأمم المتحدة وطلبت من الناتو أن يكون ذراعها العسكرية في عملية خفظ السلام الدولية.

وأخيراً، حين تم أخذ عناصر الأمم المتحدة – الناتو رهائن، تدخلت الولايات المتحدة، استخدمت سلاح الجو الناتوي استخداماً جدياً، أجبرت المحاربين على الجلوس حول الطاولة، فرضت اتفاقية معينة، خيراً كان ذلك أم شراً، وهي الآن ترأس فصيلاً ناتوياً كبيراً يتولى تطبيق الاتفاقية.

في مسيرة إضفاء نفوذها على الأحداث، قامت الولايات المتحدة أيضاً بإضفاء نفوذها على الدول الأوربية الأعضاء في الناتو. ونظراً لأن خط الإمداد اللوجستي يمر عبر المجر فقد تم جر بلدان أوربا الوسطى إلى قلب عمليات الناتو ولو جزئياً. ما إذا

كان الناتو سيطبق منطق هذه الأزمة في التخطيط الاستراتيجي المستقبلي يبقى معلقاً: غير أن البوسنة لم تكن خاتمة درس بعينه، بالنسبة إلى منظري الأرائك الذين يقولون بناتو مغلق، سلبي، وممزق.

هذه الإخفاقات المؤسساتية باعثة على مايكفي من القلق بحد ذاتها وفي أزماننا بالذات. غير أننا إذا ما نظرنا إلى الأمام نحو نهاية القرن الحادي والعشرين فإن مستقبلاً مرعباً ومضطرباً يظهر على الشاشة.

الغرب وباقي العالم:

انظروا إلى عدد الدول المتوسطة إلى الكبيرة في العالم التي بادرت إلى القيام بثورة سوق حرة: انظروا إلى الهند، الصين، البرازيل، وربما روسيا. أضيفوا إلى هذه مجموعة القوى الاقتصادية الكبرى الحالية: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، مع دولة أوربية عملاقة متمتعة بسياستها الخارجية والدفاعية الخاصة المستقلة عن الولايات المتحدة وربما المعادية لها، إذا نجح الاتحاديون في تحقيق مايصبون إليه. ما يتراءى أمامنا هنا في 2096 هو عالم مضطرب يؤوي ما يزيد على نصف دزينة من «القوى العظمى»، لكل منها عميلاتها التابعة لها، جميعها سريعة العطب إذا بقيت وحدها، جميعها قادرة على مضاعفة قوتها ونفوذها إذا ما بادرت إلى تشكيل النمط الصحيح من التحالف، وجميعها منخرطة، شاءت أم أبت، في مناورات دبلوسية أبدية لضمان تحسن أوضاعها النسبية بدلاً من أن تتدهور. بعبارة أخرى قد يبدو عام 2096 أشبه بعام 1914 مضخماً بعض الشيء.

من غير الضروري أن يحصل ذلك إذا بقي التحالف الأطلسي على حاله اليوم: من حيث الجوهر إذا بقيت أمريكا القوة المسيطرة محاطة بحلفاء يسيرون عموماً خلف قيادتها. تشي الحقائق ذات العلاقة بالسكان، بالموارد، بالتكنولوجيا، وبرأس المال بأن من شأن بقاء أمريكا الشريكة المهيمنة في غرب موحد، ومنخرطة عسكرياً في أوربا، أن يكفل تمكين الغرب من مواصلة كونه القوة المسيطرة في العالم كله.

وما العمل إذن؟

أعتقد أن المطلوب الآن يتمثل بمبادرة أطلسية جديدة وإبداعية. ينبغي لهدف مثل هذه المبادرة أن يتركز على إعادة تحديد معنى النزعة الأطلسية في ضوء جملة التحديات التي كنت أصفها. نادرة هي اللحظات التي يكون فيها التاريخ مفتوحاً ومساره متغيراً بوسائل كهذه. قد نكون في واحدة من هذه اللحظات.

إحياء التحالف:

الأمن أولاً. كما تبين من مناقشتي لأزمة البوسنة، يكمن المفتاح في إصلاحين اثنين: فتح باب عضوية الناتو لكل من بولونيا، المجر، وجمهورية التشيك: وتوسيع نطاق دور الناتو بما يمكنه من العمل خارج الساحة.

سيتطلب الإصلاحان كلاهما تغييراً في إجراءات الناتو المعتمدة. أي هجوم على أراضي أحد الأعضاء يجب أن يستمر عده، بطبيعة الحال، دونما لبس، هجوماً على أراضي الجميع: غير أن مبدأ الشمول ذلك لا ينبغي تطبيقه على فعاليات تتم خارج الساحة. لا بد، في الحقيقة، من الاعتراف بأن دوراً أوسع للناتو لا يمكن بلوغه إذا كانت كل دولة عضو ملزمة بأي عملية خارج الساحة قبل الانطلاق. ليس المطلوب سوى ترتيبات مرنة، تتيح، إذا استخدمنا عبارة رائجة، فرصة خلق «تحالفات الراغبين».

هل من شأن توسيع الناتو أن يُحدث شرخاً جديداً في أوربا ويمنح روسيا حق التدخل في شؤون دول خارج الحظيرة؟ لا بالمطلق. فبين أشياء أخرى نستطيع أن نعلن إمكانية قبول تلك البلدان التي تُظهر لاحقاً إلتزاماً بالقيم الديمقراطية والمتوفرة على قوات عسكرية مدربة إلى مستوى مقبول. من شأن ذلك أن يشكل حافزاً قوياً لمثل هذه الدول على السير في طريق الإصلاح الديمقراطي والجاهزية الدفاعية.

يقوم الناتو أيضاً بتوفير أفضل الآليات المتاحة لتنسيق مساهمة حلفاء أمريكا في نظام دفاعي صاروخي عابر كوكبي: أي نظام يوفر الحماية من أي هجوم صاروخي بصرف النظر عن مصدر الإطلاق.

إلا أن على الولايات المتحدة، إذا ما كانت ستبني هذا النظام الدفاعي الصاروخي العابر الكوكبي مع حلفائها، أن تكون متأكدة من أن التحالف تحالف دائم قائم على أسس القيادة الأمريكية الراسخة. وحسبما أرى فإن هذا الشرط يثير شكوكاً بالغة الجدية حول الفكرة الرائجة الآن عن «هوية دفاعية» أوربية منفصلة في إطار التحالف.

من حيث الجوهر، يشكل هذا وجهاً آخر من أوجه الرمزية السياسية، وجهاً مصحوباً لدى الاتحاديين الأوربيين بتطلعات طويلة الأمد إلى دولة أوربية لها سياستها الخارجية والدفاعية الخاصة. من شأن الأمر أن يفضي إلى خلق القوات المسلحة العائدة لبلد غير موجود. غير أن ذلك سينطوي، مثله مثل العملة الواحدة، على عواقب عملية مدمرة هنا والآن.

أولاً، يحمل في داخله بذور شرخ مستقبلي كبير في العلاقة العابرة للأطلسي. لا ينطوي، ثانياً، على أي منطق أو فوائد عسكرية. بل يشتمل في الحقيقة على عيوب عسكرية مرشحة لأن تكون خطيرة. لقد أقر حتى أحد الجنرالات الفرنسيين بأن قوات الولايات المتحدة في أثناء حرب الخليج كانت هي «عيون وآذان» الوحدات الفرنسية. ليس الناتو، دون أمريكا، قوة عسكرية، بل مقهى سياسي للتسامر.

من غير المحتمل أيضاً تغيير ذلك في ظل أي ظروف قابلة للتوقع على نحو معقول. فالإنفاق العسكري ظل دائباً على التدهور في جل الدول الأوربية خلال السنوات الأخيرة. حتى لو تم وقف هذا المسار الآن وقلبه، لتطلب تمكين أوربا من الأمل بتعويض ما توفره أمريكا حالياً للتحالف على أصعدة مرافق القيادة والتحكم، النقل الجوي، الاستطلاع، والقوة النارية المجردة سنوات كثيرة. يتعذر بناء الخطة الدفاعية على قاعدة الرمزية السياسية ومشروعات بناء الدول الطوباوية التي تتجاهل بل وتتحدى المنطق العسكري والحكمة المالية.

التجارة الحرة العابرة للأطلسي:

ومع ذلك فإن تحالفاً كالناتو لن يدوم، مهما كان حيوياً وناجحاً، إلى ما لانهاية، في غرب يعاني من التمزق على الصعيدين التجاري والاقتصادي. فأحد التهديدات الكبرى للوحدة الأطلسية في السنوات الأخيرة تمثل بمسلسل الحروب التجارية المتدرجة من الفولاذ إلى المعكرونة، ذلك المسلسل الذي أدى إلى توتير العلاقات عبر الأطلسي. لذا فإن العنصر الثاني من عناصر أي مبادرة أطلسية جديدة، يجب أن يأخذ شكل برنامج هادف إلى تحرير التجارة، بما يفضي إلى حفز النمو وإيجاد فرص العمل الجديدة المطلوبة بإلحاح شديد. وبقدر أكبر من التحديد ينبغي أن نسير قدماً باتجاه منطقة تجارة حرة عابرة للأطلسي، تجمع بين منطقة تجارة حرة شمال – أمريكية واتحاد أوربي موسع بما يمكنه من استيعاب بلدان أوربا الوسطى.

أدرك أن هذه قد لاتكون أكثر لحظات السياسة الأمريكية ملاءمة لرفع راية إبرام اتفاقية تجارية جديدة. غير أن الاعتراضات على التجارة الحرة بين البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث الفقيرة – وإن قبلْتُ بها، وأنا لم أفعل – لا تنطبق، بالتأكيد القاطع، على صفقة التجارة الحرة العابرة للأطلسي.

من شأن تكتل تجاري كهذا أن يوحد بلداناً ذوات مداخيل ومستويات ضبط وتقييد متشابهة. من شأنه، بالتالي، ألا ينطوي إلا على قدر أقل من الاختلال والفقدان المؤقت لفرص العمل – مع استمراره في جلب مكاسب لافته على صعيدي الكفاءة والازدهار. هذه حقيقة أقرتها نقابات العمال الأمريكية، أقرها، خصوصاً، السيد لين كيركلاند Mr. Lane Kirkland في سلسلة من الخطب المهمة. ومن شأن العملية أيضاً أن تتمخض عن إيجاد كتلة تجارية ذات ثروة (ونفوذ بالتالي) لا نظير لهما في المفاوضات التجارية العالمية.

لا تشكل المكاسب الاقتصادية، بطبيعة الحال، إلا نصف سبب الدعوة إلى اتفاقية تجارة حرة عابرة للأطلسي. فمثل هذه الاتفاقية ستضفي أيضاً بعداً اقتصادياً

راسخاً على التزام أمريكا العسكري المتواصل بالدفاع عن أوربا، مع تعزيز جملة الاقتصادات والهياكل السياسية التي لا تزال مهزوزة وضعيفة في أوربا الوسطى. سوف تشكل، عملياً، نظيراً اقتصادياً للناتو، وستكون، بالتالي، الركيزة الثانية للوحدة الأطلسية ذات القيادة الأمريكية.

الأسس السياسية

علينا، مع ذلك، ألا ننسى مطلقاً أن هناك ركيزة ثالثة – الركيزة السياسية.

ليس الغرب في الحقيقة مجرد صرح حرب باردة ما فقط، صرح غير ذي أهمية في عالم اليوم الأوفر حرية والأكثر انسياباً. إنه قائم على جملة مميزة من القيم والفضائل، من الأفكار والمثل، كما على تجربة حرية مشتركة قبل وفوق كل شيء.

من المؤكد أن آسيا – المحيط الهادي قد يكون مرشحاً، على عجل، لأن يصبح البؤرة الجديدة للقوة الاقتصادية الكوكبية. ومن الصواب تماماً أن تهتم الولايات المتحدة وبريطانيا اهتماماً متزايداً باطراد بالتطورات الجارية هناك.

غير أن الغرب – شعوب الغرب الناطقة بالانجليزية بالأحرى – هو الذي أوجد ذلك النظام الليبرالي الديمقراطي السائد سياسياً والقادر، كما نعلم جميعاً، على توفير أفضل الآمال بسلام وازدهار كوكبيين. دفاعاً عن هذه الأشياء، كلها لابد للعلاقة السياسية الأطلسية من أن تحظى بالرعاية والتجديد المطردين.

علينا، إذن، أن ننفخ روحاً جديدة في المؤسسات السياسية الاستشارية لدى الغرب مثل المجلس الأطلسي والجمعية الشمال أطلسية. ما أكثر ما تكون هذه المؤسسات مفتقرة إلى النفوذ والحضور في النقاشات العامة! غير أنني سأبادر، قبل كل شيء – رغم كرهي المعروف للدعوة إلى اجتماع آخر لقادة دوليين – إلى اقتراح عقد قمة سنوية لرؤساء حكومات جميع البلدان الشمال – أطلسية، برئاسة رئيس جمهورية الولايات المتحدة.

ليس ما يتمخض عنه اجتماع كهذا كياناً آخر من الكيانات فوق القومية. من شأن مثل ذلك الكيان ألا يكون مناسباً وعملياً. إنه شيء أكثر رشاقة، ولكنني أرجو أن يكون أكثر دواماً: إنه نمط من أنماط الشراكة الأطلسية يسعى إلى حل المشكلات المشتركة مع الاستمرار في الحرص على احترام سيادة الدول الأعضاء. ففي أثناء التعرف على تلك المشكلات والتعاون على حلها ستتمكن الحكومات تدريجياً من اكتشاف حقيقة أنها دائبة على صياغة رأي عام ووعي سياسي أطلسيين.

وماذا بعد خمسين سنة؟

كان الرد، قبل خمسين عاماً، على ذلك الخطاب الفُلْتوني الأول، سريعاً، دراميا مثيراً، وعالي النبرة الانتقادية، في البداية. حقاً، كان من الممكن، اعتماداً على ما قاله المنتقدون، تصور أن تشيرتشل، لا ستالين، هو الذي أسدل الستار الحديدي.

غير أنه سرعان ما بات واضحاً، رغم التنافر المباشر الشديد كله، أن خطاب فُلْتُن كان قد لامس وتراً أعمق. ما لبث الخطاب أن تمخض عن انعطاف حاسم في الرأي: فمع حلول شهر أيار/مايو سجلت استطلاعات الرأي أن 83 بالمئة من الأمريكيين باتوا، بعد قليل، يؤيدون فكرة قيام تحالف دائم بين الولايات المتحدة وبريطانيا، تحالف جرى توسيعه لاحقاً ليصبح ناتو.

متحدثاً بالطريقة والتوقيت المحددين، حذر تشيرتشل من تكرار انسحاب أمريكا من أوربا، ذلك الانسحاب الذي أتاح، بعد 1919، فرصة شيوع الاضطراب الذي أفضى إلى إقحام العالم كله - بما فيه أمريكا - في أتون حرب ثانية.

مثلي مثل سلفي المميز تميزاً فريداً، قد أتعرض، أنا أيضاً لتهمة إثارة الرعب إذ أقوم بتسليط الضوء على أخطار جديدة تَبَيَّنَ أن المؤسسات الحالية - ومعها المواقف المعتمدة - لا ترقى إلى مستوى القدرة على التصدي لها. غير أنني أبقى، مثله أيضاً، واثقة كل الثقة بالموارد والقيم التي تحرص الحضارة الغربية على الدفاع عنها.

على نحو استثنائي، أؤمن (وأنا هنا استخدم كلمات تشيرتشل) بأن «من شأن إضافة جملة القوى المعنوية والمادية والقناعات البريطانية إلى نظيرتها عندكم في إطار تضافر أخوي، أن يمهد الشوارع العريضة المؤدية إلى المستقبل، لا بالنسبة إلينا، نحن الطرفين، فقط، بل بالنسبة إلى الجميع دون استثناء: لا بالنسبة إلى زماننا فقط، بل وبالنسبة إلى قرن قادم بأكمله»

من المؤكد، دون أي لبس، أن تلك الحقيقة لم تتغير خلال خمسين سنة.

عقيدة الأسرة الدولية

الاسترضاء لا يفيد. إذا ما تركنا دكتاتوراً شريراً يتمادى دون مجابهة، فإنه سيتعين علينا أن نريق قدراً متزايداً دون حدود من الدماء والثروات لإيقافه فيما بعد... لا نستطيع أن ندير ظهورنا... إزاء انتهاك حقوق الإنسان داخل بلدان أخرى إذا كنا نريد أن نبقى آمنين.

توني بلير

قناعة المحافظة الجديدة

عقيدة الأسرة الدولية

كوسوفو

توني بلير

التبادل الكوكبي للتبعية:

قبل عشرين سنة ما كنا لنجد أنفسنا منخرطين في حرب في كوسوفو. كنا سندير ظهورنا ونتعامى عما يجري. وكوننا منخرطين إن هو إلا نتيجة طيف واسع من التغييرات – انتهاء الحرب الباردة: التكنولوجيا المتغيرة: انتشار الديمقراطية. غير أن الأمر أكبر من ذلك.

أعتقد أن العالم قد تغير على نحو أكثر جذرية. فالعولمة أدت إلى قلب اقتصاداتنا وطرائق ممارساتنا العملية رأساً على عقب. إلا أن العولمة ليست ظاهرة اقتصادية فقط. إنها ظاهرة سياسية وأمنية أيضاً.

نعيش في عالم فقدت فيه النزعة الانعزالية مبرر وجودها. لابد لنا، بالضرورة، من التعاون مع بعضنا عبر الأمم والدول.

كثرة من مشكلاتنا الداخلية نابعة من الضفة الأخرى للعالم. فالاضطراب المالي في آسيا يدمر فرص العمل في شيكاغو كما في دائرتي بمقاطعة دورهام. والفقر في الكاريبي يعني المزيد من المخدرات في شوارع واشنطن ولندن. لا بد للصراع في البلقان من أن يتمخض عن المزيد من اللاجئين في ألمانيا وهنا في الولايات المتحدة. وجملة هذه المشكلات لا يمكن التصدي لها إلا بسلاح التعاون الدولي.

جميعاً أصبحنا الآن أممين، شئنا ذلك أن أبينا، أحببنا ذلك أم كرهنا. لا نستطيع رفض المشاركة في الأسواق الكوكبية إذا كنا راغبين في الازدهار. لا نستطيع تجاهل فيض الأفكار السياسية الجديدة في البلدان الأخرى إذا كنا حريصين على التجديد والابتكار. لا نستطيع أن ندير ظهورنا إلى الصراعات وعمليات انتهاك حقوق الإنسان في بلدان أخرى إذا كنا نريد أن نبقى آمنين.

عشية ألفية جديدة نجدنا في عالم جديد. إننا بحاجة إلى قواعد جديدة تنظم التعاون الدولي وطرائق جديدة تمكننا من تنظيم مؤسساتنا الدولية.

بعد الحرب العالمية الثانية قمنا بتطوير سلسلة من المؤسسات الدولية لمواكبة أعباء وصعوبات إعادة بناء عالم مدمر: بْرَتون وودز، الأمم المتحدة، الناتو، الاتحاد الأوربي. حتى آنذاك كان واضحاً أن العالم كان سائراً في طريق اكتساب المزيد من صفة التبعية المتبادلة. لم تكن النزعة الانعزالية إلا ظاهرة طارئة أفرزتها حرب عالمية، وما لبثت الولايات المتحدة والدول الأخرى أن أدركت أخيراً أن أخذ موقف المتفرج لم يكن خياراً صائباً.

والدافع إلى تبادل التبعية اليوم أكبر بما لايقاس. إننا نشهد بدايات عقيدة أسرة دولية جديدة. وأنا حين أقول هذا إنما أعني الاعتراف الصريح بأننا اليوم أكثر تبادلاً للتبعية من أي وقت مضى، بأن المصلحة القومية محكومة إلى حد كبير بالتعاون الدولي، وبأننا بحاجة إلى إجراء حوار واضح ومتناغم فيما يخص الاتجاه الذي تسير فيه هذه العقيدة بنا في كل ميادين المسعى الدولي.

تماماً كما في السياسة الداخلية فإن فكرة الأسرة أو التآلف الأسري – الإيمان بأن الشراكة والتعاون أمران جوهريان لخدمة المصلحة الذاتية – باتت مكتملة، باتت، إذن، بحاجة إلى أن تهتدي إلى صداها الدولي الخاص. ما من مشكلة من مشكلات الأسواق المالية الكوكبية، البيئة الكوكبية، قضايا الأمن ونزع السلاح الكوكبيين يمكن حلها دون تعاون دولي مكثف.

ومع ذلك فإن مقاربتنا مازالت تميل إلى العَرَضية. ثمة أزمة مالية كوكبية: نبادر إلى الرد: تخبو الأزمة: يصبح رد فعلنا أقل إلحاحاً. صحيح أن كيوتو تستطيع تحريك وجداننا بشأن تدهور البيئة، غير أننا بحاجة إلى عمليات تذكير مطردة لنبقى متركزين عليها. لا نكف عن درء خطر تمكين ما تلوكه ألسنة مذيعي السي. إن. إن. CNN من حفزنا على أخذ أي نزاع كوكبي مأخذ الجد.

علينا أن نركز تركيزاً جدياً ومتواصلاً على مبادئ عقيدة الأسرة الدولية كما على المؤسسات التي تفرزها. وهذا يعني ما يلي:

1. عملية إعادة نظر وإصلاح عميقة وموسعة لمنظومة التشريعات المالية الدولية في الميدان المالي الكوكبي. علينا أن نبدأ العملية في مؤتمر الجي 7 (G7) بكولونيا.

2. إضفاء زخم جديد على التجارة الحرة في منظمة التجارة العالمية (WTO) مع الجولة الجديدة البادئة في سياتل خريف هذه السنة.

3. دراسة دور، آليات عمل، وإجراءات صنع قرار الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

4. قيام الناتو، بعد وضع حد ناجح لكوسوفو، بمراجعة نقدية للعبر المستخلصة، ولجملة التغييرات التي نحن بحاجة إلى استحداثها على مستويي التنظيم والبنية.

5. فيما يخص كيوتو والبيئة، اعتماد تعاون أوثق بكثير بين الدول الصناعية الرئيسية والعالم النامي بشأن كيفية توفير إمكانية بلوغ أهداف كيوتو وجملة التدابير العملية اللازمة لإبطاء فوقف الاحترار الكوكبي.

6. إجراء معاينة جدية لقضية ديون العالم الثالث، بدءاً باجتماع كولونيا مرة أخرى.

علاوة، على كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة أن يكونا مستعدين للإقدام على اتخاذ خطوات تغيير فعلية على صعيد تحقيق قدر أكبر من التعاون الوثيق. شكلت النزاعات التجارية الأخيرة نُذُر شر في هذا المجال. إننا نعاني فعلاً من الإخفاق في رؤية الصورة الأكبر مع الاستغراق في خلافات حول نظام الموز وما إليه. ثمة قضايا أخرى مطروحة على نطاق البحث في مجالات تعاوننا. يبقى الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بحاجة إلى بعضهما البعض ولا بد لهما مع رفع تلك العلاقة إلى مستوى أرقى من سائر الذرائع والحجج التي ليست أساسية آخر المطاف.

لقد دقت ساعة الشروع في العمل من أجل التعامل مع هذه القضايا. أنا واثق من أن الرئيس كلنتون سيكون أهلاً للاضطلاع بالدور القيادي في العديد منها. ففي كوسوفو، ولكن في مناسبات أخرى كثيرة، سبق لي أن أتيحت لي فرصة التعبير عن السعادة الصادقة لأن في الولايات المتحدة رئيساً يمثل بصيرته وصموده الراسخ.

العولمة:

تتجلى العولمة بأوضح صورها في الميدان الاقتصادي. نعيش في عالم جديد كلياً. ما يقرب من مبلغ التريليون من الدولارات يتحرك عبر أسواق الصرف، ولا سيما في لندن. وهنا في شيكاغو نجد أن عقود الميركانتايل إكستشينج والشيكاغو بورد أوف تريد تساوي 1.2 ملياراً من الدولارات في اليوم الواحد.

أي حكومة تتوهم أن بوسعها أن تتفرد على خطأ. إذا أخفقت خططك وسياساتك في إثارة إعجاب الأسواق فإن الأخيرة ستعاقبك.

يصح القول ذاته عن التجارة. تبقى النزعة الحمائية أقصر الطرق إلى الفقر. فقط عبر التنافس دولياً تستطيع شركاتنا واقتصاداتنا أن تنمو وتنجح. غير أن النظام يجب أن يكون نظاماً دولياً قائماً على قواعد واضحة. ذلك يعني القبول بأحكام المنظمات الدولية حتى حين لا تعجبك. ويعني استخدام الجولة التجارية الجديدة المزمع عقدها في سياتل لتوسيع دائرة التجارة الحرة.

إن النظام المالي الدولي لا يعمل كما ينبغي له أن يفعل. يتجلى ذلك في الأزمة المالية الآسيوية العام الماضي، وفي التأثير السلبي اللاحق في البرازيل.

من المعروف أن آلية بروتون وودز رُكّبتْ لعالم ما بعد الحرب. غير أن العالم قد قطع شوطاً إلى الأمام. وقد أصبحنا بحاجة إلى تحديث الهندسة المالية الدولية لجعلها متناسبة مع العالم الجديد.

لعل أول دروس الأزمة الآسيوية هو أن من الأفضل الاستثمار في بلدان منفتحة، ذوات مصارف مركزية مستقلة، متمتعة بأنظمة مالية سليمة، وفيها محاكم مستقلة، حيث لا تكون مضطراً لتقديم الرشاوى أو التعويل على الصلات الودية مع من هم في السلطة.

لذا فقد رأينا أن علينا أن نجعل القدر الأكبر من الشفافية حجر زاوية الإصلاح: وهي شفافية بشأن السياسات الاقتصادية لبلدان منفردة عبر الامتثال لشرائع سلوك جديدة في السياسة النقدية والمالية: شفافية بشأن الأوضاع المالية لشركات منفردة عبر معايير محاسبة جديدة متفق عليها دولياً وشرعة جديدة للإدارة التعاونية: وقدر أكبر من الانفتاح أيضاً بشأن نقاشات وخطط صندوق النقد والبنك الدوليين.

إننا بحاجة أيضاً إلى إشراف مالي في بلدان منفردة عبر مراجعات جماعية أقوى وأكثر فعالية من جهة، ودولياً عبر تأسيس منبر استقرار مالي جديد من جهة ثانية. ولا بد لنا من امتلاك طرق أكثر نجاحاً لحل الأزمات الشبيهة بالأزمة البرازيلية. سيساهم فرع خط الائتمان الجديد في صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان التي تعتمد سياسات إصلاح اقتصادي معقولة وتحول دون حصول العدوى المدمرة. غير أن علينا أيضاً أن نتحلى بالتفكير الإبداعي حول كيفية تمكين القطاع الخاص من حل الأزمات المالية قصيرة الأمد....

أريد أن أرى حواراً أوسع بين روسيا والجي 7 (G7) متركزاً على جميع الإصلاحات الهيكلية والتشريعية اللازمة لتحسين الآفاق الاقتصادية بالنسبة إلى

المواطنين الروس العاديين. تبقى روسيا صاحبة اقتصاد فريد بمشكلاته الخاصة وبطاقته الكامنة الفريدة. علينا جميعاً أن نبني على الدروس المستخلصة في الأعوام القليلة الأخيرة فنبادر إلى تطوير استراتيجية إصلاح طويلة المدى تحترم تاريخ روسيا، تخدم ثقافتها وتطلعاتها. إذا كانت روسيا مستعدة للإقدام، بالاستناد إلى تفهمنا وتعاوننا، على الخطوات الاقتصادية الصعبة اللازمة لإصلاح اقتصادها – لبناء نظام مالي سليم قائم على تشريعات ضبط صحيحة، لإعادة هيكلة المؤسسات المفلسة وإغلاقها، لتطوير وفرض نظام حقوقي واضح وعادل، ولتقليص الأضرار المترتبة على النفايات النووية – فإن مجموعة الجي 7 (G7) يجب أن تكون مستعدة للتفكير إبداعياً بكيفية اعتماد أفضل الطرق التي تمكّنها من دعم هذه الجهود.

سوف نطرح أفكاراً ملموسة حول أسلوب القيام بذلك في قمة كولونيا – عن طريق فتح أسواقنا أمام المنتجات الروسية، عن طريق تزويد الروس بالمشورة التقنية وتمكينهم من تقاسم خبراتنا، عن طريق توفير الدعم ثنائياً وعبر كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المبادرة الاقتصادية الدولية، ونادي باريس، لجهود الإصلاح الروسية.

أنا مؤمن بحماس بأننا جميعاً سنستفيد كثيراً من انبثاق روسيا مزدهرة عن طريق الإفادة من مواردها الطبيعية الهائلة، من أسواقها الداخلية العملاقة، ومن شعبها الموهوب ذي المستوى التعليمي الجيد. لروسيا ماضي قوة عالمية كنا نشعر بأنها تجابهنا. علينا أن نسعى، بالتعاون معها، لجعل مستقبلها قوة عالمية نتعاون معها بثقة ومن أجل المنفعة المتبادلة.

الأمن الدولي:

إن مبادئ التآلف الأسري الدولي تنطبق أيضاً على الأمن الدولي.

لدينا الآن عقد من التجارة منذ انتهاء الحرب الباردة. من المؤكد أنها حقبة كانت أقل سهولة مما توقعه كثيرون بأمل في غمار النشوة التي أعقبت انهيار جدار برلين. فقواتنا المسلحة ظلت أكثر انشغالاً من أي وقت مضى – دائبة على إيصال

المعونات الانسانية، على ردع الهجمات ضد العزل، على دعم قرارات الأمم المتحدة، وعلى الانخراط بين الحين والآخر، في حروب كبيرة كما حصل في الخليج سنة 1991 وكما هو جار في البلقان الآن.

هل كانت صعوبات العقد الماضي الصدمات التالية لزلزال الحرب الباردة فقط؟ هل ستستقر الأحوال قريباً، أم أن الوضع يمثل نمطاً سيمتد إلى المستقبل؟

كثرة من مشكلاتنا كانت ناجمة عن أفعال رجلين خطرين لا يعرفان معنى الرحمة: صدام حسين وسلوبودان ميلوسوفيتش. كانا، كلاهما، مستعدين لشن حملات شريرة ضد قطاعات معينة من شعبيهما. ونتيجة لهذه السياسات المدمرة قام الرجلان بجلب الكوارث لبلديهما. بدلاً من التنعم بثروته النفطية جرى إغراق العراق في الفقر مع تسفيه الحياة السياسية عن طريق زرع الرعب. تولّى ميلوسوفيتش رئاسة دولة ذات شأن، متنوعة عرقياً، دولة جيدة التأهيل للإفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة. تمخض اندفاعه في طريق المَرْكَزة العرقية عن إبقائه مع كيان أصغر بكثير، مع اقتصاد مدمر، ومع آلة عسكرية ما لبثت أن هُزِلَت كلياً بسرعة.

لعل أحد أسباب الأهمية البالغة لكسب الصراع الآن هو ضمان عدم وقوع آخرين في الخطأ نفسه مستقبلاً. من شأن ذلك بحد ذاته، أن يشكل خطوة كبرى على طريق ضمان عدم صيرورة العقد والقرن المقبلين مثقلين بالصعوبات مثل نظيريهما الماضيين. إذا أخفق الناتو في كوسوفو، فإن الدكتاتور الجديد الذي سيهدد بالقوة العسكرية قد لايصدق أننا عازمون على تنفيذ التهديد كاملاً.

في نهاية هذا القرن برزت الولايات المتحدة بوصفها الدولة الأقوى بما لا يقاس. لا تراودها أي أحلام بفتح العالم كما لا تسعى إلى امتلاك المستعمرات. لعل رغبة الأمريكيين الأولى هي عدم ظهور ما يدعو إلى توريطهم في شؤون باقي العالم. إن حلفاء أمريكا مرتاحون وممتنون في الوقت نفسه إزاء استعدادها المستمر في حمل الأعباء والمسؤوليات المترتبة على تمتعها بوضعية القوة العظمى الوحيدة. نتفهم أن هذا ليس شيئاً يحق لنا أن نعده مجانياً، وعلينا أن نوازنه بجهودنا. ذلك هو أساس

المبادرة الأخيرة التي أقدمتُ على اعتمادها مع الرئيس الفرنسي شيراك Chirac من أجل تحسين قدرات أوربا الدفاعية الخاصة.

لدى تناولنا لهذه المشكلات في قمة الناتو نهاية الأسبوع قد نجد نوعاً من الإغراء في استعادة الوضوح والبساطة اللذين كانا سائدين أيام الحرب الباردة. فنحن الآن ملزمون بإقامة إطار جديد. لم يعد وجودنا كدول مهدداً. باتت تحركاتنا الآن موجهة بخليط أكثر حذقاً من المصلحة الذاتية المتبادلة والغاية الأخلاقية المتمثلة بالدفاع عن القيم التي نجلها. باتت القيم والمصالح متزاوجة آخر المطاف. إذا استطعنا ترسيخ ونشر قيم الحرية، سيادة القانون، حقوق الإنسان، والمجتمع القائم على الانفتاح فإن ذلك يصب أيضاً في خانة مصلحتنا القومية. يؤدي انتشار قيمنا إلى جعلنا أكثر أمناً. سبق لجون إف. كندي John F. Kennedy أن قال: «الحرية لا تتجزأ ومَنْ منا يستطيع أن يكون حراً حين يكون إنسان واحد مستعبداً؟».

لعل المشكلة الأكبر التي تواجهنا على صعيد السياسة الخارجية هي التعرف على جملة الملابسات والظروف التي توجب علينا التدخل بفعالية في صراعات الآخرين. طالما ظل مبدأ عدم التدخل يعد مبدأ مهماً في النظام الدولي. وهو مبدأ لسنا راغبين في نبذه على عجل. ليس مسموحاً لأي دولة أن تشعر بأن لها الحق في تغيير النظام السياسي لدولة أخرى، في إثارة الأعمال التخريبية، أو في الاستيلاء على مناطق ترى أن لها فيها بعض الحق. غير أن من الضروري أن يتم تقييد مبدأ عدم التدخل بشروط معينة في عدد من النواحي المهمة. من غير الممكن لعمليات الإبادة أن تكون قضية داخلية خالصة. فحين يفضي الظلم والاضطهاد إلى تدفق الموجات الهائلة من المهاجرين التي تقوض استقرار البلدان المجاورة، يصح وصفها على أنها «تهديدات موجهة إلى السلام والأمن الدوليين» وحين تكون الأنظمة قائمة على حكم الأقلية فإنها تفقد الشرعية – انظروا إلى جنوب أفريقيا!

لدى النظر إلى العالم من حولنا نجد أن هناك عدداً كبيراً من أنظمة الحكم التي هي لاديمقراطية متورطة في تصرفات همجية. لو أردنا تصويب جميع الأخطاء

التي نراها في العالم الحديث لما فعلنا شيئاً آخر غير التدخل في شؤون البلدان الأخرى: لما كنا قادرين على المواكبة.

إذن، كيف نقرر متى نتدخل وما مدى الحاجة إلى مثل هذا التدخل؟ أعتقد أن علينا أن نأخذ خمسة اعتبارات رئيسية في الحسبان.

أولاً، هل نحن متأكدون من صحة قضيتنا؟ ليست الحرب وسيلة مثالية لتصويب الأخطاء وتبديد المظالم الإنسانية: غير أن القوة المسلحة تبقى أحياناً الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الحكام الدكتاتوريين. ثانياً، هل استنفدنا جميع الخيارات الدبلوماسية؟ علينا دائماً أن نمنح السلام جميع الفرص الممكنة، كما فعلنا في كوسوفو. ثالثاً، هل ثمة أي عمليات عسكرية نستطيع الاضطلاع بتنفيذها على نحو معقول وحصيف، بالاستناد إلى نوع من التقويم العملي السليم للوضع؟ رابعاً، هل نحن مستعدون للمدى الطويل؟ فيما مضى بالغنا في الإكثار من الكلام عن استراتيجيات الخروج أو المخارج الاستراتيجية. إلا أننا لا نستطيع، حين نكون قد التزمنا، أن نبادر، ببساطة، إلى إدارة ظهورنا لحظة انتهاء القتال: من الأفضل أن نبقى بأعداد متواضعة من القوات بدلاً من الاضطرار إلى تكرار عمليات الأداء بأعداد كبيرة. خامساً، وأخيراً، هل ثمة في الأمر أي مصالح قومية؟ صحيح أن الطرد الجماعي لذوي الأصول الألبانية من كوسوفو تطلب لفت أنظار باقي العالم. غير أن مما ينطوي على فرق ذي شأن أن هذا الطرد يتم في هذا الجزء الملتهب من أوربا.

أنا لا أزعم أن هذه شروط مطلقة. غير أنها من ذلك النوع من القضايا التي يتعين علينا أن نفكر بها لدى اتخاذ القرار مستقبلاً حول زمان ومدى ضرورة التدخل من جانبنا.

غير أن من غير الممكن لأي قواعد جديدة أن تفعل فعلها ما لم نبادر إلى إصلاح المؤسسات الدولية المؤهلة لتطبيقها.

إذا كنا نريد عالماً يحكمه القانون ويخضع لمعايير التعاون الدولي فإن علينا أن ندعم الأمم المتحدة بوصفها ركيزته المركزية. إلا أن علينا أن نهتدي إلى طرق جديدة تمكّننا من جعل الأمم المتحدة ومجلس الأمن قادرين على العمل إذا لم نكن نريد العودة إلى المأزق الذي قوض فعالية مجلس الأمن خلال الحرب الباردة. ينبغي لمهمة الأعضاء الخمسة الدائمين أن تتركز على ذلك فور انتهاء النزاع في كوسوفو.

السياسة:

جاء هذا الخطاب لخدمة قضية الأممية وضد النزعة الانعزالية. ففي يوم الأحد سأشارك جنباً إلى جنب مع قادة دول أخرى بمن فيهم الرئيس كلنتون، في نقاش حول جملة من الأفكار السياسية. إنه نقاش مستند بحدود معينة إلى فكرة الطريق الثالثة. في محاولة تبذلها حكومات الوسط ويسار الوسط لإعادة تحديد برنامج سياسي ليس يساراً قديماً من جهة ولا هو يمين ثمانينيات القرن العشرين من جهة ثانية. في ميدان السياسة أيضاً باتت الأفكار، هي الأخرى، موشكة على أن تصبح معولمة. حين تغدو المشكلات كوكبية – مشكلات المنافسة، التغييرات الحاصلة في التكنولوجيا، الجريمة، المخدرات، انهيار الأسرة – يحذو البحث عن الحلول، هي الأخرى، حذو المشكلات ليصبح كوكبياً. ما يدهشني، حين أتحدث مع قادة بلدان أخرى، ليس أوجه الاختلاف بل النقاط المشتركة. نجدنا جميعاً في حالة التعامل مع القضايا ذاتها: قضايا تحقيق الازدهار في عالم يشهد تغيراً اقتصادياً وتكنولوجياً سريعاً؛ قضايا الاستقرار الاجتماعي في غمرة معايير عائلية وأسرية وطائفية متبدلة: قضايا ما يمكن لأي حكم أن يضطلع به في حقبة علمتنا أن جهاز الحكم المتورم لا يفي بالغرض، غير أن عدم وجود مثل هذا الجهاز أسوأ حتى من ذلك.

ثمة سلسلة من الأفكار والمبادئ المفتاحية باتت طافية على السطح. تحرص بريطانيا على اعتمادها. إنه أحد الأمور التي كثيراً ما تصعّب على المعلقين تحديد مواصفات الحكومة العمالية الجديدة. يشبّهوننا ساخرين إما بالسيدة تاتشر مع ابتسامة بدلاً من حقيبة يد: أو باشتراكيين من الطراز القديم حقاً ولكن مقنّعين،

جاهديد بيأس لإخفاء هويتنا الحقيقية. ونحن في الواقع لسنا هذه ولا أولئك. إن نقاشات القرن العشرين – تلك المعارك الايديولوجية الكبرى بين اليسار واليمين – وَلّتْ إلى غير رجعة. ثمة أصداء باقية. ولكنها تضلل بمقدار ما تنوّر.

اسمحوا لي أن أوجز البرنامج السياسي الذي نتبناه:

1. الحصافة المالية أساساً للنجاح الاقتصادي. أقدمنا، في بريطانيا، على إزالة العجز الكبير الذي ورثناه في الموازنة؛ على اعتماد قواعد مالية جديدة: على منح الاستقلال لبنك انجلترا – ونحن فخورون بما أقدمنا عليه.

2. ثمة، فوق ذلك الأساس، دور اقتصادي جديد للحكومة. نحن لا نؤمن بشعار «دعه يعمل» (laissez-faire). غير أن الدور لا يتمثل بالتركيز على الفائزين، بالتدخل المكثف، بالنزعة التعاونية قديمة الطراز: بل بالتعليم، بالمهارات، بالتكنولوجيا، بروح المبادرة المميزة للأعمال الصغيرة. وبين هذه الأمور ثمة تسليم بأن التعليم ضرورة اقتصادية بمقدار ما هو ضرورة اجتماعية. إنه يحتل المرتبة الأولى على سلم أولوياتنا كحكومة.

3. عاكفون نحن على إصلاح أنظمة الرفاه والخدمات العامة. نتبنى في بريطانيا تدابير معينة لمعالجة أوضاع المدارس الفاشلة وإصلاح مهنة التعليم، تدابير كان من شأنها أن تبدو غير قابلة للتصور من جانب أي حكومة حتى قبل سنوات قليلة. تضاف إلى ذلك سلسلة من التغييرات في نظام الصحة القومي. خلال العامين الأولين من حياة هذه الحكومة تقلصت فواتير الرفاه للمرة الأولى منذ عقود.

4. نحن جميعاً متشددون مع الجريمة، متشددون مع أسباب الجريمة. إن الجدل بين «الليبراليين» و«المتشددين» قد انتهى. لا أحد يجادل حول أسباب الجريمة. لا بد لمسألة الاقصاء الاجتماعي – بقاء كتلة ذات شأن من المجتمع خارج تياره الرئيسي – من أن تحظى بقدر استثنائي من التركيز. لن نتمكن من حل هذه المشكلة عن طريق النجاح الاقتصادي العام وحده. غير أننا لا نقوم في الوقت نفسه بتسويغ الجريمة. المجرمون ينالون جزاءهم. ذلك هو العدل. إنه الإنصاف.

5. دائبون نحن على إعادة اكتشاف الحكومة نفسها أو إصلاحها. يتعرض جهاز الحكم لنوع من المراجعة والتعديل. لقد اضطلع آل غور Al Gore بدور ريادي على هذا الصعيد. إلا أن مجمل أساس كيفية قيامنا بتقديم الخدمات الحكومية يتعرض للتغيير.

❖ ❖ ❖

ثمة لهذا كله بُعْد خاص بالنسبة إلى بريطانيا.

عاكفون نحن على تحديث دستورنا. نقلنا السلطة إلى برلمان جديد في سكوتلاندا وإلى جمعية جديدة في ويلز. نقوم بإعادة سلطات معينة إلى الإدارات المحلية، لأننا نؤمن بأن السلطة يجب أن تمارس من أقرب مكان ممكن ممن يتأثرون بها. لقد استحدثنا مفهوم انتخاب رؤساء البلديات الذي لم يكن موجوداً في الماضي ببريطانيا، وإن بدا لكم ذلك غريباً هنا في شيكاغو. وأول انتخاب لرئيس بلدية لندن سيتم في العام القادم. نقوم أيضاً بإزالة الشواذ الدستورية الموروثة عن الماضي مثل قيام أعضاء مجلس اللوردات الوراثيين بالتصويت على التشريعات، وهو أمر تبين فيما مضى أنه أصعب من أن يعالج.

كذلك نريد تغيير الطريقة التي تتم بها إدارة إيرلندا الشمالية، واسمحوا لي أن أتوقف قليلاً عند هذه النقطة.

لقد حققنا تقدماً كبيراً على طريق جلب السلام إلى إيرلندا الشمالية. فاتفاقية الجمعة الحزينة في العام الماضي كانت اختراقاً. يتعين علينا أن نحقق اندفاعة واحدة أخيرة للتغلب على العقبة الواحدة الباقية، حتى نتمكن من إقامة الهيئات التنفيذية والشمالية/الجنوبية ومن تسليم السلطة إلى الجمعية المنتخبة. لا يمكن السماح للمماطلة في عملية التفكيك بتعطيل العملية بعد أن وصلنا إلى حيث نحن. إننا، الزعيم الايرلندي برتي أهرن وأنا، مصممان على إيجاد مخرج. لن يسامح الشعب السياسيين أبداً ما لم نحل هذه المعضلة.

يطيب لي هنا أن أتوجه بالشكر إلى كل من الرئيس كلنتون والجالية الأمريكية ذات الجذور الإيرلندية في الولايات المتحدة لما قدماه من مساهمات كبيرة في تمكيننا من قطع هذا الشوط. أنا واثق من أنكم ستساعدوننا مرة أخرى في الخطوة الختامية.

أما الشيء الأخير المشترك بيننا جميعاً، نحن معشر حكومات الوسط ويسار الوسط الجديدين، فهو أننا، كلنا، أمميون وذلك يعيدني إلى أطروحتي الأصلية.

بالنسبة إلى بريطانيا يبقى القرار الأكبر الذي ينتظر في العقدين القادمين هو القرار المتعلق بعلاقتنا مع أوربا. طالما أدى تردد بريطانيا وغموضها إزاء أوربا إلى جعلنا عديمي الأهمية في القارة الأوربية، وأقل أهمية، بالتالي، في نظر الولايات المتحدة. أخيراً نبذنا الفكرة الزائفة القائلة بأن علينا أن نختار بين طريقين متفارقين، أن نختار بين العلاقة العابرة للأطلسي والعلاقة مع أوربا. للمرة الأولى خلال العقود الثلاثة الأخيرة لدينا حكومة موالية لكل من أوربا وأمريكا على حد سواء. وأنا راسخ الإيمان بأن ذلك هو في مصلحة بريطانيا ولكنه في مصلحة الولايات المتحدة وأوربا أيضاً.

كوننا موالين لأوربا لا يعني أننا راضون عن تصرفاتها. نعتقد أنها بحاجة إلى إصلاح جذري. وأنا أعتقد أننا بصدد كسب المعركة لمصلحة الإصلاح الاقتصادي داخل الاتحاد الأوربي. فقبل أسبوعين أصدرتُ مع رئيس الوزراء الاسباني المحافظ بياناً مشتركاً عن الاصلاح الاقتصادي. قريباً سنصدر أنا والمستشار الاجتماعي الديمقراطي شرويدر Schroeder بياناً حول الموضوع نفسه. إننا جميعاً نتفهم الحاجة إلى تأمين أسواق عمالة مرنة، إلى إزالة الأعباء التنظيمية، وإلى توحيد أيدي الأعمال إذا كنا سننجح. بدأت موجة التصلب اليوروي تنحسر: لم تعد الطريق الثالثة في أوربا متخلفة عن نظيرتها في بريطانيا.

فيما يخص بريطانيا واليورو فإننا سنتخذ قرارنا لا من منطلقات سياسية بل بالاستناد إلى أساس مصالحنا الاقتصادية القومية. إلا أن علينا، مع ذلك، أن نضمن

بقاءنا جاهزين للالتحاق بالركب السائر إلى ما اتخذنا قراراً يقضي بذلك. وقد وضعت الحكومة خطة انتقال قومية لتحويل الاسترليني، خطة من شأنها أن تجعل ذلك ممكناً إذا ما تم اتخاذ القرار.

أتعهد أيضاً بأننا سنمنع الاتحاد الأوربي من أن يصبح حصناً مغلقاً. يتعين على أوربا أن تكون قوة في صف الانفتاح والتجارة الحرة. حقاً، من الأساسي بالنسبة إلى أطروحتي كلها هذه الليلة، أن بقاءنا واستمرارنا في عالم كوكبي معولم مشروط بمسارعتنا إلى إزاحة العوائق وتحسين التعاون.

خلاصة:

كان هذا خطاباً واسع النطاق، غير أن الوقت ربما كان مناسباً لذلك. ثمة كلمة أخيرة أقولها للولايات المتحدة: أنتم أقوى بلد في العالم، وأغنى بلد. أنتم أمة عظيمة. لديكم أشياء كثيرة جداً تستطيعون تقديمها للعالم؛ وأنا أعلم أنكم ستقولون، بكل تواضع، إن هناك أشياء تستطيعون أن تتعلموها منه. ينبغي أن يكون صعباً ومثيراً للأعصاب أحياناً أن تجدوا أنفسكم الطرف المتلقي لجميع الطلبات، الطرف المدعو إلى التدخل في كل أزمة، الطرف المنتظر منه فعل ما يجب فعله في كل زمان ومكان. لا بد لصرخة ما علاقتنا نحن بالأمر؟ من أن تكون مترددة بانتظام على شفاه أبناء شعبكم، إضافة إلى بقائها مادة دعائية بالنسبة إلى عدد كبير من محترفي السياسة المرشحين لشغل المناصب.

منتدى سور الأزبكية WWW.BOOKS4ALL.NET

تماماً كما هي الحال في الحكاية المعروفة عن الأفراد والمواهب، فإن الدول التي تتوفر على القوة تتحمل المسؤولية. نحن بحاجة إلى أن تكونوا منخرطين. نحن بحاجة إلى الحوار معكم. من المؤكد أن أوربا لن تلبث، مع الزمن، أن تصبح أقوى فأقوى: غير أن عصرها لم يحن بعد.

أقول لكم: إياكم أن تقعوا ثانية في فخ النزعة الانعزالية! لايستطيع العالم أن يطيق ذلك. ابقوا بلداً ينظر إلى الخارج متمتعاً بالرؤيا والخيال اللذين هما من طبيعتكم. تأكدوا من أن لكم في بريطانيا صديقاً وحليفاً سيقف معكم،

سيتعاون وإياكم، وسيكون شريكاً لكم في صياغة تصميم مستقبل قائم على السلم والازدهار للجميع، هو الحلم الوحيد الذي يجعل الانسانية جديرة بالحفاظ عليها.

ما بعد محور الشر
تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل... هو التهديد الأمني الأكبر الذي نواجهه الآن... على الدول التي ترعى الإرهاب وتسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أن تتوقف.... تلك التي لا تفعل يمكنها أن تتوقع أن تصبح أهدافاً لنا.

جون آر. بولتن

ما بعد محور الشر
تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل

جون آر. بولتن

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى الدول الراعية للإرهاب وإلى أيدي الجماعات الإرهابية، حسب تقديري، التهديد الأمني الأخطر الذي نواجهه الآن. لابد للدول المتورطة في مثل هذا السلوك – وبعضها أطراف لمعاهدات دولية تحظر مثل هذه الفعاليات – من أن تعد مسؤولة ومن أن السبيل الوحيد لعودتها إلى أسرة الدول هو نبذها للإرهاب وتخليها القابل للمعاينة والإثبات عن أسلحة الدمار الشامل....

البيئة الأمنية الجديدة:

بسطوع يزيغ الأبصار أعادت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تأكيد الحاجة إلى التحلي بالثبات والصمود في وجه جملة من الأخطار الناشئة التي باتت تهدد أمننا. لقد تغيرت البيئة الأمنية الدولية، وبات الخطر الأكبر الذي يتهددنا ينبع لا من شبح حرب نووية بين قوتين عظميين، كما كان يفعل خلال الحرب الباردة، بل من خلايا إرهابية دولية ستضرب دون إنذار مستخدمة أسلحة تدمير شامل. وجميع الدول – لا الولايات المتحدة وحدها – باتت مضطرة إلى إعادة تقويم وضعها الأمني وإلى تحديد موقعها في الحرب على الإرهاب.

في سياق هذا الوضع الأمني الدولي الجديد، نعمل جاهدين لاجتراح استراتيجية أمنية شاملة مع روسيا، خطة يطلق عليها الرئيس بوش الإطار الاستراتيجي الجديد. ينطوي هذا الإطار على تقليص حجم الأسلحة النووية، خلق

أنظمة دفاع محدود قادرة على ردع تهديد الهجمات الصاروخية، والتعاون مع روسيا لمحاربة الإرهاب. يستند الإطار إلى منطلق أن من شأن المزيد من العلاقات التعاونية فيما بعد الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة أن تجعل مقاربات جديدة لهذه المسائل ممكنة.

وتبعاً لذلك، بادر الرئيس بوش إلى الإعلان عن عزم الولايات المتحدة على اختزال قوتها النووية الاستراتيجية إلى ما يتراوح بين 1700 و2200 رأس نووي حربي استراتيجي منشور عملياتياً في غضون السنوات العشر القادمة. أقدم الرئيس بوتن Putin، هو الآخر، على اتخاذ قرار جريء وتاريخي مشابه فيما يخص أسلحة روسيا النووية الاستراتيجية.

ظلت تقوية العلاقة الأمريكية – الروسية إحدى أولويات إدارة بوش، حتى فيما قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وفي المناخ الأمني الراهن يغدو التعاون مع روسيا أكثر أهمية حتى نتمكن من التعاون في محاربة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل اللذين يهددان البلدين كليهما.

الحيلولة دون وقوع موجة الإرهاب الثانية:

يؤمن الرئيس بوش بأن من الحاسم عدم الاستخفاف بالتهديد الصادر عن الجماعات الإرهابية والدول المارقة المصممة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وكما قال في ذكرى مرور ستة أشهر على الهجمات فإن «على جميع الدول المتحالفة معنا أن تأخذ مأخذ الجد تهديد الإرهاب المتنامي على مستوى كارثي – الإرهاب المسلح بأسلحة بيولوجية، كيميائية، أو نووية». علينا ألا نشك ولو للحظة بالعواقب الكارثية الممكنة لأفعال الإرهابيين أو الدول المارقة التي ترعاهم المستعدين لاستخدام المرض سلاحاً لنشر المواد الكيميائية للتسبب بالألم والموت، أو لإرسال انتحاريين مزودين بأسلحة مشعة لتنفيذ مهمات القتل الجماعي.

يتعين على جميع الدول أن تلتزم بالحيلولة دون تمكين الدول الراعية للإرهاب أو الجماعات الإرهابية من حيازة مثل هذه الأسلحة. وكما قال الرئيس بوش فإن

«حيواتنا، نمط عيشنا، وكل آمال العالم، متوقفة على التزام واحد: لابد من إلحاق الهزيمة بمحترفي القتل الجماعي، من منعهم منعاً مطلقاً من امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها». وللوصول إلى هذه الغاية نعتمد جملة من الأساليب المتنوعة لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك فرض الرقابة على التصدير، اعتماد الدفاع الصاروخي، الرقابة على التسلح، حظر الانتشار، واتخاذ تدابير مضادة للانتشار.

في الماضي، اعتمدت الولايات المتحدة في المقام الأول على تدابير سلبية لمنع الانتشار. فأنظمة الرقابة للأسلحة وحظر الانتشار، الرقابة على التصدير، والمبادرات الدبلوماسية كانت هي الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه المعركة. غير أن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، هجمات الأنتراكس اللاحقة، واكتشافاتنا فيما يخص القاعدة وتطلعاتها إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، ما لبثت أن ألزمت الولايات المتحدة باستكمال جملة هذه الاستراتيجيات الأكثر تقليدية بمقاربة جديدة. إن إدارة بوش ملتزمة بمحاربة انتشار الأسلحة النووية، الكيميائية، والبيولوجية: الصواريخ: والمعدات ذات العلاقة: وهي مصممة على الحيلولة دون استخدام هذه الأسلحة الفتاكة ضد مواطنينا، قواتنا، حلفائنا، وأصدقائنا. مع أن الجهود الدبلوماسية والأنظمة التعددية القطبية ستبقى ذات أهمية بالنسبة إلى مساعينا، فإننا عازمون أيضاً على استكمال هذه المقاربة بتدابير أخرى. ونحن نتحرك بالتنسيق مع دول تفكر مثلنا ووحدنا لمنع الارهابيين والأنظمة الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها. في الماضي كنا ننظر إلى مسألتي الانتشار والإرهاب بوصفهما قضيتين منفصلتين كلياً. غير أن وزيرالخارجية باول قال في شهادته أمام مجلس الشيوخ يوم 24 نيسان/أبريل: «ثمة إرهابيون في العالم يتمثل أقصى طموحاتهم بامتلاك الأسلحة النووية، الكيميائية، أو البيولوجية، واستخدامها. ثمة، إذن، علاقة محددة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. من شأن عدم الإقرار بهذا أن يكون حماقة مفرطة وطيشاً متطرفاً».

إن أمريكا عازمة على الحيلولة دون وقوع الموجة التالية من الإرهاب. على الدول التي ترعى الإرهاب وتسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أن تتوقف. والدول التي تنبذ الإرهاب وتتخلى عن أسلحة الدمار الشامل تستطيع أن تلتحق بركب مساعينا. أما تلك التي لا تفعل فيمكنها أن تتوقع صيرورتها أهدافاً لنا. وهذا يعني توجيه إدانة دولية صارمة إلى الدول التي تؤوي الإرهابيين – بل وترعاها رعاية مباشرة أحياناً – داخل حدودها. يعني كشف النقاب عن نشاطاتها التي من شانها أن تشكل انتهاكاً للمعاهدات الدولية. يعني التحرك العملي ضد الناشرين، الوسطاء، وسماسرة السلاح عبر فضحهم، معاقبة سلوكهم، والتعاون مع بلدان أخرى لملاحقتهم أو لوضع حد لنشاطاتهم بوسائل أخرى. يعني فرض القانون ضد الشحنات المشبوهة، شركات الظل، والمؤسسات المالية التي تقوم بغسل أموال الناشرين. وهو يتطلب، قبل كل شيء، استخداماً فعالاً، تحسيناً، وتعزيزاً لجملة الأدوات التعددية القطبية الموجودة تحت تصرفنا – من معاهدات رقابة أسلحة وحظر انتشار من جهة وأنظمة رقابة على التصدير من جهة ثانية.

مشكلة عدم الامتثال:

تبقى الاتفاقيات ذوات الأطراف المتعددة ذات شأن بالنسبة إلى ترسانة حظر الانتشار لدينا. وهذه الإدارة تدعم بقوة سلسلة معاهدات مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. إلا أن فعالية هذه المعاهدات وقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة منها مشروطتان بالالتزام الدقيق والشامل من جانب جميع الموقعين. يبقى الامتثال الصارم بالمعاهدات الموجودة، إذن، هدفاً رئيسياً من أهداف سياسة الرقابة على التسلح لدينا.

كان هذا هو هدفنا خصوصاً بالنسبة إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ففي 1969 أعلن الرئيس نكسون استعداد الولايات المتحدة، أحادياً، لنبذ الأسلحة البيولوجية. سرعان ما جرى اقتفاء أثر الولايات المتحدة من قبل بلدان أخرى، وتم في 1972 فتح معاهدة الأسلحة البيولوجية (BWC) للتوقيع. وهذه المعاهدة الدولية الموقعة

من جانب 140 بلداً تحظر تطوير الأسلحة البيولوجية والسامة، انتاجها، تخزينها، حيازتها، أو الاحتفاظ بها.

مع أن أكثرية أطراف المعاهدة كانت صادقة النوايا في الوفاء بالتزاماتها، فإن الولايات المتحدة شديدة القلق إزاء قيام عدد غير قليل من الدول باعتماد برامج أسلحة بيولوجية هجومية رغم تأكيد امتثالها للاتفاقية. ولفضح بعض هؤلاء المنتهكين والخارجين على الأسرة الدولية بادَرْتُ، في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، إلى إشهار أسماء عدد من الدول التي تعلم الولايات المتحدة أنها تنتج أسلحة بيولوجية منتهكة اتفاقية حظر هذه الأسلحة البيولوجية.

يأتي العراق في رأس القائمة. مع أنه أصبح طرفاً موقعاً من أطراف معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية في 1972 وشريكاً دولياً في 1991، فإن العراق ظل يطور، ينتج، ويخزّن مواداً حربية وأسلحة بيولوجية. ولدى الولايات المتحدة شكوك قوية حول قيام العراق باستغلال ما يزيد على ثلاث سنوات من غياب مفتشي الأمم المتحدة لتحسين جميع مراحل برنامجه البيولوجي الهجومي. وكذلك فإن العراق دأب على تطوير، انتاج، وتخزين الأسلحة الكيميائية، كما أبدى اهتماماً مستمراً بتطوير أسلحة نووية وصواريخ طويلة المدى.

تحتل كوريا الشمالية المرتبة الثانية. إنها دائبة، على المستوى القومي، على امتلاك قدرة حربية بيولوجية وقد قامت بتطوير وإنتاج، بل وربما بأسْلَحَة، مواد حربية بيولوجية منتهكة الاتفاقية. ومع أن مواطنيها يموتون جوعاً، فإن قيادة بيونغ يانغ قد أنفقت مبالغ كبيرة من المال بغية الحصول على الموارد اللازمة لإنتاج المواد الوبائية المعدية، السموم، وغيرها من الأسلحة البيولوجية البدائية، بما في ذلك توفير بنية تحتية بيوتكنولوجية. من المحتمل أن تكون متوفرة على إمكانية إنتاج مقادير كافية من المواد البيولوجية اللازمة لأغراض عسكرية في غضون أسابيع بعد اتخاذ مثل هذا القرار، وهي تمتلك جملة من الوسائل المختلفة التي تمكنها من إيصال تلك الأسلحة الفتاكة إلى أهدافها.

في كانون الثاني/يناير أيضاً أتيتُ على ذكر كوريا الشمالية والعراق متهماً إياهما بالتورط في اعتماد برامج تسلح نووي خفية انتهاكاً لبنود معاهدة حظر الانتشار النووي. وهذا العام أخفقتْ كوريا الشمالية في تلبية شروط الكونغرس جراء عزوفها المتواصل عن التعاون مع وكالة الطاقة الذرية الدولية، إخفاقها في تحقيق أي تقدم باتجاه تطبيق اعلان التخلي عن السلاح النووي المشترك بين الشمال والجنوب وفقاً للإطار المتفق عليه، وقيامها بنشر صواريخ بالستية طويلة المدى. نعتقد، أخيراً، أن كوريا الشمالية تتوفر على ترسانة لا يستهان بها من الأسلحة الكيميائية كما تستطيع أن تصنّع جميع أنماط المواد ذات العلاقة بالسلاح الكيميائي.

ومن ثم تأتي إيران. فبرنامج الأسلحة البيولوجية في إيران بدأ خلال الحرب الإيرانية – العراقية وجرى تسريعه بعد اطلاع طهران على مدى تقدم صدام حسين في برنامجه الخاص. يتوفر الإيرانيون على كل الخبرات الصيدلانية اللازمة، جنباً إلى جنب مع البنية التحتية المطلوبة لانتاج – وإخفاء – برنامج حربي بيولوجي. تعتقد الولايات المتحدة أن إيران ربما قامت بانتاج وأسْلَحَة مواد بيولوجية منتهكة بنود الاتفاقية. كذلك نجد أن برنامج إيران النووي مستكمل ببرنامج حربي كيميائي أكثر عدوانية، باهتمام إيران المستمر بالأسلحة النووية، وبعمليات البحث، التطوير، والاختبار الخاصة بالصواريخ البالستية العابرة.

أتى الرئيس بوش على ذكر هذه البلدان الثلاثة في خطاب حالة الاتحاد في وقت مبكر من هذا العام بوصفها الأطراف الناشرة الأخطر في العالم. فقد قال: «إن دولاً كهذه، مع حلفائها الإرهابيين، تشكل محوراً للشر، دائباً على التسلح لتهديد سلام العالم. عبر سعيها إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، تمثل هذه الأنظمة خطراً جدياً ومتنامياً».

مشكلات متوقعة

ثمة خَلف محور الشر، دول مارقة أخرى عازمة على امتلاك أسلحة تدمير شامل – خصوصاً أسلحة بيولوجية. ونظراً لهشاشتنا أمام أي هجوم بيولوجي، كما تبين مؤخراً من خلال إرسال مسحوق الانتراكس، من المهم التحلي بالحرص في تقويم الناشرين المحتملين والرد عليهم. أريد اليوم مناقشة ثلاث دول أخرى راعية للإرهاب ساعية، أو قادرة على السعي، إلى امتلاك أسلحة تدمير شامل، أو هي مؤهلة لأن تفعل ذلك منتهكة التزاماتها التعاهدية. ومع أننا سنستمر في بذل الجهود الدبلوماسية واعتماد الأنظمة ذوات الأطراف المتعددة مع هذه البلدان، فإن من المهم استعراض جملة التحديات التي نواجهها ولفت الأنظار إلى القضايا التي يتعين على هذه الدول أن تعالجها. فقد أكد الرئيس أن «أمريكا ستفعل ما هو ضروري لضمان أمن أمتنا. سنتحلى بالصبر. غير أن الوقت ليس في صفنا. أنا لن أنتظر الأحداث فيما الأخطار دانية على التجمع. لن أقف متفرجاً فيما الخطر يقترب أكثر فأكثر». أولاً، ليبيا (ثم قام بولتن بوصف مساعي ليبيا السابقة التي كانت ترمي إلى امتلاك أسلحة نووية).

تعلم الولايات المتحدة أيضاً أن لدى سورية برنامج أسلحة كيميائية منذ زمن طويل. لديها مخزون من غاز الأعصاب: سارين، وهي منخرطة في عمليات بحث وتطوير غاز الفي. إكس VX الأكثر سمية واطراداً. ومع أن دمشق معتمدة راهناً على مصادر خارجية للحصول على عناصر مفتاحية من برنامجها الكيميائي، بما فيها المواد الأولية الكيميائية ومعدات الإنتاج الأساسية، فإننا قلقون إزاء التقدم السوري في بنيتها التحتية المحلية الخاصة بالسلاح الكيميائي التي من شأنها أن تضاعف من استقلالية برنامجها الكيميائي. نعتقد أن سورية تمتلك أنماطاً مختلفة من القذائف الجوية ورؤوس سكود الحربية التي تشكل وسائل قادرة على إيصال أسلحة فتاكة مؤهلة لضرب بلدان مجاورة إلى أهدافها.

إن سورية التي وقّعتْ ولكنها لم تصادق على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، تتابع عملية تطوير أسلحة بيولوجية وهي قادرة على انتاج كميات قليلة

من الأسلحة الحربية البيولوجية. وفي حين أننا نعتقد بأن من شأن سورية أن تكون بحاجة إلى مساعدة أجنبية لإطلاق برنامج أسلحة بيولوجية على نطاق واسع الآن، فإنها قد تتمكن من الحصول على مثل هذه المساعدة مع حلول نهاية العقد.

قامت سورية بالجمع بين بضع مئات من صواريخ سكود بي (B)، سكود سي (C)، وإس إس 21. (SS-21). إنها تتابع برامج صواريخ ذوات دوافع صلبة وأخرى سائلة وتعوّل كثيراً على المساعدات الخارجية في هذه المحاولات. ثمة كيانات كورية شمالية وروسية كانت متورطة في مساعدة سورية على تطوير الصواريخ البالستية. إن جميع صواريخ سورية هي صواريخ متحركة وقادرة على الوصول إلى أجزاء كبيرة من إسرائيل، الأردن، وتركيا من منصات موجودة في العمق.

إضافة إلى سورية...... هناك تهديد يأتي من بلد آخر سبق له أن وقّع على ميثاق اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، بلد لايفصله عن بر الولايات المتحدة سوى تسعين ميلاً، ألا وهو كوبا. وهذه الدولة التوتاليتارية – الشمولية، طالما احتلت مكاناً لها في خانة منتهكي حقوق الإنسان. فوزارة الخارجية (الأمريكية) قالت السنة الماضية في تقريرها السنوي عن سياسات حقوق الإنسان إن الحكومة واصلت، بمنهجية، انتهاك الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لمواطنيها. فهؤلاء المواطنون لا يتمتعون بحق تغيير حكومتهم سلمياً. ثمة سجناء ماتوا في السجون جراء نقص الرعاية الطبية. ظل منتسبو الأجهزة الأمنية وموظفو السجون يمارسون الضرب وأشكال أخرى من سوء المعاملة مع المعتقلين والسجناء...ظلت الحكومة تحرم مواطنيها من حريات الكلام، الصحافة، الاجتماع، والتنظيم. طالما دأبت هافانا على توفير الملاذ للإرهابيين، مما أكسبها مرتبة على قائمة وزارة الخارجية (الأمريكية) للدول التي ترعى الإرهاب. ومن المعروف أن البلد يؤوي إرهابيين كثر من كولومبيا واسبانيا، وهاربين من وجه العدالة من الولايات المتحدة. إننا نعلم أن كوبا تتعاون مع دول أخرى راعية للإرهاب.

تكررت إدانة كاسترو لحرب الولايات المتحدة على الإرهاب. وهو لايزال يرى الإرهاب تكتيكاً مشروعاً لخدمة الأهداف الثورية. ففي العام الماضي قام كاسترو

بزيارة كل من إيران، سورية، وليبيا، المدرجة جميعاً على قائمة الدول الراعية للإرهاب نفسها. هاكم ما تفوه به من كلمات في جامعة طهران: «تستطيع إيران وكوبا، بالتعاون فيما بينهما، إركاع أمريكا. إن النظام الأمريكي ضعيف جداً، ونحن شهود عيان على هذا الضعف عن قرب».

إلا أن تهديد كوبا لأمننا كثيراً ما جرى الاستخفاف به والإقلال من شأنه. ثمة تقرير رسمي صادر عن حكومة الولايات المتحدة في 1998 توصل إلى استنتاج يقول إن كوبا لا تشكل أي تهديد عسكري ذي شأن بالنسبة إلى الولايات المتحدة أو المنطقة. اكتفى التقرير بأن يؤكد أن «لدى كوبا قدرة محدودة للانخراط في بعض النشاطات العسكرية والاستخباراتية التي تستطيع أن تشكل خطراً على بعض المواطنين الأمريكيين في ظل بعض الظروف». ومع ذلك فإن وزير الدفاع في ذلك الوقت وليم كوهن حاول أن يضفي بعض التوازن على هذا التقرير إذ عبر في توطئته عن مخاوفه الجدية من فعاليات كوبا الاستخباراتية ضد الولايات المتحدة ومن ممارساتها السلبية في ميدان حقوق الإنسان. ولعل من أهم ما قاله: «أبقى قلقاً إزاء قدرة كوبا الكامنة على تطوير وانتاج أسلحة بيولوجية، نظراً لبنيتها التحتية البيوتكنولوجية»...

لماذا كان تقرير 1998 عن كوبا على هذا المستوى من عدم التوازن؟ لماذا استهان بالتهديد الذي تمثله كوبا للولايات المتحدة؟ لعل السبب الأول والرئيسي هو عمل كوبا الاستخباراتي العدواني ضد الولايات المتحدة، هذا النشاط الذي اشتمل على تجنيد كبيرة محللي الشؤون الكوبية في وكالة الاستخبارات الدفاعية آنا بلَنْ مونتس Ana Belen Montes للتجسس لمصلحة كوبا. لم تكتف مونتس بالمساهمة في صياغة تقرير 1998، بل وقد أوصلت بعضاً من معلوماتنا الأكثر حساسية عن كوبا إلى هافانا. تم اعتقال مونتس في الخريف الماضي وأدينت بالتجسس في 19 آذار/مارس.

على امتداد أربعة عقود حافظت كوبا على صناعة بيو – طبيه عالية التطور ومتقدمة، مدعومة إلى سنة 1990 من قبل الاتحاد السوفييتي. وهذه الصناعة هي

إحدى الصناعات الأكثر تقدماً في أمريكا اللاتينية وتأتي في الطليعة على صعيد انتاج العقاقير واللقاحات التي تباع في طول العالم وعرضه. طالما دأب المحللون والمنشقون الكوبيون الهاربون على التشكيك بالنشاطات التي تتم في المرافق البيو – طبية هذه.

هاكم ما بتنا الآن نعرفه: تؤمن الولايات المتحدة أن لدى كوبا ماليس أقل من مسعى محدود على صعيد بحث وتطوير أسلحة بيولوجية هجومية. قامت كوبا بتزويد بلدان مارقة أخرى بتكنولوجيا – بيولوجية ثنائية الاستخدام. ونحن متوجسون من أن توظف مثل هذه التكنولوجيا لدعم برامج الأسلحة البيولوجية في تلك الدول. إننا نناشد كوبا أن توقف كل أشكال التعاون القابل للاسهام في انتاج السلاح البيولوجي مع الدول المارقة والامتثال الكامل لجميع التزاماتها وفقاً لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

خلاصة:

تضطلع أمريكا بالدور القيادي في الحرب الرامية إلى اجتثاث جذور الإرهاب وتدميره. تتركز أهدافنا على إيقاف عملية تطوير أسلحة الدمار الشامل وضمان الامتثال لمعاهدات والتزامات رقابة الأسلحة وحظر الانتشار المعمول بها، وهي أهداف تؤيدها إدارة بوش بقوة، إلا أن التجربة كشفت عن أن المعاهدات والاتفاقيات ليست ضوابط كافية للجم الدول الراعية للإرهاب. فأي دولة عازمة على انتهاك هذه الاتفاقية قادرة تماماً، آخر المطاف، على انتهاك تلك، ناكرة سلوكها الفعلي على الدوام.

لذا فأنا أختم كلامي بأربعة استنتاجات أساسية. أولاً، تمخض الإرهاب الدولي عن تغيير طبيعة التهديد الذي نواجهه. لا بد من جعل إبقاء أسلحة الدمار الشامل بعيدة عن متناول الإرهابيين عنصراً جوهرياً من عناصر استراتيجية حظر الانتشار لدينا.

ثانياً، إن الإدارة تؤيد حواراً دولياً حول أسلحة الدمار الشامل وتشجع سائر البلدان على تثقيف جماهيرها وتوعيتها بشأن خطر أسلحة الدمار الشامل. علينا ألا نحيد عن طريق قول الحقيقة.

ثالثاً، لن تفترض الإدارة أن انضمام هذا البلد أو ذاك الرسمي إلى الاتفاقيات الدولية التي تحظر الإرهاب أو عضويته في أنظمة متعددة الأطراف يشكلان بالضرورة مؤشراً دقيقاً على نواياه. إننا ندعو كلاً من ليبيا، كوبا، وسورية إلى الوفاء بالتزامات الاتفاقيات التي وقعتها. سنظل نراقب عن كثب تصرفاتها، دون الاكتفاء بالإصغاء إلى كلامها. وبالتعاون مع حلفائنا، سنعمل على فضح تلك البلدان التي لا تفي بالتزاماتها.

رابعاً وأخيراً، ستستمر الولايات المتحدة في ممارسة القيادة القوية في المنابر التعددية القطبية وستبادر إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية مصالحنا والدفاع عنها ولاجتثاث التهديد الإرهابي من الجذور.

التفكيك البطيء
الانقضاض على مفهوم الأمة والاستخفاف به

في كل مكان وزمان يتاح فيهما للناس فرصة الاختيار، سيكون الاختيار هو هو: الحرية، لا الاستبداد [حسب كلام بلير]... لا يتقاسم جميع الناس في جميع الأمكنة والأزمنة معنا «تمسكنا بالحرية»..

.. إن العراق في سعيه إلى الديموقراطية لا يفتقر إلا – نعم إلا!.

إلى... ثقافة ديمقراطية راسخة... محكومون نحن، على ما يبدو، بأن نكتشف مرة أخرى حدود المشروع الولسني.

جورج إف. ول

التفكيك البطيء
الانقضاض على مفهوم الأمة والاستخفاف به

جورج ول

ليس الإنسان واحداً، هو هو، على الإطلاق – فأن يصبح المرء أمريكياً، فرنسياً، او الخ .... يكلّفه كثيراً.

من هنري جيمس Henry James إلى دين هاولز Deen Howells في 1890/05/17

ظل النوم مجافياً عيني ولسُن في باريس

بقي الرئيس مستيقظاً ذلك الليل كله في 1919، لأن، كما قال لطبيبه صباح اليوم التالي، «عقلي كان مثقلاً بالنزاع الياباني – الصيني». كان رئيس أمريكي يحضر مؤتمراً لإنهاء حرب بدأت في بلجيكا واحتدمت أكثر ما احتدمت في نطاق 220 ميلاً عن القناة الانجليزية. ومع ذلك فإن نوم ولسُن كان قد اضطرب جراء توتر العلاقات الصينية – اليابانية. وحسب ما قالته المؤرخة مارغريت ماكميلان Margaret MacMillan في كتاب باريس: ستة أشهر غيرت العالم Paris: Six Months that Changed the World كان ولسُن قلقاً بشأن ما كانت اليابان تفعله في الصين، وصولاً إلى تشكيل جهاز شرطة السكة الحديدية في شانتونغ. (كان الجهاز سيتألف من صينيين مع معلمين يابانيين، عند الضرورة).

«عند الضرورة»؟ عكف الرئيس جاهداً على روز مدى ضرورة العنصر الياباني في جهاز الشرطة الصيني. مثل هذه الهواجس كانت كافية لإحداث صدمة – وربما فعلت.

آمل أن أتمكن من إطارة النوم من عيونكم بهاجس ذي علاقة بما كان ولسُن يفعله في باريس. يتمثل هاجسي بالانقضاض على مفهوم الدولة القومية، الذي هو انقضاض على حكم الذات – ذلك المشروع الأمريكي. إنها الحملة الرامية إلى تقليص نطاق السياسة عبر توسيع دائرة نفوذ خبراء محايدين افتراضاً، خبراء معفيين من المحاسبة الديمقراطية ودائبين على إعتماد مبادئ إدارية قابلة للتطبيق الشامل من اكتشافهم هم.

كل هذا وثيق الصلة بعناوين اليوم، لسبب قد يبدو، من النظرة الأولى، منطوياً على نوع من المفارقة. فالانقضاض على الدولة القومية يعني فيما يعنيه ثقة مريحة بأن من الممكن ليس فقط تجاوز الأمم والدول باعتماد جملة من القوانين والمؤسسات فوق القومية، بل وحتى الاستغناء عنها. علاوة، من الممكن اصطناع (فبركة) الدول، وإلباسها هذا الجلباب السياسي أو ذاك، من قبل خبراء مجهزين بسلسلة من المبادئ الكونية الشاملة.

تتعرض حيوية الديمقراطية في جميع الأمكنة للخطر جراء الدافع الكامن وراء الإنكار المحموم والناجع المتصاعد لأهمية الدول القومية ومشروعيتها. وهذا الإنكار يبلغ مداه من حيث الجرأة في أوربا: غير أن على الأمريكيين، لأن عدداً كبيراً من أفكار أمريكا السياسية تصل إلى شواطئنا بعد تعرضها للتنقيح والتهذيب في أوربا، أن يغوصوا عميقاً في معاينة الدوافع والملابسات الكامنة وراء المحاولات الأوربية الرامية إلى إذابة السيادة القومية والتعالي عليها.

لدى انتهاء الحرب الباردة، طرح علي صديقي (السناتور النيويوركي الراحل) بات موينهان Pat Moynihan السؤال التالي: «ما الذي ستكرهونه أنتم أيها المحافظون وقد أصبحتم الآن عاجزين عن كره موسكو؟» كان جوابي الفوري:

«سنكره بروكسل». نعم بروكسل، لأنها البؤرة المبتذلة التي فرخّت ذلك الاندفاع المحموم في طريق نقل السلطة السياسية من البرلمانات القومية – الوطنية إلى هيئات ومجالس فوق قومية غير خاضعة للمحاسبة وغير تمثيلية أساساً.

في خطاب توليه للرئاسة أعلن الرئيس كندي عن استعداد أمريكا للسماح بـ «عملية التفكيك البطيئة لتلك الحقوق الانسانية التي ظلت هذه الأمة حريصة دائماً على الالتزام بها». ثمة اليوم عملية تفكيك بطيئة لحق الإنسان الطبيعي في حكم الذات، تتم عبر الهجوم على قرينة حتمية ملازمة لذلك الحق – أعني سيادة الدولة القومية.

تميل النخب الأوربية – ومعها نظيرتها الأمريكية على نحو متزايد – إلى نوع من «إيداع» السيادات لدى مؤسسات معزولة عن إمكانية التعرض للمحاسبة من جانب دوائر قومية – وطنية معينة. وإذا أراد أحد منكم فهم السلف القديم، الملتبس لهذه الحركة، فما عليه إلا أن يعود بالذاكرة إلى باريس 1919.

لأن ولسُن كان، خلافاً لنظائره الفرنسي، البريطاني، والإيطالي في مؤتمر فرساي للسلام رئيس دولة، خُصص له كرسي أعلى ببضعة إنشات (بوصات) من كراسي كل من كلمنصو Clemenceau، لويد جورج Lloyd George، وأورلاندو Orlando. لم يكن ولسُن بحاجة إلى مثل ذلك التكريم المادي البسيط لتعزيز ثقته المعنوية – الأخلاقية بنفسه. بقي ولسُن، وهوالأستاذ الجامعي السابق، مربياً. فقد قال ذات مرة: «سأعلّم جمهوريات أمريكا الجنوبية كيف ينتخبون أخياراً!»

في باريس، كان تلاميذ هذا الأستاذ آتين من طول العالم وعرضه. أو حاولوا أن يفعلوا. تقول المؤرخة مارغريت ماكميلان إن «الكوريين من سيبيريا انطلقوا سيراً على الأقدام في شباط/فبراير 1919 ولم يصلوا لدى انتهاء الجزء الرئيسي من مؤتمر السلام في حزيران/يونيو إلا إلى الميناء الواقع على المحيط المتجمد الشمالي المعروف آرخانجل». غير أن تلاميذ آخرين كانوا، سلفاً، في باريس لدى انعقاد

المؤتمر مثل فيتنامي في التاسعة والعشرين من العمر كان يعمل في مطبخ أحد الفنادق يدعى هوشي منه.

حشد من أنصار الشعوب المضطهدة والأمم الوليدة يتدفق على باريس منجذبين بالقوة المغناطيسية الكامنة في المبدأ الولسني المركزي: مبدأ تقرير المصير. ما كان ولسُن يعنيه، بدقة، بتلك العبارة كان لغزاً بالنسبة إلى كثيرين، بينهم حتى وزير خارجية ولسُن: روبرت لانسنغ Robert Lansing الذي تساءل قائلاً: «حين يتحدث الرئيس عن "تقرير المصير" فما الوحدة التي يفكر بها؟ هل يعني عرقاً معيناً، منطقة جغرافية محددة، أم جماعة أسرية متآلفة ما؟». بعد تسعة عشر عاماً بادر هتلر إلى رفع راية الدفاع عن ألمان السوديت، مستخدماً لغة ولسُن حول حق تقرير المصير العرقي.

ثمة إهمال واسع - إهمال جاد - في إقدام مؤتمر فرساي على إعادة ترتيب العالم. فماكميلان التي هي حفيدة لويد جورج تقول إن جدها كان في 1916 يتساءل: «من هم السلوفاكيون؟ يبدو لي أنني لا أستطيع أن أحدد مكانهم». وبعد ثلاث سنوات كان منخرطاً في المساهمة في إقحامهم في دولة جديدة - قابلة للزوال. حتى عام 1918 لم يكن لويد جورج قد اكتشف أن نيوزيلاندا واقعة إلى الشرق من أستراليا. وحين تحدث مسرحياً، في باريس، عن انسحاب الأتراك شرقاً نحو مكة، سارع كيرزون Curzon إلى التصحيح بصرامة قائلاً إن الإنسحاب كان نحو أنقرة لا باتجاه مكة. رد عليه لويد جورج باستخفاف: «ما أبرع اللورد كيرزون في توبيخي حول أمور تافهة».

إن (وزير الخارجية) آرثر بلفور Arthur Balfour، وهو المتميز بالإيجاز في الكلام، الذي نادراً ما كان يبدو مستَفَزاً بعمق جراء أي شيء، غضب كثيراً إزاء مشهد (قيام رجال بالغي القوة، بالغي الجهل، جالسين هناك عاكفين على تقسيم القارات). سجل [الدبلوماسي] هارولد نيكلسون Harold Nicolson في دفتر يومياته عبارة: «ما أكثر ما يشعر المرء هنا بعيداً عن العصمة! ثمة خارطة - قلم رصاص - رسم خطوط على الورق. ومع ذلك فإن شجاعتي تخونني حين أفكر بالناس الذين

يتعرضون للاحتضان أو الاستبعاد من سعادة بضعة آلاف من البشر جراء خطوطنا الشاردة أو السائبة»

بضعة آلاف فقط؟! ملايين في الحقيقة. كانت الخرائط كبيرة، ظلت أقلام الرصاص مشغولة. راح المراقبون يصفون مشهد الأربعة الكبار وخبرائهم زاحفين على أيديهم وركبهم على الأرض حول خرائط أكبر من أن تتسع لها أي طاولة.

كانت تركيا على جدول أعمال المؤتمر غير أنها لم تشكل طينة مطواعة يستطيع الخبراء قولبتها. كان فريق حكامها الجدد يضم شخصاً أصيب بالجنون وآخر شديد الخوف من الأعداء إلى درجة أنه كان يوعز لأحد الخصيان بأخذ النفس الأول من لفافة التبغ إذا مارغب في التدخين. في تركيا متعددة اللغات كان على عمال الميناء في سالونيك أن يتكلموا نصف دزينة لغات حتى يقوموا بعملهم. لا يهم. كان أولئك الخبراء المجتمعون في باريس الزاحفون على أيديهم وركبهم حول تلك الخرائط الكبيرة سيتولون إصلاح وضع تركيا في الوقت المناسب.

حين أقدم الرسميون الفرنسيون على دعوة ولسُن إلى جولة في الأراضي المحروقة لميادين القتال في الفلاندرز، رفض الأخير الدعوة بغضب قائلاً إن الفرنسيين كانوا يحاولون استثارة عواطفه. كان ولسُن يعتقد أن العقل الخالص وحده، يجب أن يسود. ومع ذلك فإن الرجل كان قادراً على إضافة استعادة استقلال بولونيا إلى نقاطه الأربع عشرة لأنه كان في حفل بالبيت الأبيض سنة 1916 قد تأثر بأداء عازف البيانو بادرفسكي Paderewski لبعض مؤلفات شوبان Chopin.

موجهاً كلامه إلى عشيقة لويد جورج، فرانسيس ستيفنسون Frances Stevenson، على مائدة غداء مزينة بطبق من الفروج، قال كليمنصو: «توصلت إلى استنتاج يقول إن القوة هي الحق. ما الذي أوصل هذا الفروج إلى هنا؟ يكمن السبب في عدم كونه متمتعاً بما يكفي من القوة لمقاومة أولئك الذين أرادوا قتله. وهذا أمر جيد جداً أيضاً!» ما شكّل واقعية كليمنصو الكالحة هو العيش في قارة تضم بلداناً مثل ألبانيا، حيث يموت واحد من كل خمسة رجال في معارك الانتقام والثأر.

تتحدث قصة، قد تكون منحولة ولكنها قابلة للتصديق بالتأكيد، عن أن كليمنصو صاح عجباً، حين سأله ولسُن عما إذا لم يكن يؤمن بأن الناس جميعاً إخوة، قائلاً: «بل أؤمن حقاً بأن جميع الناس أخوة مثل هابيل وقابيل! نعم هابيل وقابيل! نحن [الأوربيين] أيضاً إنما جئنا إلى العالم مفعمين بجملة المشاعر النبيلة والتطلعات السامية التي تكثرون من التعبير عنها مرة بعد أخرى وبلغة بالغة الفصاحة. أما نحن فقد أصبحنا ما نحن لأن صياغتنا تمت باليد الخشنة للعالم الذي يتعين علينا أن نعيش فيه ولم نتمكن من النجاة إلا لأننا عصبة من القُساة».

هيا فلنسرع الآن قدماً إلى اليوم!

لم تنشأ أكثرية الكوارث السياسية التي جرجر العالم نفسه عبرها منذ عام 1919 إلا عن الإيمان الحديث بامتياز بأن الأشياء – بما فيها الأمم، الدول، والطبيعة الإنسانية – أكثر مرونة وقابلية للطَرق مما هي في الحقيقة والواقع بما لايقاس. تقول العقيدة إن الأمم والدول ليست إلا دمى يمكن تفكيكها وإعادة تركيبها حسب الرغبة. وتؤكد العقيدة أن البشر ليسوا إلا كتلاً صلصالية طرية قابلة للتشكيل بأيدي فناني السياسة.

خلال السنوات الخمس والثمانين منذ 1919 قضى أكثر من مليون إنسان نحبه جراء أحداث عنف تمت بقصد إقحام العالم عنوة في قوالب جديدة. جاءت أعمال العنف لخدمة المحاولات الطامحة إلى ممارسة الهندسة الاجتماعية – المحاولات الرامية إلى تحقيق النقاء العرقي، أو مجتمع بلا طبقات، أو الإنسان السوفييتي الجديد. بالمقارنة مع هذه الهمجية، قد تبدو محاولات اليوم الهادفة إلى اجتراح هندسة سياسية جديدة في أوربا مبرأة من الأذى.

لا حاجة للتسرع، أعيدوا النظر!

تعتقد النخبة الأوربية اليوم أن الدول الأوربية مهددة بسيادتها بالذات. وهذه النخب تحمّل الدولة القومية ذاتها بما فيها من دول ديمقراطية أوزار تاريخ أوربا الحديث الملطخ بالدم. ولهذا السبب يحاول الاتحاد الأوربي أن يتحول إلى كيان

واحد دون دول سيادية – إلى كيان فدرالي، ولكن كيان سياسي واحد خاضع لدستور جديد.

والأثر المطلوب للدستور المقترح هو إذابة دول أوربا القومية، مختزلاً إياها إلى دوائر إدارية لدولة فوق قومية. ربما تكون بروكسل عاصمتها.

في مئات صفحات دستور الاتحاد الأوربي المقترح ستجدون، بين أشياء أخرى كثيرة، شرطاً يقول إن «من الضروري حماية سلامة الرياضين والرياضيات الجسدية والمعنوية»: فكرة بديعة. ولكن ما الذي تفعله، بحق جيمس ماديسون James Madison، في متن أي دستور؟

إن الدستور المقترح يضمن تمتع الأطفال «بحق» التعبير عن وجهات نظرهم بحرية، "الدستوري". سيؤدي ذلك إلى جعل وجبات غداء الأسر وأوقات نومها في أوربا من القضايا الخلافية. يحظر الدستور المقترح التمييز القائم على المولد – ولكنه لايشير إلى كيفية التوفيق بين ذلك الحظر وبين وجود سبعة أنظمة حكم وراثية في الاتحاد الأوربي. يقضي دستور الاتحاد الأوربي، حفاظاً على البيئة، «بضرورة اتخاذ خطوات ناجزة». من شأن هذا الحماس أن يبدو عديم الأهمية – مالم يكتشف أحد القضاة أن ذلك يتطلب تدابير تشريعية واسعة من صنعه.

درجت العادة على الزعم بأن المكتبات تصنف الدساتير الفرنسية بين المجلات الدورية أو الفصلية. ودستور الاتحاد الأوربي سيبدو يوماً عتيقاً مثل جريدة باتت صفحاتها صفراء، لأنها تضفي صفة قانونية – على أنها حقوق أساسية فوق كل نقاش – على الخيارات السياسية اللحظية، بل وحتى على الصرعات الآنية.

يتركز هدف مواد الدستور المقترح التي تزيد على الـ 400 مادة على إخراج أكبر عدد ممكن من الموضوعات من دائرة النقاش، من دائرة نفوذ الأكثريات، من دائرة الديمقراطية.

تقول المادة العاشرة من دستور الاتحاد الأوربي ما يلي: «سيكون الدستور، والقانون المعتمد من قبل مؤسسات الاتحاد متمتعين في ممارسة الصلاحيات المسبغة

عليهما بالأولية [كذا] على قانون الدول الأعضاء». سبق للملكة اليزابت أن طلبت الاستماع إلى تقرير موجز عن الملابسات المحتملة لدستور الاتحاد الأوربي فيما يخص الحامي الأعلى للدستور البريطاني.

يصر البريطانيون الهائمون بحب أوربا، ببساطة، على إنكار ما يستحيل إنكاره. فهم ينكرون أن الدستور الاتحادي سوف يسرّع عملية تسرب السلطة من البرلمانات القومية. أما في القارة فإن مؤيدي الدستور المقترح المتحمسين يقرون بالتسرب أو النزف الحاصل – وهم يقولون إنه من الفضائل. ليس ما يعرف بـ (نقص الديمقراطية) في الاتحاد ثمناً إضافياً للتقدم، برأيهم: إنه جوهر هذا التقدم.

تمخض تاريخا أمريكا وأوربا المختلفان عن إفراز أحكام مختلفة اختلافاً واضحاً حول الديمقراطية والقومية. للأمريكيين آراء بهيجة، وللأوربيين آراء كئيبة، حول المزاوجة بين الديمقراكية والقومية. ذلك هو السبب الكامن وراء امتلاك الأمريكيين والأوربيين وجهات نظر متباينة حول ما يتعين على الدستور أن يضطلع به من دور – وجهات نظر تفضي إلى تقويمات مختلفة للقوانين والدساتير الدولية.

يؤمن الأمريكيون بوجوب صدور دستور أي نظام ديمقراطي عن خصوصيات الثقافة السياسية المميزة لتلك الدولة، وعكسه لها. أما نظرة الأوربيين المختلفة تماماً إلى الدستور فتنطوي على تقويم ذاتي شديد الاحتقار. ليست الدساتير بنظرهم إلا من أجل الارتداد عن همجية تجاربهم في القرن العشرين. فهدف دساتيرهم يتمثل بإحداث تقليص جذري لدائرة حكم الذات – لدائرة السياسة الديمقراطية.

أما النزعة الدستورية الأمريكية فتتحدث بلهجة فيلادلفيا، بلغة السيادة الشعبية قائلة: «نحن شعب الولايات المتحدة.. نرسم ونقرر» في حين تتحدث النزعة الدستورية الأوربية بلهجة باريس – باريس فلاسفة القرن الثامن عشر – عن حقائق كونية خالدة، محددة من قبل المثقفين وممنوحة كهبات من الأعلى إلى جماهير يُنتظَر منها أن تسلم بها باحترام وخشوع.

لاحظوا هذا جيداً: كانت نزعة التسرب الدستورية الأوربية هي النزعة السائدة في أوربا 1919 ، حيث عكفت شلة من الخبراء على إعادة تنظيم القارة – بل وحتى شرطة السكك الحديدية الصينية – ووفقاً لمبادئ ومحاكمات الشلة المجردة. مازالت روح تسريب 1919 في سن القوانين موجودة في أوربا اليوم. حين أقدمت لجنة أوربية على كتابة دستور لكوسوفو، بادرت اللجنة – التي لم تضم أي عضو من كوسوفو – إلى كتابة هذا الدستور بعد زيارة لكوسوفو لم تدم سوى ثلاثة أيام.

وهل من حاجة تدعو إلى وجود كوسوفيين في اللجنة، أو إلى معرفة كوسوفو عن كثب، بعد أن نجح التأمل المجرد من جانب أعضاء النخبة في كشف الحقائق الخالدة – الحقائق التي لا تكسب شيئاً من موافقة الجماهير عليها؟ حقاً ما الداعي إلى التباينات بين الأمم، أو إلى التجريب من قبل الدول؟ وهل ثمة أي حاجة لوجود الدول في الحقيقة؟

ذلك هو المعبر الذي يأتي منه الكيان فوق القومي: أوربا. تكمن المشكلة في أن الشروط المسبقة لأي جماعة سياسية فعلية تشتمل على أساس مشترك من التاريخ، الثقافة، واللغة. ليست عبارة «جماعة أو أسرة سياسية أوربية» إذن إلا عبارة جامعة لمتناقضات: ثمة عدد كبير من الدول الديمقراطية في أوربا، غير أن أي شعب ديموس أوربي واحد لاوجود له. كيف يكون مثل هذا الوجود ممكناً مع وجود 25 دولة عضو قريباً، 25 ذاكرة قومية متمايزة، ما يزيد على 25 انتماء عرقي راسخ، 21 لغة، ومعدل دخل قومي متراوح بين 8300 دولار في لاتفيا و44000 دولار في اللوكسمبورغ؟

في المناسبات النادرة التي تتاح فيها لناخبي الدول الأوربية فرصة التصويت على إحدى خطوات السير نحو دولة غير عادية (سوبر دولة)، يسارعون إلى قول «لا». مؤخراً صوّت السويديون بـ «لا» فيما يخص إبدال عملتهم الوطنية باليورو، وكل ما ينطوي عليه ذلك من تصفية للتحكم بمصائرهم. افتراضياً أقدمت سائر طبقات السويد الكوزموبوليتية – جميع المؤسسات السياسية التجارية والإعلامية – على التصويت بـ «نعم». وحين قال السويديون «لا» بعناد لم تتردد صحيفة دي فلت الألمانية

في إلقاء اللوم على «خصوصية اقليمية معينة لدى السويديين» بازدراء. إنها على حق شرط أن تكون الإقليمية متمثلة بتفضيل المرء لمؤسساته الخاصة، ولجملة التقاليد، الأعراف، والمعايير التي هي أسباب تلك المؤسسات ونتائجها.

أقدمت الدانمارك هي الأخرى على قول «لا» لعملية الإلغاء المقترحة لعملتها الوطنية. ولو سئل البريطانيون لقالوا «لا» مما يدفع النخب البريطانية إلى الإحجام عن السماح بأي استفتاء. ما الشيء المشترك الذي يجمع كلاً من السويد، الدانمارك، وبريطانيا؟ يبين رئيس التحرير السابق لجريدة الديلي تلغراف اللندنية، تشارلز مور Charles Moore أن كلاً من البلدان الثلاثة يتمتع بامتلاك « كيان سياسي تاريخي جيد التنظيم ومستمر.... ثم يضيف «إن لدى هذه البلدان إيماناً قوياً بحقيقة ثقافتها السياسية. ليست مستندة إلى تاريخ تمخضت فيه الحرب أو الفاشية أو الثورة عن افتضاح جملة ترتيباتها السابقة»

وعلى النقيض من ذلك، يسعى الألمان إلى الذوبان في البوتقة الأوربية هرباً من تاريخ ألمانيا. ويقوم الفرنسيون برفع أوربا إلى السماء بوصفها بوتقة قادرة على إذابة ألمانيا. أما الإيطاليون فيتأملون آفاق ذوبان ثقافتهم السياسية ويقولون: خلاص محمود. وبالنسبة إلى الإسبانيين ليس فقدان السيادة لصالح دولة أوربية فوق قومية إلا الثمن المدفوع عن طيب خاطر من أجل إحداث قطيعة مع ماض قريب لطخه فرانكو، مع الفاشية، ومع الحرب الأهلية.

من المألوف، والضروري على الدوام، أن تكون الديمقراطية واللاثقة متشابكتين. فالنزعة الدستورية الأمريكية ولازمتها الحتمية المتمثلة بالمراجعة القضائية، ترقيان إلى مستوى إنعدام الثقة المهيكل. وعلى الرغم من أن الأمريكيين متهمون بالشك في حكومتهم، فإنهم يبقون، في الحقيقة، أقل ريبة إزاء حكومتهم من الأوربيين في نظرتهم إلى حكوماتهم.

يقوم المحامي والكاتب الروائي الأمريكي سكوت تورو Scott Turow بالتقاط ما يشير إلى هذا الاختلاف في الموقفين الأمريكي والأوربي المتناقضين

بحدة من عقوبة الإعدام. من الخطأ الفادح، حسب رأيه، تفسير اعتراض الأوربيين على عقوبة الإعدام بوصفه دليلاً على كون أوربا أرقى حضارياً. لعل السبب هو أن للديمقراطيات الغربية تاريخاً من الهشاشة، وقد «تكرر خضوعها لحكام دكتاتوريين» وبالتالي فإن «اليوم الذي يصل فيه رجل مجنون آخر إلى موقع قيادة سلطة الدولة ليقتل أعداءه لا يبدو بعيداً: أما النظرة الأمريكية إلى عقوبة الإعدام فمستندة إلى الاستقرار غير الاعتيادي لمؤسساتنا الديمقراطية».

أرى أن هناك تفسيراً مشابهاً للتناقض الحاد بين الحماس الأوربي لتوسيع نطاق القوانين والمؤسسات الدولية على حساب السيادة القومية، وموقف أمريكا الأكثر برودة وارتياباً من مثل هذه القوانين والمؤسسات. ليس من الإنصاف في شيء أن يزعم أن القانون الدولي بالنسبة إلى القانون الواقعي أشبه بالمصارعة المحترفة بالنسبة إلى المصارعة الفعلية. ومع ذلك فإن القانون الدولي – ذلك الذي يتكرر استذكاره كثيراً، ونادراً ما يتم تحديده – إن هو إلا مفهوم سائب بلا حدود. فمن يقر هذا القانون، يفسره، يقضي به، ويفرضه؟ يقول هوبز «القانون دون سيف ليس إلا كلاماً». غير أن القانون المدعوم بالسيف – بالإكراه والقسر – يجب أن يكتسب المشروعية عبر عملية سياسية محددة. يتساءل الأمريكيون: كيف تعمل آلية إضفاء المشروعية على القانون الدولي؟

يقال إن القانون الدولي هو الإجماع العملي لـ «الأسرة الدولية». ها قد وصلنا إلى المنعطف.

لا تلبث محاولة تمزيق الدول – خصوصاً دولتنا – استنفاراً ولجماً للقانون الدولي أن تتحطم على صخرة حقيقة أن أسرة الأمم المتآلفة، ليست إلا وهماً. لا شيء يصح أن يحمل اسم «أسرة» إذا كان يقوم على خلط كيانات مختلفة اختلاف العربية السعودية عن زيلاندا الجديدة، اختلاف اليابان عن السودان، اختلاف ايطاليا عن إيران، واختلاف النروج عن ليبيا، في سلة واحدة.

كانت الثورة الأمريكية، أساساً، حول حق شعب مميز، واع لذاته كشعب واحد، في حكم ذاته بطريقته المميزة، داخل كيان قومي. ثمة كانت رؤيا عظيمة منتمية إلى القرن الثامن عشر: رؤيا أن السيادة الشعبية وثيقة الارتباط بالقومية، بالدولة، ارتباطاً لا انفصام له.

كانت الدولة القومية أداة تحرير عظيمة. نجحت في تحرير الشعب من فكرة أن حكمه لذاته ملجوم بقيود فوق قومية، مثل حق الملوك الإلهي أو الصلاحيات الامبراطورية أو الامتيازات التقليدية لطبقة اجتماعية معينة.

من المؤكد أن الأمريكيين لن يتخذوا موقف المتفرج إزاء إخضاع فكرة دولتهم المميزة لأي معايير أخرى. ليس الأمريكيون بأكثريتهم وطنيين فقط: إنهم قوميون أيضاً. لا يقفون عند حدود محبة البلاد: إنهم مؤمنون بأن ترتيبات هذه البلاد السياسية مع جملة قيمها وطرائق فهمها للشرط الإنساني الذي تعكسه تلك الترتيبات، أرقى وأفضل من نظيراتها لدى أكثرية الدول والأمم. إنهم يعتقدون، ولكنهم أكثر تهذيباً من أن يعلنوا، أن الترتيبات الأمريكية لا تناسب الجميع، الآن على الأقل. فهذه الترتيبات الأمريكية الأرقى لا تناسب إلا الشعوب الراقية ثقافياً وحضارياً – تلك التي ارتقت إلى مستوى تلبية متطلبات حكم الذات.

ومع ذلك فإن النوم مازال يطير من عيني جراء هذا القلق:

قد تكون ثمة علاقة ماكرة ما – خيط مشترك ما – بين فكرتين تتمخضان راهناً عن نتائج خطيرة أولاهما لاأمريكية ومعادية لأمريكا على نحو متزايد تقول إن الدولة القومية غير ضرورية من جهة وخطرة من جهة ثانية، مما يوجب مضاعفة إخضاع الدول لسلسلة من القوانين الدولية ولجملة ترتيبات «أسرة الدول المتآلفة». وترى الفكرة الثانية – وقد أصبحت فجأة محوراً لتحركات أمريكا الدولية – أن الدول كيانات ميكانيكية وليست عضوية. وبالتالي فإن أي شعب متمكن ذي مواهب هندسية – مثل الأمريكيين – يستطيع أن يبني دولاً.

تتقاسم هاتان الفكرتان افتقاراً خطراً لاحترام الدوافع الطبيعية القومية المفضية إلى انتاج الدول. لكل من الفكرتين نكهة ولسنية. كانت وراء صياغة نمط مشاركة الرئيس الأمريكي في مؤتمر باريس 1919. ومازالتا تصوغان نمط سلوك أمة ولسُن ودولته بعد خمس وثمانين سنة.

هل أبدو قلقاً؟ ربما. غير أن أحد فرسان الشك الانجليز قال ذات مرة إنه أراد أن ينقش على جميع الكنائس في انجلترا ثلاث كلمات تحذيرية: «مهم إذا صح». علينا أن ننحت هذه الكلمات على صفحات بعض البيانات السياسية.

في تموز/يوليو الماضي قال رئيس الوزراء توني بلير مخاطباً اجتماعاً مشتركاً لمجلسي الكونغرس الأمريكي: «من التخريف أن يقال إن تمسكنا بالحرية هو نتاج ثقافتنا». ثم أضاف «قيمنا ليست قيماً غربية: إنها قيم كونية شاملة تخص روح الإنسان. ففي كل مكان وزمان يتاح فيهما للناس فرصة الاختيار، سيكون الخيار هو هو: الحرية لا الاستبداد، الديمقراطية لا الديكتاتورية: سيادة القانون لا حكم البوليس السري». إنه تأكيد مهم. ولكن هل هو صحيح؟ لا يتقاسم جميع الناس في جميع الأمكنة والأزمنة معنا «تمسكنا بالحرية» بل وليست الحرية مفهومة بالطريقة ذاتها في كل الأمكنة. ناهيك عن عدم كونها مثمنة بالأسلوب ذاته نسبة إلى نعم سياسية أخرى مثل المساواة، الأمن، والتقوى. هل يؤمن بلير حقاً بأن تمسكنا بالحرية ليس نتاج عملية تثقيف معقدة ومطولة قامت بها سلسلة من المؤسسات والمعايير الاجتماعية التي تطورت على امتداد قرون من الزمن – تلك القرون التي استغرقتها لإعداد التربة الاجتماعية الوعرة من أجل إنبات بذور الديمقراطية؟

حين يتحدث بلير عن الحرية كما نفهمها، عن الديمقراطية وسيادة القانون كما نتدبر إدارتهما، بوصفها «القيم الكونية الشاملة لروح الإنسان» لايكون حاذياً حذو مؤسسي أمريكا حين كانوا يتكلمون عن حقائق «واضحة ذاتيا». فالمؤسسون كانوا يعنون حقائق واضحة لا بالنسبة إلى الجميع في كل الأمكنة والأزمنة، بل بالنسبة إلى عقول غير مشوشة بالخرافة والجهل – عقول شبيهة

بعقولهم. يبدو أن بلير يفكر بمنطق عدم وجود أي فرق بين بوسطن، بغداد، مانشستر، مونروفيا... غير أن حجة بلير لا تستقيم إلا إذا قزمنا المنطق وسفهناه. حين يقول إن الناس العاديين يميلون دائماً إلى اختيار الحرية، الديمقراطية، وسيادة القانون يجب أن يعني أن كل من لا يقدم على ذلك يكون، لهذا السبب، غير عادي. ثمة كثرة من هؤلاء الناس في العالم. إننا في حرب مع بعضهم في العراق.

مؤخراً قال الرئيس بوش شيئاً مهماً – شرط أن يكون صحيحاً. ولعله حتى أكثر أهمية إذا لم يكن صحيحاً. شجب الرئيس ظاهرة «التملق الثقافي» – ظاهرة الاعتقاد بأن ثقافات معينة تفتقر إلى الأهلية المطلوبة للديمقراطية. وقد قال: «مرة بعد أخرى، ظل المراقبون يشككون بمدى "جاهزية" هذا البلد أو ذاك، هذا الشعب أو ذاك، هذه الجماعة أو تلك للديمقراطية – كما لو أن الحرية جائزة يفوز بها المرء لقاء التزامه بمعاييرنا الغربية للتقدم»

حسناً. ربما غرق فرسان التعددية الثقافية في بحر من السعادة جراء تحاشي الرئيس المهذب لعبارة فظة مثل الشوفينية لدى حديثه عن «معايير غربية للتقدم». إن فكرته القائمة على عدم ضرورة الربط بين التقاليد السياسية الغربية ونجاح الديمقراطية تنطوي على أهمية كبيرة.

ولكن هل هي صحيحة؟ يجري اليوم اختبار فرضيته في العراق حيث الأحداث تذكر المرء بنكتة بيزبول قديمة. يطرح أحد المدربين: «لاينقص فريقنا سوى لاعبين اثنين حتى يصبح الفريق البطل. غير أن المؤسف هو أن هذين اللاعبين هما بيب روث Babe Ruth ولو غيرهريغ Lou Gehrig». ولا ينقص العراق سوى ثلاثة أشخاص ليغدو بلداً ديمقراطياً ناجحاً. إلا أن ما يدعو للأسف هو أن هؤلاء الثلاثة هم جورج واشنطن George Washington، جيمس ماديسون James Madison، وجون مارشال John Marshall.

إن العراق بحاجة إلى واشنطن، إلى بطل يحظى باحترام الجميع ورمز للوحدة والهوية القوميتين. إن العراق بحاجة إلى ماديسون، مهندس دساتير عبقري، دارس متعمق لمايطلق عليه الرئيس اسم «معايير تقدم غربية» ومحلل حصيف لمشكلة الطوائف وتوجهاتها النابذة الممزقة. إن العراق بحاجة إلى مارشال، إلى شخص يستطيع، بقدر كبير من الإقناع، أن يضع دستوراً تمكن مهابة محكمته، والقوانين ذاتها، من تأمين الامتثال القومي.

يبقى العراق بحاجة إلى واشنطن، إلى ماديسون، وإلى مارشال – وهو بحاجة إلى التربية الاجتماعية والثقافية الغنية جداً التي يخرج من رحمها أمثال هؤلاء الناس. من تربة أمريكا الاجتماعية في الربع الرابع من القرن الثامن عشر خرج جميع أعضاء الجميعة التأسيسية وجميع مشرعي الدولة الذين ألفوا المجالس التي صادقت على الدستور.

لذا فإن العراق، في سعيه إلى الديمقراطية لايفتقر إلا – نعم إلا! – إلى ما كانت أمريكا تتمتع به في ذلك الزمان: ثقافة ديمقراطية راسخة. من الحقائق البدهية التاريخية أن إعلان الاستقلال لم يكن مِنْ خلق الاستقلال بمقدار ما كان تعبيراً عن تأكيد أن الأمريكيين كانوا قد أصبحوا مستقلين. ففي العقود السابقة لسنة 1776 كانوا قد أصبحوا شعباً مميزاً، ديموساً (Demos)، أمة – متلاحمة بملاط الذكريات المشتركة، النضالات المشتركة، والمثل المشتركة. وكما قال جون آدمز فإن الثورة كانت قد تمت في عقول الأمريكيين وقلوبهم قبل الحادثة المعروفة على جسر كونكورد.

منخرطة أمريكا الآن في إحدى اختبارات بناء الدول العظيمة. أقدمت أمريكا على غزو العراق لنزع أسلحة نظام مارق ظن أنه دائب على مراكمة ترسانة من أسلحة الدمار الشامل. بعد تسعة أشهر من البحث فيما بعد الحرب، لم يتم العثور على مثل تلك الأسلحة. إن رد الفعل السليم على هذا هو الفزع بل وربما السخط، إزاء الاخفاقات الاستخباراتية – وهي إخفاقات ابتليت بها أيضاً الإدارة الأمريكية السابقة مع عدد كبير من الحكومات الأجنبية.

جاء رد فعل واشنطن، بدلاً من ذلك، ولسنياً. إنه: لا تبالوا بأسلحة الدمار الشامل! ثمة تسويغ كاف للحرب ألا وهو عدم امتثال العراق لسلسلة طويلة من قرارات الأمم المتحدة المختلفة. ثمة إدارة أمريكية محافظة تقول إن الحرب كانت مبررة بالحاجة – بالفرصة المتاحة – لتقوية الأمم المتحدة، «الأسرة الدولية» بعبارة أخرى، بوصفها الحَكَم فيما يخص السلوك الدولي. مازال ودرو ولسُن حياً يُرزق!

بات القول الآن بأن خلق نظام جديد في العراق قد يتطلب ربما عامين اثنين يعد واقعياً في واشنطن. يحق للمرء أن يتساءل: هل تتذكر واشنطن أنها احتاجت إلى جيل كامل، وإلى جيش الولايات المتحدة، لإحداث تغيير في الأنظمة، في النهاية – تغيير في المؤسسات والمعايير – في جنوب أمريكا؟ هل ستبرهن دولة شرق أوسطية معينة على أنها أكثر طواعية بين أيدينا مما كانت ميسيسيبي؟ هل ستكون سنتان كافيتين لأمريكا – كما قال ودرو ولسُن عن جمهوريات أمريكا الجنوبية – لتعليم العراق فن انتخاب أناس جيدين؟ مقدر علينا، على ما يبدو، أن نكتشف مرة أخرى حدود المشروع الولسني.

هناك أولئك الذين يقولون: «اللعنة على الاختلافات والفروق! على أمريكا واجب إنجاز ذلك المشروع». ندعوهم إلى أن يتذكروا قاعدة مبدئية وطبيعية للمحاكمة الأخلاقية: ليس ثمة أي واجب يحتم القيام بما يتعذر القيام به.

ما العمل في العراق، إذن؟ لعل أفضل طرق الخروج هي أفضل طرق الاختراق والعبور على الدوام كما قال روبرت فروست Robert Frost. إننا هناك. لا نجرؤ على الرحيل بعد إبدال دولة همجية بأخرى مفلسة – حالة فراغ ستتدفق عليها قوى الشر. ينبغي لهدفنا أن يتركز على سيادة القانون، على نوع من النبض المقوى للمجتمع المدني، على نظام ما قائم على التمثيل السياسي. ومن ثم، تعالوا نسارع إلى أداء القسم بألا نكثر من التورط في مثل هذه العمليات من إعادة البناء!

قبل أربعة عقود وصلتُ إلى قسم الدراسات العليا بجامعة برنستون، حيث كنتُ سأمضي ثلاث سنوات ملأى بالسعادة. لم يخطر ببالي آنذاك أن قرار 1910

القاضي بوضع قسم الدراسات العليا حيث هو كان قراراً تاريخياً بالنسبة إلى القرن العشرين – وربما بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين أيضاً.

كان قرار برنستون القاضي بوضع قسم الدراسات العليا في مكان بعيد عن المجمع الرئيسي قد اتخذ رغم معارضة رئيس الجامعة المريرة. كثيراً ما كان الرجل يصاب بالمرارة حين يخفق الآخرون في تفهم براءة ونقاوة دوافعه، في تقدير خبرته المحايدة البعيدة عن الأنانية، في رؤية مدى كونية وشمول مبادئه.

ما أن خسر المعركة حول تحديد مكان قسم الدراسات العليا حتى بادر ودرو ولسُن إلى الاستقالة من منصب رئاسة برنستون وانخرط في السياسة. بعد عامين اثنين انتخب رئيساً لأمريكا. ولم يكن قد انقضى على استقالته من برنستون سوى تسع سنوات حين وجد نفسه في باريس وقد طار النوم من عينه تحت وطأة مسؤولية أمريكا عن دَوْزَنَة العنصر الياباني في جهاز شرطة السكك الحديدية الصينية.

ما زال شبح ولسُن يجول في العالم. لابد لذلك من أن يطيّر النوم من عيوننا!

الجزء الثالث

المحافظون الجدد والسياسة الداخلية

دولة رفاه خاصة بالمحافظين الجدد

سأفترض ان... دولة الرفاه مازالت معنا....خيراً كان ذلك ام شراً.... ما يتعين على المحافظين الجدد ان يسعوا إليه.... هو دولة رفاه متناغمة مع المبادئ الأخلاقية الأساسية لحضارتنا والمبادئ السياسية الأساسية لأمتنا.

إرفنغ كرستول Irving Kristol

دولة رفاه خاصة بالمحافظين الجدد

إرفنغ كرستول

هاكم جملة المبادئ الأساسية – جملة العيوب، سيقول البعض – لنظرتي [إلى إصلاح دولة الرفاه]. بداية سأفترض أن دولة الرفاه مازالت معنا، خيراً كان ذلك أم شراً، وأن على المحافظين الجدد أن يسعوا إلى جعلها أفضل لا أكثر سوءاً. سوف لن ألتفت إلى اقتصاد دولة الرفاه الذي أعده مسألة ثانوية. فما يتعين على المحافظين الجدد أن يسعوا إليه، قبل كل شيء، هو دولة رفاه متناغمة مع المبادئ الأخلاقية الأساسية لحضارتنا والمبادئ السياسية الأساسية لأمتنا. لعل الغرض الجوهري للسياسة هو، في التحليل الأخير، أن نورّث أولادنا حضارة وأمة يستطيعون أن يعتزوا بهما. هذا يعني أن علينا أن نتصور ما نريده قبل أن نحسب ما نستطيع أن نبذله، لا العكس، الذي هو الموقف المحافظ المألوف. على هذا الصعيد، نجد أن التمويل العام يختلف جذرياً عن اقتصاد الأسرة.

طالما راودتني القناعة بأن عداء المحافظين للأمن الاجتماعي، وهو عداء نابع من مس أحادي مالي يعاني منه المحافظون تقليدياً، يفضي إلى نوع من الشلل والعجز السياسيين كما إلى خطة أو سياسة اجتماعية مفلسة. يتمتع نظام الأمن الاجتماعي في بلادنا بشعبية هائلة. إذا كان الشعب الأمريكي راغباً في أن يكون سخياً مع مسنيه، ولو إلى درجة الإسراف والبذخ، فإن هذا شيء جميل جداً باعتقادي. أليس المسنون، آخر المطاف، مواطنين رائعين دون متاعب؟ إنهم وطنيون، لا ينجبون أطفالاً غير شرعيين، لا يقترفون الجرائم، لا يمارسون أعمال الشغب في الشوارع، وسائل تسليتهم الشعبية محترمة بدلاً من أن تكون مهينة، وإذا ما وجدوا أنفسهم في حالة

وفرة من الأموال، فإنهم يسارعون، بكل سرور، إلى توزيع تلك الأموال بين أحفادهم.

ليس لدينا، إذن، في دولة الرفاه كما أفهمها أنا، سوى الأمن الاجتماعي - ربما باستثناء التحلي بقدر أكبر قليلاً من الكرم. من المؤكد أن على جميع القيود المكبّلة لمكاسب المسنين أن تلغى، تحقيقاً للإنصاف. أما فيما يخص الرعاية الطبية، فإن المحافظين يؤمنون بتكريم الأبوين، والكتاب لايقول بضرورة حصر مثل هذا التكريم بالأبوين (أو الجدين) اللذين هما في صحة جيدة ولايبالغان في إطالة أمد العيش. ليست تكاليف الرعاية الطبية مشكلة بنظر المحافظين، إذا ما استثنينا أولئك المحافظين الذين يعدون الموازنة السنوية كتابهم المقدس.

ما يصح على المسنين، يصح على الأطفال. فمنذ الحرب العالمية الثانية، دأبت الإدارات الجمهورية ضعيفة العقول وذات الحساسية المتعلقة بالموازنة على التآمر مع الليبراليين لخداع الأطفال وعائلات الطبقة العاملة. لو جرت جدولة الحصة المقتطعة للأطفال، وهي الآن 2500 دولار، لارتفعت إلى 7500 دولار وفقاً لمعدلات التضخم. لا بد للإدارة الجمهورية المقبلة من مقاربة هذه الفضيحة مولياً إياها أعلى مراتب الأولوية. سينطوي الأمر على عواقب ذات شأن بالنسبة إلى الموازنة، مما قد يدفعنا إلى إدخال الزيادة المُجَدْوَلَة خلال فترة خمس سنوات. يمكنني أن أؤكد أن ذلك هو الحد الأدنى مما هو مطلوب.

من شأن مفاتن هذا الإصلاح أن تكون، من وجهة النظر المحافظة، مهمة ومتنوعة. من شأنه أن يكون ذا شعبية واسعة، وهذا ليس قليلاً. غير أنه سيكون ما هو أكثر من ذلك بكثير. فهذه العائلات تمثل النموذج المثالي للعائلة الطبيعية، العائلة التي تجسد «قيم الأسرة»، لدى المحافظين - ونحن راغبون في تشجيع مثل هذه العائلات بدلاً من مضاعفة صعوباتها المالية، كما ظللنا نفعل. يستطيع المرء أيضاً أن يفكر بفوائد غير متوقعة، بدلاً من نواقص غير منتظرة، هي الميزة الصارخة للإصلاح الليبرالي. فأحد الأشياء التي يستطيع هؤلاء الآباء والأمهات أن

يفعلوا هـو، آخـر المطاف، توظيف المال في تعليم أولادهـم، جاعلين "خيار المدرسة" واقعاً فعلياً، لا مجرد احتمال متمتع بالتأييد.

لنأت الآن إلى الجزء الأكثر إثارة للجدل والخلاف. من السهل والجذّاب أن يتم التمييز لمصلحة قطاعات كبيرة وواسعة من السكان. غير أن ما يبقى أقل جاذبية بكثير، إضافة إلى أنه يزعجنا جميعاً، هو التمييز ضد أي قطاع سكاني. إلا أن مثل هذا التمييز ضروري ضرورة مطلقة إذا كنا نريد تغيير دولة الرفاه وتحويلها إلى شيء جدير بذلك الاسم.

وهذه القضية، قضية «التمييز ضد» تبرز على نحو ساطع الوضوح لدى دراستنا لموضوع إصلاح نظام الرفاه بالذات. فالمشكلة التي تعاني منها برامج الرفاه الحالية عندنا ليست متمثلة بأنها مكلفة – وهي كذلك دون شك – بل متمثلة بانطوائها على عواقب بالغة السلبية بالنسبة إلى الناس الذين يفترض فيها أن تفيدهم. إن ظهور «شريحة دون الطبقات» المتنامية التي تؤبد ذاتها وتحيل مدننا إلى أمكنة غير صالحة للسكن نتاج واضح لنظام الرفاه الحالي ذي التوجه الليبرالي. يقوم النظام بإفراز سلسلة من العلل الاجتماعية مثل الجريمة، جنوح الشباب، اللا شرعية، إدمان المخدرات، وإدمان الكحول، إضافة إلى تدمير نظام تعليم عام كان يؤدي وظيفته ذات يوم.

ليس الرد الليبرالي الجديد، وهو الرد الذي رفع رايته السيد كلنتون في حملته، والذي يدعو إلى "سنتين وانتهى" بالنسبة إلى جميع مستفيدي نظام الرفاه من سليمي الأجساد، إلا خيالاً. لن يتحقق. لن نرى هيئات الدولة التشريعية ومؤسسة الرفاه العملاقة عاكفة، دونما رحمة، على إلقاء العائلات المعتمدة على معونات نظام الرفاه في الشوارع. لن يقبل الرأي العام بذلك، لن يكون الساسة الليبراليون قادرين على هضمه. ليس ذلك إلا تكتيكاً خطابياً مضللاً، والمحافظون المنجذبون إليه الآن لن يلبثوا أن ينأوا بأنفسهم عنه بالسرعة التي يستطيعونها. [لم يكن إرفنغ كرستول على صواب دائماً، المحرر]

سيكون مفتاح الإصلاح المحافظ متمثلاً بـ: (آ) تشجيع الفتيات على عدم إنجاب أطفال غير شرعيين في المقام الأول، و(ب) التمييز بين " أمهات الرفاه" من جهة وأمهات يعشن على الرفاه، من جهة ثانية. وينبغي لمثل هذا التمييز أن يستند إلى أساس أخلاقي واضح.

تضم خانة «أمهات يعشن على الرفاه» نساء متزوجات، مع أولاد، طُلقن أو ترملن أو هُجرن من قبل أزواجهن. نادراً ما تكون أمثال هؤلاء، بأكثريتهن، على علاقة بأي شريحة من شرائح ما دون الطبقات الاجتماعية. غالباً ما يكن ذوات تطلعات طبقة وسطى، متبنيات لـ "قيم الأسرة"، غير مرشحات لإفراز شريحة بينية من أجيال المعتمدين على نظام الرفاه. لايدوم تعويلهن على مساعدات الرفاه عادة إلا أقل من عامين – لَسْنَ ممن تروق لهن مثل هذه المساعدات. سرعان ما يخرجن من دائرة المستفيدين من الإعانات عن طريق الزواج مرة أخرى أو من خلال الحصول على عمل (أحياناً بعد اتباع دورة تدريبية مهنية باجتهاد). لَسْنَ كتلة سكانية مرضية، إنهن جديرات بمساعدتنا السخية كما بتعاطفنا.

أما «أمهات الرفاه» فلا يصلن إلى نظام مساعدات الرفاه، عادة، إلا نتيجة أفعالهن وتصرفاتهن. ثمة فتيات صغيرات يسمحن لأنفسهن بالحمل والإنجاب لأن احتمال الالتحاق بركب المستفيدين من مساعدات نظام الرفاه لايخيفهن. فالنظام يمكنهن من هجر بيوت قذرة أو أسوأ في الغالب، يوفر لهن الدعم، نقداً ونوعاً (قسائم طعام، منح سكنية، مساعدات طبية)، الدعم الذي يكون، من نواح كثيرة، أفضل مما كن يستطعن كسبه عن طريق العمل بالحد الأدنى من الأجر.

لابد من تفتيح عيون هؤلاء الفتيات على حقيقة أن نظام الرفاه ليس فرصة، بل هو احتمال مرعب. ينبغي، إذن، حرمانهن من المنحة السكنية – قد يكون هذا التغيير الأكثر أهمية. فامتلاك شقة خاصة. شقة توفر مأوى يمكّن الأم من تربية مولودها غير الشرعي، قد يبدو "ممتعاً". أما العيش مع طفل غير شرعي في بيت الأبوين فأقل إغراء بما لايقاس. من شأن ذلك أن يكون هو الوضع إذا تم حرمان الأم من قسائم الطعام والمعونة الطبية (ستكون مضطرة للاعتماد على عيادات

المشاية.) أما الطفل فسيكون، بالمقابل، مؤهلاً للحصول على قسائم الطعام والمساعدات الطبية جنباً إلى جنب مع منحة الأطفال النقدية. إلا أن المحصلة الصافية لمثل هذه الإصلاحات ستكون متمثلة بتقليص دخل الأم بنسبة تتراوح بين 30 و50 بالمئة – بما يفضي إلى جعل نظام الرفاه عديم الجاذبية بنظرها. ثمة، بالطبع، خطر الا تنفق المال على الطفل. غير أن ذلك صحيح في النظام الحالي أيضاً.

علاوة، لن يكون الرجال سليمي الأجساد والعقول مؤهلين للحصول على أي مساعدة من نظام الرفاه. إذا كانوا كحوليين أو مدمني مخدرات أو من ذوي النفور المفرط من تحمل المسؤولية فقط، فيمكنهم أن يعتمدوا على الجمعيات الخيرية الخاصة (تذكروا جيش الإنقاذ). ينبغي للقاعدة العامة أن تكون: إذا كان سلوكك الخاص هو الذي يستطيع تأهيلك للحصول على معونة نظام الرفاه، فإنك لن تحصل عليها، أو لن تحصل إلا على جزء يسير منها.

من المؤكد أن إصلاحاً كالذي أقترحه لنظام الرفاه سيتعرض لوابل من الإدانات على أنه مجحف و"اجتهادي". من شأنه، بالفعل أن يكون مجحفاً – وعديم الإنصاف أيضاً – إذا ما تم فوراً شمل جميع أولئك المستفيدين من نظام الرفاه حالياً، أولئك الذين تشكلت أوضاعهم وشخصياتهم بفعل النظام الراهن، في خانة النظام الجديد. لا بد من اختراع إجراء يمكّن من «التنفيذ على مراحل». غير أنني أرى أن من الأكثر قسوة وإجحافاً أن يتم تشجيع الناس على الانزلاق إلى نفق نظام الرفاه المظلم والمسدود، حيث تتبدد وتُذَل إنسانيتهم، بدلاً من تحذيرهم بصرامة. في التخطيط الاجتماعي، ينبغي للعواقب أن تأتي دائماً قبل النوايا، مهما كانت حسنة ونبيلة.

ومع ذلك فإن مسألة «الاجتهاد» تدخل فعلاً في صلب القضية. لا بد لأي دولةرفاه محافظة من أن تعبر عن قيم أخلاقية محافظة، تماماً كما تحاول أي دولة رفاه ليبرالية فرض قيمها الأخلاقية الليبرالية علينا. لا بد لها من أن تميز لمصلحة نتائج إنسانية مرضية، بدلاً من أي نوايا إنسانية خيّرة. في النهاية ستتوفر للشعب الأمريكي فرصة سياسية سخية تمكنه من تقرير نوعية المجتمع الذي يريد أن

يعيش فيه، نوعية دولة الرفاه التي يرجو أن يتعايش معها. غير أنه لن يحصل على مثل هذا الخيار أبداً إذا أخفق المحافظون في تزويده برؤيا محافظة.

نوافذ محطمة

الشرطة وأمن الأحياء السكنية

أصبحنا مدمنين على النظر إلى القانون من منطلقات فردية اساساً... [غير ان] علينا ان نعود إلى نظرتنا المهجورة منذ زمن طويل التي ترى ان على الشرطة أن تحمي الأحياء جنباً إلى جنب مع الأفراد.... [و] أن نسلّم بأهمية الحفاظ على أحياء سليمة دون نوافذ محطمة.

جيمس كيو. ولسن و جورج إل. كلنغ

نوافذ محطمة

الشرطة وأمن الأحياء السكنية

جيمس كيو. ولسن و جورج إل. كلنغ

أواسط عقد السبعينيات أعلنت ولاية نيو جيرزي «برنامج أحياء آمنة ونظيفة»، بهدف تحسين نوعية الحياة في ثمان وعشرين مدينة. وكجزء من ذلك البرنامج، قدمت الولاية أموالاً لمساعدة ضباط الشرطة على النزول من سياراتهم والقيام بدوريات راجلة. أبدى المحافظ وموظفون آخرون حماساً ملحوظاً لتوظيف الدوريات الراجلة من أجل الحد من الجريمة، غير أن عدداً غير قليل من رؤساء أقسام الشرطة كانوا متشككين. بدت الدوريات الراجلة، بنظرهم، غير ذات شعبية إلى حد بعيد. أدت إلى اختزال حركية الشرطة التي باتت تجد صعوبة في تلبية نداء الخدمة، وإلى إضعاف رقابة مقر القيادة وتحكمه بضباط الدوريات.

ثمة ضباط شرطة كثيرون لم تعجبهم فكرة الدوريات الراجلة، ولكن لأسباب مغايرة: إنها أعمال شاقة: تبقيهم في العراء خلال الليالي الباردة، الممطرة: وتؤدي إلى تقليص فرص تحقيق حملات الإغارة الشرطية الناجحة. في بعض الأقسام، جرى استخدام إلزام الضباط بدوريات راجلة كنوع من العقاب. ظل خبراء العمل الشرطي الأكاديميين دائبين على التشكيك بمدى تأثير الدوريات الراجلة في معدلات الجريمة: بدت العملية، بنظر الأكثرية، أشبه بنوع من الرشوة المقدمة إلى الرأي العام. غير أن الإدارات المحلية بقيت، نظراً لأن الولاية كانت تسدد تكاليفها، مستعدة للسير قدماً.

بعد خمسة أعوام قامت مؤسسة الشرطة، في واشنطن، العاصمة، بنشر دراسة تقويمية لمشروع الدوريات الراجلة. استناداً إلى تحليلها لتجربة محكمة التحكم

تمت في نيو آرك بالدرجة الأولى، استنتجت المؤسسة، على نحو لم يفاجئ أحداً تقريباً، أن الدوريات الراجلة لم تكن قد أفضت إلى تقليص معدلات الجريمة. غير أن سكان الأحياء ذوات الدوريات الراجلة بدوا أكثر شعوراً بالأمن من نظرائهم في مناطق أخرى: بدوا ميالين إلى الاعتقاد بأن الجريمة قد تقلصت؛ وبدوا أقل اتخاذاً للتدابير لاتقاء الجريمة (إغلاق الأبواب بالأقفال مثلاً). أضف إلى ذلك أن المواطنين في مناطق الدوريات الراجلة كانوا أفضل من قاطني المناطق الأخرى على صعيد النظرة إلى الشرطة. كما أن ضباط الشرطة المشاة بدوا متمتعين بروح معنوية أعلى، برضا مهني أكبر، وبموقف إيجابي أكثر من المواطنين في أحيائهم، مقارنة بنظرائهم المكلفين بالقيام بدورهم على متون السيارات.

يمكن عد هذه الاستنتاجات دليلاً على صواب وجهة نظر المشككين: لا تأثير للدوريات الراجلة في الجريمة: تكتفي بخداع المواطنين وإيهامهم بأنهم أكثر أمناً. غير أن أهالي نيو آرك بنظرنا نحن الاثنين، كما بنظر مؤلفي دراسة مؤسسة الشرطة (وقد كان كلنغ منهم)، لم يكونوا مخدوعين وواهمين على الإطلاق. كانوا مطلعين على ما كان ضباط الدوريات الراجلة يفعلونه، على تمخض وجود ضباط راجلين في دوريات مشاة، في الحقيقة، عن جعل أحيائهم أكثر أمناً.

ولكن كيف يكون أي حي "أكثر أمناً" إذا لم ينخفض معدل الجريمة فيه — بل وقد ارتفع في الواقع؟ يتطلب الاهتداء إلى الجواب أولاً أن نفهم أكثر الأشياء إثارة لخوف الناس في الأمكنة العامة. كثيرون يخافون في المقام الأول، بطبيعة الحال، من الجريمة، ولا سيما تلك المنطوية على هجوم مباغت عنيف من جانب أحد الغرباء. إنه خطر واقعي جداً، في نيو آرك كما في العديد من المدن الكبيرة. إلا أننا نميل إلى التغافل عن مصدر آخر للخوف — الخوف من التعرض للإزعاج من قبل أناس فوضويين. أناس ليسوا عنيفين، ولا هم مجرمون بالضرورة، بل أناس سيئو السمعة أو مشاكسون أفظاظ أو ممن يتعذر التنبؤ بنوعية سلوكهم: متسولون، سكارى، مدمنو مخدرات، مراهقون مشاكسون، عاهرات، متسكعون، مختلون عقلياً.

تمثل ما فعله ضباط الدوريات الراجلة برفع مستوى النظام العام في هذه الأحياء إلى أعلى درجة ممكنة. ومع أن الأحياء كانت زنجية بأكثريتها الساحقة وعناصر الدوريات الراجلة كانوا من البيض بأكثريتهم، فإن مهمة «حفظ النظام» الشرطية هذه كانت تُؤدّى بما يحقق الرضا العام لدى الفريقين.

أحدنا (كلنغ) أمضى عدداً غير قليل من الساعات ماشياً مع ضباط دوريات راجلة في نيو آرك ليرى فهمهم لـ "النظام" وما كانوا يفعلونه لحفظه. أحد المشاوير كان نموذجياً: تم المشوار في قطاع مزدحم ولكنه خرب، فيه عدد كبير من المباني المهجورة، المحلات الهامشية (وقد عرضت كثرة منها في واجهاتها الأمواس والسكاكين والخناجر المسلولة)، مخزن كبير واحد للحي، والأهم من ذلك كله، محطة قطارات وعدد غير قليل من مواقف الحافلات الرئيسية. مع أن المنطقة مذمومة فإن شوارعها كانت مزدحمة لأن المنطقة كانت عقدة رئيسية للمواصلات. كان نظام هذه المنطقة المضبوط مهماً ليس فقط بالنسبة إلى أولئك المقيمين والعاملين فيها، بل وبالنسبة إلى آخرين كثر أيضاً، آخرين كان يتعين عليهم أن يعبروها في الطريق إلى البيوت، إلى السوبر ماركتات، أو إلى المصانع.

كان الناس في الشوارع زنوجاً باكثريتهم: أما الضابط المكلف بمراقبة الشارع راجلاً فقد كان من البيض. كان الجمهور مؤلفاً من "نظاميين" و"غرباء". وفئة النظاميين كانت تضم أناساً محترمين، مع بعض السكارى والمنبوذين الذين كانوا هناك على الدوام ولكن بقوا «عارفين حدودهم». أما الغرباء فقد كانوا غرباء حقاً، مثيرين للريبة بل وللخوف أحياناً. كان الضابط – لعله كَلِي – يعرف هويات النظاميين الذين كانوا، بدورهم يعرفونه، ملزماً، حسب فهمه لوظيفته، بمراقبة الغرباء والتأكد من بقاء النظاميين سيئي السمعة منضبطين ببعض القواعد غير الرسمية ولكن المفهومة على نطاق واسع. كان السكارى ومدمنو المخدرات يستطيعون الجلوس على الشرفات والأروقة، ولكن دون انبطاح. كان الناس يستطيعون أن يشربوا في الأزقة الجانبية ولكن دون مفترق الطرق الرئيسي. كان لا بد من إبقاء القوارير في أكياس من الورق. أما التحدث مع الناس المنتظرين عند

المواقف، إزعاجهم، اوالتسول منهم، فقد كان محظوراً حظراً باتاً وصارماً. إذا ما نشب نزاع بين تاجر وزبون فقد كان الافتراض هو أن الأول على حق، ولا سيما إذا كان الزبون من الغرباء. إذا بدا أحد الغرباء متسكعاً كان كَلِي سيسأله عما إذا كان لديه أي معيل أو عن عمله؛ وإذا جاءت أجوبته غير مقنعة، فإن كَلِي كان يطلب منه أن يمشي في طريقه. كان الأشخاص الذين يخالفون القواعد غير المكتوبة هذه، ولا سيما أولئك الذين يضايقون الناس المنتظرين في مواقف الحافلات، يوقفون بتهمة التشرد. أما المراهقون الصاخبون فكان يطلب منهم أن يلتزموا بالهدوء.

جملة هذه القواعد كانت تُحَدَّد وتطبَّق بالتسيق مع النظاميين في الشارع. كان من الممكن لأي حي آخر أن يعتمد قواعد مختلفة، ولكن هذه، حسب فهم الجميع، كانت قواعد هذا الحي. وإذا ما أقدم أحد على مخالفتها لم يكن النظاميون يكتفون بالتماس مساعدة كَلِي بل كانوا أيضاً يسخرون بالمخالف. أحياناً كان يمكن وصف عمل كَلِي بـ (تطبيق القانون) ولكنه كثيراً ما ظل ينطوي على اتخاذ خطوات غير رسمية لا علاقة لها بالقانون في سبيل المساعدة على توفيرالحماية لما كان الحي قد قرر أنه المستوى المناسب من النظام العام. ربما لم تكن بعض الأمور التي أقدم عليها قادرة على الصمود أمام أي احتجاج قانوني.

قد يقر أي شكّاك عنيد بأن أي ضابط دورية راجلة بارع يستطيع الحفاظ على النظام، ولكنه يبقى مصراً على أن مثل هذا النوع من النظام، ليس ذا علاقة وثيقة بالمنابع الفعلية لخوف الجماعة أو الحي – أي بالجريمة العنيفة. ذلك صحيح إلى حدود معينة. إلا أن علينا أن نتذكر أمرين اثنين. أولاً: يتعين على المراقبين الخارجيين ألا يفترضوا أنهم يعرفون مقدار القلق المتفشي الآن في العديد من أحياء المدن الكبيرة النابع من الخوف من إجرام حقيقي، ومقدار القلق الناجم عن الخوف من نوع من الشعور بأن الشارع مفتقر إلى النظام، ومصدر لمصادفات مقيتة، باعثة على الإزعاج. من الواضح أن أهل نيو آرك يرون، استناداً إلى سلوكهم وتعليقاتهم

على مسامع المراسلين، أن النظام العام ذو قيمة عالية، ويشعرون بالاطمئنان إزاء قيام الشرطة بمساعدتهم على حفظ هذا النظام.

ثانياً: تكون الفوضى والجريمة، على مستوى الحي، مترابطتين ترابطاً وثيقاً لا انفصام له، في نوع من التتابع التطوري أو التراكمي. فأساتذة علم النفس الاجتماعي وضباط الشرطة يميلون إلى الإتفاق على أن من شأن ترك إحدى نوافذ أحد المباني مكسوراً دون إصلاح أن يتمخض عن تعرض سائر النوافذ الأخرى للكسر وبسرعة. يصح هذا على الأحياء الراقية مثلها مثل الأحياء البائسة والفقيرة. ليس من الضروري أن تتم عمليات تحطيم النوافذ على نطاق واسع لأن مناطق معينة مأهولة بمحطمي نوافذ مصممين، في حين أن مناطق أخرى مسكونة من قبل أناس يعشقون الشبابيك: لعل ما يحصل هو أن نافذة مكسورة واحدة تشي بأن أحداً لا يبالي، مما يعني أن تكسير المزيد من النوافذ لا يكلف شيئاً. (بقي الأمر مسلياً على الدوام)

تحدث أستاذ علم نفس بجامعة ستانفورد يدعى فيليب زيمباردو عام 1969 عن بعض تجارب اختبار نظرية النوافذ المحطمة. قام بالترتيب لصف سيارة دون لوحات أرقام مفتوحة الأبواب في أحد شوارع برونكس وسيارة مشابهة في أحد شوارع بالو آلتو الكاليفورنية. في غضون عشر دقائق بعد هجرها أقدم الأوغاد "الزعران" على مهاجمة السيارة المصفوفة في برونكس. تمثلت عصابة المهاجمين الأولى بعائلة مؤلفة من أب، أم، وابنهما الصبي. قامت بفك المبرد والبطارية. وخلال أربع وعشرين ساعة كان كل شيء له قيمة تقريباً قد طار. بعد ذلك بدأت عمليات التحطيم العشوائية – جرى تكسير الشبابيك، خلع القطع، تمزيق الفَرْش. راح الأطفال يستعملون السيارة ملعباً. أكثر "الزعران" من الراشدين كانوا بيضاً أنقياء بملابس جيدة. أما السيارة المصفوفة في بالو آلتو فبقيت على حالها، دون أن يمسها أحد مدة زادت على الأسبوع. ثم أقدم الأستاذ زيمباردو على كسر جانب من السيارة بمطرقة ثلج: وسرعان ما بادر المارة إلى الالتحاق بالركب. في غضون بضع ساعات كانت

السيارة قد قُلبت رأساً على عقب ودُمرت تماماً. مرة أخرى كان قطيع "الزعران" مؤلفاً من بيض محترمين على مابدا.

الأملاك المهملة "الداشرة" تتحول إلى فرائس سهلة للناس طالبي اللهو والسطو، أو حتى لأناس لا يخطر ببالهم أن يقدموا على مثل هذه الأفعال ممن يعدون أنفسهم ملتزمين بالقوانين. بسبب طبيعة الحياة الجماعية في البرونكس – الضياع، تكرر حوادث هجر السيارات وسرقة الأشياء أو تكسيرها، وتجربة «لا أحد يبالي» السابقة – تبدأ عملية "الزعرنة" هنا أسرع بكثير مما تفعل في بالو ألتو الهادئة والرصينة، حيث بات الناس يعتقدون بأن الخيارات الخاصة تحظى بالاهتمام، وبأن التصرفات العابثة باهظة التكاليف. غير أن "الزعرنة" قابلة لأن تحدث في جميع الأمكنة لحظة خفض الحواجز المجتمعية – مشاعر الاحترام المتبادل وشروط التحضر والتمدن – عبر حدوث أفعال تنم عن أن «أحداً لا يبالي».

نرى أن السلوك غير المنضبط، يفضي أيضاً إلى انهيار ضوابط الحي المجتمعية. من شأن أي حي مستقر مأهول بمجموعة من الأسر المهتمة ببيوتها، الحريصة على أطفال بعضها، والمعبرة عن الغضب بثقة لدى رؤية أي متطفلين غير مرغوبين أن يتحول، خلال بضع سنوات، بل في غضون بضعة أشهر، إلى غابة بغيضة ومرعبة. يجري ترك غرض ما مهجوراً، تنمو الأعشاب، تُحطم إحدى النوافذ. يتوقف الراشدون عن توبيخ الصبية والفتيات المشاكسين؛ يتشجع هؤلاء ويغدون أكثر فظاظة. تنتقل الأسر من الحي: يأتي راشدون لا يعرفون معنى الانتماء. يبدأ المراهقون بالتجمع أمام مخزن الزاوية. صاحب المخزن يطلب منهم الابتعاد: يرفضون تلبية الطلب. تنشب الشجارات. تتراكم القمامة. يبدأ الناس باحتساء المشروبات الكحولية أمام البقالية: لا يلبث أحد السكارى أن يقع على الأرض بعد الانزلاق إلى الزقاق الجانبي ويُترك حيث هو إلى أن يصحو. يتعرض المارة المشاة لسؤال المتسولين المزعجين.

عند هذه النقطة ليس محتوماً أن تتفشى الجريمة الخطيرة، ولا سيما الهجمات العنيفة على الغرباء. غير أن عدداً كبيراً من السكان سيعتقدون أن الجريمة،

وخصوصاً القائمة على العنف، في صعود، وسيبادرون إلى تعديل سلوكهم وفقاً لذلك. سيجعلون استخدامهم للشوارع أقل، ولدى وجودهم في الشوارع سينأون بأنفسهم عن أقرانهم، ماشين بعيون حذرة، شفاه مقفلة، وخطوات متعجلة. «إياك أن تتورط!» مثل هذا التشظي المتنامي لن يكون ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى بعض السكان، لأن الحي ليس «وطنهم» بل هو «المكان الذي يعيشون فيه». اهتماماتهم في أمكنة أخرى: إنهم كوزموبوليتيون. غير أنه سيعني أشياء كثيرة بالنسبة إلى آخرين تستمد حياتهم معناها وقيمتها من الصلات المحلية لا من الانخراط العالمي: والحي سيتوقف عن الوجود إلا فيما يخص عدداً قليلاً من الأصدقاء الموثوقين الذي يخططون للقائهم.

مثل هذه المنطقة عرضة للهجوم الإجرامي. ومع أن مثل هذا الهجوم ليس محتوماً فإنه أكثر احتمالاً هنا مقارنة بأمكنة أخرى يكون فيها الناس قادرين على تنظيم السلوك العام بضوابط غير رسمية، أن تروج تجارة المخدرات، أن تنتشر الدعارة، وأن تتعرض السيارات للسرقة. سيقوم الصبية بسرقة حاجيات السكارى للتسلية واللهو، وسيتعرض زبائن بائعات الهوى للنهب من جانب أناس يُقْدِمون على مثل هذه الفعلة عمداً وربما بطرق عنيفة. ستكون شجارات كثيرة.

كثيراً ما يكون المسنون بين أولئك الذين يجدون صعوبة في الانتقال من مثل هذا المكان. واستطلاعات المواطنين تشي بأن احتمال صيرورة المسنين ضحايا للجريمة أقل من الشباب. وقد استنتج البعض من ذلك أن الخوف المعروف من الجريمة الذي يعبر عنه المسنون إن هو إلا نوع من المبالغة. قد لاينبغي أن نعتمد برامج خاصة لحماية الأكبر سناً: ربما يتعين علينا حتى أن نحاول تبديد المخاوف الزائفة لديهم. يقوم مثل هذا الكلام على نوع من الخطأ. فاحتمال التعثر بمراهق مشاكس أو متسول مخمور قد لا يكون أقل بعثاً للخوف من احتمال لقاء لص حقيقي، بالنسبة إلى شخص لاحول له ولا قوة. ليس ثمة أي فرق بين صيغتي المجابهة هاتين في الحقيقة. أضف إلى ذلك أن المعدل الأدنى لصيرورة المسنين ضحايا إن هو إلا معيار للخطوات التي اتخذوها سلفاً. – باقين، في المقام الأول، خلف الأبواب المغلقة –

نشداناً لتقليص الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها إلى الحدود الدنيا. يكون الرجال الأصغر سناً أكثر تعرضاً للهجوم من النساء الأكبر سناً، لا لأنهم أهداف أسهل وأدسم، بل لأنهم أكثر نزولاً إلى الشوارع. وليس المسنون هم الوحيدين الذين يرون رابطاً بين الفوضى والخوف. فأستاذة القانون الهارفاردية سوزان استريتش Susan Estrich، قامت مؤخراً بتجميع عدد من الدراسات لمنابع الخوف العام. ثمة دراسة، تمت في بورتلاند الأوريغونية، أشارت إلى أن ثلاثة أرباع الراشدين الذين تمت مقابلتهم يعبرون الشارع إلى الرصيف المقابل حين يرون عصابة من المراهقين: وهناك دراسة أخرى، جرت في بلتيمور، اكتشفت أن ما يقرب من النصف مستعدون لعبور الشارع تجنباً حتى لشاب غريب منفرد. لدى قيام أحد العاملين في الاستفتاء بسؤال أهالي أحد المشروعات السكنية عن موقع البقعة الأخطر، أفادوا بأنه المكان الذي يجتمع فيه الشباب لاحتساء الخمور وعزف الموسيقا، على الرغم من أن جريمة واحدة لم تكن قد وقعت هناك. وفي مشروعات بوسطن السكنية العامة، تم التعبير عن أكبر المخاوف من قبل أشخاص يعيشون في المباني الموبوءة بالقدر الأكبر من الفوضى والفظاظة، لا الجريمة. من شأن معرفة هذه الحقيقة أن تساعد المرء على تفهم مدى أهمية مثل هذه التعابير غير الضارة في حالات أخرى كنقوش محطات المترو. وقد كتب ناثان غليزر Nathan Glazer يقول إن انتشار الكتابة على الجدران، حتى حين لا تكون داعرة وشائنة، يجابه راكب قطار الأنفاق بـ «الادراك المحتوم لحقيقة أن البيئة التي يتعين عليه أن يتحملها لمدة ساعة أو أكثر في اليوم بيئة غير مضبوطة وغير قابلة للتحكم، وأن كائناً من كان يستطيع أن يغزوها ليمارس ما يخرط بالبال من تخريب وعربدة».

رداً على الخوف يبدي الناس حرصاً على تجنب بعضهم البعض، فيضعفون من دوافع الانضباط. أحياناً يبادرون إلى الاستنجاد بالشرطة. سيارات دوريات النجدة تصل، تتم عملية اعتقال آنية بين الحين والآخر، ولكن الجريمة تتواصل والفوضى لا تخف. يتقدم المواطنون بشكوى إلى رئيس الدورية، غير أن الأخير يبين أن قسمه يعاني من النقص في الكوادر وأن المحاكم لا تعاقب المعتدين الصغار أو المخالفين

للمرة الأولى. وعناصر الشرطة الذين يصلون في سيارات الدورية يبقون، بنظر السكان، إما غير فعالين أو غير مبالين: وليس السكان بنظر رجال الشرطة، إلا حيوانات جديرة ببعضها البعض. قد يكف المواطنون، سريعاً، عن استدعاء الشرطة، لأنها "لاتستطيع أن تفعل شيئاً"

لقد حصل ما نطلق عليه اسم الانحطاط المديني عبر قرون من الزمن في سائر المدن. ولكن ما يحدث الآن مختلف من ناحيتين مهمتين على الأقل. أولاً: خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، مثلاً، نادراً ما كان سكان المدن قادرين – بسبب التكاليف المالية، صعوبة المواصلات، والروابط العائلية والكنسية – على الهروب من مشكلات الأحياء. ولم يكن الابتعاد عن المكان يتم، إذا تم أساساً، إلا على طرق المواصلات العامة. أما الآن فإن القدرة على الحركة أصبحت استثنائية السهولة بالنسبة إلى الجميع فيما عدا الأشد فقراً أو أولئك المسجونين داخل أسوار الانحياز العنصري. كانت موجات الجريمة الأقدم مزودة هيكلياً بنوع من آليات التصويب الذاتي: بقاء أي حي أو تجمع مصمماً على تأكيد التحكم بحظيرته. ثمة مناطق في شيكاغو، نيويورك، وبوسطن تتعرض لأنواع من الجريمة وحروب العصابات، ثم لا تلبث الحالة الطبيعية أن تعود مع نجاح الأسر التي لم تكن قادرة على اللجوء إلى مساكن بديلة في استعادة سيطرتها على الشوارع.

ثانياً: كانت الشرطة في تلك الفترة الأبكر تساهم في مثل ذلك التأكيد للسيطرة عبر التحرك، بعنف أحياناً، لخدمة مصلحة التجمع. كان الشباب المشاكسون يتعرضون للتوبيخ والتعنيف، وكان البعض يجري اعتقالهم «اشتباهاً» أو بتهمة التشرد، وكانت شلل محترفي الدعارة وصغار اللصوص تتعرض للملاحقة والإبعاد. كانت «الحقوق» نعمة يستمتع بها الناس المحترمون، ربما محترفو الاجرام الجديون القادرون على تحاشي العنف وتغطية تكاليف المحامين أيضاً. لم يكن هذا النوع من الضبط الشرطي انحرافاً أو نتاج تطرف عارض. فمنذ الأيام الأولى من حياة الدولة عُد عمل الشرطة شبيهاً بعمل الحارس الليلي في المقام الأول: المحافظة على النظام ضد عوامل التهديد الرئيسية لهذا النظام – الحرائق، الحيوانات البرية،

وأرباب السلوك الشائن. لم يكن ينظر إلى حل الجرائم على أنه من مسؤوليات الشرطة، بل كان يُعد مسؤولية خاصة. ففي عدد آذار/ مارس 1969 من الأتلانتيك كتب أحدنا (ولسُن) تقريراً وجيزاً عن التغير البطيء الطارئ على دور الشرطة الذي تحول من مهمة حفظ النظام إلى مهمة مكافحة الجريمة. وعملية التحول بدأت مع استحداث ظاهرة عناصر التحري الخاصين (من المجرمين السابقين في الغالب)، الذين كانوا يعملون، بعيداً عن الاحتمالات الطارئة، لمصلحة أفراد سبق لهم أن تعرضوا للخسارة. مع مرور الزمن تمت إذابة عناصر التحري في بوتقة أجهزة الشرطة البلدية وصاروا يحصلون على مرتبات نظامية؛ في الوقت نفسه انتقلت ملاحقة اللصوص من المواطن الخاص الضحية إلى المدعي العام المحترف. وهذه العملية لم تكتمل في أكثرية الأمكنة حتى القرن العشرين.

في ستينيات القرن العشرين حيث كانت حوادث الشغب المدينية مشكلة كبرى، راح أساتذة العلوم الاجتماعية يبدون حرصاً على استكشاف خفايا وظيفة الحفاظ على النظام لدى الشرطة، ويقترحون طرقاً لتحسين الأداء – لا لجعل الشوارع أكثر أمناً (وهي الوظيفة الأصلية)، بل لاختزال تكرر وقوع حوادث العنف الجماعي. بات الحفاظ على النظام على صلة ما بعلاقات الحي أو التجمع، ولكن الاهتمام ما لبث، مع تواصل موجة الجريمة البادئة أوائل الستينيات دون تباطؤ على امتداد العقد وصولاً إلى السبعينيات، أن تحول نحو دور الشرطة بوصفها جيشاً من محاربي الإجرام. توقفت الدراسات المتخصصة بسلوك الشرطة، عموماً، عن أن تكون روايات لقصص وظيفة الحفاظ على النظام، لتصبح، بدلاً من ذلك، محاولات مبذولة لاقتراح واختبار جملة طرائق وأساليب كفيلة بتمكين الشرطة من حل المزيد من ألغاز الجرائم، من القيام بالمزيد من الاعتقالات، ومن تجميع أدلة أفضل. صار أساتذة العلوم الاجتماعية يفترضون أن من شأن تحقيق النجاح في هذه الميادين أن يؤدي إلى جعل المواطنين أقل خوفاً.

تم تحقيق إنجازات عظيمة خلال عملية الانتقال هذه، مع تأكيد رؤساء الشرطة من ناحية والخبراء الخارجيين من ناحية ثانية، مهمةَ مكافحة الإجرام في

خططهم، في تخصيص الموارد، وعلى صعيد نشر العناصر. لا شك أن الشرطة باتت، نتيجة لذلك، أفضل على صعيد محاربة الجريمة. ومن المؤكد أن عناصر الشرطة ظلوا منتبهين إلى مسؤوليتهم عن النظام. غير أن العلاقة بين حفظ النظام ومنع الجريمة، وقد كانت شديدة الوضوح بالنسبة إلى الأجيال السابقة، ما لبثت أن تعرضت للنسيان.

تلك العلاقة شبيهة بالسيرورة التي تجعل نافذة محطمة واحدة تغدو كثرة من النوافذ المحطمة. إن المواطن الذي يخاف السكران الذي تفوح منه رائحة الكحول، المراهق المشاكس، أو المتسول الوقح، لا يكتفي بالتعبير عن مجرد الاشمئزاز من السلوك البغيض، إنه يعبر أيضاً عن نوع من الحكمة الشعبية التي تبدو نوعاً من التعميم الصحيح – أي أن جرائم الشارع الخطيرة تتفشى في الأمكنة التي يُترك فيها السلوك المنحرف سائباً بلا قيود. فالمتسول السائب ليس، عملياً، إلا النافذة المكسورة الأولى. ومجموعات الشغب واللصوص، سواء أكانت عرضية هاوية أم محترفة، تعتقد أنها تقلص من احتمالات تعرضها للاعتقال أو حتى التعرف عليها إذا ما مارست نشاطاتها في شوارع يكون الضحايا المحتملون فيها مذعورين سلفاً جراء الأوضاع السائدة. إذا أخفق الحي في منع متسول فظ من إزعاج المارة، فإن اللص قد يرى أنه من غير المحتمل أن يتم استدعاء البوليس للتعرف على أي متطفل محتمل أو للتدخل في حال حصول التطفل العدواني فعلاً.

يقر بعض إداريي الشرطة أن هذه العملية تتم، غير أنهم يجادلون أن الضباط المجهزين بالآليات قادرون على التعامل معها بنجاح لا يقل عن نجاح ضباط الشرطة الراجلين. لسنا واثقين من ذلك. نظرياً، بوسع أي ضابط شرطة في سيارة دورية أن يرى ما يراه نظيره الراجل. نظرياً، يستطيع الأول أن يتحدث مع عدد من الناس يوازي عدد الناس الذين يخاطبهم الثاني. إلا أن واقع اللقاءات الجامعة بين عناصر الشرطة والمواطنين يتغير بقوة تحت تأثير السيارة. أي ضابط راجل لا يستطيع أن يفصل نفسه عن أهل الشارع. ما من شيء، غير زيه الرسمي وشخصيته، يستطيع أن يساعده، حين يتم الاستنجاد به، في إدارة ما قد يحصل، مهما كان شأنه. ولن

يستطيع أبداً أن يتأكد مما سيكونه – استفسار عن توجيهات، استغاثة، إدانة غاضبة، تعليق استفزازي، ثرثرة مضطربة بلا معنى، حركة استفزازية.

من الوارد أكثر بالنسبة إلى أي ضابط شرطة في سيارة أن يتعامل مع أهل الشارع بطريقة إنزال زجاج الشباك والنظر إليهم. فالباب والشباك يحجزان المواطن المراجع، إنهما حاجزان. بعض الضباط يستغلون هذا الحاجز، ربما على نحو لا شعوري، فيتصرفون وهم في السيارة على نحو مغاير لما كانوا سيتصرفونه لو كانوا راجلين. لقد كنا شهوداً على ذلك أعداداً لا تحصى من المرات. تتوقف سيارة الشرطة عند زاوية شارع تجمع فيها حشد من المراهقين. يجري إنزال زجاج السيارة. يحدق الضابط في الشباب. الشباب يردون بتحديق مقابل. يبادر الضابط أحدهم: تعال إلى هنا! يمشي الشاب على مهل، موحياً لأصدقائه عبر أسلوبه اللامبالي المدروس أنه ليس خائفاً من السلطة. يسأله الضابط:

– ما اسمك؟

– أنا تشاك.

– تشاك ماذا؟

– تشاك جونز.

– ما الذي تفعله هنا يا تشاك؟

– لا شيء.

– هل أنت على صلة بأحد ضباط الشرطة؟

– لا.

– متأكد؟

- نعم.

– ابق بعيداً عن المشاكل يا تشاك العزيز.

في هذه الأثناء، يكون الصبية الآخرون غارقين في الضحك وتبادل التعليقات فيما بينهم، ربما ساخرين بضابط الشرطة. يحدق الضابط بقدر أكبر من التجهم والصرامة. لا يستطيع أن يعرف ما يقال يقيناً. كما لا يستطيع أن يشارك فيبرهن، عبر إظهار مهارته في فنون المشاجرة الشارعية، على استحالة إلحاق الهزيمة به. وعبر العملية لا يكون الضابط قد تعلم شيئاً ذا شأن ويكون الصبية قد قرروا أن الضابط قوة غريبة يمكن تجاهلها، بل والاستهزاء بها، بسهولة.

تشير تجاربنا إلى أن أكثر المواطنين يحبون التحدث مع أي ضابط شرطة. فمثل هذه الأحاديث المتبادلة تمنحهم شعوراً بالأهمية، تزودهم بمادة للثرثرة، وتمكنهم من إطلاع السلطات على هواجسهم (بما يكسبهم قدراً متواضعاً، ولكنه ذو شأن، من الإحساس بأنهم فعلوا شيئاً، بالنسبة إلى المشكلة). يمكن التواصل مع شخص راجل بقدر أكبر من اليُسر، ويمكن مخاطبته بقدر أكبر من العفوية، مقارنة مع شخص في سيارة. أضف إلى ذلك، يمكن الحفاظ، بقدر أكبر من السهولة، على شيء من الغموض والكتمان لدى سحب ضابط الشرطة جانباً لإجراء حديث خاص معه. افترض أنك تريد أن تمرر معلومة عن ذلك الذي يسرق حقائب اليد، أو عن ذلك الذي عرض عليك جهاز تلفاز مسروق. في قلب المدينة، تشير الاحتمالات كلها إلى أن المتهم يعيش في مكان قريب، ليس اقترابك من سيارة دورية معروفة ومدك للرأس إلى داخل السيارة عبر الشباك إلا لتقديم دليل ملموس على أنك "مخبر".

يكمن جوهر دور البوليس في حفظ النظام في تعزيز جملة آليات الضبط والتحكم غير الرسمية في الحي نفسه. فالشرطة لا تستطيع، دون تخصيص موارد خارقة للعادة، أن توفر بديلاً عن ذلك التحكم غير الرسمي. ومن ناحية ثانية، لا بد للشرطة، إذا أرادت تدعيم تلك القوى الطبيعية، من المبادرة إلى استيعابها والتصالح معها. هنا بالذات تكمن المشكلة.

◆ ◆ ◆

هل ينبغي لنشاط الشرطة في الشارع أن يتحدد، من نواح مهمة، بمعايير الحي بدلاً من قواعد الدولة وأنظمتها؟ على امتداد العقدين الماضيين، شكل تحول الشرطة من حفظ النظام إلى تطبيق القانون وفرضه إخضاعاً متزايداً لها لتأثير القيود الحقوقية، المستثارة بشكاوى وسائل الإعلام والمعززة بأحكام القضاء وأوامر الأقسام. ونتيجة لذلك، باتت وظائف حفظ النظام العائدة للشرطة محكومة بقواعد وأنظمة استُحدثت للتحكم بعلاقات الشرطة مع المجرمين المشبوهين. نعتقد أن هذا تطور جديد كلياً. وعلى امتداد قرون عديدة ظل دور الشرطة كعناصر حراسة مقيماً، في المقام الأول، لا من منطلق امتثالها لجملة من الإجراءات السليمة، بل من منظور نجاحها في تحقيق غاية مرجوة. تمثلت الغاية بالنظام، وهو تعبير غامض أساساً ولكنه شرط كان الناس يستطيعون التعرف عليه إذا ما رأوه. أما الوسائل فكانت هي نفسها التي كان من شأن الحي أو التجمع أن يستخدمها ويوظفها لدى تحلي أعضائه بما يكفي من آيات التصميم، الشجاعة، والمرجعية. إن التحري عن المجرمين وإلقاء القبض عليهم كانا يشكلان، على النقيض من ذلك، الوسيلة الموصلة إلى تلك الغاية، دون أن يجسد غاية بحد ذاتها. كان حكم قضائي بالإدانة أو البراءة يشكل النتيجة المرجوة لنموذج تطبيق القانون. من البداية، كانت الشرطة مطالبة باتباع قواعد محدّدة لتلك السيرورة، رغم أن الدول كانت متباينة من حيث مدى وجود اتصاف تلك القواعد والضوابط بالتشدد. ظلت عملية توقيف المجرمين مفهومة دائماً على أنها منطوية على حقوق فردية، من شأن انتهاكها أن يكون مرفوضاً لأنه يعني أن الضابط المنتهك كان سيتصرف كما لو كان قاضياً أو هيئة محلفين، وتلك ليست واحدة من مهماته. كان لا بد لكل من الإدانة أو البراءة من أن تتقرر بموجب معايير كونية شاملة في ظل إجراءات وتدابير خاصة.

ما من قاض أو هيئة محلفين يرون، عادة، الأشخاص الذين جرى توقيفهم لأنهم تشاجروا واختلفوا حول المستوى الصحيح لنظام الحي. ذلك صحيح ليس فقط لأن أكثرية القضايا تعالج على نحو غير رسمي في الشارع وعلى قارعة الطريق، بل ولعدم توفر معايير كونية شاملة لتسوية الخلافات ذات العلاقة بالفوضى، مما يعني

ألا يكون أي قاض أكثر حكمة وأنجح من أي ضابط شرطة. إلى وقت غير بعيد، ظلت الشرطة، في العديد من الولايات، بل وما زالت في بعض الأمكنة حتى اليوم، تعتقل الناس بتهم من قبيل شخص يبعث على الشك، أو متشرد، أو سكران في أمكنة عامة، وهي تهم قلما تنطوي على أي معنى حقوقي. وهذه التهم موجودة لا لأن المجتمع يريد القضاة أن يعاقبوا المتشردين أو المخمورين، بل لأنه يرغب في أن يبقى ضابط الشرطة متمتعاً بامتلاك الأدوات القانونية التي تمكنه من إزاحة الأشخاص غير المرغوبين من أي حي حين تخفق الجهود غير الرسمية في الحفاظ على النظام في الشوارع.

ما إن نبدأ بتصور جميع مناحي عمل الشرطة على أنها منطوية على تطبيق قواعد كونية شاملة في ظل إجراءات خاصة، حتى نبادر، حتماً، إلى التساؤل عما تعنيه عبارة (شخص غير مرغوب فيه) وعما يدعو إلى تجريم التشرد أو السكر. ثمة رغبة قوية وملحة في رؤية الناس يلقون معاملة منصفة تجعلنا نقلق إزاء السماح لعناصر الشرطة بالانقضاض على أشخاص هم غير مرغوبين بموجب بعض المعايير الضبابية الفئوية الضيقة. وثمة نزعة نفعية متنامية وإن لم تكن ملحة بالقدر نفسه تفضي بنا إلى الشك بضرورة جعل أي سلوك لا يلحق أي "أذى" بشخص آخر سلوكاً غير شرعي. ولهذا فإن كثيرين منا نحن الذين نتولى مراقبة الشرطة مترددون إزاء تمكين عناصر الشرطة، بالطريقة الوحيدة التي يستطيعون اعتمادها، من أداء وظيفة ترغب جميع الأحياء رغبة يائسة في قيامهم بأدائها.

إن هذه الرغبة في عدم تجريم، السلوك المقيت الذي لا يؤذي أحداً، وصولاً إلى إزالة العقوبة النهائية التي تستطيع الشرطة استخدامها لحفظ نظام الحي، خاطئة، حسب ما نرى. فاعتقال سكران واحد أو متشرد واحد لم يلحق أي أذى بشخص بعينه يبدو ظلماً، وهو كذلك بمعنى من المعاني. إلا أن العجز عن فعل أي شيء في مجال التعامل مع عشرات السكارى ومئات المتشردين قد يفضي إلى تدمير الحي أو التجمع بأسره. إن قاعدة خاصة تبدو منطوية على معنى في الحالة الفردية لا تحمل أي معنى حين يتم قلبها إلى قاعدة كونية شاملة مطبقة على جميع الحالات، وهي

تبقى بلا معنى لأنها تخفق في أخذ العلاقة بين نافذة واحدة محطمة مهملة وألف نافذة محطمة بعين الاعتبار. ثمة، بالطبع، أجهزة أخرى غير جهاز الشرطة، تستطيع معالجة المشكلات التي يتسبب بها المخمورون أو المرضى عقلياً، غير أنها لا تفعل في أكثرية الأحياء، ولا سيما في الأمكنة التي كانت فيها حركة "تفكيك المؤسسات الصناعية" قوية.

ينطوي القلق بشأن العدالة على قدر أكبر من الجدية. قد نتفق أن سلوكاً معيناً يجعل هذا الشخص أقل جاذبية من ذاك، ولكن كيف نستطيع أن نضمن ألا تتحول صفات السن أو لون البشرة أو الأصل القومي أو الأمزجة البريئة هي الأخرى إلى أسس للتمييز بين غير المرغوب والمرغوب؟ كيف نضمن، بإيجاز، ألا يتحول رجال الشرطة إلى عناصر غطرسة في الحي؟

لا نستطيع أن نقدّم إجابة مقنعة كلياً عن هذا السؤال الخطير. لسنا واثقين من أن هناك أي إجابة مقنعة، باستثناء عقد الآمال على توفير إمكانية تحلي رجال الشرطة عن طريق حسن الاختيار، التدريب، والإشراف، بإحساس واضح وفهم عميق لمدى محدودية سلطتهم الاجتهادية. إنها محدودية تعني تقريباً ما يلي: إن الشرطة موجودة للمساعدة على ضبط السلوك، لا من أجل الحفاظ على النقاء العرقي أو العنصري لهذا الحي أو ذاك.

انظروا إلى حالة بيوت روبرت تيلور Robert Taylor في شيكاغو، بيوت أحد أكبر المشاريع السكنية العامة في البلاد. يؤوي المشروع ما يقرب من 20000 نسمة، جميعهم من الزنوج، ويشغل مساحة اثنين وتسعين فداناً (إيكراً) على امتداد شارع ساوث ستيت. حمل المشروع اسم زنجي مرموق كان، خلال أربعينيات القرن العشرين، رئيس سلطة الإسكان الشيكاغوية. بعد وقت قصير من تدشين المشروع في 1962، تدهورت العلاقات بين سكان المشروع ورجال الشرطة كثيراً. بدأ المواطنون يشعرون بأن الشرطة كانت عديمة الحساسية أو قاسية في التعامل: في حين شكا رجال الشرطة، بدورهم، من التعرض لهجمات غير مستفزة. يتحدث

بعض ضباط الشرطة الشيكاغويين عن أوقات كانوا فيها خائفين من دخول المجمع السكني. زادت معدلات الجريمة زيادة محمومة.

أما اليوم فإن الأجواء قد تغيرت. العلاقات بين الشرطة والمواطنين قد تحسنت. من الواضح أن الفريقين تعلما شيئاً من التجارب السابقة. مؤخراً، أقدم أحد الصبية على نشل محفظة نقود واختفى. سارع أعداد من الشباب الذين كانوا شهوداً على السرقة، طواعية، إلى إبلاغ الشرطة عن هوية اللص: ومكان إقامته: وقد فعلوا هذا علناً، وسط حشد من الأصدقاء والجيران. إلا أن المشكلات متواصلة بعناد، لعل أبرزها وجود عصابات شبابية تزرع الرعب في قلوب السكان وتجند الأعضاء من أبناء المشروع. ينتظر الناس من الشرطة أن تفعل شيئاً، حول هذه المشكلة، والشرطة عازمة على ذلك بالذات.

ولكن ما العمل؟ ماذا تفعل الشرطة؟ على الرغم من أن الشرطة قادرة، بوضوح، على الاعتقال كلما أقدم أحد أعضاء العصابة على مخالفة القانون وانتهاكه، فإن أي عصابة تستطيع أن تتشكل، تجند الأعضاء، وتحتشد دون أي انتهاك للقانون. فقط جزء ضئيل من الجرائم ذات العلاقة بعصابات الشغب يمكن حله عن طريق الاعتقال. وإذا بقيت عملية الاعتقال الأداة الوحيدة بيد الشرطة، فإن مخاوف السكان ستبقى دون تهدئة: لن يتأخر جهاز الشرطة في الإحساس بالعجز ولن يتردد السكان في العودة إلى الاعتقاد بأن الشرطة "لا تفعل شيئاً". ما تفعله الشرطة في الحقيقة لا يعدو كونه مطاردة أعضاء العصابة المعروفين وإبعادهم عن التجمع. يقول أحد الضباط «نحن نركل المؤخرات». سكان التجمع يعرفون ذلك ويقرونه. إن التحالف الخفي بين الشرطة والمواطنين في المشروع يتعزز جراء نظرة الشرطة التي تقول إن رجال الشرطة والعصابات هما المصدران المتنافسان للسلطة في المنطقة ومن المؤكد أن العصابات لن تكسب المعركة.

لا شيء من هذا كله يتوافق بسهولة مع أي مفهوم للسيرورة المطلوبة أو المعاملة العادلة. لا يشكل الانتماء العرقي عاملاً لأن فريقي السكان وأعضاء العصابات كليهما من الزنوج. غير أنه قد يكون. افترضوا مشروعاً أبيض في مواجهة عصابة

زنجية، أو العكس. كنا سنتوجس من انحياز الشرطة. إلا أن المشكلة الأساسية تبقى هي هي: كيف تستطيع الشرطة أن تقوّي آليات التحكم الاجتماعي غير الرسمية لدى الأحياء أو التجمعات الطبيعية من أجل تقليص الخوف في الأمكنة العامة إلى الحدود الدنيا؟ تطبيق القانون، بحد ذاته، ليس جواباً. فأي عصابة تستطيع إضعاف أو تدمير أي حي أو تجمُّع عبر اتخاذ موقف التهديد والتحدث بفظاظة مع المارة دون مخالفة القانون.

◆ ◆ ◆

ثمة صعوبة في التفكير بمثل هذه الأمور، ليس لمجرد كون القضايا الأخلاقية والقانونية شديدة التعقيد، بل لأننا أصبحنا مدمنين على التفكير بالقانون من منطلقات فردية جوهرياً. فالقانون يحدد حقوقي أنا (كفرد)، يعاقب سلوكه هو (كفرد أيضاً)، ويطبقه ذلك الضابط بالذات (كفرد مرة أخرى) بسبب هذا الأذى (الفردي). ونحن، حين نفكر بهذه الطريقة، نفترض بأن ما هو خير بالنسبة إلى الفرد سيكون خيراً بالنسبة إلى الحي أو الجماعة، وما لا يهم حين يصيب شخصاً واحداً لن يكون مهماً إذا ما أصاب عدداً كبيراً من الأشخاص. تبقى تلك فرضيات معقولة، عادة. غير أن من شأن ردود أفعال الآخرين، في الحالات التي يكون فيها السلوك المقبول بالنسبة إلى شخص واحد سلوكاً يتعذر أن يطاق بالنسبة إلى عدد كبير من الآخرين – من خوف، انكفاء، شجار- قد يجعل الأمور أكثر سوءاً بالنسبة إلى الجميع، بمن فيهم الفرد الذي أعلن في البداية أنه لا يبالي.

قد تكون حساسيتهم الأكبر إزاء حاجات الحي مقارنة بحاجات الأفراد قادرة على تفسير بقاء سكان الأحياء الصغيرة أكثر رضا بجهاز شرطتهم مقارنة بسكان أحياء مماثلة في مدن كبيرة. قامت إلينور أوستروم Elinor Ostrom وفريق عملها في جامعة إنديانا بمقارنة فهم خدمات البوليس في اثنتين من بلدات إيلينوي الفقيرة الزنجية بالكامل – في بلدتي فوينكس ومرتفعات شيكاغو الشرقية، مع أنماط فهم ثلاثة من الأحياء الزنجية مئة بالمئة المشابهة في شيكاغو. بدا مستوى التجريم ونوعية العلاقات بين الشرطة والحي متماثلاً تقريباً في كل من البلدتين من

ناحية والأحياء الشيكاغوية من ناحية ثانية. ولكن المواطنين المقيمين في قراهم الخاصة كانوا أكثر ميلاً بما لا يقاس مقارنة بأولئك المقيمين في أحياء شيكاغو لأن يقولوا إنهم لا يبقون في البيوت خوفاً من الجريمة، لأن يقروا بأن للشرطة المحلية حق اتخاذ أي تدبير ضروري، لمعالجة المشكلات، ولأن يوافقوا على أن الشرطة حريصة على تأمين حاجات "المواطن العادي". من الممكن أن يكون السكان وعناصر الشرطة في البلدات الصغيرة وجدوا أنفسهم منخرطين سوية في مسعى تعاوني هادف إلى الحفاظ على سوية معينة من الحياة الأسرية المتآلفة، في حين شعر نظراؤهم في المدينة الكبيرة بأنهم ليسوا إلا فريقين، فريق يطالب بخدمات خاصة وفريق يوفرها على أساس فردي.

إذا كان هذا صحيحاً، فكيف يتعين على رئيس قسم شرطة حصيف أن ينشر قواه الضئيلة؟ يقول الجواب الأول إن أحداً لا يعرف بالتأكيد، ولعل أكثر أشكال التصرف حكمة هو اختيار المزيد من التنويعات على تجربة نيو آرك، لمعرفة ما يكون متناسباً مع كل من الأحياء المتباينة. يأتي الجواب الثاني، هو الآخر، شائكاً ومتشعباً – ثمة أوجه كثيرة لحفظ النظام في الأحياء قد تُعالج بأفضل الطرق التي لا تُشرك إلا أقل عدد ممكن من الشرطة، إذا أُشركت بالمطلق. قد لا يكون مركز تجاري نشيط، مزدحم وضاحية هادئة تحظى بالرعاية والعناية بحاجة إلى أي حضور مرئي للشرطة. في الحالتين كلتيهما تكون نسبة المحترمين إلى سيئي السمعة عالية بما يجعل الانضباط الاجتماعي غير الرسمي فعالاً.

حتى في المناطق المهددة بعناصر مشاغبة، قد يكون تحرك المواطنين دون أي انخراط ذي شأن من جانب الشرطة كافياً. فاجتماعات المراهقين المولعين بالوقوف التسكعي في زاوية معينة مع الراشدين الذين يريدون استخدام تلك الزاوية قد تفضي إلى اتفاق ودي حول جملة من القواعد بشأن عدد الناس الذين يمكن السماح بتجمعهم، مكان هذا التجمع، وموعده.

قد تكون دوريات المواطنين حلولاً كافية لدى تعذر التفاهم أو عند عدم مراعاة مثل هذا التفاهم وإن كان ممكناً. ثمة تقليدان من تقاليد انخراط الحي في عملية حفظ النظام. أولهما، ألا وهو تقليد «حراس الحي»، قديم قدم المستوطنة الأولى في العالم الجديد. إلى أوقات متأخرة من القرن التاسع عشر، كان حراس متطوعون لا رجال شرطة، يتولون مهمات الدورية في أحيائهم للحفاظ على النظام، كانوا يفعلون ذلك عموماً، دون المبادرة إلى مسؤولية تطبيق القانون – أي دون معاقبة الأشخاص أو استخدام القوة. كان حضورهم يردع الفوضى أو ينبه الحي إلى الفوضى التي قد يكون ردعها متعذراً. هناك مئات من المساعي اليوم في الأحياء والتجمعات في سائر أنحاء البلاد. لعل المحاولة الأكثر شهرة هي تلك المعروفة باسم ملائكة الحراسة، جماعة شباب غير مسلحين معتمرين قبعات مميزة وقمصان قطنية خاصة، لفتت نظر الجمهور للمرة الأولى حين بدأت تقوم بأعمال الدورية في محطات قطار الأنفاق بمدينة نيويورك، ولكنها باتت الآن ذات فروع في أكثر من ثلاثين مدينة أمريكية. مما يدعو للأسف أن معلوماتنا قليلة حول تأثير هذه الجماعات في الجريمة. غير أن من الممكن أن يرى المواطنون حضورها مطمئناً بصرف النظر عن مدى تأثيرها في الجريمة، بما يمكّنها من المساهمة في الحفاظ على نوع من الإحساس بالنظام والسلوك المتحضر.

أما التقليد الثاني فهو تقليد «اللجان الأهلية». نادراً ما كانت هذه «اللجان الأهلية» إحدى سمات التجمعات المستقرة في الشرق. وُجدت، في المقام الأول، في بلدات التخوم التي نشأت قبل وصول سلطة الإدارة أو الحكومة. من المعروف أن ما يزيد على 350 لجنة أهلية كانت موجودة، تمثلت سمتها المميزة بمبادرة أعضائها إلى الاضطلاع بتطبيق القانون بوصفهم قضاة، أعضاء هيئات محلفين، ومنفذين جنباً إلى جنب مع بقائهم رجال شرطة. باتت حركة اللجان الأهلية، اليوم نادرة ندرة فاضحة، رغم الخوف الشديد الذي يعبر عنه المواطنون من تحول المدن الأكثر عراقة وقدماً إلى تخوم مدينية أو حضرية. ثمة مع ذلك جماعات حراس أحياء التفت على الخط، وقد تنجح أخرى في عبوره مستقبلاً. انطوت حالة غامضة، تحدثت عنها

الوول ستيريت جورنال، عن دورية مواطنين في منطقة سلفرليك بلفيل النيوجيرزية. قال أحد القادة للمراسل: «نبحث عن الغرباء». إذا دخل الحي بضعة مراهقين قادمين من الخارج، نسألهم عما يفعلونه. وإذا قالوا إنهم في طريقهم لزيارة السيدة جونز، فإننا نتركهم وشأنهم. غير أننا نتعقبهم إلى آخر الزقاق للتأكد من أنهم ذاهبون إلى محل السيدة جونز فعلاً.

❖ ❖ ❖

مع أن المواطنين قادرون على إنجاز الشيء الكثير، فإن الشرطة هي، بوضوح، مفتاح حفظ النظام. فأحياء كثيرة، مثل تجمع روبرت تيلور السكني، لا تستطيع القيام بالمهمة أولاً. ومن ناحية ثانية، ما من مواطن في أي حي، وإن كان منظماً، مؤهل لأن يمتلك حس المسؤولية الذي تضفيه الشارة المميزة. أجرى أساتذة علم النفس عدداً كبيراً من الدراسات لسبب إخفاق الناس في المبادرة إلى مد يد العون لأشخاص متعرضين للعدوان أو مستغيثين، وتوصلوا إلى استنتاج يقول بأن السبب ليس هو اللامبالاة أو الأنانية، بل غياب بعض الأسس المعقولة للإحساس بأن على المرء أن يُقْدِم شخصياً على تحمل المسؤولية. من المفارقات أن الهروب من المسؤولية يكون أسهل حين يكون عدد كبير من الناس موجودين في المكان. ففي الشوارع والأمكنة العامة، حيث ينطوي النظام على قدر استثنائي من الأهمية، من المحتمل أن يكون عدد كبير من الناس موجودين، بما يفضي إلى اختزال فرص اضطلاع أي شخص بمهام الحي أو التجمع. إلا أن زي ضابط الشرطة الرسمي يميزه بوصفه شخصاً ملزماً بتحمل المسؤولية إذا طُلب منه. علاوة، يستطيع الضباط، بقدر أكبر من السهولة، مقارنة بأقرانهم من المواطنين، أن يميزوا بين ما هو ضروري لحماية أمن الشارع من جهة، وما لا ينطوي إلا على حماية نقائه العرقي.

غير أن قوات الشرطة الأمريكية دائبة على فقدان الأعضاء، لا كسبهم. مدن معينة عانت من عمليات تقليص جوهرية لعدد الضباط الموضوعين تحت الخدمة. ومن غير المحتمل أن يتم قلب هذه التقليصات في المستقبل القريب. لذا فإن على كل قسم من أقسام الشرطة أن يحرص على توزيع الضباط الموجودين بعناية كبيرة. ثمة

أحياء غارقة في حالة من انعدام الأخلاق والمعنويات وانتشار الجريمة إلى درجة تجعل الدوريات الراجلة عديمة الفائدة. لعل أفضل ما يمكن للشرطة أن تفعله بموارد محدودة هو الرد على العدد الهائل من نداءات الاستغاثة. وهناك أحياء أخرى بالغة الاستقرار والهدوء بما يجعل الدوريات الراجلة غير ضرورية. يكمن المفتاح في التعرف على الأحياء وهي عند نقاط الانعطاف، حين يكون النظام العام دائباً على التدهور دون الوصول إلى نقطة اللاعودة، حيث يجري استخدام الشوارع ولكن من قبل أناس يمكن ضبطهم، حيث يمكن لأي شباك أن يتعرض للتكسير في أي وقت، ويتعين إصلاحه بسرعة منعاً لتعرض سائر الشبابيك الأخرى للتحطيم.

لا تتوفر أكثرية أقسام الشرطة على أساليب الاهتداء المنهجي إلى مثل هذه القطاعات وتخصيص الضباط لها. فهؤلاء الأخيرون يجري توزيعهم من منطلق معدلات الجريمة (بمعنى حرمان المناطق المهددة هامشياً تمكيناً للشرطة من التحقيق في مناطق يكون الوضع فيها ميؤوساً) أو على أساس نداءات الاستغاثة (رغم أن أكثرية المواطنين لا تستدعي الشرطة حين تتعرض لمجرد التخويف أو الإزعاج). نشداناً لتوزيع الدوريات بحصافة، يتعين على قسم الشرطة أن يعاين الأحياء ويقرر، بالاستناد إلى الأدلة المباشرة، أين يمكن لأي ضابط شرطة إضافي أن يحقق الفرق الأكبر على صعيد تعزيز الشعور بالأمن.

يجري اختبار إحدى طرق توسيع أثر الموارد الشرطية المحدودة في بعض المشروعات السكنية العامة. تقوم منظمات المستأجرين باستخدام ضباط شرطة خارج الخدمة للقيام بأعمال الدورية في مبانيهم. التكاليف ليست عالية (بالنسبة إلى كل ساكن على الأقل)، وضابط الشرطة يكون مسروراً لحصوله على دخل إضافي، إضافة إلى إحساس السكان بقدر أكبر من الأمن. لعل مثل هذه الترتيبات أكثر نجاحاً من استخدام حراس خاصين، وتجربة نيوآرك تساعدنا على فهم السبب. قد يتمكن حارس أمن خاص من ردع الجريمة أو سوء السلوك بحضوره، وقد يهب إلى مد يد العون إلى أشخاص بحاجة إلى المساعدة، ولكنه قد يبقى ميالاً إلى العزوف عن التدخل، أي ضبط أو طرد شخص يحاول تحدي معايير الحي. أن

يكون المرء ضابط شرطة رسمياً – شرطياً حقيقياً – يبدو أنه يضفي عليه الشعور بالثقة، بالواجب، وهالة المرجعية الضرورية لأداء هذه المهمة الصعبة.

من الممكن تشجيع ضباط الدوريات على استخدام وسائط النقل العامة ذهاباً إلى مخافر الخدمة وإياباً منها، والمساهمة، في أثناء ركوب الحافلة أو قطار النفق، في تطبيق القواعد المتعلقة بالتدخين، احتساء الخمر، السلوك غير اللائق، وما إلى ذلك. وعملية التطبيق هذه لا تحتاج إلى ما هو أكثر من نبذ المخالف (فالمخالفة ليست، آخر المطاف، مخالفة يكون أي ضابط شرطة رسمي أو قاض حريصاً على الانشغال بها). لعل من شأن الحفاظ العشوائي ولكن الحازم على المعايير في الحافلات أن يتمخض عن أوضاع في هذه الحافلات تكون قريبة من مستوى السلوك الحضاري الراقي الذي نعده الآن بديهياً على متن الطائرات.

لعل أكثر الشروط أهمية هو الاعتقاد بأن من شأن الحفاظ على النظام في أوضاع غير مستقرة أن يكون عملاً حيوياً. والشرطة تعلم أن هذه هي إحدى وظائفها، كما أنها تؤمن أيضاً، وهي على صواب، بأنها لا تستطيع تأديتها بعيداً عن التحقيقات الجنائية والرد على النداءات. غير أننا ربما نكون قد ساهمنا في دفع عناصر الشرطة إلى التوهم، من منطلق أشكال تعبيرنا المتكرر عن القلق إزاء الجريمة القائمة على العنف، بأنهم سيحاكمون، حصرياً، وفقاً لقدرتهم على مكافحة الجريمة. بمقدار ما يكون هذا صحيحاً، سيظل القائمون على تولي إدارة الشرطة حريصين على تكثيف العناصر في المناطق الأكثر ابتلاء بمعدلات الجريمة المرتفعة (وإن لم يكن في المناطق الأكثر عرضة للهجمات الإجرامية بالضرورة)، على تأكيد ضرورة رفع مستوى تدريب هؤلاء العناصر تعزيزاً لقدرتهم على تقصي الجرائم (لا في مجال التدرب على إدارة حياة الشارع)، وعلى المسارعة إلى الالتحاق بالحملات الهادفة إلى تجريد السلوك، غير المؤذي، من صفة الإجرام (مع أن حالات السكر في الأمكنة العامة، ممارسة الدعارة على الملأ، وأشكال العروض الإباحية قد تفضي، جميعاً، إلى تدمير أي مجتمع بأسرع من أي فريق من اللصوص المحترفين).

قبل كل شيء، لا بد لنا من استعادة وجهة نظرنا المهجورة منذ زمن بعيد، أعني وجهة النظر التي تقول إن على الشرطة أن تحمي الأحياء أو التجمعات جنباً إلى جنب مع الأفراد. إن إحصاءات الجريمة والدراسات المتعلقة بالتجريم عندنا تقوم على روز الخسائر الفردية، دون أن تقيس خسائر الحي أو التجمع. تماماً كما بات أطباء الصحة اليوم يقرون أهمية رعاية الصحة بدلاً من مجرد معالجة المرض، ينبغي للشرطة – كما ينبغي لنا جميعاً– أن ندرك مدى أهمية الحفاظ على الأحياء سليمة أن رؤ دون شبابيك مكسرة.

البورنوغرافيا، الفُحْش، ومسألة الدفاع عن الرقابة

باتت الرقابة فيما يخص جميع المقاصد والأغراض مستقيلة من الوجود... في هذه الأيام... أعتقد أن التسوية التي نعيش الآن في ظلها، حيث يُعد الفُحْش والديمقراطية متكافئين تسوية خاطئة... (وهي) متنافرة مع أي حرص صادق على نوعية الحياة في ظل أي نظام ديمقراطي.

إرفنغ كرستول

البورنوغرافيا، الفُحش، ومسالة الدفاع عن الرقابة

إرفنغ كرستول

صحيح أن الإحساس بالإحباط غير مستحب، غير أن الكوارث الفعلية في الحياة تبدأ بعد حصول المرء على ما يريده. على امتداد ما يقرب من القرن ظل عدد كبير، وكبير جداً، من الناس الأذكياء حَسَني النوايا والمتطورين، ممن يُنظر إليهم عموماً على أنهم ليبراليون أو مثقفون أو الاثنين معاً، يجادلون شاجبين، صراحة وببلاغة، أي نوع من أنواع الرقابة للفن و/ أو وسائل الترفيه والتسلية. وفي غضون السنوات العشر الماضية، رأت المحاكم والهيئات التشريعية في الدول الغربية حجج أولئك مقنعة، بل ومقنعة جداً، إلى درجة أنه لم يبق أحد ممن يتذكرون بوضوح الردود على تلك الحجج على قيد الحياة. ففي الولايات المتحدة والبلدان الديمقراطية الأخرى، باتت الرقابة فيما يخص جميع المقاصد والأغراض مستقيلة من الوجود..... هذه الأيام.

هل هناك نوع من نشوة النصر في البلاد؟ يساورني الشك.... ثمة، على النقيض من ذلك، قدر متزايد بسرعة من الضيق وعدم الارتياح. ومهما يكن، فإن الأمور لم تجر كما كان متوقعاً لها أن تفعل. وراح عدد كبير من دعاة التحرر المدني المرموقين يرفعون أصواتهم على الملأ قائلين إن هذا لم يكن ما طالبوا به على الإطلاق. كان هؤلاء يريدون عالماً يوفر إمكانية إنتاج رواية رغبة تحت شجرة الدردار، أو نشر رواية عوليس دونما تدخل من جانب فضوليين منافقين يشغلون مناصب عامة. صحيح أنهم قد حصلوا على ذلك بالطبع: ولكنهم حصلوا أيضاً على عالم يتم فيه اغتصاب الجنسيين المثليين على خشبة المسرح، يتم فيه عرض مختلف أنواع الزنا على الجمهور الواسع ساعة الفداء، تكون فيه ساحة تايمز قد تحولت

إلى ما هو أكثر من سوق بغيضة لبيع وتوزيع القذارات الممنوعة التي تروج لسائر أشكال الشذوذ الجنسي المعروفة (وبعض المتخيلة) لم تعد كذلك الآن، المحرر).

ولكن هل هذا يهم على إثارته للاشمئزاز؟ ألا يمكن لانزعاجنا وضيقنا أن يكونا من الموروثات الثقافية، لا أكثر، من "الأشياء المعلقة"، كما يقولون؟ ما الذي يدعو إلى الاعتقاد بأن شخصاً، أي شخص، سبق له أن جرى إفساده بكتاب؟

ومما يثير قدراً غير قليل من الغرابة والدهشة، أن هذا السؤال الأخير يُطرح من قبل نفس الناس الذين يبدون مقتنعين بأن الإعلانات في المجلات المصورة أو عروض مشاهد العنف على شاشة التلفزيون قادرة فعلاً على الإفساد. يُسأل أيضاً، على نحو لا يُصدق وبكل جدية، من قبل أناس، من قبل أساتذة جامعات ومدرسين – حيواتهم ملأى بالأجوبة التي يمكن للمرء أن يطلبها كلها. إذا كنت تؤمن بأن أحداً لم يفسد قط بسبب كتاب، فما عليك، إذن، إلا أن تؤمن بأن أحداً لم يتم تحسينه بفضل كتاب (أو مسرحية أو فيلم). عليك أن تؤمن، بعبارة أخرى، بأن الفن كله تافه أخلاقياً، وبأن التعليم كله، إذن، عديم الأهمية. لا أحد، وإن كان أستاذاً جامعياً، يؤمن بذلك حقاً.

من المؤكد أن تعقب تأثيرات أي كتاب (أو مسرحية أو فيلم) بعينه في قارئ فرد محدد أو في طبقة من القراء، أمر بالغ الصعوبة، كما يقول لنا أساتذة العلوم الاجتماعية. غير أننا جميعاً نعلم، كما يعلم أساتذة العلوم الاجتماعية أيضاً، أن الطرائق التي نعتمدها في توظيف عقولنا ومخيلاتنا لتشكيل شخصياتنا والمساعدة على تحديد هوياتنا كأشخاص. ليس من شأن إقدام أولئك الذين يعرفون هذا معرفة أكيدة على إنكاره إلا أن يشي بمدى قدرة أي مقاومة دوغمائية عنيدة لفكرة الرقابة، مثلها مثل أكثر صيغ وأشكال الجمود العقائدي، على التمخض عن إصرار مجنون على ما هو سُخْف وعبث.

تعمدت استخدام هذه الكلمات القاسية، «الدوغمائية» (الجمود العقائدي) و«المجنون». كان بوسعي أيضاً أن أضيف كلمة «منافق». فالحقيقة البسيطة هي أن

أحداً منا ليس داعية تحرر مدني منة بالمئة. جميعاً نؤمن بأن هناك نقطة أو محطة يتعين عندها على السلطات العامة أن تتدخل لتضع حداً لـ«التعبير الذاتي» لفرد أو جماعة، حتى حيث يكون القصد الجدي من ذلك تقديم شكل من أشكال التعبير الفني، وحتى حين يكون التبادل الفني جارياً بين راشدين موافقين. قد يهتدي أي كاتب مسرحي أو مخرج مسرحي، في عالمنا المجنون هذا، إلى شخص راغب في الانتحار على خشبة المسرح، تبعاً لما هو مطلوب في النص. غير أننا لن نكون مستعدين لأن نسمح بذلك، تماماً مثلما لن نكون مستعدين للسماح بعرض مشاهد التعذيب الجسدي على المسرح، حتى ولو كان الضحية مازوخياً متطوعاً. وأنا لا أعرف أحداً، مهما بلغ مستوى تحرره الروحي، يجادل زاعماً أن علينا أن نسمح بالشجارات القاتلة في ملعب يانكي، بتلك الشجارات الشبيهة بالشجارات التي كانت تؤدى على مسرح الكولوسيوم بروما قديماً. حتى وإن لم ينخرط في الجمهور سوى راشدين موافقين.

إن النقطة الأساسية التي تطفو على السطح نقطة طرحها والتر بيرنز Walter Berns بقوة: «ما من مجتمع يستطيع أن يكون عديم المبالاة كلياً إزاء الطرق التي يعتمدها مواطنوه في الترفيه عن أنفسهم علناً»*. لا يجري حظر ضرب الدببة وصراع الديوك رأفة بالحيوانات المتألمة فقط: يكمن السبب الرئيسي القابع وراء منع مثل هذه المشاهد في الإحساس بأن من شأنها أن تبلّد وتضفي صفة التوجس والهمجية على المواطنين المتزاحمين لمشاهدتها. والسؤال الذي ينتصب أمامنا فيما يخص البورنوغرافيا والفحش هو ما إذا كانا قادرين، وقد باتا متمتعين بحماية قانونية قوية من جانب المحكمة العليا، على إضفاء صفات الهمجية والنذالة على مواطنينا، أو مستعدين لفعل ذلك. لسنا آخر المطاف، بصدد التعامل مع حدث عابر، مع كتاب

* لعلها مناسبة جيدة أستغلها لأعبر عن مدى ضخامة الدين الذي أدين به لمقالة والتر بيرنز الممتازة التي نشرتها مجلة ببليك إنترست في عددها: شتاء 1971 تحت عنوان: «البورنوغرافيا الديمقراطية».

واحد أو مع مسرحية واحدة، أو فيلم واحد. إننا بصدد توجه عام بات طاغياً على ثقافتنا كلها.

أقول بورنوغرافيا وفحش لأنهما، رغم انطوائهما على معنيين معجميين مختلفين وقابلين للتفريق، على نحو متكرر، بوصفهما جنسان «فنيان»، متماثلان، في النهاية، من حيث التأثير. ليست البورنوغرافيا مرفوضة لمجرد كونها مثيرة للرغبة الجنسية أو الجشع أو الشبق في عقل القارئ أو المتفرج. إنها فكرة فكتورية سخيفة. ثمة عدد كبير من المؤلفات والكتابات اللابورنوغرافية، بما فيها بعض أجزاء الكتاب المقدس، تثير الرغبة الجنسية بنجاح كبير. ما هو مميز فيما يخص البورنوغرافيا هو أنها، حسب تعبير دي. إتش. لورنس D. H. Lowrence، تحاول «تلويث [الجنس]... [إنها] إهانة لعلاقة إنسانية حيوية».

بعبارة أخرى، تختلف البورنوغرافيا عن فن العري في أن غايتها الوحيدة هي التعامل مع البشر بفحش، هي حرمان البشر من بُعْدهم الإنساني المميز. ذلك هو الفحش جملة وتفصيلاً. إنه بعيد مسافات ضوئية عن أي نوع من أنواع إطلاق العنان للأحاسيس، ليس ثمة أي استمرارية بين رواية توم جونز لفيلدنغ Fielding ورواية جوستين للماركيز دو ساد The Marquis de Sade. فلهذين العملين غايتان متناقضتان تماماً. تقول سوزان سونتاغ Suzan Sontag: «ما يفعله أدب البورنوغرافيا هو بالتحديد دق إسفين بين وجود المرء بوصفه كائناً إنسانياً كاملاً من جهة، وبين وجوده كمخلوق جنسي من جهة ثانية. في حين أن أي شخص سليم ليس، في الحياة العادية، إلا شخصاً حريصاً على منع حصول مثل هذه الفجوة». وهذا التحديد وارد في مقالة تدافع عن البورنوغرافيا. والآنسة سونتاغ ناقدة صريحة وموهوبة في الوقت نفسه — مما يجعله، وهو تحديد أتبناه، بعيد عن الانحياز ومحاباة الرقابة.

واتباعاً للخط ذاته، يستطيع المرء أن يشير، كما فعل سي. إس. لويس C. S. Lewis قبل بضعة أعوام، إلى أن عبارات الفحش والدعارة، العبارات المعروفة بذوات الأحرف الأربعة، بقيت في تاريخ جميع الآداب وعلى الدوام مفردات مخصصة للهزل أو القدح والذم. إن السبب واضح، إنها تمسخ الرجال والنساء وتختزلهم إلى بعض

وظائفهم الجسدية فقط. إنها تختزل الإنسان إلى عنصره الحيواني، ومثل هذا الاختزال يشكل واحداً من الأهداف الأساسية للسخرية أو الهجاء.

وبالمثل فإن لويس أوحى أيضاً بأن من غير المصادفة ألا تكون لدينا في قاموسنا، في قواميس اللغات الأوروبية الغربية على أي حال، عبارات فظة، سوقية، محايدة، دالة على أكثر أعضائنا خصوصية. فالكلمات التي درجنا على استخدامها هي إما: 1 – عبارات حضانة أطفال، 2 – عبارات قديمة، 3 – عبارات علمية، أو 4ـ عبارات مأخوذة من القاع السفلي (عبارات مهينة). هنا بالذات تنبئنا عبقرية اللغة، على ما أرى، بشيء بالغ الأهمية عن الإنسان. إنها تقول لنا إن الإنسان حيوان مختلف: يتمتع بإحساس فريد بالخصوصية، وبقدرة فريدة على الخجل لدى تعرض خصوصيته للانتهاك. «أعضاؤنا الخاصة» خاصة حقاً، وليس لمجرد أن الأعراف تنصح بذلك. فهذا التقليد المحدد متجذر في جنس البشر ومحصور به. فالرجال والنساء، في جميع القبائل البدائية، يغطون عملياً، أعضاءهم الخاصة: إنهم لا يمارسون الجنس، لا يتجامعون أمام أعين الناس، في سائر القبائل البدائية دون استثناء تقريباً.

ربما بدأ المجتمع الغربي، في النصف الثاني من القرن العشرين، يعيش تغيراً جذرياً في المعايير والعلاقات الجنسية. لقد مررنا بالعديد من مثل هذه الثورات الجنسية، في الماضي – فالعائلة البورجوازية والآراء البورجوازية عن الصحة الجنسية ترسخت هي ذاتها في غمار ثورة حقيقية على «إباحية» القرن الثامن عشر – ومن المؤكد أننا سنشهد ثورات أخرى في المستقبل. من غير المحتمل (إذا لم نقل أكثر) أن يكون ما نشهده الآن الثورة الأخيرة التي ستجعل العلاقات الجنسية مبرأة كلياً من الإشكالات، ستمكننا من توفير أي نوع من أنواع العلاقات الجنسية بين الجنسين، وستتيح لنا حرية إعادة تحديد شرطنا الإنساني. ما لم تصل البشرية إلى تلك المدينة الفاضلة، تلك اليوتوبيا، سيظل الفحش مشكلة.

لعل أحد أسباب بقائه مشكلة هو أنه ليس عن الجنس فقط، أكثر من كون الخيال العلمي عن العلم. فالأخير، الخيال العلمي، كما يعلم كل دارس لهذا

الجنس الأدبي، إن هو إلا رؤية خاصة للقوة والسلطة: إن هو إلا عن السياسة. والفحش يبقى رؤية خاصة للبشرية: إن هو، في الحقيقة، إلا عن الأخلاق وما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا).

تصوروا رجلاً – رجلاً ذا شهرة، صاحب شأن في نظر الجمهور – ممدداً على السرير في أحد أقسام المستشفى يحتضر ويعاني من سكرات الموت. ليس قادراً على التحكم بوظائفه الجسدية، مما يجعل مثانته وأمعاءه تفرغان ما بداخلهما على هواهما. يكون الألم قد أجهز على وعيه وأطفأه حتى بات عاجزاً عن التواصل معنا، كما أصبحنا نحن عاجزين عن التواصل معه. من أسهل الأشياء تقنياً وضع كاميرا تلفزيونية في غرفته وتمكين العالم كله من مشاهدة هذا المنظر. نُحجم عن القيام بذلك، أقله، لا نقدم عليه حتى الآن، لأننا ننظر إلى الأمر على أنه عدوان فاحش على الخصوصية. والذي من شأنه أن يجعل المشهد فاحشاً هو أننا سنكون شهوداً على انطفاء نور الإنسانية في حيوان إنساني.

كان فرسان الحملة الصليبية الإنسانية ضد حكم الإعدام عندنا في الماضي، قادرين، بالمناسبة، على تفهم هذه النقطة بعمق. فأدبيات الإلغاء تغوص عميقاً في أدق التفاصيل الجسدية لما يحدث للإنسان حين يشنق أو يُجلس على الكرسي الكهربائي، أو يوضع في غرفة الغاز المغلقة. وقد كانت حجتهم، وما زالت، أن ما يحصل فاحش على نحو صادم، وأن أي مجتمع متمدن لا يجوز أن يكون مسؤولاً عن التسبب بمثل هذا الفحش، خصوصاً لأن طبيعة القضية تقضي بوجود متفرجين لتأكيد أن هذا السلوك المرعب قد تم اقترافه تنفيذاً للقانون.

يبقى الجنس – مثله مثل الموت – نشاطاً حيوانياً وإنسانياً في الوقت نفسه. ثمة جملة من العواطف والمثل العليا الإنسانية المنحطة في هذا النشاط الحيواني. ولكن المشاهد لا يرى سوى الجماع الحيواني. ذلك هو السبب الذي يدعو الرجال والنساء إلى تفضيل العزلة حين يمارسون الحب. فأنت لا تستطيع أن تمارس الجنس بوصفه أمراً متميزاً عن الجماع المجرد على الطريقة الحيوانية أو العابرة إلا عندما تكون وحدك. وذلك أيضاً هو السبب الذي يجعل المتفرجين، إذا لم يكونوا مرضى لا أمل

في شفاههم، ميالين إلى الإحساس بالخجل إزاء ما يشاهدونه. ما إن يصبح الجنس مشهداً مكشوفاً أمام الملأ، حتى تكون علاقة إنسانية معينة قد دُفعت إلى الانحطاط إلى حضيض صلة حيوانية مجردة.

جدير بالملاحظة أيضاً أن عملية قلب الجنس إلى فحش هذه ليست عملية تبادل مشتركة ومتكافئة، بل هي بالأحرى عملية استغلال يمارسها أحد الشريكين، الشريك الذكر. لا أريد الغوص في المسألة المعقدة المتعلقة بأوجه التباين الجوهرية، مميِّزة عن أوجه الاختلاف العرفية أو الثقافية، بين الذكر والأنثى، غير أنني أعلم، وأسلِّم بما أعرفه على أنه دليل ذو مغزى، أن البورنوغرافيا هي، وقد كانت على الدوام، من صنع الرجل، أن النساء نادراً ما يُقْدِمْنَ على كتابة البورنوغرافيا، وأن النساء ميالات إلى أن يكنَّ من الزبائن غير المبالين لتجارة البورنوغرافيا*. وحدسي الخاص، إذا أردتم تفسيراً، هو أن تجربة المرأة الجنسية مفعمة أكثر، عادة، بالعواطف الإنسانية مقارنة بتجربة الرجل الجنسية المقابلة، أن الرجال أكثر ميلاً إلى تبني وجهة نظر «تكنوقراطية»، من الجنس ومباهجه. قد لا يكون هذا صحيحاً، إلا أن من المؤكد أن البورنوغرافيا ليست، مهما كان التفسير، إلا صيغة من صيغ «النزعة الجنسية»، حسب تعبير الحركة التحررية النسوية، وأن غريزة تحرر المرأة لم تخطئ قط في إدراك حقيقة أن الانحدار إلى درك البورنوغرافيا لا يتم، إذا ماتم، إلا ضدها، كنوع من التآمر عليها لحرمانها من إنسانيتها الكاملة.

ولكن حتى إذا سلَّمْنا بذلك كله، فإن من الممكن القول، وسوف يقال دون شك، أن عليّ الا أُصاب، في الحقيقة، بقدر غير ضروري من القلق. من شأن المنافسة الحرة في السوق، يقول أولئك الذين لم يسبق لهم أن تفوهوا بكلمة إيجابية لطيفة واحدة عن مبدأ دعه يعمل laissez faire أن تفضي، آلياً، إلى وضع حد للمشكلة. سيجري التأكيد على أن موضة البورنوغرافيا والفحش الرائجة حالياً،

---

* ثمة، بالطبع، عدد قليل من الاستثناءات. فكتاب تاريخ الذكر L'Hisoire d'O، مثلاً، كتبته امرأة. من المؤكد أنه العمل البورنوغرافي الأكثر اتصافاً بالميلانخوليا الذي سبق أن كتب. ليست أطروحة الكتاب سوى عملية تجريد الإنسان من إنسانيته عن طريق الفحش.

ليست إلا موضة، أي صرعة. سوف تجهز على نفسها مع مرور الزمن، سيمل الناس منها، سيكونون قادرين على الإقبال عليها أو تركها على نحو عابر، بـ«أسلوب ناضج»، والخلاصة، إذن، هي أنني منزعج دونما حاجة إزاء الظاهرة كلها. تختتم النيويورك تايمز أحد تعليقاتها بأمل قائلة: «من شأن السعي الأحمق وراء الحض على إحداث الصدمة، من تطرف إلى آخر أكثر انحداراً، أن يبقى محكوماً بإنتاج نقيضه المتمثل بالملل الشامل. حين لا يكون هناك قاع أعمق يمكن الانحدار إليه، يصبح السأم كفيلاً بإلغاء المشكلة». ليتني أستطيع السير على هذا الخط من المحاكمة، لكن ذلك متعذرأرد. أعتقد أن الفكرة زائفة وعلى خطأ، ولسببين اثنين، سبب نفسي (سايكولوجي) وآخر سياسي.

لعل الحقيقة النفسية الأساسية عن البورنوغرافيا والفحش هي أنهما تتشدان استثارة نوع من النكوص الجنسي. فالمتعة الجنسية التي يحصل عليها المرء من البورنوغرافيا والفحش إن هي إلا متعة عُرْي ذاتي وطفولية؛ غير أنها ليست، بصراحة شديدة، إلا ممارسة استمنائية في الخيال، حين لا تكون عملية استمناء خالصة وبسيطة. ونحن نعلم أن الناس المدمنين على الاستمناء لا يملون العملية، تماماً مثل الساديين الذين لا يملون الممارسات السادية، ومثل ممارسي الجنس بعيونهم الذين لا يملون هذه الممارسة.

بعبارة أخرى، ليست الجنسية الطفولية إغراء دائماً بالنسبة إلى المراهق أو حتى الراشد فقط، من شأنها أن تتقلب بقدر كبير من السهولة إلى عُصاب دائم متعزز ذاتياً. إن هذا الإدراك لإمكانية النكوص نحو حالة طفولية، وهو نكوص وارد دائماً، هو الدافع الذي يجعل جميع شرائع السلوك الجنسي التي اجترحتها البشرية منذ الأزل تتخذ مثل هذا الموقف الغامض من النشاطات ذات العلاقة بالتعري الذاتي وتحاول التشجيع على نبذ التصورات الخاصة بعري الذات. يبقى الاستمناء، في الحقيقة، نشاط عري ذاتي طبيعي تماماً، كما يؤكد لنا عدد كبير من أساتذة علوم الجنس بكل وضوح. وتحديداً، لأنه نشاط طبيعي تماماً يمكنه أن يشكل مصدر خطر كبير بالنسبة إلى الشخص الناضج أو السائر في طريق النضج، إذا لم

يتم ضبطه أو تصعيده بطريقة ما. ذلك هو المغزى الحقيقي لشكوى بورتنوي Portnoy. سوف تتذكرون أن بورتنوي هذا يكبر ويصبح رجلاً عاجزاً عن إقامة علاقة جنسية راشدة مع أي امرأة. فطاقته الجنسية تبقى معتقلة في نمطها الطفولي، تبقى أسيرة خيالاته القائمة على التعري الذاتي. وعلى نحو محتوم يصل بورتنوي، بطريقة طفولية تماما، إلى الاقتناع بأن هذا كله ناتج عن أخطاء أمه.

من المؤكد أن بعض العقول المتألقة جداً قد توصلت، في أيامنا هذه، إلى استنتاج يقول بأن نوعاً من الارتداد إلى الجنسية الطفولية إن هو إلا الغاية النهائية والمصير الخفي لجنس البشر. أتذكر خصوصاً نورمان أو. براون Norman O. Brown، الذي أكن أعمق الاحترام لكتاباته. وأحد أسباب احترامي لها بهذا القدر من العمق هو أن السيد براون مفكر جاد لا يخاف العواقب الجذرية لنظرياته الثورية المتطرفة. إذن، فإن السيد براون يعلم ويقر بأن على الإنسانية، إذا أرادت بلوغ هذا النوع، الخاص به من الخلاص، أن تبادر إلى إلغاء الحضارة التي خلقتها، لا الحضارة التي ننعم بها الآن فقط، بل الحضارة كلها، وصولاً إلى امتلاك القدرة على القيام برحلة الانحدار الهابطة الطويلة نكوصاً إلى الخلف للغرق في نعمة البراءة الحيوانية.

تلك هي القضية. ما نحن بصدد الرهان عليه ليس أقل من الحضارة والإنسانية. إن الفكرة التي تقول: «إن كل شيء مسموح» كما قال نيتشه Nietzsche، تنطلق من منطلق عدمي ومنطوية على مضاعفات عدمية. لن أدعي أنَّ دحض العدمية والدفاع عن الحضارة أمر سهل الاضطلاع به. نحن هنا في مواجهة أكثر المسائل الفلسفية جذرية وأساسية، على أعمق المستويات. باختصار، ليست قضية البورنوغرافيا والفحش قضية تافهة، وما من أحد سوى أصحاب العقول السطحية يستطيع أن يتخذ منهما موقفاً مطمئناً لا يعرف معنى القلق.

عند هذا المنعطف، يجب أن أشير أيضاً، إلى أن أولئك الذين يعارضون الرقابة من منطلقات ليبرالية في المقام الأول ينصحوننا بألا نأخذ البورنوغرافيا والفحش مأخذ الجد، في حين يصر أولئك الذين يدافعون عن البورنوغرافيا والفحش من

منطلقات جذرية ثورية على مقاربتهما بقدر كبير من الجدية. أعتقد أن الثوريين — أمثال سوزان سونتاغ، هيربرت ماركوز Herbert Marcuse، نورمان أو. براون، بل وحتى جيري روبن Jerry Rubin — على صواب، والليبراليين على خطأ. كذلك أعتقد أن أولئك الثوريين الشباب في بيركلي الذين أقدموا، قبل نحو سبع سنوات، على استثارة مجابهة كبرى حول الاستخدام العلني للكلمات الفاحشة، عبروا عن غريزة سياسية متألقة، تحلوا بحس سياسي مرهف. وما إن استطاع مارك رود Mark Rudd أن يضفي علناً على رئيس جامعة كولمبيا علاقة فحش مقيتة بأمه، دون أن يثير أي نوع من رد الفعل، حتى كانت رابطة طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي قد انتصرت في المعركة. ولم تفعل عملية احتلال مباني الجامعة سوى المصادقة على انتصارها. إن الرجال الذين يعلنون عن عدم استعدادهم للدفاع عن الحضارة ضد النزعة العدمية لن يتحلوا لا بالتصميم ولا بالنشاط في الدفاع عن الجامعة ضد أي شيء.

وها أنا ذا قد بدأت الامس جانباً سياسياً من جوانب البورنوغرافيا حين أوحي بأنها هدامة أساساً وعلى نحو هادف لكل من الحضارة ومؤسساتها. غير أن هناك جانباً آخر، جانباً سياسياً على نحو أكثر تحديداً، جانباً يتعين عليه أن يكون على صلة بعلاقة البورنوغرافيا و/ أو الفحش مع الديمقراطية، وخصوصاً مع نوعية الحياة الاجتماعية التي يستند إليها نظام الحكم الديمقراطي آخر المطاف.

مع أن عبارة نوعية الحياة تنزلق بسهولة من بين أعداد كبيرة من أزواج الشفاه في هذه الأيام، فإنها تميل إلى أن تكون إحدى تلك الكليشيهات الكثيرة المنطوية على عدد كبير من المعاني التافهة دون أن تحمل أي معنى جدي ذي شأن. أحياناً لا تشي إلا بأشياء خارجية مثل الاستمتاع بالأجواء الأنقى، بالماء الأطهر، بالشوارع الأنظف. وفي أحيان أخرى تشير إلى مجرد الاستمتاع بالموسيقى، بالرسم، أو بالأدب. نادراً ما تكون على علاقة بنَظْرة المواطن في نظام ديمقراطي معين إلى ذاته، إلى واجباته، نواياه، تحديده النهائي لذاته.

بدلاً من ذلك، فإن ما أستطيع عَدَّه تصوراً إدارياً للديمقراطية هو الرأي السائد بين صفوف أساتذة العلوم السياسية، العلوم الاجتماعية، والعلوم الاقتصادية، وقد

صار، عبر الجهود الحثيثة لهؤلاء الأساتذة، وجهة النظر الصحفية التقليدية أيضاً. لعل أصل مثل هذا التصور الإداري هو أن الديمقراطية «نظام سياسي» (كما يقولون) يمكن تحديده على نحو صحيح من منطلق ترتيباته الميكانيكية، بمعنى اختزاله إليها كلياً. وعندئذ يُنظر إلى النظام الديمقراطي على أنه سلة من القواعد والإجراءات، ولا شيء سوى سلة من القواعد والإجراءات، حيث يتم التوفيق بين حكم الأكثرية وحقوق الأقلية في حالة من التوازن. إذا التزم الجميع باتباع هذه القواعد والإجراءات، فإن النظام الديمقراطي يكون، إذن، في حالة نفاذ. أعتقد أن هذا وصف عادل لفكرة الديمقراطية السائدة راهناً في الأوساط الأكاديمية. وكما يستطيع المرء أن يقول، منصفاً، إن تلك هي الفكرة الليبرالية عن الديمقراطية بامتياز.

لا يسعني إلا أن أشعر أن هناك شيئاً يدعو للسخرية في أن يكون المرء ديمقراطياً من هذا الطراز. ويتعين علي أيضاً أن أقر بامتلاك نوع من التعاطف المكتوم مع أولئك المتطرفين الشباب الذين يجدونها مضحكة أيضاً. ليست السخافة إلا سخافة التأليه الوثني، سخافة إضفاء ثوب الواقع على ما هو رمز، ثوب الغاية على ما هي وسيلة. قد يتعذر أن يكون هدف الديمقراطية متمثلاً بمواصلة آليتها السياسية الخاصة أداءها لوظيفتها بلا نهاية. وهدف أي نظام سياسي إن هو إلا بلوغ صيغة من صيغ الحياة الجيدة والمجتمع الجيد. من غير الصعب على الإطلاق تصور نظام ديمقراطي ناجح تماماً يقدم أجوبة عن جميع الأسئلة باستثناء سؤال واحد، ألا وهو سؤال: «ما الذي يوجب على أي شخص متمتع بالعقل والروح أن يبالي بمثل هذا النظام الديمقراطي شروى نقير؟»

ثمة، على أي حال، فكرة أقدم عن الديمقراطية – فكرة ظلت شبه سائدة حتى بدايات القرن – ينطوي تصور نوعية الحياة العامة بالنسبة إليها على أهمية حاسمة على نحو مطلق. تنطلق هذه الفكرة من الأطروحة التي تقول إن الديمقراطية شكل من أشكال حكم الذات، وإن عليك، إذا أردت أن تجعلها كياناً سياسياً حميداً، أن تبالي بنوعية الناس الذين يتولون إدارة دفتها. إنها، في الحقيقة، تطرح

المسألة بقوة أكبر وتعلن أنك لن تصبح، إذا كنت راغباً في حكم الذات، مؤهلاً ما لم تغد تلك الذات جديرة بالحكم. ليس ثمة أي حق طبيعي في حكم الذات إذا كان يعني كون مثل هذا الحكم شريراً، حقيراً، فاسداً، ومنحطاً. ما من أحد سوى شخص جامد عقائدياً (دوغمائي) ومتعصب، شخص يضفي صفة الألوهية على الآلية الديمقراطية، يستطيع الموافقة على حكم الذات في ظل مثل هذه الشروط.

ولأن تمتع حكم الذات بالقبول والجاذبية، يتوقف على طبيعة وشخصيات الناس الذين يتولون الحكم، فإن فكرة الديمقراطية الأقدم كانت شديدة الحرص على حالة هذه الطبيعة. كانت مسكونة بالهواجس بشأن الذات الفردية، وتشعر بأنها ملزمة بتثقيف هذه الذات وصولاً إلى إكسابها ما درجت العادة على وصفه بـ«الفضيلة الجمهورية». وكانت مهووسة أيضاً بتلك الذات الجماعية التي نطلق عليها اسم الرأي العام، والتي تتولى شؤون حكمنا جماعياً، في أي نظام ديمقراطي. ربما كانت، من بعض النواحي، شديدة القلق إلى حد الوسواس المرضي – ولا غرابة في ذلك. غير أن الأمر الرئيسي هو أنها كانت حريصة، شديدة الحرص، ليس فقط على آلية النظام الديمقراطي، بل على نوعية الحياة التي يمكن لهذه الآلية أن تتمخض عنها.

ولأنها كانت حريصة، فإن فكرة الديمقراطية الأقدم هذه لم تجد أي صعوبة، من حيث المبدأ، في التعامل مع البورنوغرافيا و/ أو الفحش. كانت تحظرهما – وقد فعلت ذلك بوضوح كامل وراحة تامة على الصعيدين العقلي والوجداني. لم تكن مستعدة لأن تمكن الناس مزاجياً من إفساد أنفسهم. وبتعبير أدق: في هذه الطبعة من الديمقراطية، درج الناس على التحلي ببعض الحرص على عدم الخضوع لحكم الأجزاء الأكثر طفولة والأبعد عن العقلانية من ذواتهم.

ربما لاحظتم أنني قد" كفرت"، إذ تفوهت بكلمة "الرقابة" المرعبة تلك. ولست مستعداً للتراجع عنها. إذا كنت ترى البورنوغرافيا و/أو الفحش مشكلة خطيرة وجدية، فإن عليك أن تقف في صف الرقابة. سأذهب إلى أبعد من ذلك

وأقول: إذا كنت تريد منع البورنوغرافيا و/ أو الفحش من أن يصبحا مشكلة، فإن عليك أن تكون في صف الرقابة. ومنعاً لحصول أي التباس أو سوء فهم كما أنا دائب على قوله، سأطرح المسألة بأكبر قدر ممكن من الصراحة والوضوح قائلاً: إذا كنت حريصاً على نوعية الحياة في نظامنا الديمقراطي الأمريكي، فإن من واجبك أن تؤيد الرقابة.

ولكن، هل يستطيع أي ليبرالي أن يؤيد الرقابة؟ ما لم يفترض المرء أن من شأن الاتصاف بالصفة الليبرالية أن يعني عدم الاهتمام بنوعية الحياة الأمريكية، يبقى الجواب: «نعم»، يستطيع أي ليبرالي أن يرفع راية الدفاع عن الرقابة، شرط أن يقف في صف صيغة ليبرالية من صيغ الرقابة.

هل نحن بصدد نوع من الجمع بين الأضداد؟ لا أظن ذلك. لا نجد أي صعوبة في عقد المقارنة بين قوانين زاجرة تحكم تعاطي الكحول والمخدرات والتدخين من ناحية، وقوانين مقابلة ناظمة (أي مشجعة على عدم الإتجار) بالكحول والمخدرات والتبغ. إن القوانين المشجعة على الاعتدال ليست شبيهة بالقوانين التي يتركز هدفها على الحظر والإلغاء. فنحن لم نجعل تدخين السجائر مخالفة جرمية. [الأوقات تتغير. المحرر] غير أننا أقدمنا، وبضمير ليبرالي حي، على حظر إعلانات الدعاية للسجائر في الجرائد والمجلات. ففكرة تقييد الحرية الفردية، بطريقة ليبرالية، ليست غريبة عنا على الإطلاق.

لذا فأنا لا أجد أي سبب يدعو إلى وجوب بقائنا عاجزين عن التمييز بين الرقابة الزاجرة والرقابة الليبرالية للكلمة المكتوبة والمنطوقة. إلى ما قبل بضع سنوات، كنت تستطيع في بريطانيا أن تعرض أي مسرحية تحلو لك، على نحو شبه مطلق، غير أن مسرحيات معينة، اعتُبرت فاحشة، تعين عليها أن تُعرض في أندية مسرحية خاصة. قُدّر أن لديها اهتمام «جدي» بالمسرح. أما في الولايات المتحدة، حيث نشأنا مدمنين على استخدام المكتبات العامة، فلسنا جميعاً غرباء عن الظروف التي لا يتم فيها تداول كتب معينة إلا من قبل الراشدين. في حين أن كتباً أخرى كانت تُحَدَّد قراءتها داخل غرفة المطالعة في المكتبة تحت مراقبة عيني أمينة

المكتبة المفعمتين بالريبة. في الحالتين، كلتيهما، كانت أقلية ضئيلة، راغبة في بذل محاولة جدية من أجل رؤية مسرحية فاحشة أو قراءة كتاب فاحش، قادرة على فعل ما تريده. غير أن تأثير الفحش كان يحاصر فلا تتأثر نوعية الحياة العامة إلا هامشياً*.

أنا لا أزعم أن من السهل، في الممارسة، الحفاظ على نوع من التمييز بين الرقابتين الليبرالية والزجرية، ولا سيما في الميدان العام للديمقراطية، حيث يكون الرأي الشعبي عرضة للتأثر بالحملات التضليلية الديماغوجية. أضف إلى ذلك، أن من شأن اجتراح نظام رقابة ليبرالية مقبول، في الولايات المتحدة اليوم، أن يكون صعباً على نحومتزايد، لأن طبقاتنا المتعلمة، التي يتعين على الرقابة الليبرالية أن تستند إلى اجتهاداتها، شديدة الاقتناع بعدم وجود شيء اسمه مشكلة فحش، أو حتى بعدم وجود أي فحش أساساً. غير أن هناك، لموازنة هذا الخلل، لحسن الحظ، حقيقة إضافية تشي بأن هامش الخطأ المحتمل واسع تماماً، وبأن الأخطاء أو المظالم المنفردة ليست منطوية على قدر كبير من الأهمية.

يتسبب احتمال الخطأ هذا، بطبيعة الحال، في حصول استياء شديد بين صفوف الفنانين والباحثين الأكاديميين. إنها لحقيقة، حقيقة لا يمكن ولا يجب إنكارها، أن أي نظام رقابي محكوم، حسب الحال، بأن يكون مجحفاً في التعامل مع هذا العمل الفني المحدد أو ذاك – بأن يرى بورنوغرافيا حيث لا يوجد سوى نوع من التعري اللطيف، بأن يرى فحشاً حيث لا أثر له، أو بأن يكتشف الآفتين كلتيهما، حيث ينبغي تحملهما، كلتيهما، لأنهما تخدمان هدفاً أخلاقياً أكبر. مع أن أكثرية الأعمال الفنية ليست فاحشة، ومع أن أكثرية المظاهر

* من المتوقع تماماً أن يبادر أحدهم إلى الاعتراض قائلاً: إن هذه وجهة نظر نخبوية. إن الأغنياء سيكونون في ظل نظام الرقابة الليبرالية، متمتعين بامتياز الوصول إلى البورنوغرافيا والفحش. صحيح، بالطبع. تماماً كما هي الحال الآن حيث يتمتع الأغنياء بميزة سهولة الحصول على الهيروئين إذا أرادوا. غير أن على المرء أن يكون مصاباً بجنون النزعة التسووية حتى يعترض على هذا الوضع من منطلق المساواة.

الفاحشة غير ذات علاقة بالفن، فإن هناك عدداً قليلاً من الأعمال الفنية تكون، جزئياً على الأقل، بورنوغرافية و/ أو فاحشة. ثمة أيضاً بضعة أعمال فنية، من فئة الأعمال الهزلية الساخرة، تكون فاسقة، (بوكاتشيو، رابليه). مثل هذه الأعمال الفنية هي المرشحة لأن تعاني من أيدي الرقابة – ذلك هو الثمن الذي يتعين على المرء أن يكون مستعداً لدفعه للحصول على الرقابة، حتى ولو كانت رقابة ليبرالية.

ولكن، ما مدى ضخامة هذا الثمن؟ إذا كنت تؤمن، مثل عدد كبير من الفنانين اليوم على ما يبدو، بأن الفن هو النشاط المقدس الوحيد في عالمنا المدنس والمبتذل، بأن كل من يدعي أنه فنان يحصل على وظيفة أو مرتبة مقدسة، فإن من شأن الرقابة، عندئذ، أن تصبح صيغة لا تطاق من صيغ تدنيس المقدسات. أما بالنسبة إلينا نحن الذين نرفض الانضواء تحت مظلة دين الفن هذا، فإن تكاليف الرقابة لا تبدو باهظة على الإطلاق.

لدى النظر إلى تاريخ الأدب الأمريكي أو الإنجليزي، لا نجد إلا القليل جداً من الضرر اللاحق جراء الرقابة التي ظلت سائدة عبر الجزء الأكبر من ذلك التاريخ. لم يتعرض إلا القليل جداً من الأعمال الأدبية – أعني الأعمال المنطوية على صفة أدبية حقيقية – للاضطهاد: وتلك التي تعرضت لم يدم تعرضها طويلاً. لم ألاحظ أيضاً، بعد أن باتت رقابة الكلمة المكتوبة متوقفة عملياً في هذا البلد، أن سيلاً من عيون الأدب المحظورة من قبل يتدفق على الأسواق. صحيح أننا نستطيع الآن أن نقرأ فاني هيل Fanny Hill وكتابات الماركيز دو ساد، أو نستطيع، بدقة أكبر، أن نشتريهما علناً، لأن كثيرين كانوا قادرين على قراءتهما على الرغم من بقائهما محظورين بالنسبة إلى العامة، كما ينبغي أن يكون في ظل الرقابة الليبرالية. فما الذي كسبته الآداب والفنون من واقع كوننا قادرين الآن جميعاً على شرائهما فوق الطاولة؟ إنها لم تكسب شيئاً ذا شأن فيما أرى.

قد يطرح المرء أيضاً سؤالاً لم يسبق لأحد أن أثاره: ما الذي خسره الأدب جراء السماح بكل شيء هذه الأيام؟ إنه خسر أشياء غير قليلة كما ينبغي أن أعترف. في السوق الحرة يمكن لقانون غريشهام أن ينطبق على الكتب والمسرح بكفاءة توازي

انطباقه على سَكّ العملة، طارداً الصالح ومرسّخاً أقدام الطالح. يجري اليوم، استباقياً، إغراق السوق الثقافية في الولايات المتحدة بطوفان من الكتب القذرة، من الأفلام الرديئة، من المسرحيات الساقطة. تتمتع أي رواية بورنوغرافية اليوم بفرص نشر أكبر مقارنة مع أخرى غير إباحية، وثمة عدد غير قليل من الروايات الجيدة التي لا تجد من ينشرها لا لشيء إلا لأنها بعيدة عن البورنوغرافيا، مما يجعلها أقل قدرة على الرواج. ووضعنا الثقافي لم يشهد أي تحسن نتيجة الحرية الجديدة. قبل عشرين سنة لم تكن الحياة الثقافية الأمريكية تعاني من عيوب كثيرة جديرة بالشكوى والتذمر. أما اليوم فإن المرء يحس بالخجل إزاء وضعها.

ثمة نقطة أخيرة واحدة لا أجرؤ على تركها دون مساس. ألا نصل حتماً إلى فرض الرقابة على الرأي السياسي، إذا ما بدأنا بفرضها على البورنوغرافيا والفحش؟ كثيرون يعتقدون، على ما يبدو، أن هذا هو ما سوف يحصل، بما لا يبين سوى مدى قوة تأثير نمط التفكير العقائدي الجامد في الواقع. ظللنا نمارس الرقابة على البورنوغرافيا والفحش مدة دامت 150 عاماً، حتى الأمس القريب جداً، وأنا لست على دراية بأن حرية الرأي في هذا البلد قد تعرضت، بأي شكل من الأشكال، للتقليص أو الاختزال نتيجة لهذه الحقيقة. ولحسن حظ الليبراليين منا ليست الحرية غير قابلة للتجزئة. لو كانت كذلك لكانت حال الليبرالية شبيهة تماماً بحال الفوضى؛ إنهما شيئان مختلفان اختلافاً كلياً.

إلا أن علي أن أسارع إلى التكرار والتأكيد قائلاً: إن من شأن أنماط القوانين التي نقرها والناظمة للبورنوغرافيا والفحش، نمط الرقابة – أو أنماط الرقابة – لأننا نعيش في دولة اتحادية، التي نعتمدها في أقاليمنا المختلفة، مسائل صعبة المجاراة، ومع ذلك فإن القضية الحقيقية تتمثل بقضية ذات علاقة بالمبدأ. شخصياً أجدني مؤيداً لوجهة النظر الليبرالية حول مشكلة التطبيق: أعتقد أن البورنوغرافيا يجب أن تبقى غير شرعية ومتوفرة لكل من يطلبها بقدر كبير من الإلحاح إلى درجة يكون معها مستعداً لبذل جهود شاقة في سبيل الحصول عليها. لقد عشنا مع بورنوغرافيا ما تحت الطاولة قروناً من الزمن، على نحو مريح إلى حد بعيد. غير أن

قضية المبدأ المتمثلة بما إذا كان ينبغي أن يتم فوق الطاولة أم تحتها ، يجب أن تُحسم قبل الاستغراق في تأمل حسنات وسيئات نمط بديل من الرقابة. أرى أن التسوية التي نعيش الآن في ظلها ، حيث توضع إشارة المساواة بين مقولتي الفحش والديمقراطية ، خاطئة ، غير سليمة. أعتقد أنها تسوية غير مستقرة أساساً. أعتقد أنها ستغدو ، على المدى الطويل، متنافرة مع أي حرص صادق وأصيل على نوعية الحياة في نظامنا الديمقراطي.

الرعب المرضي من العجز

ليس العجز رقماً غير ذي معنى: إنه، فقط، رقم مبالغ به. صحيح أنه يروز شيئاً، إلا أنه يبقى عاجزاً عن قياس نبض الاقتصاد.

روبرت إل. بارتلي

الرعب المرضي من العجز

روبرت إل. بارتلي

ليس العجز رقماً غير ذي معنى، إنه فقط، رقم مبالغ به. صحيح أنه يروز شيئاً، إلا أنه يبقى عاجزاً عن قياس نبض الاقتصاد، دافعاً إياه إلى الأعلى كما يعتقد الكينزيون أو ساحباً إياه إلى الأسفل كما يزعم أنصار مدرسة تدفق الأموال. ليس للعجز أي تأثير يمكن تحريه في معدلات الفائدة، خصوصاً. وإذا ما مال إلى رفع هذه المعدلات، فإن تأثيره لا يلبث أن يغرق في بحر متغيرات أخرى أكثر أهمية. وإذا كان لا يؤثر في معدلات الفائدة، فقلما يكون قادراً على التأثير في جملة قطاعات الاقتصاد التي يُعتقد أنها معتمدة على معدلات الفائدة، مثل الاستثمار. كذلك ليس ما نطلق عليه اسم «العجز» مقياساً صالحاً أو معياراً ذا معنى خاص لمقدار «العبء الذي نتركه لأحفادنا». فلدى الحكومة الاتحادية سلسلة طويلة من الأساليب الأخرى لفرض الأعباء المستقبلية، التي قد تكون وقد لا تكون متواكبة مع افتراضها المباشر.

من المؤكد أن للعافية المالية لدى الحكومة الاتحادية أهمية لا يستهان بها. غير أن تأثير الحكومة في الاقتصاد أوسع وأكثر انتشاراً وتشعباً من أن يقاس بأي رقم محدد. يتعين على أي رَوْزٍ أمين للمالية الاتحادية أن يكون أشبه بالتغيير الحاصل في القيمة الصافية للحكومة. ليس عندنا رقم كهذا، وقد لا نحصل عليه نظراً لتعقيداته. غير أن من غير المفيد أن نزعم أن العجز رقم آخر لسنا متوفرين عليه، فنستحضره بدلاً من الاجتهاد. فالعجز، كما نقيسه، ليس نوعاً من خط القاع.

ومع ذلك، فقد ظللنا نضاعف من جعل العجز، محور التخطيط الاقتصادي، مقحمينه حتى في متن القانون. فكل من قانون غرام – رودمان وصفقة ميزانية عام

1990 يدعيان التحكم بالعجز، أو بنسخة التفافية عنه. عاجزين عن القيام بما هو صحيح تلقائياً، أقدم محترفو السياسة عندنا على تحويل العجز إلى بعبع يرعبون أنفسهم به. وبوصفه رمزاً لإفلاس سيرورتنا السياسية، ما لبث العجز أن أصبح أسطورة قومية ذات قوة هائلة. غير أننا بحاجة إلى فهم الواقع الاقتصادي أو غيابه، الكامن وراء هذا الرمز السياسي. وإلا فإن من شأن الرمز أن يفضي بنا إلى أشياء صماء، مثل محاولة محاربة حالات الكساد والركود عن طريق زيادة الضرائب.

◆ ◆ ◆

في الأدبيات الاقتصادية المتقدمة، يتركز النقاش المهم على مسألة ما إذا كانت العجوز ذات أهمية بالمطلق. لقد لاحظ أساتذة الاقتصاد المحترفون أن عجوز ثمانينيات القرن العشرين التي كثر الحديث عنها لم تتمخض، بأي من الأشكال، عن نهاية العالم، أو حتى عن نهاية الطفرة الاقتصادية. فهؤلاء يدركون أن معدل الفائدة الأفضل كان متراوحاً بين 20 و21.5 بالمئة في 1981، حين بلغ العجز 2.6 بالمئة من إجمالي الناتج القومي، وهبط إلى 7.25 – 8 بالمئة في 1986، حين وصل العجز إلى نسبة 5.3 بالمئة من إجمالي الناتج القومي. على النقيض مما فعله محترفو السياسة والجمهور المنضبط، حاولوا تعديل نمط تفكيرهم بما يتناغم مع الواقع التجريبي الملموس.

كان روبرت آيزنر Robert Eisner مركّزاً تفكيره على موضوع العجز حين... أقدم على عَنْونة خطابه الرئاسي الموجه إلى الرابطة الاقتصادية الأمريكية بعبارة (تباين الروائز والنظرية). كان لديه عدد كبير من الأمثلة عن عدم كون الإحصائيات التي كنا نستطيع جمعها متناسبة مع المفاهيم الإحصائية التي نستخدمها في المجال النظري، وعن كون الخطاب العام، عملية التخطيط، وجملة المبادئ الأساسية للاقتصاد، قد عانت، نتيجة لذلك، من قدر غير قليل من الفوضى والاضطراب. غير أن نقطة بحثه الرئيسية بقيت متمثلة بالعجز.

ثمة، بالطبع، عدد كبير من أساتذة الاقتصاد الآخرين الذين لُقنوا من قبل كبار أساتذتهم الجامعيين أن العجوز تشكل محور الكون، جنباً إلى جنب مع حشد كبير من الاقتصاديين الدائبين على استحضار العجز تمهيداً لطرح هذا البرنامج السياسي أو ذاك. ظلت النظرية المألوفة تقول إن العجوز تزيد من الطلب على مصادر التمويل فتدفع معدلات الفائدة إلى الأعلى، غير أن معدلات الفائدة المتدهورة مع العجوز المتصاعدة تترك أشياء كثيرة بحاجة إلى تفسير. تستطيع بالطبع تعديل معدل الفائدة وفقاً للتضخم، والقول إن العجز قام بدفع المعدل الحقيقي للفائدة إلى الأعلى. ولكن، حين تفعل ذلك، كيف تستطيع أن تتجاهل حقيقة أن التضخم يؤدي أيضاً إلى تقليص القيمة الفعلية لجميع القروض المستحقة؟ هل سيبادر الاقتصاديون المتدربون إلى الزعم حقاً وبجدية أن من شأن أي زيادة اسمية لدين الدولة أن تتسبب في حصول ارتفاع لمعدل الفائدة الفعلي؟

تلك، بالتحديد، كانت فكرة آيزنر. فأنت لا تتعرض لأي عجز «فعلي» ما لم تقترض ما يكفي لإبطال تأثير التضخم في الديون المستحقة. إنها عملية تكيف كبيرة حقاً. ففي بداية عام 1979 المالي، مثلاً، كان دين الاتحاد العام أكبر من 607 مليارات من الدولارات، وكان معدل التضخم يصل إلى 11 بالمئة في السنة. وبالتالي، فإن مجرد الحفاظ على القيمة الفعلية لديون الاتحاد المستحقة كان من شأنه أن يتطلب زيادة اسمية تصل إلى نحو 67 ملياراً من الدولارات. وفي ذلك العام بلغ العجز الرسمي نحو 40.2 ملياراً وزادت ديون الجمهور مبلغ 32.7 ملياراً.

كذلك اقترح آيزنر تعديلاً كبيراً آخر لحصة العجز التي ذهبت لتغطية الإنفاق الرأسمالي من جانب الحكومة. لن يتردد أكثر الاقتصاديين في التسليم بأن من الملائم جداً الاقتراض لأغراض الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) ولتسديد القرض خلال فترة حياة المرفق. وقد علق آيزنر يقول: «عمليتا التعديل هاتان وفقاً للإنفاق الرأسمالي من جهة والتضخم من جهة ثانية، تحدثان تغييراً كبيراً على مستوى ميزانية الحكومة الاتحادية، تغييراً يؤدي إلى إزالة «عجز الموازنة» الذي يكثر

شجبه. بمعنى أن التعديلين كانا سينقلان عجز 1988 الاتحادي من وضعه الرسمي البالغ 155 ملياراً من الدولارات إلى حالة «التوازن الافتراضي».

قيلت هذه الكلمات، كما تتذكرون، من قبل الرجل الذي كانت رابطة الاقتصاديين الأكاديميين الطليعية قد اختارته رئيساً. كان هدف آيزنر أكثر جلالاً من الدفاع عن إدارة ريغان. لم يكن يفكر بما هو أقل من بعث كينز. وفي غمار الفوضى الإحصائية، يهتدي إلى حل كينزي لتضخم السبعينيات المفرط، بسبب معدل التضخم العالي كانت العجوز البادية وهمية. ولم يتعرض الاقتصاد لحالة الركود، بالمعايير «الفعلية» إلا لأن الحكومة كانت تحقق فوائض.

كان آيزنر يقول إن على «العجز» في أي نظرية اقتصادية ذات مغزى، أن يعني زيادة في ديون الحكومة المستحقة، لأن من شأن العجز، نظرياً، أن يحفز على الإنفاق والنمو عبر زيادة المرافق الخاصة. ثم يضيف: «للحصول على هذه النتيجة، كما أوضحت حجج الكلاسيكيين الجدد، ينبغي للزيادة في المرافق الخاصة أن تكون فعلية». في هذه الشروط، لم تعان الميزانية الاتحادية من أي عجز إلى وقت متأخر من عام 1982، حيث أطلقت إدارة ريغان طفرة كينزية استناداً إلى نوع من تراجع التضخم وتصاعد العجوز. يقول آيزنر: «كان لا بد من أن يكون واضحاً، هل أجرؤ على قول (واضحاً تماماً؟)، أن الحافز الكينزي ذا الطراز العتيق لعجوز الموازنة الفعلية هو الذي ساهم بقوة في تقليص البطالة إلى النصف، من معدله المرتفع الذي بلغ في أثناء الركود نحو 11 بالمئة».

ثمة بالطبع نصف آخر للغز التضخم المفرط: ما الذي أدى إلى التضخم؟ نظر آيزنر إلى الطفرة التي كانت قد بلغت ست سنوات من العمر وسأل: «يمكنني أن أضيف: أين هو ذلك الطلب المفرط افتراضياً (المسرِّع للتضخم) الذي تعلمنا أن نخافه؟ ربما ينتظر خلطه مرة أخرى بصدمات عرض حرب جديدة أو كارتل نفطي جديد في الشرق الأوسط!» بعبارة أخرى، خرجت أزمة تضخم السبعينيات من رحم الأوبك (OPEC)، من رحم (صدمة خارجية) شبيهة بأي زلزال، لا يُتوقع من النظرية

الاقتصادية أن تفسرها. كان التضخم، إذن، خارجي المنشأ، وما لبث التخطيط المالي المتشدد، حسب المعايير «الفعلية» أن تمخض عن الركود. ما زال كينز حياً.

من المؤكد أن نظرة أحد رؤساء الرابطة الاقتصادية الأمريكية إلى «العجز»، إذا أردنا التشديد على هذه النقطة، مختلفة عن الحكمة التقليدية التي نقرؤها كل يوم في العناوين. يبقى آيزنر على الصعيد الفكري كينزياً متماسكاً وثابتاً، نقيضاً منعشاً لأولئك الذين أرادوا، بطريقة ما، في السنوات الأخيرة، زيادة الضرائب لمحاربة الكساد. ومع ذلك، فإن الانبعاث الكينزي قد يبدو عتيقاً بعض الشيء بالنسبة إلى أولئك الذين يقرنون التضخم بالتخطيط النقدي منا.

ثمة اقتصاديون متقدمون عاكفون أيضاً على مناقشة محاولة نظرية اقتصادية نافذة أخرى للتعامل مع واقع الثمانينيات المتميز بعجوز مرتفعة، بازدهار، وبمعدلات فائدة متدهورة. في أدبيات الأعوام الأخيرة الاقتصادية نوقشت نظرية التكافؤ الريكاردي على نطاق واسع. فهذه النظرية ترى أن العجوز غير ذات أهمية، ببساطة، أو هي غير قابلة للتمييز عن الضرائب والرسوم من حيث تأثيرها الاقتصادي، بقدر أكبر من الدقة. وقد حملت النظرية اسم ديفيد ريكاردو David Ricardo (1772 – 1823)، جامع بيادر علماء الاقتصاد الكلاسيكيين، على الرغم من أن ريكاردو لم يفعل أكثر من مداعبة هذه الأفكار. أما النظرية الحديثة فتُعزى إلى أستاذ جامعة هارفارد روبرت بارّو Robrert Barro، أحد كبار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، وأحد المساهمين في تحرير الوول ستريت جورنال. ليس التكافؤ الريكاردي إلا صدى لمقالة (بارو) ذات التوقيت الرائع الصادرة في 1974 تحت عنوان «هل سندات الحكومة ثروة صافية؟»

يبدو السؤال فضولاً غير عادي، غير أنه في الحقيقة سهم موجه إلى قلب الكون الكينزي. وذلك لأن من شأن أي قطاع عام ذي تطلعات عقلانية ألا يشعر بأنه أكثر ثراء إذا كانت الحكومة دائبة على الاقتراض الآن والوعد بالتسديد فيما بعد. لن يقدم على الإنفاق بقدر أكبر من الحرية، فلن يترك العجز أي أثر.

حقاً، من شأن أي قطاع عام عقلاني تماماً أن يقر بأنه سوف يُغرم من أجل تسديد قيمة السندات التي يحصل عليها الآن، وسوف يضع بعض المدخرات جانباً لهذا الفرض. بمعنى أن الادخار الحكومي سيتناقص جراء العجز، في حين أن مدخرات الجمهور ستتزايد، والمدخرات القومية الإجمالية لن تتأثر. وهكذا فإن شيئاً لن يتغير بسبب إقدام الحكومة على فرض الضرائب آجلاً بدلاً من فرضها عاجلاً.

ظل التكافؤ الريكاردي موضوعاً لنقاشات واسعة من منطلقات نظرية وأخرى تجريبية. ففي نوع من إعادة التقويم سنة 1989، أورد بارو ما يزيد على خمسين مقالة تركزت جميعاً تقريباً، على نحو مباشر، على نقاط أثارها عام 1974. تشتمل النقاشات على نوع من الإيثار فيما بين الأجيال، على التخفيف من عبء ضريبة الدخل، على جملة عيوب في أسواق القروض، وعلى طائفة من الألغاز الأخرى.

مع بقاء النظرية مثار خلاف، كان بارو مع حلول عام 1989 قادراً على تأكيد: «من اللافت أن المقاربة الريكاردية أصبحت تحظى بقدر كبير من الاحترام في العقد الأخير. فأكثر منظري الاقتصاد الكلي باتوا شاعرين بأنهم مدينون للموقف الريكاردي، وإن واصلوا كلامهم بعد ذلك زاعمين أنه خطأ إما نظرياً أو على المستوى التجريبي. أتنبأ بأن هذا التوجه سوف يستمر وبأن المقاربة الريكاردية ستصبح النموذج الانعطافي لتقويم التخطيط المالي». بمعنى: «أنا لن أتكهن بأن معظم المحللين سوف يتبنون التكافؤ الريكاردي بمعنى التوصل إلى استنتاج يقول إن التخطيط المالي عديم الأهمية. غير أن تحليلات مقنعة ستعرض نمذجة صريحة لعناصر تفضي إلى أشكال من الافتراض عن التكافؤ الريكاردي، وجملة النتائج المتنبأ بها للخطط والسياسات المالية ستتدفق من هذه العناصر مباشرة».

شهد التكافؤ الريكاردي أيضاً رواجاً مثيراً للاستغراب والدهشة في الدراسات الساعية إلى الربط بين العجوز ومعدلات الفائدة. يقول بارو: «إجمالاً، تأتي التأثيرات التجريبية في معدلات الفائدة مؤيدة لوجهة النظر الريكاردية.

وانطلاقاً من هذه الاستنتاجات، من اللافت أن يبقى معظم علماء الاقتصاد الكلي واثقين من أن عجوز الموازنة تفضي إلى رفع معدلات الفائدة».

في كلية يوريكا كانوا يدرسون الاقتصاد الكلاسيكي في الثلاثينيات، وتحدث أستاذ الاقتصاد في تلك الكلية رونالد ريفان عن أشياء مثل عدم فهمه لسبب قيام الاقتراض بطرد الاستثمارات في حين لم تكن الضرائب تفعل ذلك. إن ورثة مايكل الأول ميالون إلى القول بأن كلاً من الضرائب والاقتراض يضخان الموارد من القطاع الخاص، وبأن أي اختلاف من شأنه أن يتوقف على تأثيرات درجة ثانية (مثل تلك المستفيدة من الموارد بمعدلات هامشية أدنى). على العموم، تبين المدرستان اللتان يمثلهما آيزنر وبارو أن أساتذة الاقتصاد المحترفين كانوا يزدادون غموضاً بشأن العجز. في حين ظل محترفو السياسة، ومعهم الجمهور، دائبين بطبيعة الحال على تأليهه وتحويله إلى صنم.



يبقى غياب الترابط بين العجوز ومعدلات الفائدة أقل إثارة للاستغراب إذا أدركت أن العجز رقم عجيب من وجهة نظر المحاسبة. أتذكر اقتسام حفلة كوكتيل في الهواء الطلق مع بول فولكر Paul Volcker ذات ليلة صيفية حين اقترب منه المدير التنفيذي لإحدى المؤسسات المحلية الناجحة في مجال تجارة المفرق، طالباً تفسير إصرار الحكومة على الغوص أعمق فأعمق في الديون في كل مكان. كان الرجل محقاً تماماً في تطلعه إلى فولكر طلباً لدعم وجهة نظره، إلا أن الأخير التفت إليّ بخبث قائلاً: «رد، أنت يا بوب، على هذا السؤال!» ثم كشّر مبتسماً ابتسامة صفراء وابتعد تاركاً إياي مع المدير التنفيذي المجتهد. سألته عما إذا لم تكن شركته مدمنة على مضاعفة ديونها عاماً بعد آخر. رد قائلاً: «إنها تفعل، غير أن ذلك شيء مختلف».

مؤكد أنه مختلف. فالشركات تتبنى مبادئ محاسبة معتمدة عموماً. أما الحكومة فلديها حسابات الدخل القومي. إذا أردت التخمين وضَرْب الأخماس

بالأسداس فيما يخص التأثير الاقتصادي لـ«العجز» فإن عليك أن تكون مطلعاً بعض الشيء على أوجه التباين بين المحاسبة التراكمية، المحاسبة النقدية، والمحاسبة الحكومية.

إذا أقدمت هذه الشركة أو تلك على اقتراض 200 مليون من الدولارات لبناء مجمع تجاري، فإن ذلك سينعكس على كشف الحساب. سيرد رقم 200 مليون في صفحة المستحقات كدين، ورقم 200 مليون في صفحة الأصول أو الموجودات كجزء من قيمة المجمع التجاري. غير أن الشركة لن تقوم، في حسابات دخلها السنوي، بتحميل مبلغ الـ200 مليون كله لبند الإنفاق. ستعمد، بدلاً من إنفاق المجموع الإجمالي للمبلغ في السنة الأولى، إلى الشروع في إطفائه بمعنى أنها ستعتبر جزءاً من المبلغ إنفاقاً مقابل الدخل كل سنة على امتداد السنوات المفترضة لعمر المجمع التجاري المجدي.

بالمثل، إذا بادرت إحدى الأسر إلى اقتراض 400 ألف دولار كقرض سكني لشراء مسكن، فإنها تسلّم بأنها أصبحت مدينة بمبلغ 400 ألف. غير أنها، حين تحاول تحقيق التوازن بين الداخل والخارج، لا تعد مبلغ الـ400 ألف، بل القسط الشهري، أو السنوي نادراً، المدفوع لإطفاء القرض أو فك الرهن. إن الشركات، مثلها مثل العائلات، ترى من المناسب كلياً أن تقترض لشراء حاجات رأسمالية، وتسدد القرض خلال مدة الاستفادة من المرفق. سبق لرئيس مؤسسة كريتيكورب، والتر ريستون Walter Wriston أن قال: «اللازمة المعهودة هي أن على كل أسرة أن توازن ميزانيتها، فما الذي يمنع الحكومة الاتحادية من العزف على الوتر نفسه؟ غير أن أي أسرة لا تقدم، فيما أعلم، على وضع مأواها في بند النفقات». وقد أضاف معلقاً على الميزانية الاتحادية: «بلغ المجموع الإجمالي لأشكال الإنفاق الاستثماري، بقضه وقضيضه، 13.2 بالمئة من النفقات الإجمالية، وهذا مبلغ لا يستهان به، وإذا ما حُول إلى ميزانية استثمارية فإن من شأنه أن يحدث ما يشبه التوازن في الميزانية النافذة».

ما يصح على الحكومة الاتحادية يصح أيضاً على حكومات الولايات والإدارات المحلية. إنها مطالبة، نموذجيا، بموجب القانون، بـ«موازنة» ميزانياتها النافذة. ولكن هذا لا يشمل إصدارات السندات لتغطية الإنفاق الاستثماري، الذي ينبغي، عادة، أن ينال موافقة الناخبين في استفتاء. لمعظم الحكومات الأجنبية أيضاً ميزانيات استثمارية مميزة، ولو للمساهمة في إقرار مقدار العجز السنوي الذي يمكن تحمله. ليس هذا هو حال الميزانية الاتحادية في الولايات المتحدة: حقاً، تعرض وزير الخزينة دونالد ريغان لما يشبه الطرد سخرية من واشنطن لقوله إن الحكومة بحاجة إلى موازنة استثمارية.

وهكذا، فإن من شأن «العجز» أن يكون اقتراضاً لدفع ثمن معونات نظام الرفاه أو دعم المزارعين، ومن شأنه أن يكون لتسديد نفقات افتتاح شارع أو قيمة طائرة. لقد بنينا حساباتنا بما يمكننا من التمييز. يعود هذا، في جزء منه، إلى أننا لا نثق بأن ساستنا سيتحلون بالأمانة لدى تسمية المشروعات الاستثمارية. فبعض الإدارات الإقليمية والمحلية، ومنها إدارة مدينة نيويورك خصوصاً، تورطت في مشكلات مالية عبر التحايل على ميزانياتها الاستثمارية، عبر تخصيص نفقات مطردة الازدياد على أنها نفقات استثمارية توفر غطاء الشرعية لعملية الاقتراض.

ولعل ما هو أهم أن حسابات الدخل القومي تعكس نظرة كينزية إلى العالم. فكينز هذا كان يشعر بأن الكساد ناجم عن نقص في الطلب الإجمالي لأن مستوى الادخار بات أعلى مما ينبغي ومستوى الاستثمار أدنى مما يجب. كان الهدف من الاستثمار هو اقتراض المدخرات الفائضة وإنفاقها، وصولاً إلى رفع مستوى الطلب الإجمالي. أما ما إذا كانت الاستثمارات ستغطي نفسها اقتصادياً فلم يكن وارداً في الحسبان. حقاً، قد يكون هاجس التبديد منطوياً على نتائج عكسية.

في كتاب النظرية العامة The General Theory، مثلاً، يقول كينز إن على الخزينة أن تحشو قوارير قديمة بأوراق نقدية وتدفنها في مناجم فحم مهجورة، ثم تبادر إلى تأجير الحقوق للمناجم، و«ترك مسألة استخراج النقود ثانية لمبادرة القطاع

الخاص وفق مبادئ دعه يعمل laissez faire المجربة جيداً. سيفضي هذا إلى تنشيط الطلب واستئصال البطالة. وقد أضاف كينز:

«إن التشابه بين هذه الحيلة ومناجم الذهب في عالم الواقع كامل. في فترات معينة حين يكون الذهب متوافراً على مسافات ملائمة من العمق، تشير التجربة إلى أن الثروة الفعلية للعالم تزيد بسرعة. وحين لا يكون إلا القليل منه متوفراً، فإن ثروتنا تعاني من علتي الركود والانحطاط أو التدهور. إذن، تبقى مناجم الذهب القيمة الأكبر والأهمية الأعظم بالنسبة إلى الحضارة. تماماً كما كانت الحروب الشكل الوحيد للإنفاق والاقتراض واسع النطاق الذي كان أرباب السياسة يرونه مسوغاً. يبقى استخراج الذهب الذريعة الوحيدة المسوّغة للغوص في بطن الأرض، الذريعة الوحيدة التي فرضت نفسها على المصرفيين بوصفها خطة مالية سليمة: وكل من هذين النشاطين أدى دوره في مسيرة التقدم، في غياب ما هو أفضل».

لا غرابة، إذن، أن حسابات مصممة حين كانت مقاربات كهذه طاغية كانت ستخفق في التمييز بين الاستهلاك الحكومي من ناحية، والاستثمار الحكومي من الناحية المقابلة. إنّ زَعْمَنا بأن حسابات موضوعة للرد على أسئلة أخرى ترد على أسئلتنا نحن اليوم، لا يفيد إلا في تشويشنا.

◆ ◆ ◆

غير أن ما يدعو للارتياح هو أن العجز ليس مسؤولاً عن الإنفاق الاستثماري. أما ما يدعو للأسف فهو أنه ليس أيضاً مسؤولاً عن التزامات الحكومة المستقبلية. في إحدى ليالي سنة 1980 زاد الكونغرس ضمان الودائع الاتحادية من 40 ألفاً إلى 400 ألف من الدولارات. أدى هذا التشريع الواحد إلى زيادة التزامات حكومة الولايات المتحدة بنحو 150 مليار من الدولارات، نصف تكاليف كفالة حسابات الادخار والقروض المؤمنة من قبل الحكومة. ولكن التشريع لم يحدث تغييراً بمقدار بنس واحد في عجز 1980. كان مقدار العجز المسجل في 1980، 73.8 ملياراً من

الدولارات، في حين بلغت الالتزامات غير المسجلة المترتبة على رفع ضمان الودائع ضعف الاقتراض لصالح جميع فعاليات الحكومة الواردة على الورق في الخطط.

إنه مثال يسلط الضوء على حقيقة أن «العجز» لا يروز شيئاً يمكن أن يوصف واقعياً بـ«العبء الذي نتركه لأحفادنا». فما يمثله الدين الاتحادي إن هو إلا سندات حكومية مستحقة، أو هو، بوضوح، ذلك الجزء من الالتزامات المستقبلية التي اختارت الحكومة أن تدفع فوائد عنها.

تبقى الالتزامات الفعلية أكبر بكثير، إلى حد أن أي تغيير فيها قد يؤدي إلى طمس التغييرات في العجز الرسمي. يمكن لأرقام العجز أن تتصاعد فيما يتناقص عبء أحفادنا، أو العكس بالعكس. وفيما يخص عبء أحفادنا، يبقى الفيل المقتحم للغرفة متمثلاً بنظام المجتمع الاجتماعي. نهاية سنة 1981 المالية، منتصف عام رونالد ريغان في الإدارة، بلغت القروض الاتحادية للجمهور 785 تريليوناً من الدولارات. في حين أن الالتزامات غير الممولة لنظام الضمان الاجتماعي وصل إلى 5.9 تريليوناً من الدولارات. أما الالتزامات التقاعدية العائدة لجهاز الموظفين الاتحاديين البالغة 842 ملياراً كانت بحد ذاتها، أكبر من العجوز، التراكمية على امتداد قرنين من الزمن.

في حسابات الدخل القومي لا تعني هذه الأرقام شيئاً ذا بال، بالطبع: ليست ذات أهمية بالنسبة إلى الطلب الإجمالي للعام الجاري. غير أنها منطوية على أهمية كبيرة فيما يخص عبء أحفادنا. هل الحكومة أكثر احتمالاً أن تروغ من تسديد التزامات الضمان الاجتماعي مقارنة بتهربها من دفع قيمة السندات الحكومية؟ لعل الخطر في السندات هو أن قيمتها ستنطفئ بفعل التضخم، في حين أن مدفوعات الضمان الاجتماعي في ظل القانون الراهن مُجَدْوَلَة وفقاً للتضخم، مع ربط المكاسب المستقبلية بمستويات الأجور المستقبلية، متصاعدة مع التضخم من جهة ومع الارتفاع الفعلي في مستوى الحياة من جهة أخرى.

لا غرابة، إذن، أن إدارة حريصة على تقليص الضرائب تكون أيضاً مؤهلة لإنجاز سجل أفضل لالتزامات الحكومة الباقية خارج الميزانية. وكذلك فإن تضخماً أبطأ ونمواً فعلياً أكبر يجعلان المناخ الحالي ألطف، لأن الأرقام الشبيهة بأرقام التزامات الضمان الاجتماعي تتوقف على تقديرات الأداء الاقتصادي المستقبلي. بادرت لجنة غرينسبان لعام 1983 إلى معالجة عجز الضمان الاجتماعي عن طريق تسليف زيادات مبرمجة سلفاً على رسم جدول الرواتب على مستوى لا يستهان به. ومع انطلاق الاقتصاد بأداء أفضل مما كان متوقعاً خلال ذلك الإصلاح، بات الضمان الاجتماعي يبدو أكثر صحة، على المدى القصير، على الأقل.

قام محاسب عام قانوني ومفتش حسابات سابق في ولاية أوكلاهوما، يدعى توماس إي. داكسون Thomas E. Daxon، بحساب عبء دافعي الضرائب المستقبليين في مقالة نشرتها بوليسي رفيو سنة 1989، شملت حسابات القروض ذوات الفائدة، الضمان الاجتماعي، صندوق التقاعد الشخصي، وجملة أخرى من الالتزامات والأصول المعوضة. توصل إلى استنتاج يقول إن العبء الملقى على عواتق دافعي الضرائب المستقبليين يساوي 7.185 تريليوناً من الدولارات مع نهايةعام 1981 المالي، و7.952 تريليوناً عند انتهاء سنة 1987 المالية. وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي تقلص حجم العبء بمعدل يتراوح بين 241 و180 بالمئة.

ينبغي النظر إلى مثل هذه الحسابات بشيء من التحفظ، بطبيعة الحال. فنحن لا نعرف أي التزامات محتملة يمكن أن تتفجر مثلما فعل ضمان الودائع. تحملت الحكومة جزءاً كبيراً من الالتزامات ذات العلاقة بالرعاية الطبية للمسنين، مثلاً، وتبدو ميالة لتحمل المزيد. لم يتمخض إصلاح لجنة غرينسبان للضمان الاجتماعي، في الحقيقة، إلا إلى دفع المشكلة نحو المستقبل. وإذا أردنا خفض مستوى العبء الواقع على أحفادنا، فإن أول شيء يجب أن نفعله هو تقليص حجم المداخيل التي نتوقع الحصول عليها لدى تقاعدنا.

في الوقت نفسه، لا تأخذ المحاسبة الحكومية في اعتبارها وضع موجودات الحكومة. نحن نعلم أن الديون الاتحادية العائدة للجمهور تصل الآن إلى نحو 2.7 تريليوناً من الدولارات. ولكن ما علاقة مثل هذا الالتزام أو هذه المديونية بالذخر أو الرصيد المتمثل، مثلاً، بالعقارات والأراضي التي تعود ملكيتها إلى السلطات الاتحادية؟ إنها تشمل كل آلاسكا ونيفادا، مثلاً، وأجزاء كبيرة من كاليفورنيا.

ليس العجز معياراً صالحاً لأي من هذه المسائل. يبدو محتملاً أنه، خلال الثمانينيات حتى فيما كان العجز متنامياً، كانت أعباء أخرى على كواهل أحفادنا تتناقص. يلقي ضمان الودائع ببعض الظلال على الصورة بالطبع، ومن غير السهل تقويم المسؤولية عن مثل هذه التكاليف العملاقة... ومع ذلك، فإن من الممكن تقدير أن القيمة الصافية للحكومة شهدت ارتفاعاً لا هبوطاً خلال الثمانينيات، شرط أن نتمكن من روز هذه القيمة. لعل هذا هو اللغز الخفي للسنوات السبع السمان...

◆ ◆ ◆

إذا كنا نريد خطة مالية تزيد من سرعة النمو الاقتصادي، فإننا نعرف ما يتعين فعله بوجود أو عدم وجود رقم دال على العجز: توجيه الإنفاق الحكومي نحو الأمور الجوهرية، إبقاء معدلات الضرائب الهامشية منخفضة إلى الحدود الدنيا الممكنة، الحفاظ على عافية الدولار، تمكين آلية السعر من العمل، تجنب فرض أي تشريعات غير ضرورية، وتحاشي أي تكاليف غير ضرورية. لقد كان الانشغال المسبق بـ«العجز» قيداً تعين على إدارة ريغان كسره لتنفيذ البرنامج الذي تمخض عن السنوات السبع السمان، ويتمثل الخطر الداهم في التسعينيات بأن يعود الانشغال المسبق نفسه ليحرفنا عن هذه الأمور الأساسية.

في هذه الأثناء يصبح العجز أقل ارتباطاً بالواقع على نحو مطرد. ففي اتفاق موازنة 1990 جرى استبعاد فوائض نظام الضمان الاجتماعي من الحسابات، لجعل العجز بعبعاً أكبر وأفضل على ما يبدو.

السياسة الاقتصادية لدى المحافظين الجدد

حسنات وسيئات

إن اعتراض المحافظين الجدد على جعل الميزانية المتوازنة حجر الزاوية لأي خطة اقتصادية يلقى تأييداً [ذا شأن]... [لكن] عجوزاً مقيمة ذات وزن كبير بالنسبة إلى قدرة الدولة على إنتاج الثروة تنطوي على اهمية.

إرون سْتَلْزَر

السياسة الاقتصادية لدى المحافظين الجدد
حسنات وسيئات

ارون ستَلْزَر

تحظى مساهمة المحافظين الجدد في السياسة الاقتصادية بقدر أقل بكثير من الاهتمام مقارنة بمساهمتهم في السياسة الخارجية. وهذا مفهوم. فالسياسات المتواطئة على تبرير الحرب تبقى، آخر المطاف، أقدر على اجتذاب عناوين الصفحات الأولى من أي شيء عادي ومألوف ظاهرياً مثل السياسات والخطط الاقتصادية الجزئية منها والكلية. ومع ذلك، فإن تأثيرات علم الاقتصاد الكلي ستبقى طويلاً بعد انتهاء الحرب في العراق.

لنبدأ بما بات يعرف باسم الريغانية الاقتصادية أو الاقتصاد الريغاني، ذلك الرمز المختصر الدال على جملة الإصلاحات التي استحدثها رونالد ريغان على ضفة العرض من بحر الاقتصاد. كانت تلك الإصلاحات شاملة لخلق نوع من الجرأة في مواجهة القيود والتشريعات الجديدة التي تكون تكاليفها أكثر من أي فوائد قد تجلبها: نوع من إحياء استعداد المبادرين للاستثمار عن طريق إقناع الأمة بأن أفضل أيامها قادمة، ليست مولّية إلى غير رجعة: ونوع من إعادة النظر في البنية الضريبية بهدف اختزال معدلات الضريبة الهامشية توخياً للتشجيع على العمل والمخاطرة. في الحدود الدنيا، تركزت مساهمة الريغانية الاقتصادية المحافظة الجديدة على تحويل عبء البرهان من أولئك الراغبين في تشجيع روح المبادرة ونقله إلى أولئك الذين يتبنون سياسات ضريبية وتنظيمية – تشريعية منطوية على التأثير المعاكس أو النقيض.

ثمة، بعد ذلك، مقاربة المحافظين الجدد للسياسة المالية. كما في الكثير من الميادين الأخرى، تولى إرفنغ كرستول قيادة الهجوم على الفكرة المحافظة التي تقول إن الميزانية وحدها وبحد ذاتها هدف للسياسة والتخطيط، وإن على جميع المبادرات الحكومية أن تخضع لهدف تحقيق ذلك التوازن بين الدخل والخرج، بين الدائن والمدين. كان جون مينارد كينز John Maynard Keynes سباقاً بالطبع، وعلى نحو شهير، في الاعتراض على امتثال المحافظين العبودي للميزانيات المتوازنة، إلا أن اعتراضه كان مستنداً إلى دعواه القائمة على أن من الممكن توظيف الإنفاق العجزي في سبيل حفز الطلب أوقات الكساد والركود. أما المحافظون الجدد فلديهم أسباب مختلفة بعض الشيء لوضع الرغبة في موازنة الميزانيات في خانة صنمية بالية وعتيقة، لا يتمسك بها سوى أولئك الذين لم يفكروا بعمق بما يدخل في الميزانيات القومية.

إن السبب الأول تقدير أميل إلى برودة الأعصاب أو الروح العملية – تبعاً لوجهة نظرك – يرى أن الميزانيات المتوازنة ليست صرخة استنفار مؤهلة لخطب ود الناخبين، بصرف النظر عما يقولونه لمستطلعي الآراء – خصوصاً حين تكون المعارضة عارضة قائمة طويلة ومتنوعة من «المغريات» باهظة الأثمان ولكنها جذابة. ثمة محافظ جديد مولع بالمزاح القائل إن حسَنة عجوز المحافظين الجدد هي «أنهم يتركوننا أحراراً في إنفاق ما يحلو لنا حين نكون في السلطة، ويجبرون الديمقراطيين على رفع الضرائب حين يأتي دورهم في شَغْل البيت الأبيض».

وقد تمثل السبب العملي – السياسي الثاني للحط من أهمية العجوز بالرغبة في إطلاق يد رونالد ريغان على صعيد السعي إلى الانتصار في الحرب الباردة عبر إنفاق كل ما كان ضرورياً لإقناع الاتحاد السوفييتي بأنه عاجز، ببساطة، عن التنافس مع أمريكا في سباق متواصل للتسلح. ومن منظور انتصار الغرب في الحرب الباردة، لم تكن العجوز الناجمة عن قيام الرئيس ريغان بزيادة الإنفاق العسكري إلا استثمارات ما لبثت (عاجلاً لا آجلاً، كما تبين فيما بعد) أن أعطت ثمارها على شكل «نعمة سلام» – نعمة الاختزال في الإنفاق العسكري التي باتت ممكنة

بفضل انهيار الاتحاد السوفييتي. من المؤكد أن بوسع المحافظين الجدد أن يزعموا أن تحريرهم لريغان من قيد الاهتمام بالعجوز ما لبث أن تمخض عن تحرير ملايين البشر في أوربا الشرقية من النير السوفييتي. ويستطيعون أيضاً أن يشيروا إلى حقيقة أن منتقدي عجوز ريغان سارعوا إلى الانقضاض على حصة لهم من نعمة السلام عبر تقليص إنفاقهم الدفاعي.

أما السبب الثالث الكامن وراء استخفاف المحافظين الجدد بدور العجوز فهو شك عميق في قدرة «ضاربي الوَدَع» من المنجمين على تحديد مصير صحة الأمة المالية، مع قدر مطرد العمق من الارتياب إزاء قدرة «المبصّرين» على التنبؤ بمسار ميزانية الأمة ولو لبضع سنوات في المستقبل.

يحظى اعتراض المحافظين الجدد على جعل الميزانية المتوازنة حجر زاوية السياسة الاقتصادية بالتأييد من: آ- المراجعات المتكررة والرئيسية لما أطلق عليه إرفنغ كرستول مؤخراً «تلك الأرقام المهيبة ولكن الشبحية المرعبة» التي تمثل تقديرات الناتج الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، والمتغيرات الماكرو اقتصادية الأخرى. ب – حقيقة أن أي عجز أو فائض ليس إلا رقماً صغيراً مستمداً من طرح رقم بالغ الضخامة، رقم بند النفقات، من رقم عملاق آخر، رقم بند الموارد الضريبية، بما يمكن أخطاء بالغة الضآلة في أي من بندي الموارد والنفقات من التمخض عن أخطاء بالغة الضخامة في العجز أو الفائض المقدرين. وج – أن التباين بين الميزانيات الحكومية، التي لا تفرق بين نفقات مثل أجور العاملين في الجهاز البيروقراطي والإنفاق الاستثماري، الإنفاق الهادف إلى مضاعفة حجم البنية التحتية العائدة للدولة. ليس القلق بشأن عجز تم تسجيله جراء عد الإنفاق على مرافق تدوم طويلاً مثل الطرق، المدارس، والمشافي من مصروفات السنة التي حصلت فيها، إلا قلقاً موازياً للهموم التي تواجهها هذه العائلة أو تلك لأن شراءها لبيت سكني يوقع ماليتها الأسرية في العجز إذا ما جرى تحميل النفقة كلها (كلفة شراء البيت) لمدخول سنة واحدة. يقول بارتلي: «إن المحاسبة الحكومية لا تلاحظ وضع الموجودات الحكومية». ذلك بالتحديد هو ما تفعله المحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة،

على أي حال. أما في بريطانيا العظمى فإن التمييز الذي يعتمده المحافظون الجدد بين النفقات والاستثمار – الحاجة إلى ملاحظة وضع الموجودات الحكومية – قد جرى تبنيه من قبل وزير عمالي للمالية، ربما مبرهناً على أن بمقدور الأفكار الجيدة، في الظروف المناسبة، أن تخترق الحدود الإيديولوجية.

كذلك حقق المحافظون الجدد انتصاراً في الصراع حول الطريقة الصحيحة لـروز التخفيضات في التكاليف والضرائب. تمكن بارتلي وآخرون من ذوي القناعات المحافظة الجديدة من إقناع أكثرية صانعي القرار السياسي بأن معدلات الضرائب المنخفضة، ولاسيما معدلات الهوامش الضريبية الأدنى، ستؤدي، في الكثير من الحالات، إلى تشجيع الناس على العمل بقدر أكبر من الجد، على التورط في اعتماد حيل تهرب أقل حذلقة، وعلى مضاعفة الإقدام على المخاطرة استجابة لفرص الاحتفاظ بمقادير أكبر من المكافآت. هذه هي آثار «ضفة العرض» الشهيرة التي تبادر سائر الحكومات العاقلة الآن إلى أخذها في الحسبان لدى وضع الخطط الضريبية. يزعم المحافظون الجدد أن من شأن تلك الردود السلوكية على معدلات الضريبة المقلصة، أن تختزل خسائر الواردات الناجمة عن المعدلات الأدنى، بل وقد تفضي أيضاً إلى إنتاج موارد إجمالية للخزينة أعلى من تلك التي كان من شأن المعدلات الأعلى أن تتمخض عنها.

غير أن التجارب والدراسات التجريبية تعلّم – وهذا خبر سيئ بالنسبة إلى مؤيدي ضفة العرض المحافظين الجدد بما يصب كثيراً من الزيت على نار محترفي السياسة المولعين بالإنفاق السائب – أن الموارد المتولدة من خفض الضرائب في أكثرية الحالات لن تؤدي – رغم أن مثل هذا الخفض يفضي إلى تعديل السلوك على ضفة العرض لبحر الاقتصاد، ويشجع على تحقيق ناتج أكبر – إلى التعويض الكامل عن الموارد المفقودة جراء خفض معدلات الضريبة. لا يستطيع خفض الضرائب، على نحو عجائبي، أن يقلب طوفاناً من الحبر الأحمر إلى حبر أسود.

وإرفنغ كرستول، تحديداً، لم يقل قط أنه يستطيع. فهو يرى أن النمو الاقتصادي المدفوع بعتلة خفض الضرائب سيقود، مع الزمن، إلى عجوز متضائلة

باطراد. ستبقى هذه العجوز على درجة من الضآلة، نسبة إلى الحجم المعزز والمضخم للاقتصاد، تكفي لتمكين الأسواق من استخلاص أنها لا تهدد بالتسبب في التضخم، برفع معدلات الفائدة، أو استثارة نوع من هجوم على الدولار.

مما يدعو للأسف، أن التحرر من هاجس بعض العجوز قد تمخض عن تحرير محترفي السياسة الهائمين بحب الإنفاق السائب من جميع العجوز، بصرف النظر عن مدى ضخامتها الراهنة والمستقبلية المحتملة. سيتوجب على المحافظين الجدد أن يهتدوا إلى طريقة ما تمكّنهم من التغلب على الإخفاق الصارخ للرسميين المنتخبين في الموافقة على خفض الإنفاق، أو تجرع الكأس المرة بالإقدام على تطبيق أفكارهم ونماذجهم وصولاً إلى اجتراح زيادات ضريبية لا تعطي – أو تكاد لا تعطي – إلا ثماراً سلبية بالنسبة إلى الإنتاجية. وملحاحية هذا الطلب على "نزعتهم الإبداعية" سوف تتضاعف مع بلوغ مستوى احتراق الفتيلة السكانية لقنبلة التقاعد الموقوتة إلى نقطة قريبة من الانفجار.

قد يكون إرفنغ كرستول على صواب حين يقول إن العجوز لا تهم، شرط إبقائها في نسب معقولة والنظر إليها من منظور المدى الطويل. قد يكون بارتلي محقاً حين يقول إنها لا تنطوي على جملة العواقب السلبية التي يزعمها دعاة الميزانيات المتوازنة في معسكر المحافظين التقليديين، كما في جناح بل كلنتون – روبرت روبن في الحزب الديمقراطي، مؤخراً: وقد يكون الرئيس جورج دبليو. بوش مصيباً حين يبين استخفافه بالعجوز بزلة اللسان أو الثرثرة التي قال فيها: «واضح أنها ميزانية، فيها حشد كبير من الأرقام».

أجدني ميالاً إلى الشك في صحة مثل هذا الكلام. تبقى العجوز الواصلة إلى المستويات التي بلغتها الآن في أمريكا قضية ذات أهمية بالغة، في النهاية. وسوف تكون من جملة العوامل المؤثرة في معدلات الفائدة، في قيمة الدولار، وفي متغيرات أخرى تلقي الضوء على حالة الاقتصاد. غير أن المحافظين الجدد يستطيعون ادعاء الانتصار لنجاحهم في الكشف عن مدى تعقيد العلاقة بين تعديلات الضريبة، الموارد الضريبية، والأداء الاقتصادي. وفي توسيع دائرة متبني الأطروحة القائلة بأن

من الأفضل تقليص العجوز عن طريق وضع حد للإنفاق الحكومي غير الكفؤ بدلاً من رفع الضرائب المدمِّرة للحوافز.

ها نحن ذا في المحطة الحاسمة: كانت للمحافظين الجدد مساهمة باقية ومقيمة في خطط وسياسات نجحت في إكساب ضفة العرض لبحر الاقتصاد قدراً أكبر من المرونة، وفي مقاربة أكثر اتزاناً وحصافة للعجوز والتخطيط الضريبي. غير أنهم وقعوا أيضاً في فخ تزويد محترفي السياسة بالذريعة اللازمة لتجاهل حقيقة أن من شأن العجوز العملاقة والطاغية نسبة إلى قدرة الأمة على إنتاج الثروة أن تصبح، عاجلاً أو آجلاً، باعثة على القلق، ولا سيما إذا كانت تلك الأمة مصممة على ري القيم الديمقراطية التي تعتزم غرس شتلاتها في رمال الصحراء بأنهار المال السائل.

الجزء الرابع

جذور ظاهرة المحافظة الجديدة

الجذور الفلسفية، دور ليو شتراوس، والحرب على العراق

ظل الشتراوسيون ورفاق دربهم قادرين على الاضطلاع بدور مهم في ميدان السياسة والتخطيط العامين بفضل قابليتهم للتفكير عميقاً بمسائل أساسية، وصولاً إلى نوياتها الجوهرية.

كَنَث آر. واينشتاين

الجذور الفلسفية، دور ليو شتراوس، والحرب على العراق[1]

كَنث آر. واينشتاين

في أعقاب الحرب العراقية، لم تتعرض سمعة أي مثقف سواء في التيار الرئيسي من وسائل الإعلام الأوروبية أم في المنابر الإعلامية اليسارية بأمريكا، للتشويه والتلطيخ، مثل سمعة أستاذ مادة الفلسفة السياسية بجامعة شيكاغو ليو شتراوس. فشتراوس هذا وُصف بأنه القوة الدافعة إلى الحرب، المثقف النخبوي القابع وراء الكواليس والدائب على الوعظ والتبشير بسياسة القوة والخداع، والملك – الفيلسوف المتربع على عرش حركة المحافظين الجدد. إن ماري ويكفيلد Mary Wakefield، مساعدة رئيس التحرير في السبكتيتور Spectator كتبت في الديلي تلغراف، في وقت سابق من هذا العام[2]، بعد اتهام توني بلير وبول ولفوفيتز بالكذب ما يلي:

«إنني مستعدة للنظر في احتمال وجود دوافع غيرية لدى بلير [للكذب]... ربما هو، مثل بول ولفوفيتز ومحافظين جدد آخرين، أحد تلامذة أستاذ فلسفة السياسة المعروف ليو شتراوس. فقد كان شتراوس هذا أحد أبطال شعار الكذب النبيل – الفكرة التي تقول إن من الواجب عملياً ممارسة الكذب مع الجماهير لأن نخبة صغيرة فقط قادرة ذهنياً على معرفة الحقيقة.

لقد قال شتراوس إن على الساسة أن يخفوا آراءهم لسببين اثنين: صوناً لمشاعر الناس من ناحية، وحماية للنخبة من عمليات الانتقام المحتملة من ناحية ثانية. إنها إحدى طبعات فلسفة الحقيقة المزاجية المتقلبة: الكذب لا غبار عليه طالما هو موظف

لهداية الكفار والمارقين إلى توحيد الكنيسة. أوَلَمْ يقل دون جوان بايرون Byron: «ما الكذب في التحليل الأخير؟» «إنه الحقيقة في زي تنكري».

◆ ◆ ◆

بات هذا الفيلسوف المغمور حتى الآن ذا شهرة ضيقة أو واسعة، ليس فقط في الإعلام البريطاني، بل وعلى مسرح نيويورك، بين جميع الأمكنة. فمسرحية الممثل والناشط الحركي تيم روبنز Tim Robbins المعروضة خارج برودواي، متجذر Embedded، قدمت شخصية تحمل اسم بيرلي وايت Pearly White، بالاستناد إلى شخص رئيس مجلس التخطيط الدفاعي السابق رتشارد بيرل، الذي دأب على شجب الحرب على الملأ، معلناً بوضوح، في الوقت نفسه، أن «(الفضيلة الأخلاقية لا توجد) حسب تعبير ليو شتراوس (إلا في الرأي العام الشعبي حيث تخدم قضية التحكم بالأكثرية غير الذكية.)».

ما يلفت النظر حول هذا الكابوس الشتراوسي هو أن ليو شتراوس لم يكن لديه أي رأي حول صدام حسين. فليو شتراوس كان في الحقيقة، من الأموات منذ ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن. وكما لاحظ الناقد تري تيتشاوت Terry Teachout بعيد البدء بعرض المتجذر، فإن آراء بيرلي وايت – لم يسبق لبيرل أن تتلمذ قط على شتراوس – لم تصدر في أي وقت من الأوقات عن شتراوس بوصفها آراءه الخاصة، بل تبدو مستمدة من مقالة نشرتها منظمة يديرها داعية نظريات مؤامرة، مجرم سابق، ومرشح رئاسي مزمن يدعى لندون إتش. لاروش، الابن، عرضاً لكتاب أستاذة علوم سياسية أو نظريات سياسية في جامعة كالغاري احترفت مهنة الهجوم على شتراوس رسالة حياتية تدعى شادية دروري Shadia Drury.

بقي شتراوس (1899 – 1973)، مؤلف خمسة عشر كتاباً، خلال الجزء الأبرز من حياته المهنية، أستاذ علوم سياسية في جامعة شيكاغو، حيث كان يدرس مادة فلسفة السياسة أو الفلسفة السياسية. كان، من جميع النواحي، أستاذاً موهوباً اجتذب بعض أفضل العقول في عالم البحث الأكاديمي، إلى قاعة صفه. أما

كيف أصبح الناس ينظرون إلى شتراوس على أنه متحالف مع حركة مثقفين شعبية مثل حركة المحافظين الجدد فمسألة تنطوي على مفارقة حقيقية. لم ينخرط شتراوس قط في الحركات السياسية السائدة في زمانه كما لم يَغُصْ في أي بحث يتناول بحث السياسة العامة. أضف إلى ذلك أن شتراوس كان يرى المثقفين طائفة شبيهة بسفسطائيي المدينة القديمة: بأناس لا يبالون بالمهابة والسلطة المصاحبتين للأفكار الحصيفة بمقدار حرصهم على السعي لامتلاك الحكمة. من شأن القراء المهتمين بالإطلاع على عرض عام لفلسفته وجذورها أن يجدوا الذيل الملحق بهذه المقالة مثيراً.

ظل الشتراوسيون ورفاق دربهم قادرين على الاضطلاع بدور مهم في السياسة والتخطيط العامين بفضل قابليتهم للتفكير عميقاً بمسائل أساسية، وصولاً إلى نوياتها الجوهرية. إن قدرتهم على سوق حجج سياسية محكمة ومدعومة بالعقل داعية إلى فرض القيود على السلوك – وهو أمر يصعب الإقدام عليه ولاسيما مع تزايد تحول ما هو صحيح إلى شيء ذي توجه تجاري – أي اختياري. إذن – حجج ملأى بالإحالة على مواثيق أمريكا التأسيسية، جعلتهم رديفاً قوياً للمحافظين التقليديين، رديفاً أقل قدرة على اجتراح حجج علمانية، ولكنه قادر على فهم مثل هذه القضايا عبر موشور الإيمان.

لقد لعب قلق شتراوس من احتمال انزلاق سياسة الحرية إلى درك الخلاعة التي تشكل خطراً على الطابع الجمهوري للنظام الأمريكي، ورفضه لإبدال لغة القيم بلغة الفضائل، دوراً ذا شأن في النقاشات الدائرة خلال السنوات القليلة الأخيرة حول سياسة المخدرات، إصلاح نظام الرفاه، والتعليم. ومن الشتراوسيين الذين أعادوا تفعيل مثل هذه النقاشات في إدارة بوش كل من الطبيب الدكتور والأستاذ الجامعي لمادة الفكر الاجتماعي بجامعة شيكاغو ليون كاس Leon Kass الذي يرأس الهيئة الرئاسية للأخلاق الحيوية البيو إثكس Bioethics، جون بي. والترز John P. Walters، الذي يعمل في فريق الرئيس بوش مديراً لمكتب السياسة القومية لمراقبة المخدرات، ويوجين دبليو. هيكوك Eugene W. Hichok، أستاذ مادة الإدارة بكلية

دكنسون سابقاً، الذي يشغل منصب نائب وزير التعليم. كذلك شغل الشتراوسيون مناصب مهمة في إدارات ديمقراطية، وإن بأعداد أقل. فالأستاذ الجامعي وليم غالستون William Galston من جامعة ماريلاند عمل مساعداً رديفاً للرئيس كلنتون في السياسة الداخلية، واضطلع بدور مفتاحي في وضع الخطط الاجتماعية.

غير أن مجال السياسة الخارجية هو الميدان الذي مكّن الشتراوسية والشتراوسيين من اجتذاب القدر الأكبر من الاهتمام مؤخراً. صار الشتراوسيون يشغلون أدواراً ذات شأن في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الإدارة الريغانية، متولين معالجة ملفي الدبلوماسية الشعبية وحقوق الإنسان. فالأستاذ الجامعي ناثان تاركوف Nathan Tarcov من قسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو عمل في هيئة التخطيط السياسي لدى وزارة الخارجية، في حين كان كارنس لورد Carnes Lord، وهو الآن في كلية الحرب البحرية، مديراً للاتصالات الدولية وتخطيط المعلومات لدى مجلس الأمن القومي. أما أستاذ الكلية في مدرسة بول إتش. نيتزه للشؤون الدولية العليا بجامعة جونز هوبكنز، تشارلز فيربانكس Charles Fairbanks، فقد عمل مساعد نائب وزير خارجية لشؤون حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، وأستاذ فلتشر جونز لمادة الفلسفة السياسية بكلية كليرمونت ماكّينا، مارك بليتز Mark Blitz، كان مساعد مدير وكالة المعلومات الأمريكية. من خلال معرفتهم لكيفية تأسيس أمريكا نظاماً يعشق الحرية والحريات التي يتعذر التفريط بها، تمكن هؤلاء الشتراوسيون مع آخرين من تقديم مرافعة مقنعة ومبدئية دفاعاً عن معاداة الشيوعية الأمريكية، الأمر الذي يفسر سبب كون هذا العدد الكبير من الشتراوسيين قد عملوا في إدارة ريغان – عدد أكبر حتى ممن يخدمون إدارة جورج دبليو. بوش.

إن منشورات تيار رئيسي بريطانية وأمريكية – مثل الديلي تلغراف، النيويورك تايمز، هاربرز، وغيرها ترى دوراً شائناً يلعبه الشتراوسيون في إدارة جورج دبليو. بوش وفي التحريض على الحرب العراقية. قيلت أشياء كثيرة عن حقيقة كون نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز قد تابع دراسته الجامعية مع آلن بلوم Allen Bloom في

كورنيل (كما تخلد عبر شخصية فيليب غورمان في رواية شاول بيلو Saul Bellow عن بلوم الصادرة في 2000 بعنوان رِفلْشتاين Revelstein ومع ليو شتراوس طالباً في الدراسات العليا بجامعة شيكاغو. نحن لا نعرف بالضبط مدى تأثير شتراوس في ولفوفيتز. غير أننا نعلم، من كتاب ملاحظات جيمس مان James Mann الذي يحمل عنوان: آلهة النار: صعود فريق بوش الحربي، أن ولفوفيتز لم يتابع سوى دورتين اثنتين مع شتراوس في معهد الدراسات العليا، وكانت أطروحته للدكتوراه حول تحديات محطات إزالة الملوحة العاملة بالطاقة النووية في الشرق الأوسط. قد كُتبت مع استراتيجي الردع المعروف ألبرت وهلْستَر Albert Wohlsetter. ومن الآخرين الذين يمكن أن يُصنفوا في خانة الشتراوسيين الذين لعبوا دوراً في تأييد الحرب يُذكر كل من رئيس تحرير الـ ويكلي ستاندارد وليم كرستول، المدير التنفيذي لمشروع القرن الأمريكي الجديد، غاري شميت Garry Schmitt، وآبرام شولسكي Abram Shulsky من مكتب الخطط الخاصة في البنتاغون.

ليست ماري ويكفيلد المعلقة الوحيدة التي رأت أن الشتراوسيين حاولوا، تماماً كما فعل أفلاطون حين وظف كذبة الجمهورية النبيلة، ترسيخ خرافة أسلحة دمار شامل في العراق بهدف اصطناع التأييد للحرب. (ترمي الكذبة النبيلة في الجزء الثالث من كتاب الجمهورية، إلى إقناع مقاتلي المدينة بقبول وضعهم بوصفهم حَمَلَة رماح متميزين بنكران الذات دفاعاً عن النظام عبر جعلهم يؤمنون بطبيعة النظام وبالتراتب الهرمي الصريح لأرواحه – (الذهب للحكام، الفضة للمقاتلين، والبرونز للحرفيين). إن التهمة التي توجهها ويكفيلد وآخرون لا تنصف التبجيل الذي يتناول به شتراوس أياً من المواطنين أو التحديات المنتصبة في وجه فنون السياسة الديمقراطية. فهذه الدعوى تخفق، في الحقيقة، في اجتياز امتحان الضحك. لقد كان صدام حسين فريداً بين الطغاة المعاصرين باستخدامه أسلحة كيميائية ضد شعبه بالذات. ما من وكالة استخبارات رئيسية إلا وكانت مقتنعة بامتلاك العراق لبعض برامج أسلحة الدمار الشامل. أضف إلى ذلك أن الحرب كانت لها مسوّغات أخرى: تحرير العراقيين من طاغية متجبر، الشروع في عملية تحويل الشرق الأوسط،

وتحرير القوات الأمريكية من ضرورة البقاء في العربية السعودية لحماية النظام (السعودي) من صدام.

يبدو أن لعناصر التأييد الشتراوسية المميزة للحرب أسساً فكرية كثيرة في فكر شتراوس. أولاً: كان شتراوس يسعى إلى إحياء الوعي بمخاطر الاستبداد، لما ينطوي عليه من تهديدات من ناحية، ولتحدي «العلوم الاجتماعية المبرأة من القيم»، العاجزة، بمنهجيتها العلمية، المحايدة، عن تقديم أي نقد لمثل هذه الأنظمة الاستبدادية من ناحية ثانية. ثانياً: ثمة فكرة «تغيير الأنظمة، وسيلة لإحداث تغييرات جذرية». أكد شتراوس، مثل أرسطو، أولوية النظام بالنسبة إلى صياغة نمط حياة المدينة. يرى ستفن لنزنر ووليم كرستول أن «تأييد الرئيس بوش لمبدأ (تغيير الأنظمة) ليس نتاجاً عديم القيمة كلياً لقيام شتراوس بإعادة الروح لفكرة النظام»[3]. وجنباً إلى جنب مع نوع من التركيز على النظام، هناك، على ما يبدو، فكرة شتراوسية ثالثة متمثلة بإقرار حقيقة أن على أنظمة الحكم الديمقراطية الليبرالية، في أي صدام مع دول شمولية أو تسلطية، أن تتحرك ضد الشخصية وأن تبقى دائمة اليقظة، إذا جاز التعبير.

مع أن كثيرين من الشتراوسيين المرموقين أيدوا حرب العراق بطريقة ما، فإن عدداً منهم عبروا عن الشكوك، وراء الكواليس وأمام الملأ على حد سواء. ثمة، على ما يبدو، في حقيقة الأمر، عدد كبير من التسويغات النظرية في فهم شتراوس للسياسة، للاعتقاد بأن شتراوس المعادي للطوباوية ربما كان متشككاً إزاء أجزاء من مشروع الحرب – ولاسيما فكرة أن تغيير النظام من شأنه أن يساعد، كما اعتقد بعض المؤيدين الأكثر حماسة، على جلب الديمقراطية إلى العراق.

وهنا، قد يكون نوع من التركيز على جمهورية أرسطو مفيداً. من نافل القول إن أي استنتاج من نص معين محفوف بالمصاعب، غير أن كلام أرسطو الأساسي عن دور النظام جوهري. فالنظام هو الحقيقة الأولى بالنسبة إلى السياسة، ولكنه كما يلاحظ أرسطو، ليس حقيقة السياسة الوحيدة. يشبه أرسطو مؤسس أي نظام، الإنسان لذي يضفي الترتيب على الجماعة، بنحّات يعطي شكلاً للمادة. إلا

أن لتلك المادة حدوداً مميزة على صعيد الشكل الذي يمكنها أن تأخذه سواء عبر نوع من التأسيس، أو من «إعادة التأسيس» بعد زمن الحرب[4]. علاوة، من شأن معرفة شتراوس الخاص لمدى هشاشة الديمقراطية، كما صور نشوءها في الفلسفة السياسية الحديثة في مواجهة دعاوى لاهوتية مطالبة بالسيادة السياسية، أن تكون قد شكلت تحذيراً من حشد التحديات الهائل على الطريق.

باختصار، لعل من الأفضل بالنسبة إلى أولئك الذين يعارضون الحرب في العراق، والذين كانوا سيلقون اللوم على تأثير فيلسوف غير معروف نسبياً في فريق إدارة بوش من المحافظين الجدد، أن يوجهوا أنظارهم إلى مكان آخر: ربما حتى إلى شتراوس نفسه وجملة الأعمال الكلاسيكية التي أعاد الروح إليها دعماً لنظرتهم القائمة على الزعم بأن هناك حدوداً مميزة للشكل الذي يمكن لأي عراق ما بعد صدام أن يأخذه.

تعليق على فلسفة ليو شتراوس

كرس شتراوس حياته للتعليم الليبرالي بأوسع المعاني عبر الدراسة المتواصلة للقضايا الأساسية. تمثلت رؤيته الأم بأن أعظم عقول الماضي وفرت أوضح البوابات المفضية إلى فهم وضعنا المعاصر، بعيداً عن الرطانة والأطر الموروثة التي تؤطر آفاقنا فتحد، بالتالي، فهمنا.

فكتبه، ومنها المدينة والإنسان (1964)، أفكار حول ماكيافيلي (1958)، والحق الطبيعي والتاريخ، تبدو، لهذا السبب، كما لو كانت تعليقات على أهم الكُتّاب في التراث الغربي. وكما قال تلميذ لشتراوس كتب مؤلفاً كان الأكثر بيعاً في 1987 بعنوان إغلاق العقل الأمريكي، هو المرحوم آلان بلوم (1930 – 1992) فإن «كتاباته كانت تجريبية ولكنها خطوات أكثر رسوخاً وثقة باطراد باتجاه فهم الكُتّاب كما فهموا أنفسهم وصولاً عبر ذلك إلى جعل البدائل الأساسية واضحة مرة أخرى أمام الناس الذين تعرضت خياراتهم للإفقار». تبقى كتابات شتراوس، باختصار، أبحاثاً وخطابات فلسفية لا علاقة لها بالعقيدة الجامدة

(الدوغما) لأي حركة سياسية. لا يتم تتويج فكره بأي برنامج سياسي، بأي شعارات أو مقاربات "قوالب جاهزة" للسياسة العامة. بقي متركزاً، بدلاً من ذلك، على كيفية قراءة الكتب. وبوصفها تعليقات، لا تؤدي كتابات شتراوس إلى تسليط الأضواء عليه هو، بل يبقى تركيزها، بالأحرى، على فكر آخرين.

لعل أفضل صور مأزق الإنسان، بنظر شتراوس، هي صورة الكهف في الجزء السابع من جمهورية أفلاطون. فصورة أهل الكهف المقيدين بما يمنعهم من رؤية أي شيء عدا ظلال صور منعكسة على الجدار، تلك إن هي إلا صورة مجازية للمدينة القديمة، لأن فكرة بقاء الناس مقيدين بالآفاق تشكلت، بمعنى من المعاني، من طينة الآراء السائدة في عصرهم. حاول شتراوس أن يهرب من الكهف ويوجه روحه نحو الأنوار المبهرة للشمس، عبر الدراسة المتأنية والمدققة لعقول الماضي العظيمة.

مع أن الوضع السياسي قد يكون قريباً، بمعنى ما، من كهف أفلاطون، فإن شتراوس كان يرى أن هناك فروقاً واضحة بين الأنظمة جعلت بعضها أفضل بكثير من بعضها الآخر. كان يرى نفسه صديقاً للديمقراطية الليبرالية، على المستويين العملي والنظري كليهما. كان شاهداً على جملة فظاعات الفاشية على نحو مباشر في بلده ألمانيا، وبقي شديد الامتنان لأمريكا على الملاذ الذي وفرته له لدى فراره من براثن النازيين. والأكثر أهمية هو أنه أدرك أن الديمقراطية الليبرالية هي البديل الكريم والعادل الوحيد المطروح على الإنسان الحديث.

غير أن شتراوس ما لبث أن اكتشف أن الليبرالية مهددة نظرياً بالإيمان المدعم فلسفياً، ذلك الإيمان الذي نشأ وتطور في ظل الحداثة، بأن عقل الإنسان عاجز، وحده ودون مساعدة، عن الاهتداء إلى مبادئ دائمة. ومن هنا، فإن الفكر الغربي قد تشكل بفعل ما أطلق عليه شتراوس اسم التوتر بين البديلين الأكثر إقناعاً وإلزاماً لاجتراح رواية شاملة للكل: العقل والوحي (العلم والإيمان بلغة السادات – المعرب) أو بين أثينا والقدس كما أفاد شتراوس مجازياً. ومع أن شتراوس تخلى عن اليهودية المتزمتة (الأصولية – الأرثوذكسية) التي نشأ عليها في شبابه، فقد بقي متمسكاً بالإنجيل، بالكتاب المقدس، بوصفه كتاباً جدياً، بالوحي على أنه

مصدر الأساس الأكثر رسوخاً للأخلاق، وبنقد إلحاد رجالات التنوير الأكثر تشدداً.

بعد قيام الفلسفة السياسية الحديثة المبكرة، ولاسيما في عصر التنوير، بنزع القناع عن دعاوى الوحي باسم العقل، جاءت الحداثة المتأخرة لتتولى إنجاز مهمة كشف النقاب عن مزاعم العقل. فالأهمية المتزايدة المسبغة على التاريخ في الفلسفة منذ جان جاك روسو Jean Jacque Rousseau (1712 – 1778) كانت تعني أن الطبيعة لم تعد نبراساً للإنسان. وتنامي الوعي التاريخي كان تهديداً استثنائياً للولايات المتحدة، لنظام شيد على أساس الحقوق الثابتة المسبغة على الإنسان من قبل آباء أمريكا المؤسسين. فالنزعة التاريخية المتطرفة، كما تتجلى في كتابات فريدريك نيتشه Friedrich Nietzsche (1844 – 1900) ومارتن هايدغر Martin Heidegger (1889 – 1979)، جعلت الدفاع عن العقلانية الفكرية – الثقافية والنزعة الجمهورية الديمقراطية متزايد الصعوبة. ونظرة نيتشه القائمة على القول بأن العقائد إن هي إلا قيم، إن هي إلا من صنع الإنسان، مهدت الطريق إلى النسبية الثقافية، كما إلى النزعة العدمية.

في مواجهة أزمة الغرب، في مواجهة النزعتين التاريخية والنسبية خصوصاً، تحول شتراوس نحو مؤلفي الماضي العظام. فعلى النقيض من معظم معاصريه، أصر شتراوس على السعي إلى فهم أولئك المفكرين كما فهموا أنفسهم، دون أن يفترض أن آراءهم كانت مصنوعة أو محدودة بالأزمان التي عاشوا فيها. لعل هذا الرفض للإجراء البحثي المعتمد المألوف في النظرية السياسية هو الذي قاد شتراوس، ولو جزئياً، إلى أن يصبح مكروهاً لدى عدد كبير من زملائه في الاختصاص.

ما لبث انشغاله بفلاسفة العصر الوسيط، وخصوصاً الفيلسوف الإسلامي المعروف الفارابي (حوالي 870 – 950)، أن أوصله إلى اكتشاف فن القراءة الذي سرعان ما اشتهر بإتقانه له، فن الحرص الشديد على التقية، أسلوب الفلاسفة المعتمد لإخفاء أفكارهم الأكثر بعداً عن التقليد، وعلى الاستعراضية المبسطة، أسلوب الفلاسفة المعتمد لتقديم تعاليمهم على أنها جديرة بالترحيب. ففي تعليقه على

أفلاطون، لاحظ الفارابي أن أفلاطون لم يكن يشعر بأي حاجة للكشف عن الصيغة الأشمل لتعاليمه أمام الجميع، مفضلاً، بدلاً من ذلك، إخفاء أكثر أف

أفكاره أهمية. رأى شتراوس أن التقية، كما استخدمها الفارابي، كانت أيضاً قد استُخدمت، بالمثل، من قبل الفيلسوف اليهودي القروسطي موسى الميموني Moses Maimonides (1135 – 1204)، الذي كان هو نفسه قد تعلم الفن من فلاسفة السياسة القدماء.

درج الفلاسفة على توظيف الكتابة الاستعراضية المبسطة لتقديم جملة الآراء المرغوبة أو التقليدية المخبئة في الغالب أفكاراً نخبوية خفية صحيحة ولكن إعلانها للملأ متعذر. والحاجة إلى النزعة الاستعراضية القائمة على التبسيط، أسلوباً بلاغياً للدفاع عن الفلسفة أمام الملأ، يمكن أن نتحراها في قيام أثينا بإصدار حكم الإعدام على سقراط بعد تجريمه باللاتقوى وإفساد الشبيبة. كانت للنزعة الاستعراضية المبسطة أغراضاً كثيرة: الحيلولة دون ملاحقة الفلاسفة واضطهادهم، تجنب الأذى الذي يمكن أن يلحق بالمجتمع وتقاليده جراء المحاكمات الفلسفية العلنية، والعمل، أخيراً، على تدريب وتأهيل العقول الفلسفية القليلة القادرة على القراءة الواعية والمتعمقة. وأسلوب الحوار الذي اعتمده أفلاطون في كتاباته مناسب جداً للنزعة الاستعراضية التبسيطية لأن عوامل كثيرة مثل المشهد المسرحي، التمثيل، وتنوع الشخصيات، توفر خلفية ملائمة لإبراز مرامي المؤلف. ومع أن شتراوس حقق نجاحاً مؤكداً في إثارة قدر أكبر من الاهتمام بكل من نزعتي التقية والاستعراض التبسيطي مقارنة بأي فيلسوف حديث، فإن من المؤكد أيضاً أنه لم يكتشفهما. إن حضورهما وممارستهما كانا منطويين على قدر عظيم من الأهمية بالنسبة إلى مفكري القرن السابع عشر الأحرار ومؤلفي الموسوعة (الإنسيكلوبيديا) (دائرة المعارف) في القرن الثامن عشر، بين آخرين.

أفضت إعادة اكتشاف شتراوس للفلسفة السياسية الكلاسيكية إلى تعميق فهمه للمعضلة الحديثة. برأي القدماء، كان ترتيب شؤون المدينة عن طريق النظام (البوليتيا Politeia باليونانية) يحدد نمط حياة مواطنيها، موجهاً إياهم نحو نموذج

محدد من الفضيلة عبر فهمه للعدالة. كانت المدينة تسعى إلى إعلاء شأن هذه الفضيلة من خلال قوانينها وأعرافها. قامت الفلسفة السياسية الكلاسيكية على رفض الإيمان بأن فضيلة المدينة هي الفضيلة الأسمى للإنسان، مصرة، بدلاً من ذلك، على التطلع إلى ما وراء المدينة بحثاً عن الحياة المنسجمة مع العقل والمنطق بوصفها الأعلى.

أما الفلسفة السياسية الحديثة، بدءاً بماكيافيلي، فقد قامت على رفض كل من المدينة القديمة والفلسفة السياسية الكلاسيكية لمبالغتهما في رفع مستوى المعيار بالنسبة إلى الإنسان، بما يبقيه فريسة لتقلبات الأقدار والحظوظ. فبدلاً من السعي إلى أفضل النظم السياسية الممكنة، أو إلى ما ينبغي أن يكون كذلك، تقوم الفلسفة السياسية الحديثة بالتركيز على ما يمكن تحقيقه أو بلوغه. لعل مفتاح الفلسفة السياسية الحديثة هو المشروع العلمي الحديث: مشروع «غزو الطبيعة لإراحة الإنسان» كما فهمه فرانسيس بيكون Francis Bacon (1561 – 1626).

أقدم فرسان الحداثة، برأي شتراوس، على خفض سقف ما تستطيع السياسة أن تنجزه. فبدلاً من الإيمان، على غرار المدينة القديمة، بأنها قادرة على التعبير عن أفضل أنماط الحياة الممكنة وعلى إعلاء شأن الفضيلة، اكتفت الليبرالية الحديثة بتأكيد الشروط المسبقة للحياة، للحرية، ولطلب السعادة.

مع أن شتراوس يتعرض للهجوم بسبب الدفاع عن المدينة القديمة ضد الدولة الحديثة، فإنه قد بين بوضوح كيف أن الجمهورية الأمريكية كانت، في الحقيقة، متوفرة على ما يمكّنها من استيعاب بعض أفضل سمات العالم القديم. وكما يلمح أرسطو في كتاب السياسة، فإن ادعاء كل مدينة لاعتماد العدالة، رغم أن السياسة، بالمعنى القديم، معمارية، يبقى ادعاء غير كامل على نحو ما. إن الديمقراطية القديمة التي قامت على اختيار الحكام اعتباطياً بالقرعة كانت أكثر اتصافاً بالتسووية من نواح أساسية، مقارنة بالديمقراطية الليبرالية الحديثة القائمة على انتخاب الرسميين الذين يطالبون بالحكم. كثيراً ما كانت الأرستقراطية القديمة، المستندة إلى ادعاء صفات الروعة التقليدية، تخفق في تلبية

مطالب الإنسان العادي. وقد رأى شتراوس أمريكا نظاماً مختلطاً، جامعاً، كما كان قد فعل بعض أفضل النظم القديمة، دعاوى التميز والروعة عن طريق الانتخاب – انعكاساً للأرستقراطية بمعنى ما، مع التمثيل بديلاً عن الديمقراطية المباشرة.

كان شتراوس يرى أمريكا جمهورية ديمقراطية، نظاماً بحاجة إلى الانتباه إلى نوع من أنواع الفضيلة الأهلية ونكران الذات، للحفاظ على نفسه بأكبر قدر من النجاح. وهذه الفضيلة الأهلية باتت، بدورها معرضة لنوع من التهديد جراء نزوع الليبرالية نحو قدر أكثر مباشرة من الأنانية والخلاعة.

كما أرسطو، أدرك شتراوس دور العالم السياسي المتمثل برؤية النظام من منظور المواطن، بتقويم نقاط قوته ومواطن ضعفه، خصوصاً تلك النابعة من الفهم الجزئي للدعاوى التي يطلقها، مع العمل، بحذر، على توسيع دائرة فهم النظام لذاته عندما يكون ممكناً. لذا فإن شتراوس وطلابه يولون انتباهاً خاصاً للدعاوى التي أطلقها مؤسسو النظام الأمريكي في إعلان الاستقلال، في الأوراق الاتحادية The Federalist Papers، وفي الدستور. معمقاً قدراً غير قليل من التقدير لكل من جفرسون، هاملتون، وماديسون، عكف شتراوس، ومعه طلابه وتلامذته، وعلى الأخص المرحوم هيربرت ستورنغ Herbert Storing ومارتن دياموند Martin Diamond على الدفاع عن النظام الأمريكي بوصفه نظاماً جمهورياً ديمقراطياً، تجارياً، حديثاً ضد أولئك اليساريين الذين ظلوا يصرون على أن أمريكا بلوتوقراطية من جهة، وأولئك اليمينيين الذين ظلوا يزعمون أن جذورها ممتدة في أتربة المبادئ الدينية من الجهة المقابلة.

انسجاماً مع تقويمه الحصيف لما يمكن للسياسة الحديثة أن تحققه، علق شتراوس أهمية خاصة على التهديدات الموجهة إلى النظام الجمهوري الديمقراطي من الليبرالية الأنانية التائهة من ناحية والنزعة التسووية المتطرفة من ناحية أخرى. وفي زحمة هذه الأسباب، ما لبث شتراوس وتلامذته أن أصبحوا عاملاً محورياً من عوامل إعادة اكتشاف ألكسس دو توكفيل (1805 – 1869)، ذلك الأرستقراطي

العظيم الذي قدم كتابه الديمقراطية في أمريكا، الدراسة المعمقة والشاملة الأولى لكيفية قيام مبدأ المساواة الديمقراطي بصياغة وتأطير كل مناحي الحياة في أي عصر ديمقراطي – مع كيفية الاهتداء إلى الأسلوب الناجح لتصويب نزوع العصر الديمقراطي إلى الاستبداد.

لعل أهم الدروس السياسية التي استوردها شتراوس لطلابه هو درس حدود النزعة الطوباوية. لقد كان هذا، بزعم شتراوس، أساسياً لفهم جمهورية أفلاطون. أكثرية التفسيرات المدرسية تفهم الجمهورية حرفياً، خصوصاً الاقتراح الخاص بحكم الملك – الفيلسوف، على أنه أفضل طرق تنظيم المدينة والوسيلة الوحيدة لإنهاء العلل: تميل إلى إدانة أفلاطون لأنه شمولي. غير أن شتراوس يجادل أن أفلاطون لم ير حكم الفلاسفة قط احتمالاً واقعياً لأن حياة الفلسفة تتطلب نمط التساؤل المطرد الذي من شأنه أن يعزل عن المدينة ومصالحها. يرى شتراوس، بدلاً من ذلك، أن الجمهورية مصممة للكشف عن حدود ما يمكن للسياسة أن تنجزه.

بعد دحر الفاشية، تركز اهتمام شتراوس السياسي على خطر الاستبداد، خطر استبداد كوني شامل تحت قناع الفلسفة الماركسية. وهاجسه بشأن مثل هذا الاستبداد يتجلى بأوضح صوره في حواره مع الفيلسوف الهيغلي – اليساري الذي ما لبث أن أصبح أحد بيرقراطيي السوق المشتركة، ألكساندر كوجييف Alexander Kojieve، الذي رأى رسالة حياته المتمثلة بتحقيق دولة كونية، عقلانية تجسيداً لمسيرة التاريخ الحتمية. ظل شتراوس، بالمقابل، يرفض فكرة الدولة الكونية العقلانية، نابذاً الحكومة العالمية لاحتمال إذعانها لخطر الاستبداد الحديث، وهو القادر، بفضل التكنولوجيا الحديثة، على التسبب بأهوال أسوأ بكثير من تلك التي سبق لدول المدن القديمة أن شهدتها.

كان شتراوس استثنائي الانزعاج جراء إنكار منظري الاقتصاد والمؤرخين لمكانة السياسة المحترمة عبر الإصرار على أن القوى غير البشرية، مثل الأسواق، هي المحركات الرئيسية للتاريخ. وقد رأى هذا النزوع لدى مؤرخي الأزمان الديمقراطية، كما سبق لتوكفيل أن حذر، إنكاراً لقدرة أفراد مهتمين بالحياة

العامة على أن يساهموا مساهمة كبيرة وأساسية في صياغة مصائر الإنسان. وبالمقابل، فإن شتراوس أطرى رجل دولة عظيم مثل آبراهام لنكولن Abraham Lincoln الذي وفر الحماية للوحدة ودافع عن مبادئ الثورة الأمريكية، وونستون تشيرتشل الذي استوعب وتولى قيادة النضال ضد الدكتاتوريتين الفاشية والشيوعية. قدم تشيرتشل، بنظر شتراوس التجسيد الحي الأعظم لرجل الدولة.

الهوامش:

1. تمت الإفادة من مقالة «ملحق: ليو شتراوس وتاريخ الفلسفة السياسية»، تأليف: توماس بانغل Thomas Pangle وناثان تاركوف، في كتاب تاريخ الفلسفة السياسية، تحرير: ليو شتراوس وجوزف كروبسي Joseph Cropsey (شيكاغو: مطابع جامعة شيكاغو، 1987). مقالة «ليو شتراوس: 1899/9/20 – 1973/10/18» بقلم آلان بلوم، في كتاب من تأليف بلوم نفسه بعنوان عمالقة وأقزام (نيويورك: سايمون آن شستر، 1990)، ومقالة مارك بليتز «ممارسة الحكم ومدرسة شتراوس، في كتاب من تحرير كنث إل. دويتش Kenneth L. Deutsch وجون إي. مورلي John A. Murley بعنوان: ليو شتراوس، الشتراوسيون، ودراسة النظام الأمريكي (لانهام إم. دي: ومان آند لتلفيلد، 1999). مدين أنا بالامتنان لكثيرين منهم هيلل فرادكن Hillel Fradkin، مونتغومري براون Montgomery Brown، مارك بليتز، ووليم شامبرا William Schambra لتقاسمهم رؤاهم معي. كذلك ممتن أنا كثيراً لماثيو روزنبرغ Mathew Rosenberg على توفير المساعدة البحثية لي.
2. 2004/1/9.
3. ستيفن لنزنر ووليم كرستول «ما الذي كان ليو شتراوس ساعياً إليه؟» ببليك، إنترست، خريف 2003.
4. قارن مع كتاب المدينة والانسان تأليف: ليو شتراوس (شيكاغو ولندن، مطابع جامعة شيكاغو، 1964).

المحافظون والمحافظون الجدد

أولئك الذين يرون في الحداثة مبادئ مثيرة للإعجاب ولكن مع نزعات باعثة على القلق ايضاً. ستكون قناعتهم قناعة محافظة جديدة... مسلمين بهذه الحقيقة عن الحياة الأميركية... حقيقة أن كل شيء تقريباً موشك على التمزق ودائب على التبدد.... يؤمن المحافظون الجدد بأن علينا أن نركز هدفنا على تعليم الديمقراطية وتوجيهها.

آدم وُلفسُن

المحافظون والمحافظون الجدد

آدم وُلْفْسُن

باتت ظاهرة المحافظين الجدد موضوع اليوم. ولكن هل ثمة أي ظاهرة محافظين جدد في الواقع الملموس، وإذا كانت موجودة، فما هي؟ ما معنى «جدد» في عبارة محافظون جدد؟ وما وجه اختلاف الظاهرة عن غيرها من صيغ الفكر المحافظ في أمريكا؟ وأخيراً، أي نوع من النفوذ السياسي يتمتع به المحافظون الجدد اليوم؟ من الطبيعي أن هذا السؤال الأخير هو الذي يشغل الجميع هذه الأيام. ومع ذلك، قلما يستطيع المرء أن يبادر إلى روز مدى تأثير المحافظين الجدد على بيت أبيض جورج دبليو. بوش دون التوصل أولاً إلى اكتساب نوع من الفهم لظاهرة المحافظة الجديدة، ولوجه اختلافها عن نظيرتها القديمة.

إلى وقت قريب، كان يُظن أن المحافظة الجديدة قد ولّتْ إلى غير رجعة. قلة هم المثقفون الذين بقوا يعدون أنفسهم «محافظين جدداً». ونادراً ما كانت التسمية تطفو على السطح في المناقشات والحوارات السياسية أو في وسائل الإعلام. والناطقان القياديان باسم المحافظين الجدد كانا، بنفسيهما، قد توصلا إلى استنتاج يقول إن العبارة أصبحت بلا جدوى. ففي كتابه الصادر عام 1995 بعنوان ظاهرة المحافظين الجدد: سيرة ذاتية لإحدى الأفكار، طرح إرفنغ كرستول السؤال التالي: «أين يقف المحافظون الجدد اليوم؟» وأجاب على سؤاله قائلاً: «من الواضح أن ما يمكن وصفه دون شطط بدافع محافظ جديد... ظاهرة جيل معين، وقد بات الآن ذائباً إلى حد كبير في بوتقة محافظة أوسع، وأشمل. وبعد عام واحد، أقدم نورمان بودهورتز في كلمة له أمام جمهور معهد المشروع الأمريكي على تأكيد «موت ظاهرة المحافظين الجدد».

على امتداد السنة الأخيرة، أو حول ذلك، ولاسيما في أثناء التحضير لحرب العراق، عادت «وصمة» المحافظة الجديدة، على أي حال، إلى ساحة مناقشاتنا العامة وحواراتنا السياسية. كتب جاكوب هايلبرون Jacob Heilbrunn في اللوس أنجلوس تايمز يقول: «إن المحافظين الجدد... هم العقول المدبرة الكامنة وراء إصرار بوش على إزاحة صدام حسين. ولولاهم لما كان ثمة أي كلام حربي». لم يكن وحده في استثناء المحافظين الجدد، وتسليط الأضواء عليهم. أصبحت العبارة وصمة مفضلة يطلقها منتقدو الحرب من اليسار واليمين. فمع عدم احتمال وجود أشياء كثيرة مشتركة بين جون جوديس John Judis وباتريك بوكانان Patrick Buchanan، وقد لا يستطيع كرستوفر ماتيوز Christopher Matthews وبول كرايغ روبرتس Paul Kraig Roberts أن يتفقا على أشياء أخرى كثيرة، نجدهم جميعاً متفقين على أن الحرب في العراق كانت، بطريقة ما، من ثمار إيديولوجية المحافظين الجدد. والانبهار بظاهرة المحافظين الجدد لم تشهد أي خفوت. لقد دوّى إعلان جديد في النيوزويك بعبارة: «المحافظون الجدد على الخط». وأعلن آخر على صفحات النيويورك رفيو أوف بوكس أن: «المحافظين الجدد ممسكون بدفة الحكم». أما الحالم بالرئاسة هاوارد دين فقد صرح من على منبر الحملة أن الرئيس بوش بات «أسيراً بأيدي المحافظين الجدد المحيطين به». وبعد أن أصبحت الحرب في العراق متعثرة بعض الشيء، راح بعض النقاد يتحدثون عن حصول «تصدع» في صفوف المحافظين الجدد.

يمكن إرجاع العودة المفاجئة وغير المتوقعة لوصمة المحافظة الجديدة إلى نوع من الإتجار بالمؤامرة من جانب اليسار أو النظر إليها على أنها عبارة مختزلة اعتمدها الصحفيون لوصف الصدوع الواضحة الموجودة داخل إدارة بوش. للتفسيرين كليهما وزن، غير أن من الصحيح أيضاً أن المحافظين الجدد لم يغيبوا عن المسرح تماماً كما يُزعم. صحيح أن ظاهرة المحافظين الجدد قد لا تشكل ظاهرة طاغية على الجيل، ولكنها واحد من عدد من البدائل الأساسية في إطار النزعة المحافظة بجملتها. وعلى العموم فإن وصمة المحافظة الجديدة قد أُلصقت بمجموعة خاصة من

المثقفين الذين انتقلوا لما يمكن أن يعرف باسم سياسة ليبرالية جديدة شاعت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إلى ما بات يعرف باسم المحافظة الجديدة. ويبدو الآن وارداً أن صيغة من صيغ المحافظة الجديدة تمثل رداً محافظاً طبيعياً على الحداثة، أقله في أمريكا، رداً متمتعاً بمواصفاته المتميزة الخاصة، بأسلوبه ومضمونه الخاصين، وبنقاط قوته ومواطن ضعفه الخاصة.

يُفترض اليوم، ببساطة، أن المحافظة الجديدة مهتمة، في المقام الأول، بالسياسة الخارجية، ومؤيدة لنوع من الولسنية المتورمة – لسياسة خارجية أحادية، بل طوباوية، رافعة شعار تعزيز الديمقراطية. ومع ذلك فإن المحافظة الجديدة، وكما لاحظ إرفنغ كرستول، كانت، تاريخياً أكثر اهتماماً بإمكانيات نظام المشروع الحر وحدوده منها بـ «العالم الحر» كعالم حر. من هنا بالذات، إذن، أي على الجبهة الداخلية للأمور، إن شئت، يجب أن نبدأ إذا أردنا أن نفهم ظاهرة المحافظة الجديدة.

تتجلى الخطوط الأساسية للمحافظة الجديدة بأوضح صورها على خلفية منافستيها المحافظتين المتمثلتين بالنزعتين الليبرالية والتقليدية. (لن يكون لدي ما أقوله عن المحافظين المتدينين والشتراوسيين، لأنهم كثيراً ما تحالفوا مع المحافظين الجدد وساهموا أيضاً في صياغة نبض المحافظة الجديدة.) وهذه المقاربات المحافظة الثلاث – التقليدية، الليبرالية (التحررية)، والمحافظة الجديدة – بدأت أولاً تتخذ الشكل الذي نتبينه الآن بعيد الحرب العالمية الثانية. غير أن لكل منها جذوراً تاريخية وفلسفية أعمق أيضاً. عموماً نرى أن التقليديين يستلهمون إدموند بورك Edmund Burke، ودعاة التحرر يتطلعون إلى آدم سميث Adem Smith أو فرديريك هايكFriedrich Hayck (بقدر أكبر من التركيز هذه الأيام)، والمحافظين الجدد يسترشدون بأفكار الكسيس دو توكفيل. ويمكن القول أيضاً إن كلاً من هذه المدارس تجد جذورها وأصولها ممتدة إلى تربة أكثر طبيعية ومباشرة. لا أحد منا إلا ويراوده شعور عميق يلامس الأحشاء حول الحداثة والحياة الأمريكية الحديثة خصوصاً – حول إمكانياتها وحدودها،

حول ما إذا كانت إنسانية ومحترمة أم هي باعثة على الاغتراب ومُفسدة. أولئك الذين يبادرون إلى إنكار أشياء كثيرة في الحياة الأمريكية الحديثة منا ويجدون العزاء في الأساليب القديمة، الموروثة، سيتمسكون بالنزعة التقليدية. وآخرون ممن يهللون للحريات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة، سيتوجهون إلى النزعة التحررية. أما أولئك الذين يرون في الحداثة مبادئ جديرة بالإعجاب ولكن مع توجهات باعثة على القلق أيضاً فستكون قناعتهم متمثلة بنزعة المحافظة الجديدة.

التقليديون

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حاول عدد من المفكرين الاستثنائيين تطبيق نزعة بوركية محافظة، تقليدية على الحياة العامة الأمريكية. بات هؤلاء يعرفون باسم «محافظين جدد». كان أبرزهم راسل كيرك Russell Kirk الذي ألّف في 1953 الكتاب الأكثر بيعاً الذي حمل عنوان العقل المحافظ. لعل طريقته غاية في البساطة ولكنها منطوية على ما يكفي من الدقة لأغراضنا نحن، لوصف إنجاز كيرك، هي القول إنه أحدث تحولاً في صفوف المحافظين الأمريكيين ما لبث أن أفضى إلى الابتعاد عن نوع من فلسفة برجوازية لوكية للاقتراب من أخرى أرستقراطية بوركية معتدلة. فأي «محافظ» أمريكي نموذجي في فترة ما قبل الحرب كان في الحقيقة ليبرالياً من طراز القرن التاسع عشر – مؤمناً بمبدأ «دعه يعمل!»، بالتحسينات العلمية، وبالتقدم على نحو أعم. أما البعث البوركي الذي ساهم كيرك في إيقاد ناره في خمسينيات القرن العشرين فقد أدى إلى إكساب النزعة المحافظة الأمريكية صوتاً شديد الاختلاف. لم تعد راضية بأن تكون حزب «الأعمال الكبيرة» أو أداة تسويغ للمجتمع البورجوازي. سارع التقليديون إلى الالتحاق بركب بورك الباكي حزناً على «رحيل عصر الفروسية»، وإلى المشاركة في آيات شجبه لـ«إمبراطورية النور والعقل الغازية الجديدة».

أمـا بالنسـبة إلى المحـافظين الجـدد فـإن المشـكلة تمثلـت بالشراسـة الحديثـة عموماً، كما يبين المقطع التالي المقتبس من مؤلف كيرك الكلاسيكي: «ليس المشهد الحديث المثقل بالغابات الزائلة والطرق المهترئة، بالنفط المبدد والاستخراج المنجمي الذي لا يعرف معنى الرحمة، بالديون القومية المتورمة بطيش إلى أن يأتي من يلجمها، وبإعادة النظر المتواصلة بالقوانين الوضعية، إلا دليلاً ساطعاً على ما يمكن لعصر يفتقر إلى الاحترام أن يفعله بنفسه وبالعصور التي ترثه». وفي وصف كيرك الرومانتيكي لمدينة بيكونفيلد حيث دُفن بورك، يتجلى ضيق النزعة القليدية بالمجتمع الجماهيري الحديث بوضوح:

لم يتغير إلا القليل هنا: فالبيوت القديمة الجيدة ذوات القرون الأربعة من العمر، الحانة نصف الخشبية الرشيقة، أشجار السنديان العملاقة، والأزقة الهادئة، هي كما كانت أيام بورك، رغم أن "الـ ـلل"، والأحياء السكنية الجديدة العائدة للندن باتت تقضم أجزاء من عمق بكنفهامشاير، والصناعة الخفيفة دائبة على اجتياح البلدات المجاورة. في ستوك بوغس، وهي على بعد بضعة أميال فقط، ثمة مجمع سكني عملاق وبغيض متميز برتابة كريهة انتصب فوق كتف مقبرة غراي (Gray) الريفية. غير أن بلدة بيكونفيلد العتيقة تبقى جزيرة من إنجلترا القديمة في بحر صناعي وبروليتاري من البشر.

❖ ❖ ❖

لم يكن مشروع كيرك عن السياسة العامة بمقدار ما كان عن التحديد الفلسفي والتعالي الثقافي. متخذاً بورك نبراساً له، سعى كيرك إلى إطلاع جمهور أمريكي على ما يعنيه أن يكون المرء محافظاً وأن يفكر بأسلوب محافظ. ففي كتاب العقل المحافظ قام باستعراض كوكبة من المفكرين المحافظين من جون آدمز إلى توكفيل، ومن ديزرائيلي إلى هنري آدمز. كان وقت طويل قد مضى على تعليم الأمريكيين وجوب أخذ هؤلاء المفكرين مأخذ الجد، فجاءت كتابات كيرك الخصبة لتغير وجه النزعة المحافظة الأمريكية. في سنواتها الأولى كانت مجلة الناشيونال رفيو شديدة التأثر بأنماط التفكير التقليدية، وظل كيرك،

لبعض الوقت، يكتب زاوية في هذه المجلة. أما البيان التدشيني للمجلة المتضمن هدفها، والذي كتبه وليم إف. بكلي William F. Buckley فقد كان صرخة استنفار بوركية جديدة مؤكدة أن الناشيونال رفيو «تقف في وجه التاريخ، وتقول له بأعلى صوتها: «توقف، كفى!»

تبقى الرغبة في التوقف، في التأمل، في إعادة النظر، وربما في العودة إلى الوراء نابضة بالحياة في الأوساط المحافظة. يمكن تحريها في دفاع المحافظين عن العائلة التقليدية، وفي غرسها للفضائل القديمة مع نوع من الحساسية المدينية. وهي تتجلى بوضوح عملي كبير في وجهة النظر التقليدية القائلة إن الحكومة الاتحادية قد أجهزت على ميزات الأقاليم. وأمثال هؤلاء المحافظين ينظرون إلى الخلف، بنوع من الحنين الماضوي الحزين، نحو أمريكا زاخرة ببلدات صغيرة وجماعات أسرية متآلفة وثيقة الترابط. وقد أصبحوا أكثر انتقاداً لما يرونه «نزعة الحكومة الكبيرة المحافظة» لدى الرئيس بوش.

إلا أن تأثير النزعة القليدية في أمريكا يتوقف، إلى حد كبير، عند عتبة السياسة العملية. ليس ثمة اليوم أي سياسيين «تقليديين» في أمريكا، بالمعنى الدقيق لوجود ساسة وصانعي قرارات سياسية محافظين جدد، أو محافظين قدامى، أو تحرريين، مثلاً. لقد كان هذا متعمداً، جزئياً: فالمثقفون التقليديون في أمريكا كانوا ميالين لأن يبقوا أكثر اهتماماً بالثقافة، جنباً إلى جنب مع غرس قدر معين من الحساسية، مقارنة بمدى حصرهم على متابعة السياسة الحزبية «الخالصة». لا شك أنهم كانوا يتوقعون أن يكون لهم تأثير في السياسة، ولكن على نحو غير مباشر، إضافة إلى أنهم قلما اعتمدوا أي برنامج سياسة عامة بنشاط. كذلك يمكن اقتفاء أثر افتقارهم إلى أي حضور سياسي فعال شوطاً إضافياً. ولطالما بات مفهوماً بأن الولايات المتحدة منذ بداياتها ليبرالية ولوكية بعمق (وإن لم يكن كلياً). فالأمريكيون وُلدوا ديمقراطيين كما أشار توكفيل، ولم يسبق لهم أن تمتعوا بامتلاك أي تراث أرستقراطي يمكنهم الرجوع إليه. ومثل هذه الأمنية، إذا صحت تسميتها بهذا الاسم، تُنْزل ضربة حاسمة بأي أسلوب تقليدي على الصعيد السياسي في أمريكا.

المحافظون القدامى [محافظو العصر الحجري؟]

ها نحن ذا قد وصلنا إلى محطة نخرج فيها من سياق الحديث الرئيسي للخطة ونقول كلمة عن المحافظين القدامى أو محافظي العصر الحجري كما توحي التسمية أو الوصم. يعترض المحافظون القدامى الذين يعدون عموماً ورثة لكيرك والتقليديين، في حقيقة الأمر، على ما كان كيرك يعتبره مبادئ محافظة صحيحة. ليسوا محافظين بمقدار ما هم رجعيون أو أشباه ثوريين أو متطرفين. من الإنصاف القول إن القدامى أو "العتق" درجوا على احتقار جوانب كثيرة من الحياة الأمريكية المعاصرة وقد يحلو لهم أن ينتقلوا بطريقة ما إلى ما بعد الجدل السياسي الأمريكي الحديث.

بقي المحافظون القدامى مجهولين تقريباً بالنسبة إلى الجمهور العريض حتى تسعينيات القرن العشرين حين أقدم باتريك بوكانان على رفع راية عدد كبير من آرائهم في مساعيه الهادفة إلى إعادة بناء الحزب الجمهوري. لم يكن هدف بوكانان متمثلاً باستعادة مثال محافظ أقدم بل بإطلاق حركة إصلاح يمينية بدلاً من ذلك. وفي عام 2000 قام بتسليط الضوء على نواياه الثورية عن طرق هروبه من صفوف الحزب الجمهوري وترشحه للرئاسة مرشحاً إصلاحياً. أعلن بوكانان: «بهذه الحملة أعتزم إعادة تحديد ما يعنيه أن يكون المرء محافظاً». اتخذ بوكانان موقفاً معادياً للتجارة الحرة ومناوئاً للعولمة في السياسة الاقتصادية، موقفاً معادياً للهجرة ومناصراً للحياة في السياسة الاجتماعية، وموقفاً داعماً للنزعة الانعزالية في السياسة الخارجية. ومع ذلك فإن بوكانان قد تعرض للرفض من قبل المتدينين المحافظين العاديين وقياداتهم رغم موقفه المناصر للحياة (رفض الإجهاض – المعرب) ونداءاته الدينية المتكررة. ربما نجح في إعلان «حرب دينية» طمعاً في كسب قلوب وأرواح الأمة، غير أن المحافظين المتدينين لم يُقبلوا على شراء بضاعته. في تصفيات الحزب الجمهوري التمهيدية وقف هؤلاء في صف جورج إتش. دبليو. بوش سنة 1992 ومع عضو مجلس الشيوخ روبرت دول Robert Dole في 1996 – لم يكن أي منهما معروفاً بتأييده القوي لبرنامج اليمين الديني. أخفقت وسائل الإعلام إلى حد كبير

في التقاط بروز هذه التحالفات التي ساهمت كثيراً في الإجهاز على قابلية فوز بوكانان انتخابياً. يبقى جدول أعمال القدامى، كما بات واضحاً، اكثر دونكيشوتية مما بدت لأي مراقب: كما يبقى اليمين الديني أكثر برجوازية مما هو متوقع عموماً.

تسمية المحافظين القدامى، أو محافظي العصر الحجري، هي نفسها مضلّلة. خلافاً للتقليديين، يزعم المحافظون القدامى أننا أصبحنا مبتورين بتراً لا رجاء في وصله عن أي تراث حي قابل للدوام. فسموم الحداثة أبقتنا، برأيهم، محرومين كلياً من موروثات العادات والأعراف القديمة، ولم يعد مشروع المحافظين الرامي إلى المحافظة سوى وهم ذي بريق. ومن هنا، فقد بادروا إلى البحث عن آلهة جدد. راح رئيس تحرير مجلة المحافظين القدامى المعروفة: كرونكلز: مجلة ثقافية أمريكية، توماس فلمنغ Thomas Flemung يطرق أبواب السوسيولوجيا، نظرية التطور، والإنتروبولوجيا – ومن قال إنها مصادر إلهام محافظة تقليدية؟ التماساً لبداية جديدة. وقد حاول منظر قديم مرموق آخر يدعى بول غوتفريد Paul Gottfried، الاهتداء إلى حلول في فلسفة كارل شمت Carl Schmitt كما في أنواع مختلفة من الإيديولوجيات التاريخوية. ففي كتابه البحث عن معنى تاريخي، تحدث بحماسة متعاطفة عن نوع من العودة إلى «أبطال روحيين يدعّمون ركائز الحضارة عن طريق إضفاء المزيد من النور على أساس الوجود». وفي الوقت نفسه أقدم المحرر السياسي لمجلة الكرونكلز، ساموبل فرانسيس Samuel Francis، بكل بساطة، على الدعوة إلى «معارضة جذرية للنظام».

وفي كتاب آخر من كتبه، ألا وهو كتاب الحركة المحافظة قام غوتفريد بإيجاز وصف القدامى على النحو التالي:

قبل كل شيء، يصرون على إثارة قضايا يحلو لكل من المحافظين الجدد واليسار أن يبقوها نائمة، مثل المسائل المتعلقة بمدى جاذبية المساواة السياسية والاجتماعية، بمدى عملية منطق حقوق الإنسان، وبالأساس الجيني (الوراثي) للذكاء. في جميع هذه الهجمات على المقدسات الليبرالية والمحافظة الجديدة،

يكشف المحافظون القدامى عن طفرة تحطيم أصنام نادرة لدى يمين ما بعد الحرب الفكري. روحهم نيتشوية أكثر منها توموية (نسبة إلى توما الإكويني – المعرب) بما لا يقاس، ومثل نيتشه يبحثون عن أصنام ديمقراطية، مدفوعين باحتقار ما يؤمنون بأنه يجهز على إنسانية الإنسان».

دعاة التحرر

على النقيض من المحافظ القديم والتقليدي، يكون التحرري متصالحاً كلياً مع عالم اليوم. إنه يستمد زاده من جون لوك، آدم سميث، وجون ستوارت مل John Stuart Mill، مع مفكرين في العلوم الاجتماعية من القرن العشرين مثل فريدريك هايك. ليست الروح التحررية نكوصية متطلعة إلى الخلف ولا هي تحسينية متفائلة. إنها تقدمية، متطلعة إلى الأمام، وهادفة إلى توسيع دائرة الحرية الاقتصادية والاختيار الفردي أكثر فأكثر باطراد. يكاد دعاة التحرر يعادون جل القيود والتشريعات سواء أكانت صادرة عن السوق أم مستندة إلى الأسس الأخلاقية.

من الممكن في الحقيقة الزعم أن النزعة التحررية إن هي إلا صيغة من صيغ الفكر المحافظ. مرة كتب هايك مقالة شارحاً سبب عدم كونه محافظاً، كما ظل توماس فريدمان Thomas Freidman دائباً على تأكيد أنه ليبرالي من طراز ليبراليي القرن التاسع عشر وليس محافظاً. غير أنه ليس ثمة أي معنى في هذا التاريخ المتأخر وراء الاستغراق في التلاعب بالمدلولات والجدل حول التسميات والتعريفات. منذ خمسينيات القرن العشرين إلى اليوم ظلت النزعة التحررية تياراً مهماً ومؤثراً – ربما الأكثر تأثيراً ونفوذاً – في الفكر اليميني، ملهماً كلاً من صنع القرار الجمهوري من ناحية والإيديولوجيا المحافظة على نحو أعم، من ناحية ثانية.

ما من مجال يكون فيه النفوذ التحرري أكثر وضوحاً مما هو في مجال المعارضة المحافظة لأجهزة الحكم المورمة. وعلى هذا الصعيد نرى أن تأثير كتابات هايك، ولاسيما كتابه الأكثر بيعاً الصادر في 1944 بعنوان الطريق إلى القنانة، شديد الوضوح. صحيح أن الكتاب كان قد أُلف رداً على صعود الشموليتين النازية

والسوفييتية، غير أنه كان أيضاً يستهدف الشعبية المتنامية لكل من التخطيط الاقتصادي والفكر الاشتراكي عموماً في الغرب في ذلك الوقت. حذر هايك قائلاً: «لقد تخلينا تدريجياً عن تلك الحرية في الشؤون الاقتصادية، تلك الحرية التي لم يسبق لكل من الحرية الشخصية والحرية السياسية أن وُجدتا في الماضي بدونها». صحيح أن هدفه الرئيسي كان متمثلاً بالاشتراكية، بالطبع، إلا أن أفق حجته كان كاسحاً. ففي مقدمتي طبعتي 1956 و1976 لكتابه قال إن دول الرفاه المتوسعة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية من شأنها أيضاً أن تفضي بالضرورة إلى أفول نجم الحرية. كانت فكرة «الرفاه العام» بالذات مثار شبهة بالنسبة إلى هايك، في الحقيقة، وقد شجبها في كتاب الطريق إلى القنانة بوصفها سحابة دخان تغطي تقدم جحافل أنظمة الحكم الشمولية.

كذلك ينظر التقليديون إلى دول الرفاه الحديثة نظرة ملأى بالشك، إلا أن النقد التحرري الأقل رومانسية، الأكثر تحليلية، وتوجهاً سياسياً هو الطاغي اليوم في مراكز البحث الواشطنية الشبيهة بمعهد كاتو، معهد المشروع الأمريكي، ومؤسسة التراث (هريتيج Heritage). إن اهتمام هذه الجهات بالكفاءة الاقتصادية والحرية الفردية، لا الرغبة التقليدية في الحفاظ على الروح الأخلاقية لحياة البلدة الصغيرة، هو المهيمن. لم يصل نيوت غنغرتش Newt Gingrich إلى منصب رئيس لمجلس النواب في 1994 إلا بفضل حملته التحررية الهادفة إلى لجم الضبط والإنفاق الحكوميين. كان ذلك أكبر انتصارات النزعة التحررية على المستوى السياسي. فديباجة وثيقة «تعاقد مع أمريكا» ألزمت الحزب الجمهوري بـ«وضع حد للحكومة الكبيرة أكثر مما ينبغي، المفرطة في التدخل، والشديدة التهاون في إنفاق المال العام». وفي خطاب توليه لرئاسة المجلس حث غنغرتش زملاءه أعضاء الكونغرس على «التعلم من القطاع الخاص... من فورد وآي. بي. إم.، ومن مايكروسوفت». من هنا نكوّن فكرة عن قصة غرام دعاة التحرر مع التكنولوجيات الجديدة: إنهم راغبون في تحديث الحكومة عبر التكنولوجيا الإلكترونية كما في تعزيز سعي الإنسان إلى السعادة عبر التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجيا).

المحافظون الجدد

من الصعب أن يكون استعراضي الوجيز للنزعتين التقليدية والتحررية قد أنصف مدى تعقيد وغنى كل منهما، أو مدى التأثير العميق الذي مارساه في الحياة العامة الأمريكية. ومع ذلك فإن لغز تحالفهما السياسي على امتداد عقود من الزمن يجب أن يكون واضحاً سلفاً. كلتاهما معارضتان، بالطبع، للكثير من الضبط والإنفاق الحكوميين، غير أنهما قد لا تبدوان متشاركتين في أمور كثيرة عدا ذلك. إن مواقفهما الأساسية متعارضة تماماً، وقد تركز مشروع المحافظين الكبير في الخمسينيات والستينيات على السعي للاهتداء إلى طريقة للتوفيق بينهما. كان أحد كتاب الناشيونال رفيو، ويدعى فرانك مير Frank Meyer قد أطلق على حله اسم الاندماج أو الدمج. بالنسبة إلى كل من التقليدي وداعية التحرر، وعلى النقيض من المحافظ الجديد، تبقى السياسة في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية. فالتقليدي يؤمن بأن الثقافة أو التاريخ هو العامل الرئيسي في الشؤون الإنسانية، في حين أن داعية التحرر يرى أن هذا العالم متمثل بالاقتصاد. لا غرابة، إذن، أنهما كثيراً ما يبدوان ضعيفي الانتماء إلى الحياة الديمقراطية الحديثة. أما السمة الفريدة لنزعة المحافظين الجدد فيمكن أن نلتقطها في حرصها الشديد على تقويم السياسة عموماً والسياسة الديمقراطية خصوصاً.

إن الحنين المرضي (النوستالجي) إلى الماضي فيما قبل الصناعة والتنوير، كالذي نجده في النزعة التقليدية، غائب إلى حد كبير عن المحافظة الجديدة. من غير الصحيح أن المحافظين الجدد مبشرون بالسوق دون ضوابط أو هم بعيدون عن تقدير قيمة تراثنا الأخلاقي والروحي مثل التحرريين. بل ونرى المحافظ الجديد منتقداً مشروع كيرك البوركي الجديد على عدم جدواه. من شأن استحضار التراث والتقاليد دليلاً نافذاً في الحياة أو قيداً كابحاً للتغيير والتجديد ألا يجد أي آذان صاغية. من المؤكد أن لدينا في أمريكا تقاليدنا، غير أنها تميل إلى أن تكون تقاليد ليبرالية – ديمقراطية، مثل احترامنا للحقوق الفردية أو تقديرنا للصحة والرفاه عالياً. من غير الضروري أن يكون المرء قد عاش جملة هبّاتنا الثقافية

الحديثة حتى يكوّن فكرة عن هذه الحقيقة لواقع الديمقراطية الأمريكية. من زيارته لأمريكا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر لاحظ توكفيل أن الأمريكيين "يرون التقاليد ذات قيمة للمعلومات فقط".

مثل هذه المواد الأولية الأمريكية لا تصلح لصناعة أي سياسة بوركية. وإدراكاً منهم لهذه الحقيقة عن الحياة الأمريكية – حقيقة أن الأشياء كلها ممزقة وفي حالة تدفق متواصل – يؤمن المحافظون الجدد، كما قال توكفيل بأن «علينا أن نستهدف تعليم الديمقراطية وتوجيهها، بدلاً من السعي إلى التغلب عليها، أو احتقارها»، بالقدر نفسه من الطيش، كما يفعل بعض المحافظين الأكثر تزمتاً في الحقيقة. من بدهيات بورك السياسية أن «من غير الممكن، ربما، تقدير مدى ضخامة الخسارة، حين يتم فقدان الأفكار وقواعد الحياة القديمة. منذ تلك اللحظة نغدو بلا بوصلة توجهنا». إنها مبالغة بنظر المحافظ الجديد. فهذا الأخير يعترف، دون تبني إيمان التنوير بالعقل على أنه بوصلتنا الحقيقية الوحيدة، بأن الأفكار القديمة لا تستطيع، في الأزمنة الديمقراطية، أن تعول على مرجعيتها الخاصة، بل لابد لها من أن تدافع عن نفسها في حوارات مفتوحة، وبأن على القواعد القديمة أن تهتدي إلى أساس آخر غير ما يُعْرَف باسم الوصفات الجاهزة إذا أرادت أن تزدهر. الخسارة لا يستهان بها، بالطبع، غير أن المحافظين الجدد يبادرون، بدلاً من الانسحاب مهزومين أو شجب الديمقراطية صراحة، إلى البحث عن بدائل ديمقراطية لجملة معايير الحياة القديمة هذه. فالمحافظون الجدد يتفهمون أن التقليد والعرف، بحد ذاتيهما، لا يستطيعان أن يؤثرا كثيراً في أي شعب ديمقراطي، مما يدفعهم إلى اعتماد وسائل أخرى للجم الديمقراطية وشل غرائزها الأبشع.

أقله هنا، وإن لم يكن في أي مكان آخر، نجد المحافظين الجدد ونظراءهم القدامى متفقين جزئياً: الفريقان، كلاهما، يتقاسمان، في معارضة التقليديين، إحساساً بأن جزءاً كبيراً من الماضي تتعذر استعادته. وتبقى القضية متمثلة بسؤال: إلى أين من هنا؟ إن البكاء على التقاليد المفقودة يقود المحافظين القدامى إلى البحث عن آلهة جديدة، عن أبطال جدد، عن خرافة أو أسطورة جديدة. ممتلئين

احتقاراً لما يعدونها أصناماً ديمقراطية مرتدية أثواب المساواة والعيش الرغيد، يسعون لا إلى إنقاذ الديمقراطية من نفسها، بل إلى التعجيل بعملية انهيارها، تمهيداً للطريق أمام عصر ما بعد الحداثة، ما بعد الديمقراطية. أما المحافظون الجدد فيجهدون، على النقيض من ذلك، لصقل وتجديد مبادئ أمريكا التأسيسية، صيغها الدستورية، وأسلوبها الديمقراطي في الحياة. ليسوا غافلين عن عيوب الديمقراطية – عن تطلعاتها المتواضعة ونزعاتها المهينة لإنسانية الإنسان على نحو متكرر – غير أنهم ليسوا غافلين أيضاً عن العدالة الأساسية الكامنة في صلب المساواة الديمقراطية. يسعى المحافظون الجدد إلى تأمين قدر أصيل وحقيقي من الحرية والكرامة الإنسانيتين في العصر الذي نعيش فيه الآن، في هذا العصر الديمقراطي، لا في أي مدينة فاضلة مستقبلية.

الحرية والاستبداد

لم يسبق لواقعية المحافظين الجدد السياسية، لإصرارهم على ضرورة بدء تأملاتنا بنوعية الحياة التي تعيشها الشعوب الديمقراطية فعلاً، قط، أن عنت صيغة من صيغ الدعاية والترويج للنظام الرأسمالي الديمقراطي. من المعروف أن إرفنغ كرستول تحدث مرة عن «هتافين للديمقراطية» – لا ثلاثة. لعل الحد الفاصل بين المحافظين الجدد ودعاة التحرر هو هنا بالذات.

لنعد ثانية إلى أجهزة الحكم المتورمة. ظل المحافظون الجدد أيضاً كثيري الانتقاد لدولة الرفاه، وخصوصاً لآمال اليسار المبالغ بها المعلقة على مثل هذه الدولة، غير أنهم بقوا، في نقاشاتهم، أضيق أفقاً من دعاة التحرر. لم يسبق لعداء المحافظين الجدد لدولة الرفاه أن استطال قط، كما في حال دعاة التحرر، ليصل إلى فكرة الخير العام بالذات. في حين يعاني دعاة التحرر من القلق إزاء احتمال قيام الحكومة الكبيرة بالإجهاز على جل الحريات الشخصية، نجد أن المحافظين الجدد يرون الأشياء بطريقة مختلفة تماماً. فالديمقراطيات تميل، برأيهم، إلى تشجيع الركض وراء المصالح الخاصة على حساب إهمال ما عداها، بما يجعل احتمال انطفاء الرفاه العام أكثر وروداً.

على الدوام كان التحليل الهايكي للحكومة الكبيرة يبدو، بنظر المحافظين الجدد، مفرطاً في تبسيطيته، بل وحتى ساذجاً بعض الشيء. فمخاطر الاستبداد الناعم (أو القاسي) التي كان هايك يحذر منها هي مخاطر أبعد من ناحية وأشد مكراً من ناحية ثانية مما تصورها. لقد عاشت أكثرية الدول الديمقراطية مع أنظمة رفاه أوسع واقتصادات عالية الجتمعة أكثر مقارنة بالولايات المتحدة، دون بلوغ المنعطف الذي يدفع بها إلى السقوط في مستنقع الحكم الشمولي. ليس ثمة، في الحقيقة، أي طريق إلى القنانة عبر دولة الرفاه.

غير أن هذا النبأ السار لا يلبث أن يتعكر بشوائب مشكلة أعمق بكثير، مشكلة لا يراها هايك ومريدوه من دعاة التحرر بما يكفي من الحدة والدقة، وإن نجح توكفيل في اكتشاف جذورها العميقة. إن غفلتهم غريبة بعض الشيء، لأن هايك ادعى أن الفيلسوف الفرنسي كان مصدر إلهامه حين كتب الطريق إلى القنانة. إلا أن هايك أخطأ، إلى حد ما، في فهم أطروحة توكفيل عن التهديدات التي تتعرض لها الحرية في أي نظام ديمقراطي، مع بقائه مفتقراً إلى حرص سلفه الواضح على الاهتمام بالمجال العام. وكما أوضح توكفيل فإن الديمقراطية ذاتها هي التي ترعى نمو الحكومة وتهدد الحرية. تبقى منابع الحكومة الكبيرة كثيرة: الديمقراطيون ليسوا متوفرين لا على النزوع ولا على الوقت اللازمين للانشغال بالشؤون العامة (فهم غارقون في بحر شؤونهم الخاصة) – فتسوقهم لا مبالاتهم إلى ترك قضايا الحكم والإدارة للدولة. كذلك يؤدي اعتزازهم باستقلاليتهم، في الميادين الأخرى، إلى دفع عجلة نمو الدولة. وخلافاً للسلطة التي يمارسها أي زعيم أبوي للعائلة، تكون مرجعية أي حاكم محلي، أو أي قسيس ديني، أي مسؤول حكومي، أقل احتمالاً للاستفزاز وأسهل قابلية لأن تُطاق بالتالي في أي نظام ديمقراطي، نظراً لكونها مغفلة. إن الرأسمالية الديمقراطية تدلي أيضاً بدلوها. ففي أزمان المساواة يكبر حجم الطبقة المتوسطة ثم لا تلبث هذه الطبقة أن تهيمن. سرعان ما تصبح تطلعات أفراد هذه الطبقة إلى الراحة واليسر طموحات تخص المجتمع، مثلها مثل عزوفهم الشديد عن كل ما من شأنه أن يصرفهم عن متابعة

أسباب الرخاء. لجملة هذه الأسباب المتباينة، يكون الناس في الأزمان الديمقراطية، برأي توكفيل، «مولعين ولعاً طبيعياً بالسلطة المركزية ومستعدين لتوسيع دائرة صلاحياتها».

تبقى الحكومة الكبيرة مسجلة، على ما يبدو، في صلب الحامض النووي السياسي للديمقراطية. وإقراراً منهم لهذه الحقيقة، ينظر المحافظون الجدد إلى النضال ضدها على أنه دون جدوى تقريباً وإن لم يكن منة بالمئة. لعل المسألة المهمة هي تمييز توسيعات الحكم والإدارة المفضية إلى الانحطاط تلك عن نظيرتها الأخرى التي تأتي ردوداً طبيعية على إحساس الطبقة المتوسطة بالخطر. ليست مشكلة دولة الرفاه ذات علاقة بالحرية السياسية بمقدار ما هي مرتبطة بشبح الفساد الأخلاقي. ذلك هو ما جعل المحافظين الجدد ميالين إلى معارضة مساعدة الأسر ذوات الأطفال المعالين التي أُلغيت مع إصلاح نظام الرفاه في 1996، وإن بقوا عموماً مؤيدين لشيء شبيه بالضمان الاجتماعي. بات واضحاً أن مساعدة الأسر المعيلة للأطفال بموجب نظام (AFDC) تشجع على التبطل وتلحق أضراراً لا يستهان بها بكل من الأسرة والزواج، في حين يصعب عد الضمان الاجتماعي، رغم كلفته الأكبر، كارثياً بالنسبة إلى المسنين. يبقى الشكل الذي تتخذه مثل هذه التخصيصات، بطبيعة الحال، ذا أهمية كبيرة على صعيد الادخار والاستثمار القوميين من جهة والكفاءة الاقتصادية من جهة ثانية.

لم يبق اعتراض المحافظين الجدد محصوراً بالانتقاد التحرري للحكومة الكبيرة بل تجاوزه أيضاً إلى فهم دعاة التحرر الملتبس والضيِّق للحرية. فهؤلاء يهبون للدفاع عن أي حرية قابلة للإدراك باستثناء حرية حكم الذات. يميلون نموذجياً إلى أن يكونوا مؤيدين للإجهاض، مؤيدين لإضفاء الصفة الشرعية على الإتجار بالمخدرات، مؤيدين لاستنساخ البشر، ومؤيدين لأشياء أخرى مشابهة. يتركز هدفهم، وهو يحظى بقدر حماسي من التبني من جانب يسار ما بعد الحداثة، على توسيع دائرة حق اختيار الفرد. غير أن حق الاختيار هذا لم يتم ضمانه عموماً في

أمريكا المعاصرة إلا عبر تفعيل المنع القضائي، وهو منع يحول دون تمكين الأفراد من التحرك معاً لتقرير القوانين التي سيعيشون في ظلها.

من الواضح الآن أن المحافظين الجدد ليسوا من معشر الأخلاقويين. وفيما يخص بعضاً من هذه القضايا الثقافية الخلافية يمكنهم أن يتخذوا موقف المعارضة كما يمكنهم أن يتبنوا موقف الموالاة والتأييد. أضف إلى ذلك أن تحليلهم يميل إلى ما هو مديني – ما هو مفرط في مدينيته، ربما، نظراً لما هو مهدد أخلاقياً. كثيراً ما ينفد صبر المحافظين المتدينين إزاء ما يرونه روخاة من جانب عدد كبير من المحافظين الجدد إزاء جملة هذه القضايا الحيوية. غير أن غياب الحماس لا يجوز الوقوع في خطأ عده إقراراً أو سذاجة إزاء ما هو على الخط. لقد وصل المحافظون الجدد إلى ما وصلوا إليه، آخر المطاف، عبر الرد على ثورة اليسار العدمية ضد الأخلاق التقليدية والدين. أضف إلى ذلك أن المحافظين الجدد متفقون في شجبهم للأسلوب المتغطرس المعتمد في تطبيق جدول الأعمال التحرري. يجري الالتفاف على النقاش الديمقراطي، ويتم حرمان نحن الشعب، كما هو وارد في النصوص المعتمدة، من الصوت الحاسم. وبنظر المحافظ الجديد، تبقى الطريق الحقيقية الموصلة إلى القنانة مرصوفة بمحاولات النخب التحررية واليسارية الرامية إلى اعتماد سياسة اجتماعية لا ديمقراطية باسم الحرية بالذات. إلا أن ما يجري تأمينه إن هو إلا حرية ضيقة مخصخصة. ثمة اهتمام فعال وحيوي بالشؤون العامة يجري إحباطه في المحصلة. كل شيء مسموح به – اللهم إلا امتلاك الصوت المؤثر في صياغة المزاج العام. من شأن إيديولوجيا دعاة التحرر أن يحوّل المواطنين إلى أجانب يعيشون بسعادة، وإن بلامبالاة، في بلدهم.

المحافظون الجدد ممسكون بدفة الحكم؟

إذن، أين يكمن نفوذ المحافظين الجدد السياسي، وخصوصاً تأثيرهم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟ لا بد من التسليم بأن لسياسات جورج دبليو. بوش وخططه، مثلها مثل سياسات رونالد ريغان وخططه، صدى محافظاً جديداً معيناً. فخلال الانتخابات التمهيدية، انتقد بوش مقاربة دعاة التحرر، معلناً أن «النمو

الاقتصادي ليس هو الحل لكل مشكلة»، ورفض قناعتهم الجوهرية القائمة على القول بأن «من شأن جميع مشكلاتنا أن تجد حلولاً شرط أن تتركنا الحكومة وشأننا فقط». كذلك انحرف بوش عن نظرة التقليديين والمحافظين القدامى إلى أمريكا قائلاً: «كثيراً، وكثيراً جداً، ما أقدم حزبي على رسم صور لأمريكا موشكة على الانزلاق إلى حالة أمة لَعَنَتْها السماء (غومورا)». ورداً على هذه الآراء المحافظة طرح بوش، "محافظة رحيمة"، حددها بـ «عقيدة الإصلاح الهجومي، المطرد. شريعة التقدم الاجتماعي». إن المحافظ الرحيم، شأنه شأن المحافظ الجديد، متنبه إلى جملة المشكلات الصعبة والأضاليل المميزة الطاغية على العصر الحديث، ولكنه متفائل بحذر إزاء الخير الذي ما زال ممكن التحقيق. سلسلة من خطط بوش في السياسة الداخلية، من مبادراته ذوات المنطلقات الإيمانية إلى تشكيله لهيئة مختصة بالأخلاق الحيوية (البيوإثكس – Biothics) تبدو شديدة القرب من عقيدة المحافظين الجدد.

غير أن الحرب في العراق، أكثر من أي شيء آخر، هي التي أعادت عنوان المحافظين الجدد إلى التداول. يقول المنتقدون إن المحافظين الجدد قد أمسكوا بدفة توجيه سياسة بوش الخارجية. وهذه دعوى مفاجئة، في الحدود الدنيا. فالمحافظون الجدد ظلوا ميالين إلى التركز على إمكانيات حياتنا العامة، ولم يسبق لهم أن بادروا قط إلى إنتاج ولو مقاربة واحدة على صعيد السياسة الخارجية. (ليست نظرتهم، كما يجب أن يكون قد أصبح واضحاً، إيديولوجيا ذات شعارات حزبية تخص قضايا العصر جميعها، بل هي مقاربة فكرية). إن كثيرين من ممثلي فكر المحافظين الجدد – كارفنغ كرستول، ناتان غليزر، دانييل باتريك موينهان، نورمان بودهورتز، وجين كير كباتريك، على سبيل المثال لا الحصر – كانت لديهم وجهات نظر متباينة إلى حد كبير فيما يخص قضايا السياسة الخارجية المطروحة. إنها دعوى مفاجئة لسبب آخر أيضاً. قبل انتخابات عام 2000 كان تأييد جورج دبليو. بوش بين صفوف أولئك الذين كانوا سيوصمون لاحقاً بـ«المحافظين الجدد» فاتراً. فمحررو الويكلي ستاندارد، مثلاً، أيدوا عضو مجلس

الشيوخ جون ماكين John McCain بقوة في الانتخابات التمهيدية، وانتقدوا سياسة المرشح بوش الخارجية بحجة أنها «واقعية ضيقة» أكثر مما يجب. وقد استمرت الخصومة المتبادلة إلى ما بعد الانتخابات بزمن غير قصير، حتى أن نائب الرئيس ديك تشيني، الذي كان قد سئل عن الانتقادات الصادرة عن محرري الستاندارد، أجاب قائلاً: «همهم هو أن يبيعوا مجلات، همنا نحن هو أن نحكم!».

إلا أن أشياء كثيرة تغيرت منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وثمة، أقله، شيء ما يعنيه الزعم القائل بأن سياسة بوش الخارجية مستوحاة جزئياً من نظرة المحافظين الجدد. ومع ذلك، لا بد، لدى مقاربة مسألة التأثير والنفوذ المعقدة هذه، من ملاحظة حقيقة بارزة من البداية: ألا وهي أن تهمة النفوذ – أو هي تهمة تأثير تآمري، شرير، بالغ الخبث في الحقيقة – صادرة عن منتقدي إدارة بوش الأكثر عناداً والأشد تصميماً. إن المحافظين القدامى واليساريين المتطرفين هم الذين بادروا أولاً إلى الحديث عن بعبع مؤامرة محافظين جدد. المعسكران، كلاهما، معروفان، إلى حد الفضيحة، بعدائهما للمحافظين الجدد، وليسا، كلاهما مرة أخرى، على ما يبدو، صديقين لجورج دبليو. بوش. مؤخراً فقط تسربت التهمة نزولاً إلى وسائل الإعلام. أكثر المحافظين أنفسهم رفضوا الفكرة القائلة بأن سياسة بوش الخارجية هي سياسة خارجية محافظة جديدة، على النقيض من سياسة خارجية محافظة واضحة وبسيطة. إن تهمة التأثر بالمحافظين الجدد يجب أن تُرى، إذن، على حقيقتها: ليست نتيجة أي تحليل موضوعي لسياسة بوش الخارجية ومنابعها الفكرية بمقدار ما هي محاولة بَذَلَها خصوم إيديولوجيون، يساراً ويميناً، بهدف تشويه سمعة إدارة يمقتونها وتلطيخها بالدم.

من شأن قراءة أكثر دقة، وأقل انحيازاً لظاهرة المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية أن تتحقق عبر التحول لحظياً إلى مناقشات السياسة الخارجية التي دارت في العقد السابق. ففي تسعينيات القرن العشرين انقسم أولئك الذين باتوا، فيما بعد، يعرفون بالمحافظين الجدد، في العمق، إلى معسكرين. كان المحافظون الجدد ككل معارضين لنزعة بوكانان الانعزالية الجديدة، لواقعية

وزير الخارجية جيمس بيكر والرئيس بوش الأول الأخلاقية، كما لنزعة إدارة كلنتون الإنسانية الكوزموبوليتية. إلا أنهم كانوا منقسمين حول البدائل. بعضهم، مثل وليم كرستول، روبرت كيفن، ولورنس كابلان Lawrence Kaplan ، رأى أن مصالح أمريكا القومية تتحقق بأفضل الأشكال عبر انتشار الديمقراطية في العالم كله. كان هؤلاء يدعون إلى اعتماد رد أمريكي نشط على الأزمات الناشئة في كوسوفو، رواندا، وأمكنة أخرى، ويمكن للمرء أن يصفهم بـ«إنجيليين ديمقراطيين». ولكن إلى حد معين. فدعمهم للديمقراطية، خلافاً لحال الولسنيين الليبراليين، ليس كرمى لعين الديمقراطية وحقوق الإنسان فقط: إنه، بالأحرى هادف إلى تعزيز أمن أمريكا وترسيخ تفوقها العالمي: إنه مرتبط ذرائعياً بمصلحة الولايات المتحدة القومية. إن مبادئ المحافظين الجدد هؤلاء كونية شاملة، غير أن سياستهم ليست كذلك، إذ تدعو إلى التبرؤ من المنظمات الدولية وتحرص على أن تبقى قومية وأحادية. لديهم أيضاً هواجس داخلية معينة من النمط التوكفيلي، مثل الإيمان بأن الأنظمة الديمقراطية قصيرة النفس ومتقلبة في إدارة الشؤون الخارجية. برأيهم، لا شيء سوى سياسة خارجية مبدئية ملتزمة برفع راية الديمقراطية يستطيع إدامة اهتمام الجمهور الأمريكي بالشؤون الخارجية على المدى الطويل.

في الوقت نفسه، بادرت عصبة ثانية، أصغر، من المحافظين الجدد، لعل أبرز الناطقين باسمها هو معلق الواشنطن بوست المعروف تشارلز كراوتهامر، بادرت إلى طرح رؤية مغايرة قليلاً. هؤلاء أيضاً يؤيدون اعتماد سياسة خارجية مبدئية وشديدة الفعالية، غير أنهم أقل نزوعاً إلى رؤية مصالح أمريكا القومية متطابقة تماماً مع السعي لإعلاء شأن الديمقراطية في الخارج. كان كراوتهامر، مثلاً، معارضاً للتدخل الأمريكي في كوسوفو وليبريا لأن الترابط بين هذين النزاعين وبين مصلحتنا القومية مهما جرى توسيع دائرة الأخيرة، كان، حسب رأيه، واهياً. برأي هذا الفريق من المحافظين الجدد، ليس طموح نشر الديمقراطية عبر العالم، أو جعل الديمقراطية مستساغة ومحبذة لدى جميع الدول طموحاً قابلاً للتحقق. ويؤمن هؤلاء أيضاً، خلافاً لحال حلفائهم المحافظين الجدد الآخرين، بأن المهمات الإنسانية

الخالصة مثل عملية كوسوفو، أكثر ميلاً إلى صرف أنظار الأمريكيين عن السياسة الخارجية ودفعهم نحو تبني مواقف انعزالية في الداخل. وفي الوقت نفسه يسلم هذا الفريق من المحافظين الجدد بأن مصالح أمريكا هي بالضرورة مصالح دولة ديمقراطية عظمى وقوية. أضف إلى ذلك أن هذه المصالح لا يمكن تحديدها، حسب رأيهم، بمنطلقات استراتيجية صارمة، بل يجب أن تشمل تأكيداً لمعتقداتنا الديمقراطية الجوهرية – تأكيداً لا يقل عن أوقات تعرض هذه المعتقدات للهجوم. إن الاعتزاز بنمط حياتنا الديمقراطي يطالبنا بما ليس أقل من ذلك.

بقدر أكبر من التعميم، رأى المحافظون الجدد أن ليس أمام جمهورية العالم الطليعية والدستورية الأقدم، إضافة إلى كونها قوته العظمى الوحيدة، أي خيار آخر سوى الانخراط في هذا العالم. ليست المسألة ما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل وأحادية، بمقدار ما إذا كان يتعين علينا أن نتدبر أمر الاضطلاع بمسؤولياتنا الجديدة والحتمية (إلى حد كبير) بنجاح وفعالية أم بأسلوب ردود الأفعال وعلى نحو اعتباطي. حين رأى البعض – سواء أكانوا أصدقاء أو منتقدين للولايات المتحدة – أن ما هو مطروح ليس إلا نظاماً إمبراطورياً، كان أكثر المحافظين الجدد ميالين إلى العزوف عن الالتحاق بالركب والإصرار على رفض الفكرة. بوصفهم من أتباع توكفيل يظل المحافظون الجدد عموماً شديدي الوعي (أو هكذا ينبغي أن يكونوا على الأقل) بطبيعة أمريكا البرجوازية والديمقراطية العميقة إلى درجة تعذر معها أن يتصوروا أي إمبراطورية. راح بعضهم يتحدث عن «هيمنة» (كيغن)، وصار آخرون يأتون على ذكر الخطة أحادية القطب، (كراوتهامر)، في حين بدأ فريق ثالث يتكلم عن «عظمة أمريكية» (ديفد بروكس). ربما كان هؤلاء الكتاب والمفكرون عاكفين على تلمس الطريق نحو شيء أشبه بمبدأ مونرو مرهّن أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً.

قلما بدا هذا التحليل المحافظ الجديد للسياسة الخارجية مؤثراً في جورج دبليو. بوش أو مستشاريه في ذلك الوقت – سواء في أثناء عمليات الانتخاب أم على امتداد الأشهر الأولى من إدارته. فقبل الانتخاب كان بوش قد دعا صراحة إلى اعتماد

سياسة خارجية أكثر تواضعاً. غير أن الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ما لبث أن حل. من الواضح، على ما يبدو، أن الرئيس وأقرب مستشاريه يميلون مزاجياً إلى تفضيل المبادرة على رد الفعل. وعلى الصعيد الفلسفي يرون أيضاً أن على الفرع التنفيذي أن يتصف بالنشاط والفعالية، خصوصاً في إدارته للشؤون الخارجية، ويبقون قوميين أمريكيين دونما حاجة إلى أي اعتذار. وفي مواجهة أزمة غير مسبوقة، وجدوا في المحافظة الجديدة حلاً تقبله العقول ونوعاً من الاستراتيجية في الوقت نفسه. في مقالة نشرتها مجلة فورين أفيرز كان كل من وليم كرستول وروبرت كيفن قد أيدا اتباع سياسات فعالة – في إيران، كوبا، أو الصين، مثلاً – رامية، آخر المطاف، إلى تغيير الأنظمة. لم يرد هنا أي ذكر لا للعراق ولا للحرب الاستباقية، غير أن دعوة كرستول وكيفن إلى تغيير النظام ودعم الديمقراطية وجدت آذاناً صاغية جديدة في البيت الأبيض بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

يجب أن يقال، على أي حال، إن تأثير المحافظين الجدد في إدارة بوش يمكن أن يتعرض وبسهولة للمبالغة وقد تعرض بالفعل من جانب منتقدين معادين خدمة لأغراضهم الخاصة. وبسهولة مماثلة يمكن تعقب جذور العقيدة البوشية إلى المواقف التي اعتمدتها عبر الأعوام مجلة ناشيونال رفيو المحافظة مثلها مثل المجلة المحافظة الجديدة كومنتري. لم تكن هيئة تحرير الواشنطن بوست الليبرالية أقل ثباتاً في تأييد الحرب العراقية من نظيرتها المحافظة في الوول ستريت جورنال. حقاً، قد لاتكون جذور سياسة بوش الخارجية، بأدق المعاني، محافظة على الإطلاق. ففي كتابهما الجديد عن المحافظة الأمريكية، كتاب الأمة اليمينية، يبين جون مكلويت John Micklewait وأدريان ولدريدج Adrian Wooldridge، أن سياسة بوش الخارجية «أصعب من أن توصف بـ(يمينية) مباشرة مقارنة مع موقفه إزاء بعض القضايا الداخلية». إن هناك تأثيراً محافظاً متميزاً أكثر تجلياً، مثلاً، في معارضة بوش الحازمة للإجهاض، لزواج الشاذين جنسياً، ولأبحاث استنساخ الخلايا، أو في تأييده القوي لعقوبة الإعدام وخفض الضرائب. أما سياسته الخارجية فيما بعد 9/11

فيمكن أن يقال إنها، على النقيض من ذلك، متعالية على العناوين الإيديولوجية وممثلة لشيء أمريكي على نحو استثنائي.

في كتابه الجديد، الذي حظي بإطراء واسع، كتاب المفاجأة، الأمن، والتجربة الأمريكية، يقوم أستاذ التاريخ بجامعة ييل، جون لويس غاديس، بإعادة النسب التاريخي لسياسة بوش الخارجية إلى جون كُونسي آدمز دون سواه. رداً على هجوم مباغت أبكر على التراب الأمريكي – قيام البريطانيين بحرق البيت الأبيض في 1814 – أقدم آدمز على صياغة سياسة قائمة على النزعة الأحادية، على الاستباق، وعلى استهداف الهيمنة. وهذه الاستراتيجية الكبرى دامت، كما يشير غاديس، حتى انعطافة فرانكلين دي. روزفلت التعددية القطبية في زحمة الحرب العالمية الثانية. إلا أن الاستراتيجية القائمة على التعددية القطبية التي كانت قد وجهت الولايات المتحدة خلال الجزء الأكبر من الحرب الباردة، كانت قد بدأت، حتى قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر المباغتة، تبدي أعراضاً دالة على الإجهاد. وبعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ما لبثت مقاربة آدمز الموقرة الكامنة، كما يقول غاديس، في عمق «وعينا القومي» أن طفت على السطح. فـ«الجذور العميقة لا تختفي بسهولة»، برأي غاديس الذي يضيف: «ما كان كل من جون كُونسي آدمز وجورج دبليو. بوش، رغم بعض أوجه التباين الواضحة في الشخصية، سيجدان صعوبة كبيرة في فهم أحدهما للآخر، فيما يخص قضايا الأمن القومي».

بل ويمكن القول إن لسياسة بوش الخارجية جذوراً حتى أعمق من ذلك. فالاستباق سمة بارزة من سمات أي سياسة ليبرالية لوكية عموماً. لكم أن تتذكروا مثلاً كتاب الخطاب الثاني للوك، حيث يقال إن على الناس أن يبادروا، في دفاعهم، إلى التحرك قبل «فوات الأوان، قبل تجاوز الشر لعَتَبَة الشفاء»، وإن من الواجب أن يكون الناس، حتى يبقوا في مأمن من الطغيان والاستبداد، «متمتعين ليس فقط بحق الخروج من مثل هذا الطغيان، بل وبحق الحيلولة دون حصوله». إن أي نمط لوكي من السياسة يكاد أن يكون مفرط اليقظة ضد الطغيان

والاستبداد. على امتداد تاريخ أمريكا ظللنا دائبين، تبعاً للطريقة اللوكية، على بناء «الأسيجة» حول حقوقنا، وميالين إلى تحري مؤامرات استعباد في «سلسلة طويلة من الانتهاكات». يفضل الأمريكيون أن يتحركوا قبل أن يداهمهم الخطر – لعلها أشبه بالمقاربة التي اعتمدتها إدارة بوش إزاء ما رأته تهديداً داهماً، متمثلاً بالعراق. يمكن القول، ولو مع التسليم بوجود خطر بعض المبالغة في التعميم، إن إدارة بوش، في تحركها ضد العراق، كانت ببساطة تعكس أوجهاً من علم النفس (البسيكولوجيا) السياسي المتجذر في كتاب الخطاب الثاني لجون لوك.

كما مع الحكومة الكبيرة في الشؤون الداخلية، قد تكون النزعة الأحادية في السياسة الخارجية مكتوبة في الحامض النووي لخلايانا. من المؤكد أن من شأنها أن تبدو سمة مقيمة ودائمة للسياسة الأمريكية. ظل المحافظون الجدد ميالين، خيراً أكان ذلك أم شراً، إلى تأكيد هذه الجوانب للشخصية الأمريكية، أكثر من المحافظين الآخرين. بصرف النظر عن وصفنا لمنابع عقيدة بوش، فإن من الواضح أنها سياسة قيد البناء، مع بقاء عدد كبير من الأجنحة السياسية في الإدارة في حالة صراع حول معناها وأفقها النهائيين. وإذا كان قرار الذهاب إلى الحرب في العراق قد حظي بدعم وتأييد عدد كبير من المحافظين الجدد (ليس الجميع بالتأكيد)، فإن الطريقة التي اعتُمدت حتى الآن في خوض هذه الحرب، والأسلوب الذي اتُّبع في إدارة الاحتلال، قد تعرضا لقدر بالغ القسوة من الانتقاد من جانب المحافظين الجدد إضافة إلى أنهما لا يعكسان نمط تفكيرهم السياسي الشامل. كذلك بقي المحافظون الجدد مستمرين في انتقادهم لاستراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان... وفيما يخص إدارة بوش، من الواضح بجلاء أنها تتعلم من الممارسة وتحقق تحسناً لافتاً. أما ما ستنتهي إليه آخر المطاف فيلفه قدر غير قليل من الضباب.

الأنظمة السياسية

كثيراً ما تلهينا العناوين والشعارات السياسية عما هو مهم حقاً، ومن شأن هذه العناوين والشعارات أن تتحول، بين أيدي الراسخين في العلم ومحترفي

السياسة، إلى مجرد طريقة لتسجيل النقاط على المعارضة. ليست مثل هذه العناوين ذات جدوى إلا حين تساهم في تعميق فهمنا للواقع السياسي. لذا فإن قيام الجمهور بإعادة اكتشاف ظاهرة المحافظين الجدد أمر جدير بالترحيب، لأن ذلك يعيدنا إلى سلسلة معينة من الصراعات الأساسية وغير المحسومة داخل التيار المحافظ. وعلى النقيض من الانطباع العام، لم يسبق لظاهرة المحافظة الجديدة، قط، أن كانت ذائبة في بوتقة حركة فكرية محافظة أوسع. وقد كان ذلك أمراً يتعذر حدوثه لأن المحافظة الجديدة لا تمثل رد فعل مجرد على الثقافة المضادة التي سادت في ستينيات القرن العشرين بمقدار ما تجسد نبضاً محافظاً متكرر التجدد في عصرنا الديمقراطي، نبضاً ربما هو الأقوى والأكثر حيوية. إن لدى ألوان المحافظة الأخرى عداء غريباً للديمقراطية. فالتقليديون شديدو الولع بالأرستقراطية، ودعاة التحرر يحلمون بحكومة محدودة، ململمة يديرها جهاز من التكنوقراط. أما المحافظون القدامى، محافظو العصر الحجري، فيطمحون طموحاً غامضاً إلى مدن فاضلة تنتسب إلى ما بعد الحداثة. فقط المحافظة الجديدة، بين أنماط التفكير المحافظة المعاصرة، نجحت في التصالح مع الديمقراطية الأمريكية. من الممكن عد ذلك هو الآخر موطن ضعف جدي، إلا أن من شأنه أن يشكل موضوعاً ليوم آخر.

المحافظة الجديدة رداً على الثقافة المضادة

جين كيركباتريك

المحافظة الجديدة رداً على الثقافة المضادة

جين كيركباتريك

أعتقد أن المرة الأولى التي قيل فيها عني محافظة جديدة كانت بعد عام 1972 ببعض الوقت، أي بعد الحروب الثقافية التي ظلت محتدمة على امتداد عقد من الزمن في الحزب الديمقراطي. تمخضت تلك الحروب عن شق الحزب وأفضت مباشرة إلى تسمية جورج ماكغفرن George McGovern مرشحاً رئاسياً ديمقراطياً لانتخابات 1972 ، وإلى تأسيس تكتل ديمقراطي يحمل اسم التحالف من أجل الأكثرية الديمقراطية (السي. دي. إم. CDM). جاء ذلك متزامناً تقريباً مع انتقالي إلى نيويورك لتولي رئاسة وفد الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. أي في كانون الثاني/ يناير 1981.

أربكتني تسمية محافظة جديدة. لم يكن قد سبق لي قط أن ظننت نفسي محافظة من أي لون. ما معنى محافظة جديدة؟ سألت صديقي إرفنغ كرستول، الذي كان يوصف على نطاق واسع بأنه الأب الروحي لحركة المحافظين الجدد أو عرابها. رد دون تردد قائلاً: إن المحافظ الجديد ليس إلا ليبرالياً صفعه الواقع غدْراً. بمعنى أنه، حسب ما رأيت، شخص ذو ماض ليبرالي. إن هذا الماضي الليبرالي هو الذي ميز أي محافظ جديد عن أي محافظ تقليدي، كما يقول راسل كيرك Russell Kirk أو بل بَكلي Bill Buckley ، أو جميع الآخرين الذين كانوا قد بدؤوا هذه الحياة السياسية محافظين تقليديين. أما المحافظ الجديد فكان قد تبنى قيماً ليبرالية وربما لم يتخل عنها قط، إلا أنه أحس بالضيق إزاء جملة الانعطافات والتقلبات التي أقدم عليها عدد كبير من منتسبي الصفوف الليبرالية. وهكذا فقد

اقتنعت بأن المحافظ الجديد خرج من رحم نوع من رد الفعل على ثقافة مضادة كانت طاغية على السياسة الأمريكية عبر عقدي الستينيات والسبعينيات.

صحيح أن الصيغ المتطرفة لهذه الثقافة المضادة كانت قد اختفت مع حلول عام 1976، غير أن المخلفات كانت أكثر دواماً. كانت تأثيراتها في ما كان معروفاً باسم السياسة الليبرالية عميقة ومتجذرة. إن الثقافة المضادة كانت أوسع بكثير من حركة معاداة الحرب التي ارتبطت بها. وقد شكلت، فيما أرى، رفضاً كاسحاً لجملة المواقف، القيم، والأهداف التقليدية الأمريكية. كادت الثقافة المضادة أن تُخضع جل مناحي الحياة والثقافة الأمريكيتين للنقد والإدانة.

كانت الثورة الثقافية المتفاعلة في المجتمع الأمريكي مستعرة أيضاً في الأمم المتحدة التي كانت فعالياتها ومواصفات أعضائها قد تغيرت جراء موجة إزالة الاستعمار التي حررت العديد من المستعمرات الخاضعة للقوى الكولونيالية السابقة في أفريقيا، آسيا، والشرق الأوسط قالبة تركيبة عضوية الأمم المتحدة رأساً على عقب ومضفية قوة درامية مثيرة على آراء وأصوات المستعمرات السابقة.

تمثلت إحدى النتائج بثورة في القضايا التي ما لبثت، وبسرعة لافتة، أن طغت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بما فيها اليونسكو، اليو. إن. دي. بي. والإيكوسكو.

قامت الثورة الثقافية باجتياح سلسلة طويلة من المدن الأمريكية، من المجمعات السكنية الجامعية، ومن مكاتب وسائل الإعلام، متحدية معتقدات أمريكية أساسية ومغيِّرة ممارسات أمريكية مؤسساتية. كان هذا زمناً كتب فيه أحد كبار المعلقين في النيويورك تايمز أن «الولايات المتحدة هي القوة الأخطر والأكثر تدميراً في العالم». كان زمناً أكد فيه رئيس إحدى كبرى الجامعات ما يلي: «في السنوات الست والعشرين التي مضت على خوض الحرب على قوى الطغيان، الفاشية، والإبادة في أوربا، أصبحنا أمة أكثر استبداداً، أكثر فاشية، وأكثر قابلية لاقتراف جريمة الإبادة مما كان متصوراً أو معتقداً إمكانية حدوثه قبل

عقدين من الزمن. لقد هزمنا هتلر ولكننا ما برحنا أن عانقنا الهتلرية». هذه كانت الفترة التي أقدم فيها رجل دين ذو شهرة قومية على قول: «إن سبب نوبة الأعراض المرضية في وجدان الأمة إن هو، ببساطة، إلا أن كالي* هو كل واحد منا. إنه كل مواطن فرد في أرضنا اليباب هذه. ألا يكفي؟»

إذا كانت الولايات المتحدة «القوة الأكثر تدميراً في العالم»، إذا كنا «قابلين لاقتراف جريمة الإبادة»، إذا كانت «أرضنا يباباً»، فإن من شأن الدفاع عن مصلحتنا القومية ألا يكون عضوي الارتباط بالدفاع عن حقوق الإنسان أو أي قضية أخرى جديرة أخلاقياً.

طوال بقاء الولايات المتحدة مجتمعاً فاضلاً في تصور الناس، ظلت السياسات والخطط الرامية إلى تعزيز القوة الأمريكية تُعد هي الأخرى فاضلة. ظل قطبا الأخلاق والقوة الأمريكية مترابطين ترابطاً يتعذر انفصامه في التصور التقليدي السائد. أما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة توصم أساساً على أنها مجتمع لا أخلاقي، فقد صار تقويم و/أو تعزيز القوة يُنْظَر إليه على أنه مناف للأخلاق. باتت الأخلاق الآن تستدعي قلب مجتمعنا المختل في العمق رأساً على عقب، لا تعزيز قوته.

ثمة أستاذ لاهوت، باحث، صديق، معين حديثاً في منصب مندوب الولايات المتحدة في لجنة حقوق الإنسان، اسمه مايكل نوفاكMichael Novak، كتب لي من اجتماع جنيف للجنة حقوق الإنسان الدولية في شباط/ فبراير 1981 ما يلي: «إذا استمرت الأمور على حالها، فإننا سنصبح أمة منبوذة بعد أعوام قليلة. خطابياً نحن كذلك من الآن. فالمراقبون السويديون، صغار المندوبين الأستراليين، وبعض الأوربيين الغربيين باتوا يروننا كأعداء». كان نوفاك يصاب بصدمة عميقة إزاء الهجوم شبه اليومي على الولايات المتحدة (وإسرائيل) في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، إزاء رد فعل، وغياب ردود أفعال، حلفائنا، وإزاء النجاح الذي كان

---

* كالي: قائد المفرزة الأمريكية التي اقترفت مذبحة ماي لاي الشهيرة في فيتنام. المعرب

الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية قد حققاه في إعادة تحديد معاني مفاهيم الليبرالية الديمقراطية المفتاحية والاستيلاء عليها.

لم يكن نوفاك أول من لاحظ تحول الأمم المتحدة إلى منبر للهجوم المتواصل على قيم الليبرالية الديمقراطية ومؤسساتها. فوليم إل. بكلي قد كتب عن ذلك بعد اضطلاعه بمهمة مندوب شعبي إلى الجمعية العمومية. وكان المرحوم دانييل باتريك موينهان قد تنبه إلى هذه الظاهرة خلال توليه لمنصب الممثل الدائم في 1975 وقد كنت أنا بادئة، حتى منذ ذلك الحين، ألاحظ الأمر في نيويورك.

أصيب نوفاك بالذهول إزاء المدى الذي كانت قد بلغته عملية إعادة تحديد معنى العالم السياسي، المدى الذي بلغته الأمم المتحدة في التحول إلى كون معرفي خاضع لهيمنة لغة، قيم، وأنماط فهم معادية لنظائرها عندنا. كان موينهان قد لاحظ ذلك أيضاً، إذ كان حتى قبل ذهابه إلى الأمم المتحدة قد كتب مقالة شهيرة في مجلة كومنتري، دعا فيها الولايات المتحدة إلى التصدي لهذا التحدي الذي بات يهدد جملة قيم الديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها، وإلى الدفاع عن مواطنيها.

كنت قد قرأت كتابات بَكْلي، موينهان، كونور كروز أوبرايان، وحاييم هيرتزوغ عن الأمم المتحدة غير أنني لم أكن بعد واعياً لمدى عمق الثورة التي كانت قد حدثت هناك.

كان صديق وأستاذ علوم اجتماعية ممتاز يدعى هارولد لاسْوَلْ Harold Lasswell، قد كتب أن أي ثورة إن هي إلا انقلاب ملحوظ في مفردات النخبة وأسلوبها الإنشائي.

في إطار الأمم المتحدة كان تغيير ثوري في أسلوب ومفردات النخبة قد حصل قبل وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض، أو وصولي أنا إلى الأمم المتحدة، أو وصول مايكل نوفاك إلى جنيف لحضور اجتماع لجنة حقوق الإنسان الدولية، بأكثر من عقد من السنين، غير أننا لم نكن قد فهمنا ما حصل بعد.

قبل الثورة، كان ممثلو الحكومات الديمقراطية متمتعين بنفوذ مهيمن فيما يخص جدول أعمال الأمم المتحدة، إدارتها، وسياساتها. كانت اللغة الأصلية للأمم المتحدة هي لغة ميثاق الأمم المتحدة، طبعة أممية مثالية للديمقراطية الليبرالية. ولكن الهيكلية الديمقراطية للأمم المتحدة كانت تضمن سرعة انعكاس آراء وقيم عشرات الدول الجديدة الملتحقة بركب الأمم المتحدة على المنظمة. والكثير من تلك الآراء والقيم كانت شديدة التباين. فلغة الحكومات الجديدة كانت في الغالب قومية، اشتراكية، و«غير منحازة». وحركة عدم الانحياز التي أسسها في 1961 تيتو، ناصر، ونهرو اقادة يوغسلافيا، مصر والهند، على التوالي] كانت في البداية وفية لاسمها، منظمة دول «غير منضوية» تحت جناح أي من العالمين الديمقراطي والشيوعي. ثم ما لبثت الحركة نفسها أن انقلبت تدريجياً. صارت حركة عدم الانحياز رهينة بأيدي دول مرتبطة بموسكو. فمع حلول عام 1968 أخفقت الحركة في إدانة الغزو السوفييتي لتشيوسلوفاكيا. وبعد عقد من الزمن قابلت الحركة غزو أفغانستان بـ«صمت القبور» حسب تعبير إحدى الدول الأعضاء. ومع صيرورة كوبا رئيسة حركة عدم الانحياز في 1979، كانت الحركة تُسَيَّر وتُدار بانتظام وفعالية من قبل مجموعة من الدول الأعضاء المستعدة باستمرار لتأييد سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية. فخلال فترة رئاسة كوبا كانت محاولات دفع الحركة باتجاه التحالف مع الاتحاد السوفييتي تتكثف بفعل الرئاسة الكوبية التي ظلت تؤكد أن الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي حليفان طبيعيان لبلدان عدم الانحياز.

رغم محاولات كوبا الحثيثة، أحجمت الحركة عن إلزام أعضائها رسمياً بمبدأ، "الحلفاء الطبيعيين"، غير أن لغة الحركة ومواقفها بقيت قومية، اشتراكية، ومعادية لجملة القيم، التحالفات، والمصالح الديمقراطية. والأهم هو أن لغة بلاغات الحركة والمواقف التي دأبت إلى تأييدها ظلت تعكس توجهاً كوكبياً وكَوْناً معرفياً كانا من نواح كثيرة متنافرين مع نظيريهما في العالم الديمقراطي حيث يبقى مبدأ «تقرير مصير الذات» عاكساً خيارات المواطنين، ومبدأ «الاستقلال

القومي» عاكساً لمواقف بلدان مستقلة منذ بالمئة، ومبدأ «إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي» منطوياً على معنى إعادة توزيع ثروة «العالم».

دأب عالم حركة عدم الانحياز على الإكثار من الكلام المجرد إطراء لـ«المساواة السيادية بين الدول» غير أنه ظل مستمراً، وبانتظام، يتعامل مع بعض الدول والتجمعات على أنها أكثر مساواة من غيرها. ويضع إسرائيل في آخر السلم.

لأكن واضحة. لم تكن دول دائرة في الفلك السوفييتي متحكمة بحركة عدم الانحياز، ولا بدول العالم الثالث التي كانت تؤلف أكثرية ساحقة في الحركة. أضف إلى ذلك أن بلاغات هذه لحركة كانت تضطر في النهاية إلى إبداء بعض الملاحظات الخجلى والمترددة إزاء غزو أفغانستان وكمبوديا واحتلالهما المتواصل. إلا أن انتماء الدول العملية للسوفييت في حركة عدم الانحياز كان يضفي عليها ما أطلق عليه الماركسيون الإيطاليون اسم «الهيمنة».

أنا لا أزعم أن السوفييت كانوا متحكمين بكل شيء يحدث في الأمم المتحدة. لم يكونوا كذلك. أنا أقول إن أولويات إجراءات الأمم المتحدة، افتراضاتها، وشروط خطابها باتت، لأسباب مختلفة – منها القرابة الإيديولوجية والتلاعب التنظيمي – أقرب بكثير إلى المفاهيم السوفييتية منها إلى نظيرتها الأمريكية. وشيئاً فشيئاً نجحت الثقافة المضادة في تثوير الحياة الفكرية في أمريكا ودفعها إلى التطرف.

في وسائل الإعلام، في الجامعات، في النقاشات العامة، وفي المظاهرات، انخرط عدد كبير من الأمريكيين في دورات نقد ذاتي ومتبادل متواصل وبالغ الحرارة والعنف تعرضت فيها حياتنا الجماعية للهجوم. كان العدو هو نحن على الدوام.

تعرضت مرجعيات السلطة – الآباء والأمهات، رجال الشرطة، الرؤساء، القضاة، المحامون، المحافظون – للهجوم بحماس وضراوة يصعب تذكرهما. أقدم عناصر الحرس الأحمر الأمريكي على مهاجمة أعداد من أساتذة الجامعات،

السياسيين، رجال الشرطة، وموظفي الدولة بالحشود، بالحجارة، بآيات السباب الشنيعة، وبالمسدسات أحياناً. في [جامعات] بيركلي، كولومبيا، هارفارد، كنْت، وعشرات المؤسسات المشابهة، تعرضت أسس الليبرالية التقليدية والديمقراطية للنبذ والإنكار، وتعرض أنصارها للهجوم داخل الفصول الدراسية وفي الشوارع.

على الرغم من التأكيد العام القائل بأن الحرب الفيتنامية هي التي فَرّخَتْ الثقافة المضادة، فقد كنتُ مؤمنة بأن العكس هو الصحيح. اعتقدت أن الهجوم الإيديولوجي على رموز السلطة وهيكلياتها سبق حركة معاداة الحرب وجعلها ممكنة.

ألقى تحليل ليونيل تريلنغ Lionel Trilling لـ «الثقافة المعاكسة» - الذي كان قبل حركة مناهضة الحرب - الضوء على كيفية انتشار مواقف معادية للقيم الأمريكية التقليدية من حلقات الطليعة إلى أوساط واسعة بالتدريج. إن أسئلة الثقافة المضادة وأشكال رفضها وفرت فرص قيام الطبقة الوسطى بمقاومة مطالب حركة مناهضة الحرب.

لم يكن الوجه المركزي لهذه الحركة نبْذَها للحرب الفيتنامية بمقدار ما كان رفضَها للولايات المتحدة. لم تكن الحجة أن الحرب كانت حمقاء وغير ضرورية بمقدار ما كانت أن أمريكا كانت لاأخلاقية - كانت مجتمعاً مريضاً، مبتلياً بالعنصرية، بالنزعة المادية، بالنزعة الإمبريالية، وبقتل أبناء العالم الثالث في فيتنام.

ما لبث هذا الرفض الحماسي - لما كانته أمريكا لا لما كانت تفعله - أن تحول إلى نوع من الهجوم الشامل على شرعية المجتمع الأمريكي. أعتقد أن هذا الهجوم سرعان ما أصبح منطلق موقف المحافظين الجدد المناوئ. فهؤلاء المحافظون الجدد لم يكونوا قد تغربوا جذرياً عن الحياة والمجتمع الأمريكيين.

ظلت الليبرالية القديمة - الداعية إلى دولة رفاه استيعابية في الشؤون الداخلية والمتحلية بالصفة الأممية في الشؤون الخارجية - دائبة على تأكيد الحاجة إلى القوة العسكرية، وعلى مقاومة العدوان والتخريب السوفييتيين ضد دول مستقلة.

جاءت حملة جورج ماكغفرن الرئاسية منبراً رئيسياً لمواقف الثقافة المضادة ومقارباتها في السياسة الرئاسية لعام 1972ـ فهذه الحملة لم تكتف بالدعوة إلى الانسحاب المباشر للولايات المتحدة من حرب فيتنام، معلنة عدم اكتراثها بانتشار الحكم الشيوعي في فيتنام وجنوب – شرق آسيا، بل وأقدمت على تبني تفسير جديد قائم على المراجعة النقدية والارتداد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي تلك النظرة الارتدادية (التي روّجها هنري واليس Henry Wallace للمرة الأولى في 1948)، حمِّلت الولايات المتحدة مسؤولية رئيسية فيما يخص الحرب الباردة والتوسع السوفييتي.

كان الليبراليون التقليديون يؤمنون بأن الولايات المتحدة، رغم الافتقار إلى الكمال، مجتمع ناجح يوفر الحرية ومستويات الحياة الكريمة لمعظم المواطنين. لم يساورنا أي شك بأن من الممكن تحسين أحوال المجتمع الأمريكي، غير أننا كنا نرى أن من الواجب الحفاظ عليه أولاً. كنا مؤمنين، إضافة إلى ذلك، بأن أكبر أوجه الاختلاف كان بين الديمقراطية والشمولية. ومن هنا فإننا لم نكن قادرين على اتخاذ موقف اللامبالاة من انتشار النفوذ السوفييتي أو من العواقب الإنسانية المترتبة على انبثاق أنظمة حكم استبدادية جديدة.

على غرار محافظي التيار الرئيسي، الجمهوريين، وليبراليي التيار الرئيسي، الذين كنا في تلك الأيام نظن أننا منهم، أقلقنا هاجسُ التخلي عن شعب فيتنام الجنوبية وتركه تحت رحمة فيتنام الشمالية، كما أقلقنا هاجس هشاشة البلدان المجاورة لفيتنام في وجه جيوش فيتنامية شمالية مظفرة. كنا محقين في قلقنا. لقد تم إرسال مئات الألوف من الفيتناميين الجنوبيين إلى معسكرات إعادة التثقيف، معسكرات السخرة العبودية في الشمال، أقدم الآلاف على المخاطرة بحياتهم أمام غوائل أسماك القرش، البوليس، الغرق، والقرصنة نشداناً للفرار من الحكم الاستبدادي الذي دأبنا على حمايتهم منه بالذات.

أعتقد أن السياسة الجديدة كانت من البداية متميزة بنوع من النزوع المطرد إلى لوم أمريكا أولاً ودون هوادة، وإلى إبداء آيات التفهم، وسعة الصدر، المنكرة

على الولايات المتحدة، في التعامل مع الآخرين. ما زلت أشعر بنوع من الانتماء إلى الليبرالية التقليدية، ولكن مع قدر أكبر من السخط على ليبرالية الثقافة المضادة. أظن أن ذلك يلحقني بركب المحافظين الجدد.

وبوصفي محافظة جديدة، أتفق مع إرفنغ كرستول على أن دولة نظام الرفاه كانت وينبغي أن تبقى، موجودة، ومع أولئك الذين يشاطرونني قدراً من الشك الصحي إزاء بعض المنظمات متعددة القوميات.

عصابة المحافظين الجدد

في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ... حصل المحافظون الجدد، الذين كانوا دائبين، منذ سنوات، على التحذير من مخاطر استرضاء الإرهاب، على صك البراءة... باتوا جاهزين لتقديم المقترحات حول ما ينبغي عمله الآن... إذا... ما تحقق النجاح للسياسات والخطط، فإن العالم سيكون قد تم إنقاذه من كارثة رهيبة.

جوشوا مورافتشك

عصابة المحافظين الجدد

جوشوا موراقتشك

على امتداد الأشهر الأخيرة طغت عبارة «المحافظين الجدد» على الأجواء كما لم يسبق لها قط أن فعلت خلال حياتها ذات الأعوام الثلاثين. حاولوا الدخول إلى النكسيس Nexis ، موقع التقارير الإخبارية الإلكتروني! حتى لو حصرتم الطلب بالتقارير المتضمنة كلمتي «العراق» و«بوش» ، لأصيب البحث بالإخفاق. فعدد الأبواب يفوق طاقة البرنامج. بعد سبعة أعوام على قيام نورمان بودهورتز ، مايسترو أوركسترا المحافظين الجدد ، بالإعلان عن موت الحركة على صفحات هذه المجلة كومنتري، نرى المحافظين الجدد متمتعين بقدر من النفوذ أكبر من أي وقت مضى. إنهم، هم بالذات، المتهمون، وعلى نطاق واسع، بمسخ جورج دبليو. بوش وقلبه رأساً على عقب حتى أصبح متعذر التعرف عليه. فبين أيديهم صار الرئيس الذي كان وهو مرشح، يحلم بأمريكا «متواضعة» – أمريكا عازمة على اختزال القوات المنشورة في البلاد الأجنبية وعلى تجنب بناء الدول – زعيم مقاتلين أَقْدَمَ، حتى الآن، على الإطاحة بحكومتين أجنبيتين، وأصدر إنذاراً إلى دول أخرى يحذرها فيه من مصائر مشابهة.

تقول إليزابيث درو في النيويورك رفيو أوف بوكس «إن المحافظين الجدد يتحملون قسطاً كبيراً من مسؤولية توريطنا في الحرب ضد العراق». وتعلن النيوزويك أن «رؤية المحافظين الجدد أصبحت النواة الصلبة للسياسة الخارجية الأمريكية». وتستفز النيويورك تايمز المشاعر قائلة: «لقد تسللوا إلى دنيا الثقافة على جميع المستويات بدءاً بصالونات البحث الأكاديمي وانتهاء بقاعات البنتاغون». ثم تضيف أنهم «راكموا كل ما هو ضروري على الصعيد المالي والمهني لإذاعة

آرائهم عبر موجات الأثير على مسامع الجماهير، أو من خلال حفلات الكوكتيل على من هم شاغلون لأعلى المواقع الحكومية». وتبادر الناشيونال جورنال إلى كشف النقاب عن أن «أعداداً كبيرة من هذه المجابهات لمع دول أخرى! كانت واردة في أذهان المحافظين الجدد، قبل وصول جورج دبليو. بوش إلى البيت الأبيض بزمن طويل».

فيما وراء البحار، حيث السياسات المعطوفة على المحافظين الجدد أكثر خلافية بما لا يقاس مقارنة بحالها عندنا، تكون اللهجة على مستوى مناسب من الضراوة والحدة. ثمة مادة ملأت ست صفحات من أسبوعية لو نوفيل أوبزفاتور الفرنسية، أضفت على «مثقفي المحافظين الجدد -les intellectuals ne´oconserv ateurs» صفة «إيديولوجيي الإمبراطورية الأمريكية». جاءت المقالة تحت عنوان عريض لافت: «العالم بعد العراق». في إنكلترا بثت هيئة الإذاعة البريطانية، البي بي سي BBC، برنامجاً تلفزيونياً خاصاً مدته ساعة كاملة بدأ بـ: «هذه قصة أناس يريدون إدارة العالم بطريقتهم، بالطريقة الأمريكية، لو! طرد جحيم الخوف من قلب الشعب». ودعت التايمز اللندنية، بالحاح، إلى تعاون بريطاني وثيق مع الولايات المتحدة ولو فقط من أجل كسب النفوذ اللازم «لتحجيم طموحات وأطماع محافظي الولايات المتحدة الجدد».

ممن تتألف هذه الطائفة القوية؟ داخل الإدارة، من المألوف أن يُنظر إلى نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز على أنه العنصر الرئيسي، جنباً إلى جنب مع أحد أعضاء مجلس الدفاع الاستشاري، ورئيسه إلى وقت قريب، هو رتشارد بيرل. حفنة من كبار موظفي بوش غالباً ما يُعدون من معتنقي عقيدة المحافظين الجدد، بمن فيهم مساعد وزير الدفاع دوغلاس فايث، مساعد وزير الخارجية جون بولتن، عضو جهاز مجلس الأمن القومي إليوت آبرامز، ومعاون نائب الرئيس لويس "سكوتر" ليبي. كثيراً ما يجري عدّ كل من معهد المشروع الأمريكي (حيث أعمل)، مجلة الويكلي ستاندارد، ومشروع وليم كرستول المعروف باسم القرن الأمريكي الجديد – وجميعها في مكاتب بالأجرة في المبنى نفسه – مركز قيادة الحركة في

واشنطن. وثمة بعد ذلك، بالطبع، هذه المجلة: كومنتري، بوتقة كتلة كبيرة من فكر المحافظين الجدد.

◆ ◆ ◆

يبقى تاريخ ظاهرة المحافظين الجدد أقل إثارة من المعنى الذي يوحي به استخدامها الراهن. صحيح أن العبارة راجت أواسط السبعينيات كوصمة أطلقها دعاة اليسار المتطرف ضد مجموعة من المثقفين تركزوا، في المقام الأول، في مجلة كومنتري وفصلية الببليك إنترست، ممن كانوا لا يزالون من هذه المجموعة من كتاب مهتمين بالسياسة الداخلية – إرفنغ كرستول، دانييل باتريك موينهان، جيمس كيو. ولسُن، ناتان غليزر – نشأت لديهم مآخذ على برامج الصفقة الجديدة أو مجتمع لندون جونسون العظيم. أما الفريق الرئيسي الثاني فقدتركز على السياسة الخارجية، وخصوصاً على تدهور مواقع أمريكا في مواجهة الاتحاد السوفييتي غداة الحرب الفيتنامية. ومن أسماء أعضاء هذا الفريق يُذكر بودهورتز، جين كيركباتريك، ويوجين دبليو. روستو EugeneW. Rostow، بين آخرين. مع أن معظم هؤلاء اعترضوا، بداية، على عنوان المحافظة الجديدة، فإنهم ما لبثوا، جميعاً تقريباً، أن أذعنوا له وتبنوه آخر المطاف.

أما اليوم فإن كثيرين ممن يعدون محافظين جدداً أصغر سناً من أن يكونوا قد شاركوا في هذه النقاشات، في حين أن آخرين، رغم استنادهم إلى ما يكفي من سني العمر، اتبعوا مساراً مغايراً للوصول إلى آرائهم السياسية. ما كان لهذا أن ينطوي على أي تأثير ذي شأن لو كانت حركة المحافظين الجدد حركة سياسية فعلية، أو لو كان ثمة اتفاق عام حول مبادئها. غير أن قليلين ممن يكتبون نقدياً عن المحافظين الجدد اليوم كانوا حريصين على تبين حقيقة تلك المبادئ. تبدو العبارة، بنظر البعض، منطوية على معنى نوع من المرادف المتحذلق لكلمات «صقر»، أو «متشدد» أو حتى «محافظ متطرف».

إلا أنها مستخدمة من قبل آخرين للدلالة على ما هو أخبث وأكثر شؤماً بما لا يقاس. ليس المحافظون الجدد، بنظرهم، سوى طائفة غريبة، مقنَّعة، تكاد أن تكون عصابة، لا غاية لها إلا توظيف سياسة الولايات المتحدة واستغلالها لأغراض خفية وبعيدة.

وهكذا فإن عدداً غير قليل من الكَتَبَة ركزوا جهودهم على فضح المنابع الخفية لعقيدة المحافظين الجدد. لقد تبين أن هؤلاء ينهلون من معين فكر شخصيتين غير محتملتين: شخصية فيلسوف العلوم السياسية الأمريكي المهاجر ليو شتراوس (1899 – 1973) من جهة، وشخصية القائد العسكري البلشفي ليون تروتسكي (1879 – 1940) من جهة ثانية. تسأل النيويورك تايمز: «من الذي يدير الدفة؟» ثم تتوصل إلى استنتاج يقول: «ليس ثمة قدر كبير من المبالغة إذا جاء الجواب على النحو التالي: إنهم ورثة ليو شتراوس الفكريون» الذين «تزخر» بهم إدارة بوش. نشرت البوسطن غلوب مقالة ذات 3000 كلمة زعمت فيها «أننا نعيش في عالم متزايد التعرض لصياغة ليو شتراوس» فيما قامت النوفيل أوبزفاتور، في زاوية جانبية لمادته الرئيسية عن المحافظين الجدد، بتقديم «معلمهم الخاص» ليو شتراوس، إلى قرائها.

لعل أمريكياً يراسل المجلة اليسارية البريطانية نيو ستيتسمان يدعى مايكل لند كان صاحب الصوت الأشد إلحاحاً على استحضار اسم تروتسكي، أو بالأحرى، «الحركة التروتسكية ذات الأكثرية اليهودية – الأمريكية»، التي «فَرَّخَتْ» حسب زعم لند «معظم مثقفي الدفاع من المحافظين الجدد». أما جيت هير Jeet Heer الذي أطنب في الكلام عن الجذور الشتراوسية للمحافظين الجدد على صفحات البوسطن غلوب، فتابع الكشف عن الارتباط بتروتسكي في الناشيونال بوست الكندية. (كان العنوان الفرعي يقول: «كانت كتابات البلاشفة مؤيدة لفكرة الحرب الاستباقية»). ثمة آخرون بدوا متفقين حول هذا الانتماء المزدوج. كتب وليم بفاف William Pfaff في الإنترناشيونال هيرالد تريبيون زاوية عن تأثير ليو شتراوس وأخرى ربطت سياسة بوش الخارجية بـ«التركة الفكرية لتروتسكية

العديد من مؤسسي حركة المحافظين الجدد». تبدو سياسة الإدارة، حسب اجتهاد بفاف «طبعة يمينية خاصة من نظرية الثورة الدائمة لدى تروتسكي».

ليس أي من خطابي النسب جديد على الصعيد الفعلي. فقبل ثماني سنوات أقدم جون جوديس John Judis على صفحات مجلة فورين أفيرز على الاستهزاء بتأييدي لفكرة «تصدير الديمقراطية» عاداً ذلك نوعاً من «التروتسكية المعكوسة». أما فيما يخص شتراوس فقد لوحظ، منذ زمن بعيد يعود إلى أيام إدارة ريغان، أن حفنة من طلاب الفلسفة السابقين كانوا قد احتلوا مواقع ذات شأن في وزارتي الخارجية والدفاع. إلا أن شرف نفخ الروح من جديد في اسم شتراوس يعود، على ما يبدو، إلى المحرض السياسي المعتوه (كاسر مزراب العين) لندون لاروش الذي راح ينهش فيه في خطاباته ونشراته قبل أشهر من الإشارات التي أتيت على ذكرها أعلاه. إن لاروش هذا الذي كف عن استخدام لقب لين ماركوس (تيمناً واعياً بلينين وماركس) حين طار من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، والذي سبق له أن قضى مدة من الزمن في إحدى الإصلاحيات الاتحادية بتهمة السطو على مدخرات أعداد من المسنين لتمويل حركته السياسية، قد وجه إصبع الاتهام إلى شتراوس «جنباً إلى جنب مع بيرتراند راسل Bertrand Russell وإتش. جي. ولز H. G. Wells، بوصفهم مسؤولين عن جر الولايات المتحدة إلى نوع من الإعادة الكارثية «للحرب البيلوبونيزية».

❖ ❖ ❖

قد تبدو هذه المبالغة في الحرص على اقتناص الأجداد منطوية على أهمية ثانوية، غير أنها جديرة بالتوقف عندها للحظة إضافية، لأنها مميزة للطريقة التي اعتُمدت في أحدث «تحليلات» أفكار المحافظين الجدد.

من المؤكد أن مجرد ابتلاء التقارير بالعلاقة الشتراوسية – التروتسكية بحد ذاته لافت للنظر. أقدمت النيويورك تايمز على الزعم الصارخ بأن معهد المشروع الأمريكي قائم كلياً على مجموعة من الشتراوسيين، في حين أن ذرة من التدقيق

تشي بأن اثنين فقط من بين ستة وخمسين باحثاً يقران بأنهما شتراوسيان، وثالثاً يقر بأنه مدين دَيْناً فكرياً ذا شأن لشتراوس. لا أحد من هؤلاء الثلاثة يعمل في ميدان السياسة الخارجية. كذلك تحدثت التايمز عن بيرل بوصفه شتراوسياً – وهو كلام غير صحيح – مع الزعم خطأ بأنه متزوج من ابنة الاستراتيجي العسكري المرحوم ألبرت هولستتر Albert Wholstetter ، الذي وَصَمته أيضاً زيفاً بالشتراوسية. حتى بعد تصحيح أو (مفسراً أن بيرل تتلمذ فقط على هولستتر بجامعة شيكاغو ولم يتزوج من ابنته) وتصحيح ثان (مقراً أن بيرل لم يسبق له قط أن تتلمذ على هولستتر كما لم يسبق له قط، مرة أخرى، أن تابع تعليمه بجامعة شيكاغو)، بقيت الصحيفة عاجزة عن التراجع عن توصيفاتها الخيالية لعلاقات كل من بيرل وهولستتر بشتراوس. كذلك أصرت الصحيفة على إضفاء صفة الإعجاب بشتراوس على هولستتر وهو أمر غير صحيح إلا بمعنى فضفاض جداً. ثمة أخطاء مشابهة لوثت القصص والتقارير في منشورات أخرى.

وماذا عن تروتسكي؟

أقد في خطابه عن «الحركة التروتسكية ذات الأكثرية اليهودية – الأمريكية» أورد لِنْد أسماء سبعة شخصيات محورية من المحافظين على أنهم من تلامذة البلشفية الثوريين: ولفوفيتز، فايث، ليبي، بولتن، آبرامز، جيمس آر. وولزي، وبيرل. بدا هذا تجاوزاً للحدود بنظر باحث متخصص بدراسة الأفكار السياسية، وهو نفسه تروتسكي أصيل يدعى آلان والد Alan Wald ، فسلط الضوء على حقيقة عدم وجود أي علاقة تنظيمية أو صلة إيديولوجية لأي من هؤلاء الرجال بالحركة التروتسكية.* ومما يثير قدراً أكبر من السخرية أن لند وصف سلسلة

* في رد حاد اللهجة على والد، عدّني لند تجسيداً نموذجياً لتروتسكية المحافظين الجدد، واصفاً إياي بـ (شاختماني) حتى العظم. مع أنني كنت أعرف شاختمان الذي كان عضواً في الحزب الاشتراكي عندما كنت أنا ناشطاً في فرع الحزب الشبابي في ستينيات القرن العشرين، فإنني لم أكن قط شاختمانياً فضلاً على أن شاختمان نفسه كف عن أن يكون تروتسكياً قبل نحو عقد من لقائي معه.

من الرسائل المفتوحة الموجهة إلى الرئيس التي نشرها مشروع القرن الأمريكي الجديد على أنها «تقنية تقارير مشاريع ابتدعها أسلافهم التروتسكيون». بصرف النظر عما كان يدور في رأس لند حين أطلق هذه العبارة، من شأن التروتسكيين الحقيقيين أن يكونوا أقل اهتماماً بإرسال عرائض الطلبات إلى الرئيس منهم بشنقه على أقرب عامود كهربائي.

غير أن ذلك يوصلنا إلى الأفكار الحقيقية لهذين الأبوين الروحيين لظاهرة المحافظين الجدد. يبرز شتراوس، برأي جيت هير، من أي قراءة دقيقة، ماكيافيلاً مقنَّعاً، أستاذاً مفعماً بالشك شجع أتباعه ومريديه على الاعتقاد بأن من شأن تفوقهم الفكري أن يمنحهم الحق في حكم كتل البشر المريضة عن طريق اعتماد أسلوب النفاق والازدواجية. وبالمثل فإن بفاف يقول إن «أي نخبة تدرك الحقيقة... وتحتفظ بها لنفسها. وهذا يمنحها الرؤيا، والقوة ضمناً، اللتين لا يتوفر عليهما الآخرون. من الواضح أن هذا عنصر مهم في جاذبية شتراوس بالنسبة إلى محافظي أمريكا... أما جاذبيته الحقيقية بالنسبة إلى المحافظين الجدد فهي، فيما أرى، كامنة في انطواء نخبويته على نوع من العَقْلَنة المبدئية للضرورة السياسية، كما لجملة من "الأكاذيب الضرورية" التي تقال لأولئك الذين تساهم الحقيقة في «كسر معنوياتهم».

لا يقدم أي من هير أو بفاف أي دليل يشير إلى المواقع التي يمكن للمرء أن يعثر فيها على هذه الآراء في مؤلفات شتراوس، بما يترك انطباعاً بأنهما اطلعا على ما يعرفانه عنه في كتاب خلافي من تأليف أستاذة تشغل كرسي «العدالة الاجتماعية» في إحدى الجامعات الكندية تدعى شادية درووري ترى شتراوس مفكراً عشائرياً وفاشستياً حتى العظم. مهما يكن من أمرٍ، فإن شتراوس، رغم كتابته بالفعل عن قيود مفروضة على حرية البحث، ولاسيما في كتاب المحاكمة وفن الكتابة، لم يكن يرمي إلى الدفاع عن المحاكمة والاضطهاد، بل إلى استنباط طريقة مناسبة لقراءة كتابات فلاسفة كانوا قد ألفوا أعمالهم في مجتمعات محرومة من الحرية. وبعيداً كل البعد عن داعية التسلط الموصوف من قبل هير وبفاف، كان شتراوس،

وهو لاجئ جاء من ألمانيا النازية، ديمقراطياً ملتزماً بقي عميق الإحساس بالانتماء والعرفان إزاء أمريكا، كما كان، بكلمات آلان بلوم (لعله أشهر تلاميذه) «على يقين بأن الديمقراطية الليبرالية هي البديل الوحيد اللائق والعادل المتوفر للإنسان الحديث».

يحاول هير وبفاف، كلاهما، إقحام شتراوس في قالب ماكيافيلي، غير أنهما، كليهما، يقلبان القصة رأساً على عقب. إذا كانت ثمة نقطة جوهرية واحدة في تعاليم شتراوس، بما فيها كتابه عن ماكيافيلي، فإنها متعلقة بالتمييز بين القدماء والحديثين. كان انتماؤه هو – وهو انتماء غريب ربما، ولكنه «محافظ» بالتأكيد – إلى فكر القدماء الذين كرسوا حياتهم لمعرفة الخير في تمايز نقيض عن الحديثين المهتمين «بقدر أكبر من الحصر» بأمور عملية. بهذا الفهم كان ماكيافيلي هو الذي بادر إلى إحداث القطيعة الفلسفية مع التراث الأفلاطوني – الأرسطوطاليسي، في تطور رآه شتراوس قاتلاً. غير أن إضفاء الثوب السياسي على شتراوس يبقى تصرفاً خاطئاً جملة وتفصيلاً. لم يكن الرجل من محترفي السياسة، بل كان فيلسوفاً كرس عمله طوال سني حياته على تعميق فهمنا لمفكرين سابقين ونادراً ما أقدم، إذا فعل أصلاً، على الانخراط في السياسة المعاصرة.

إذا كانت كتابات شتراوس عميقة يصعب فهمها، فإن تروتسكي، على النقيض من ذلك، سهل الفهم، أقله إذا كان المرء مطلعاً على المعادلات الأساسية للماركسية. ومع ذلك فإن أولئك الذين يستحضرونه بوصفه مصدر تأثير ظلامي آخر في عقيدة المحافظين الجدد، ليسوا أفضل اطلاعاً من أولئك الذين يستحضرون شتراوس. يشير كل من لند، بفاف، وجوديس، جميعاً، محذرين إلى نظرية تروتسكي عن الثورة الدائمة، ظانين، على ما يبدو، أن تروتسكي كان يعتزم اجتراح حركة تتولى مهمة نشر الاشتراكية من بلد إلى آخر بالطريقة العنيفة والثورية نفسها التي يفترض في المحافظين الجدد أنهم عازمون على اعتمادها في نشر نموذجهم الخاص من الديمقراطية في سائر أرجاء العالم.

غير أن نظرية الثورة الدائمة كانت عن أمور أخرى مختلفة كلياً. برأي ماركسيي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لا يمكن للثورة الاشتراكية أن تتحقق إلا بعد أن تكون الرأسمالية والبرجوازية قد انتصرت على النظام الإقطاعي بعدد من السنين. وفي بلدان غارقة في التخلف مثل روسيا، كان هذا يعني أن لا خيار أمام الاشتراكيين سوى دعم الرأسمالية إلى أن تتضج فتعد المسرح للثورة. من منظور السأم القاتل هذا، نجح تروتسكي في إنقاذ الحركة عبر الدعوة إلى الاستلام الفوري للسلطة أملاً في ابتداع طريقة ما، معجزة ما، توفر إمكانية جمع الثورتين البرجوازية والاشتراكية في تسلسل متصل واحد. تلك كانت الثورة الدائمة.

أما فيما يخص مصوّبي بنادق الصيد إلى شتراوس، فليس ثمة أي علاقة واضحة على الإطلاق بين أي من تلك الأفكار وبين كل من العراق، الإرهاب، أو تعزيز الديمقراطية. أجاد الصحفي المحافظ الجديد آرنولد بايخمان Arnold Bcichman حين قال بلغة ساخرة ومحكمة: «أوقفوا المطابع! ما كان تروتسكي.. ليؤيد حرب العراق». ربما كان بعد شيء من التفكير، سيقف في صف صدام.

أخيراً، إذا كانت محاولات ربط المحافظين الجدد بكل من شتراوس وتروتسكي قائمة على سوء الاطلاع وخطأ البناء، فإن حقيقة الإقدام على عمليتي الربط كلتيهما – من قبل الكاتب نفسه في بعض الحالات – أشد غرابة، وأكثر إثارة للدهشة من تلك المحاولات الخائبة. من الصعب الإتيان بزوجين من رجال الفكر يكونان أشد تبايناً وأكثر تنافراً منهما. فرسالة شتراوس كانت متمثلة بإرجاعنا إلى الخلف عن طريق التأمل الهائم وصولاً إلى الماضي شبه المفقود للتاريخ القديم الكلاسيكي. أما تروتسكي فكان عازماً على قيادة البشرية، عبر توظيف أساليب العنف، وصولاً إلى مجتمع جديد غير مسبوق. استهدف الأول إنقاذ الفلسفة من الإيديولوجيا، في حين كان الثاني داعية إيديولوجياً من قمة الرأس إلى أخمص القدم. كيف، بالتحديد، تَحْمِل المحافظة الجديدة بصمات هذين المشروعين في الوقت نفسه؟ لم يحاول أحد أن يشتبك مع هذا السؤال.

◆ ◆ ◆

ثمة، على أي حال، شيء واحد كان مشتركاً بين شتراوس وتروتسكي، وقد يمكّننا ذلك الشيء الواحد من الاقتراب أكثر من السبب الحقيقي وراء استحضار اسميهما بهذا القدر الكبير من اليُسر. كلاهما كانا يهوديين. ويتبين أن المحافظين الجدد هم أيضاً يهود بنسبة عالية – وهذا يشكل، بنظر معارضيهم، دليلاً على الدوافع الغريبة والبعيدة الكامنة وراء السياسات التي يتبنونها.

يقول لنْد، مثلاً، «إن المحافظين الجدد يطلقون على إيديولوجيتهم الثورية اسم «الولسنية»... غير أنها في الحقيقة نظرية الثورة الدائمة لدى تروتسكي متزاوجة مع التيار الليكودي اليميني المتطرف للصهيونية». قدمت الناشيونال جورنال وجهة نظر لند مطولاً مع استحسان، وقد لاحظت أنه «ليس وحده»:

معلقون من مواقع مدهشة التباين على الطيف السياسي [يتفقون] على أن المحافظين الجدد استغلوا الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون لطرح جدول أعمال طويل الأمد يكاد أن يكون غير ذي علاقة بإبقاء الولايات المتحدة آمنة من الإرهاب. ومن وجهة النظر هذه فإن غزو أمريكا للعراق وتهديدها لسورية لا علاقة لهما بمحاربة الإرهاب، بإزالة أسلحة الدمار الشامل، أو بتعزيز الديمقراطية. ترمي تلك التحركات، في المقام الأول، إلى تصفية شكاوى قديمة، إلى وضع منطقة غنية نفطياً بأيدي صديقة، وإمالة ميزان القوة في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل.

قدمت إليزابث درو وجهة نظر مشابهة، ولو بقدر أكبر من الغموض:

لأن بعض... المحافظين الجدد يهود ومؤيدون جميعاً افتراضياً، لسياسات حزب الليكود، فقد اتهموا بأن هدف "إشاعة الديمقراطية" لديهم مدفوع برغبتهم في إحاطة إسرائيل بجيران أكثر تعاطفاً. من شأن مثل هذه النظرة أن تفسر التصريحات الباعثة على الحيرة الصادرة عن ولفوفيتز وآخرين قبل الحرب [على العراق] والقائلة بأن «الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط تمر عبد بغداد». ولكن صحيح أيضاً أن بوش ومستشاره السياسي الرئيسي كارل روف Karl Rove تواقان،

كلاهما، لكسب أصوات اليهود في 2004 بنسبة أكبر مما فعل بوش في 2000 وللمحافظة على تأييد اليمين المسيحي المؤيد القوي أيضاً لإسرائيل.

من المؤكد أن استخدام درو لكلمة «لكن» في مطلع الجملة الأخيرة كان مصمماً لتمكينها من أن تنأى بنفسها عن تهمة أن دافع المحافظين الجدد هو خدمة مصالح إسرائيل، وإن كانت الكلمات التي تأتي بعد «لكن» لا تفيد، فيما يبدو، إلا في تأكيد التهمة. أكثر صراحة، وأشد فضائحية، كان المؤرخ اليساري المتطرف بول بوهل Paul Buhle الذي كتب في تيكون: «يكاد يبدو كما لو أن بروتوكولات [حكماء] صهيون المعادية للسامية التي حوربت بنجاح على امتداد قرن كامل قد عادت فجأة مزودة ببذرة حقيقة مصنعة» – وتلك (الحقيقة) ليست، بالطبع، إلا حقيقة أن سياسات المحافظين الجدد الصقرية المتشددة مفصلة فعلاً على مقاس فائدة إسرائيل.

لعل أكثر الجهود الدرامية المثيرة الرامية إلى تعرية المصلحة اليهودية الخفية الكامنة في عمق أفكار المحافظين الجدد هي الحلقة التلفزيونية الخاصة التي قدمتها البي. بي. سي. BBC عن «حزب الحرب» في أمريكا. بُثت الحلقة في برنامج بانوراما الذي يدعي أنه النظير البريطاني لبرنامج 60 دقيقة من قناة سي. بي. إس. CBS، وأعلن مقدم الحلقة: «الليلة: هل سيُقدم صقور أمريكا العتاة على جرنا إلى المزيد من الحروب ضد أعدائهم؟» وسرعان ما أصبح معنى عبارة «أعدائهم» واضحاً. جرى في البداية، على أي حال، إطلاع المشاهدين على معرض صور مارقين لضيوف محافظين جدد، تم تصوير كل منهم من زاوية قريبة قرباً غير عادي مع جعل الرأس قادراً على ملء الشاشة لإحداث تأثير مرعب، مقزز للنفس. كذلك عُرضت عناوين مؤطرة ثابتة للموضوعات، مع الانتقال بغتة من الصور الملونة إلى مسودات الأبيض والأسود الواضحة دون إهمال ضرورة تمكين المرء من سماع تأثيرات صوتية مناسبة لأي دراما بوليسية مثيرة، في حين أن المذيع، المستضيف، ستيف برادشو Steve Bradshow وعدداً من الضيوف المعادين للمحافظين الجدد قُدموا، على النقيض من ذلك، في وضعيات جذابة ومحببة أكثر الأحيان.

في العرض ذاته، قُدم بيرل على أنه «العراب السياسي للمحافظين الجدد»، عبارة موحية تعزز معناها جراء سؤال طرح منفصلاً عليه وعلى ضيف آخر: «هل أنتم مافيا؟» وفيما كانت عدسة الكاميرا متركزة على المبنى الذي يؤوي معهد المشروع الأمريكي وفروعاً أخرى لـ«المافيا»، سمعنا من المذيع أن هذا هو المكان الذي يتم فيه «التخطيط (التآمري) للمستقبل».

وما الذي يجري «التخطيط» له بالتحديد؟ كان الجواب قد مُهد له من قبل حين قالت امرأة مغفلة الهوية في الشارع عن الحرب في العراق: «ثمة، على ما يبدو، ... جدول أعمال آخر ليس خافياً علينا في الحقيقة، وذلك هو ما يقلقني أكثر من أي شيء آخر». بعد عدد من الدقائق عاد برادشو إلى الموضوع نفسه قائلاً: «وقع اختيارنا على موضوع دائم التكرر في أحاديث ما وراء الكواليس بواشنطن. يهمس الناس أن بعض كبار المحافظين الجدد القياديين شديدو التأييد للصهيونية ويريدون الإطاحة بأنظمة معينة في الشرق الأوسط لمساعدة إسرائيل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة». ولتسليط الضوء على «القضية بالغة الحساسية» التفت إلى جيم لوب Jim Lobe الذي جرى تقديمه على أنه «مراقب مخضرم لظاهرة المحافظين الجدد وخصم قديم لمعاداة السامية».

تكرر اسم لوب بوصفه الخبير المقيم والدائم للعرض. إنه مراسل يعمل مع الإعلام «البديل» يتباهى بكونه خصماً عنيداً للمحافظين الجدد، دون أي شهادات موثقة خاصة على أنه «خصم لمعاداة السامية»، غير أن الإطراء المجاني كان متوفراً لغرض محدد – ألا وهو تطعيمه هو ومضيفيه بلقاح مضاد لتهمة التحريض على اليهود، لأن تلك كانت الأطروحة التالية في الحقيقة. بادر برادشو إلى إثارة السؤال الأب والأم، السؤال الحاسم، : «هل تعتقد أن الحديث عن سياسة بعض المحافظين الجدد الموالية لإسرائيل مشروع؟» رد لوب بادياً يهودياً كما اسمه قائلاً: «أظن أن من الصعب جداً فهمهم إذا لم تبدأ من تلك النقطة». وبعد بضع لحظات، أقدم برادشو، في حركة موازنة صحفية زائفة، على السماح لخبير الشرق الأوسط ميراف وورمسر Meyrav Wurmser بإنكار أي ولاء خاص لإسرائيل من جانب المحافظين الجدد. وورمسر هذه مهاجرة إلى الولايات المتحدة من إسرائيل. وتتقن الدور شكلاً

ومضموناً. لعلها أفضل الخيارات الممكنة لإثبات التهمة التي جُلبت لدحضها – تهمة أن المحافظين الجدد إن هم إلا مافيا يهودية في الحقيقة، مافيا دائبة على جر كل من أمريكا وبريطانيا إلى حرب أخرى كرمى لعين إسرائيل.

❖ ❖ ❖

إذا كان هناك أي عنصر من عناصر معاداة السامية مفعلاً في بعض الهجمات على المحافظين الجدد – ومن الواضح أنه موجود – فإن تسميته ليست، للأسف، كافية. حتى الإشاعات الكاذبة المفضوحة ينبغي دحضها، مهما بدت العملية باعثة على الملل ومهينة. تعالوا، إذن، نسأل: هل صحيح أن أكثر المحافظين الجدد يهود؟ وهل هم دائبون حقاً على صياغة سياسة الولايات المتحدة من منطلق الإخلاص لمصالح «حزب الليكود» في إسرائيل؟

عدد كبير من المحافظين الجدد هم، في الحقيقة، يهود. أما سبب ذلك فينبغي ألا يكون واضحاً ذاتياً، رغم أن جزءاً من الإجابة هو، بالتأكيد، أن اليهود، كلما وحيثما توفرت لهم فرصة التمتع بالحرية، يبدون انجذاباً قوياً إلى السياسة وخصوصاً إلى لعبة الأفكار السياسية – انجذاباً شديد الوضوح عبر الطيف السياسي كله ولكن على ضفة اليسار خصوصاً. وبالفعل، فإن الحضور الكثيف غير المتناسب مع العدد في الحركات الشيوعية المبكرة بأوربا الشرقية والوسطى ما لبث أن أصبح مادة وظفها النازيون وغيرهم من أعضاء الحركات اليمينية المتطرفة التي صورت البلشفية على أنها قضية يهودية ليس لها أي هدف سوى خدمة المصالح اليهودية. وبالفعل فإن تروتسكي وزينوفييف والشيوعيين اليهود الآخرين لم يكونوا أكثر من لينين وستالين اهتماماً بالشعب اليهودي – أي لم يكونوا مهتمين على الإطلاق.

قد يكون ميل اليهود إلى الانتماء لليسار أحد الأسباب الكامنة وراء تباهي المحافظة الجديدة بوجود عدد كبير من اليهود بين أتباعها: إنها حركة تمتد جذورها الخاصة إلى اليسار. غير أن الانتماء نفسه يمكن أن نجده فعالاً في العديد من التلميحات الموجهة ضد المحافظين الجدد اليهود من قبل يساريين هم أنفسهم

يهود، أو يقر بنوع من الارتباط باليهود. لقد أقدم مايكل لند، مثلاً على تجاوز ما هو مألوف، ليؤكد «نسبه» اليهودي الخاص، وليست مجلة تيكون، بمعنى من المعاني المعترف بها ذاتياً، إلا مجلة يهودية. حتى هجوم البي. بي. سي. BBC على المحافظين الجدد اعتمد على إبراز ناقد يهودي في دور نجومي. وما أشد حماس هؤلاء اليهود في معارضتهم لأفكار المحافظين الجدد! إنهم مندفعون كثيراً إلى درجة لم يبدوا معها أي تردد إزاء السقوط في وحل العداء للسامية سعياً إلى تلويث تلك الأفكار. ثم يتساءل المرء: وماذا عن أهدافهم الغريبة البعيدة؟

قد يبدو الأمر غريباً في ضوء سيل الاتهامات الموجهة إليهم، غير أن اختصاصات محافظين جدد كبار نادراً ما كانت منطوية، في الحقيقة، على أي عمل متعلق بقضايا الشرق الأوسط. فمساهمات رتشارد بيرل الأبرز الكثيرة في سياسة الولايات المتحدة هي في دائرة استراتيجية الأسلحة النووية. أما إليوت آبرامز فقد اشتهر بوصفه الخبير الأبرز الذي وضع خطط الرئيس ريغان ذات العلاقة بـ أمريكا الوسطى. وحياة بول ولفوفيتز المهنية الطويلة في الإدارة تشتمل ليس فقط على موقع رفيع في وزارتي الخارجية والدفاع، بل وعلى منصب سفير بأندونيسيا مارس خلال شغله للمنصب ضغوطاً ذات شأن من أجل إشاعة الديمقراطية متفوقاً في هذا المجال على جميع أسلافه.

هؤلاء الثلاثة، جنباً إلى جنب مع باقي أعضاء حلقة المحافظين الجدد، كانوا وما زالوا متشددين في مواقفهم من الاتحاد السوفييتي، الصين، نيكاراغوا، وكوريا الشمالية. فهل ثمة أي غرابة في اتخاذهم موقفاً مشابهاً من عراق صدام حسين؟ أيٌّ منهم كان سيؤيد إعطاء فريق هانس بلكس Hans Blix مزيداً من الوقت، أو ترك القضية كلها بأيدي الأمم المتحدة، لو لم تكن إسرائيل موجودة؟ هل يُطلب منا أن نصدق أن حملة المحافظين الجدد ضد الشيوعية وضد معاداة أمريكا التي دامت عقوداً من الزمن لم تكن إلا آلة روب غولدبيرغية بعيدة النظر رائعة التصميم مبرمجة لتفريخ بعض المنافع لإسرائيل في مكان ما على الطريق؟

زعمت البي. بي. سي. أنها اهتدت إلى دليل حسي، وضعت يدها على فوهة بندقية يتصاعد منها الدخان، دليل سارع آخرون أيضاً إلى الانقضاض عليه. قال برادشو: «في 1996، وضع فريق من المحافظين الجدد تقريراً رمى إلى تقديم النصح إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بني (كذا) نتنياهو. دعا التقرير إلى... إزاحة صدام حسين عن السلطة، تحقيقاً لهدف إسرائيلي استراتيجي مهم بحد ذاته. كان بيرل ودوغلاس فايث، يشغل الثاني الآن منصباً رفيعاً في وزارة دفاع بوش، بين أولئك الذين أدلوا بدلائهم، لدى كتابة هذه الوثيقة».

حتى وإن كانت البي. بي. سي. BBC قد وصفت الوثيقة وصفاً صحيحاً، فليس من شأن ذلك أن يعني ما أوحت البي. بي. سي. (وغيرها) بأنها فعلت. فالأمريكيون الذين ظهرت أسماؤهم على التقرير طالما كانوا قد سعوا إلى الإطاحة بصدام، تحقيقاً لهدف كان قد أصبح، في 1996، الهدف المعلن لإدارة كلنتون. إذن، من المقنع أكثر أن يقال إنهم كانوا، في أثناء إعداد تقرير لنتنياهو، يحاولون التأثير في السياسة الإسرائيلية لخدمة المصالح الأمريكية لا العكس. وبالفعل فإن أكثر المسؤولين الإسرائيليين كانوا في ذلك الوقت يرون إيران، راعية حزب الله وحماس، تهديداً أقوى لبلدهم من العراق، وكانوا سيفضلون (فيما بعد) وضعها (وضع إيران) في صدر سلم الأولويات في أي حملة على الإرهاب.

لزيادة الطين بلة، وقعت البي. بي. سي. في خطأ أساسي لدى التعريف بطبيعة الوثيقة. على النقيض من زعم برادشو، لم يكن «فريق المحافظين الجدد» قد كتبها. كانت، بالأحرى، من عمل مقرر إحدى اللجان، من عمل موظف عكف على تلخيص مداولات إحدى الندوات، وقد جرى التعريف به على أنه كذلك دونما لبس. والأسماء الملحقة بالتقرير وردت على أنها أسماء حاضرين لا أسماء مصادقين ومؤيدين، بَلْهَ مؤلفين.

❖ ❖ ❖

مهما يكن، مع أن من الصحيح أن عدداً كبيراً من المحافظين الجدد يهود، فإن من الصحيح أيضاً أن عدداً كبيراً منهم أيضاً ليسوا يهوداً. فجين كيركباتريك، جيمس آر. وولزي، مايكل نوفاك، لندا تشافيز، وليم جي. بنت، وجميعهم من ذوي الانتماء النقي إلى شجرة نسب المحافظين الجدد، في حين أن آخرين من غير اليهود ممن لهم حضور بارز في النقاشات الراهنة للسياسة الخارجية ويعرفون اليوم بأنهم محافظون جدد يشملون ليبي، بولتن، رئيس معهد المشروع الأمريكي كرستوفر دي موث Christopher De Muth، وغاري شميت من مشروع القرن الأمريكي الجديد. هؤلاء المحافظون الجدد الغرباء، الأعاجم، غير اليهود ليسوا أقل قوة في دعمهم لإسرائيل من نظرائهم اليهود/ مما يشي بموقف نابع لا من أي ولاء عرقي بل من بعض التحليلات المشتركة والمتقاطعة لحقوق ومظالم النزاع العربي – الإسرائيلي.

تماماً كما يتعذر إنكار أن عدداً غير قليل من المحافظين الجدد هم من اليهود، يتعذر إنكار حقيقة أن حرب أمريكا ضد الإرهاب ستصب في مصلحة إسرائيل بوصفها أكبر ضحايا هذا الإرهاب. إلا أن الهجمات التي شُنت على مركز التجارة العالمي والبنتاغون والتي أودت بحياة 3000 شخص ما لبثت أن رفعت موقع الولايات المتحدة على سلم ضحايا الإرهاب. تلك الضربة، ومعها المعرفة اليقينية بأن الإرهابيين سيحاولون تنفيذ مذابح أدهى وأشد هولاً، دفعتنا إلى الحرب في 2001 تماماً كما كانت بيرل هاربر قد فعلت في 1941.

تمخض ذلك القرار الأبكر من جانب الولايات المتحدة عن غمر ونستون تشرتشل بالفرح. لأن إنجلترا في ذلك الوقت كانت على خطوط الجبهة مع النازيين تماماً كما إسرائيل اليوم على خط الجبهة مع الإرهابيين. آنذاك طلع علينا أناس زعموا أننا كنا نخوض الحرب كرمى لعيون إنجلترا. بل وقد ظهر أناس قالوا إن ذهابنا إلى الحرب لم يكن إلا من أجل اليهود: إنها لمسألة أزلية دائمة. أولئك وهؤلاء كانوا، آنذاك كما هم الآن، مخطئين.

إذا كانت ثمة حادثة منفردة فاضحة لمدى حماقة التهمة القائلة بأن سياسات المحافظين الجدد إن هي إلا مرافعة دفاع يهودية خاصة، فإنها حرب تسعينيات القرن العشرين في البوسنة – الصراع نفسه الذي ساهم في بلورة مقاربة ما بعد الحرب الباردة للسياسة الخارجية التي يمكن وصفها بحق وعن صواب بمقاربة محافظة جديدة. فهذه الظاهرة، ظاهرة المحافظة الجديدة، لم تتشكل في البداية إلا كرد على التحدي السوفييتي، وقد كان من الطبيعي أن يقود انتهاء الحرب الباردة، بالضرورة، إلى استحضار السؤال الذي سارع نورمان بودهورتز إلى طرحه في 1996 قائلاً: هل بقي أي شيء بعد الآن يمكن أن يميز المحافظة الجديدة عن المحافظة البسيطة، دون مقدمات وذيول؟

ربما أتى أحد الردود على هذا السؤال في وقت مبكر يعود إلى سنة 1992، حين اندلعت الاشتباكات للمرة الأولى في البوسنة ورفض الرئيس آنذاك جورج بوش الأب الاهتمام بها بوصفها «مشكلة عابرة»، مع مسارعة وزير الخارجية جيمس بيكر إلى إعلان أن: «ليس لنا أي كلب في الشجار!». لم يكن هذان رجلين بلا قلب، بل نموذجين لنمط التفكير المحافظ التقليدي. تمثل جوهر القضية، حسب رؤيتهما له، بعدم انطواء البوسنة على أي أهمية ذات شأن فيما يخص المصالح الأمريكية التي لم تكن تعني، من وجهة النظر التقليدية، إلا المصادر الحيوية، أو الموقع الجغرافي، أو أمن الحلفاء.

عندئذ تآلفت حركة معارضة لقعود أمريكا وعزوفها عن الحركة. كان قادة الحركة، إضافة إلى حفنة من موظفي الخارجية الشباب الذين كانوا قد استقالوا من وظائفهم احتجاجاً ولم يكونوا يحملون أي عنوان إيديولوجي، جميعهم تقريباً، من صفوف المحافظين الجدد. كان كل من بيرل، ولفوفيتز، كيركباتريك، وماكس كامبلمان Max Campelman بين من احتلوا الصفوف الأمامية. وكنت أنا نفسي شديد الحماس للقضية إلى درجة أن البوسنة كانت النقطة الرئيسية بين جملة الأسباب التي ألزمتني بتأييد بل كلنتون ضد بوش سنة

1992 ، مُقْدماً على اختيار كنت سأبكي عليه ندماً على صفحات هذه المجلة حين تبين أن كلنتون لم يكن أكثر اهتماماً بالبوسنة من بوش الأب*.

من الجدير تذكره أن القضية البوسنية كانت قضية الإسلاميين الأمميين، وأن البوسنيين أنفسهم كانوا جزءاً من الدولة الكرواتية الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية، تلك الدولة التي عُرفت بوحشيتها مع اليهود. منطقياً، إذن، كان ينبغي لوجود أي «مصلحة يهودية» في الصراع أن يفضي إلى تأييد الموقف الذي اتخذه كل من بوش (الأب) وكلنتون. إلا أن المحافظين الجدد، يهوداً وغير يهود، على حد سواء، كانوا إزاء استمرار إراقة الدماء، أكثر من المحافظين استعداداً لتأييد التدخل. ورغم الاستثناء العرضي البارز – إذ أن المعلق الإعلامي المحافظ الجديد المعروف تشارلز كرواتهامر كان معارضاً للتدخل في حين كان عضو مجلس الشيوخ بوب دول مؤيداً – فإن الانقسام السائد حول البوسنة ألقى الضوء على وجود نوع من الحساسية، إن لم تكن الإيديولوجيا، المحافظة الجديدة المميزة، وهي حساسية بقيت مستمرة، أو ربما كانت قد عادت إلى الحياة من جديد، بعد انتهاء الحرب الباردة. تركز الأمر على مسألة طرق الاستفادة من القوة الأمريكية، ووجهة النظر تلك تبناها حتى بعض أولئك الذين لم يكونوا قد أتموا رحلتهم من مواقع الليبرالية مع المحافظين الجدد الأصليين.



ما فحوى تلك الحساسية؟ قد تنطوي، جزئياً، على قدر أكبر من الاستعداد لتوظيف القوة والموارد الأمريكيتين حيث لا وجود إلا لهواجس إنسانية. غير أنها، بمعنى أوسع، مهتمة بالأمن القومي، متقاسمة مع النزعة المحافظة التقليدية الإيمان بأن القوة العسكرية لا يمكن الاستغناء عنها وبأن النزوع السلامي المستقيل خطأ. لعل محطة افتراقها عن المحافظة التقليدية هي المقاربة الأكثر حياداً وغيرية لقضية حماية ذلك الأمن القومي.

* أحد مؤيدي كلنتون. مجلة كومنتري. آب/ أغسطس 1993.

دعا المحافظون الجدد إلى التدخل في البوسنة انطلاقاً، في المقام الأول، من القناعة بأن من شأن إطلاق يد دكتاتور مثل سلوبودان ميلوسوفيتش الصربي وتركه يمارس العدوان، التطهير العرقي والقتل الجماعي في أوربا، مهما كانت منطقة البلقان بعيدة جغرافياً واستراتيجياً، أن يغري أشراراً آخرين بالإقدام على الشيء نفسه في أماكن أخرى، وأن يدفع حَمَلَة رايات التعصب القومي إلى استخدام مثل هذه الوسائل للوصول إلى السلطة. رأى المحافظون الجدد أن من شأن قعود أمريكا أن يجعل العالم مكاناً أخطر، وأن من شأن هذا الخطر أن يأخذ أشكالاً قادرة، ربما، على طرق أبوابنا بالذات. ذلك هو ما حدث على امتداد القرن العشرين. وذلك هو ما كان سيحصل مرة أخرى يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر العام الأول من القرن الحادي والعشرين، أكثر الأزمات نضجاً واكتمالاً.

إضافة إلى مقاربتهم الأكثر غيرية للأمن، أبدى المحافظون الجدد قدراً أكبر من النزوع إلى اختيار تكتيكات غير تقليدية – استخدام الضربات الجوية ضد الصرب – تسليح البوسنيين، أو المؤتمر الوطني العراقي، فيما بعد. في حين أن المحافظين ذوي التوجه التقليدي ظلوا، على النقيض من ذلك، أكثر ميلاً إلى تفضيل استخدام القوة الطاغية أو الامتناع عن التدخل بالمطلق، وإلى الاهتمام أكثر باستراتيجيات الخروج (exit strategies). وثمة، بعد، سمة مميزة أخرى متمثلة بتفوق المحافظين الجدد في المراهنة على الجوانب السياسية والإيديولوجية للصراع.

قد تعكس سمة مميزة أخيرة قدراً بسيطاً من العلاقة بين المحافظين الجدد والنزعة الليبرالية. إنه الحماس للديمقراطية. يبقى المحافظون التقليديون أكثر استعداداً لإظهار نوع من اللامبالاة إزاء هذا النمط من الحكم، وهي لامبالاة عبّر عنها قبل قرون مؤسسو أمريكا. لا يميل المحافظون، على ما يبدو، إلى اتخاذ مثل هذا الموقف.

إذا تذكرنا كل هذا، يصبح التعرف على النماذج الحقيقية من المحافظين الجدد في ميدان سياسة القوة أكثر يسراً: هاكم هنري «سكوب» جاكسون، رونالد ريغان، ونستون تشيرتشل. لقد كان هؤلاء متشددين بعيدين عن أن يكونوا

«محافظين» من حيث الروح أو النسب السياسي. فجاكسون كان ديمقراطياً، في حين لم ينتقل ريغان إلى صفوف الجمهوريين إلا في مرحلة متأخرة من حياته، مثله مثل تشيرتشل الذي رحل في وقت متأخر من مواقع الليبراليين إلى معسكر المحافظين. الثلاثة، جميعاً، كانوا ديمقراطيين حتى العظم، ومؤمنين، بقدر لا يقل عن ذلك، بضرورة المحافظة على قوة وجبروت الدول الديمقراطية. الثلاثة، جميعاً، كانوا مؤمنين بضرورة مجابهة أعداء الديمقراطية في وقت مبكر وبعيداً عن شواطئ الوطن. والثلاثة، جميعاً، كانوا نماذج للحرب الإيديولوجية.

كذلك كان كل منهم تكتيكياً بارعاً. نجحت «تعديلات» جاكسون المعروفة باسمه، تلك التعديلات التي أبقت قدمي الاتحاد السوفييتي على نار حقوق الهجرة وحالت دون إبرام اتفاقية نووية ثانية غير متكافئة، في وضع حد لسياسة الاسترضاء الأمريكية. أما خطاب ريغان الاستفزازي، مضافاً إلى تسليحه للعصابات المعادية للشيوعية، فقد مهد الطريق لانتصار أمريكا في الحرب الباردة. وقد كانت أفكار تشيرتشل الإبداعية المجددة، تلك الأفكار التي كانت قد أكسبته، صواباً أو خطأ، سمعة سيئة في الحرب العالمية الأولى، أفكاراً ورؤى أساسية وجوهرية لنجاة أمته ودولته في الثانية (الحرب العالمية الثانية). هل بمقدور هذا العنصر في نزعة المحافظة الجديدة أن يفسر سبب إقبال جميع المحافظين الجدد، من غير اليهود جنباً إلى جنب مع اليهود، على احتضان قضية إسرائيل التي هي دولة ديمقراطية، مجددة، قوية عسكرياً؟

غير أن هذا يعيدنا أخيراً إلى مسألة تأثير المحافظين الجدد الحالي المزعوم. كيف تمكنت أفكارهم من تحقيق مثل هذا الرواج؟ هل نجحوا في «اختطاف» سياسة بوش الخارجية من تحت أنفه هو وأنوف رتشارد تشيني، كولن باول، دونالد رمسفلد، وكوندوليزا رايس – وجميعهم أعضاء في الفريق نفسه الذي تحلى، إذا صدقنا الرواية الليبرالية الشائعة، بقدر كبير من الذكاء والمكر الشيطانيين إلى درجة مكنته من سرقة الرئاسة نفسها في انتخابات الـ2000؟

يمكن العثور على الإجابة لا في نظريات المؤامرة، بل في الغضب من الإرهاب الواقع يوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. مع أنها كانت نقطة انعطاف في تاريخ أمريكا، فإن هذه الحادثة لم تكن جديدة من حيث النوع بل من حيث المستوى أو المدى فقط. على امتداد ما يقرب من ثلاثين سنة ظل إرهابيون شرق أوسطيون دائبين على اغتيال أمريكيين في السفارات، الثكنات، على الطائرات، وعلى ظهور البواخر – بل وفي مركز التجارة العالمي بالذات، مرة من قبل. باستثناء عدد كبير من الملاحقات والمحاكمات الجنائية وقذف عدد قليل من القنابل الرمزية بأكثريتها، ظل رد الولايات المتحدة عديم الفعالية. حتى في ظل حكم الرئيس ريغان هرب الأمريكيون غداة قصف ثكنات المارينز في بيروت، ذلك الهجوم المنفرد الأكبر الذي تعرضنا له حتى ذلك التاريخ.

قيل لنا إن الإرهاب أسلوب مقبول في ممارسة السياسة في الشرق الأوسط. أكثر من حفنة من حكومات المنطقة ظلت دائبة، صراحة، على دعم الإرهاب. ومنظمة التحرير الفلسطينية، ذلك الفصيل الغارق في الإرهاب، كان الطفل المدلل للقضية العربية. وكان من شأن أي رد قوي على هذا البلاء الا يفيد إلا في زيادة غضب أهل المنطقة منا، مع تفريخ المزيد والمزيد من الإرهابيين.

❖ ❖ ❖

في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تعلّمنا، بأكثر الطرق إثارة للرعب، أن ليس من شأن ترددنا وعزوفنا الخجول أن يفضيا إلى خطب ود الإرهابيين. العكس تماماً هو الصحيح. لقد رأينا – وهم أنفسهم أبلغونا صراحة – أنهم عازمون على مواصلة قتلنا بأعداد متزايدة باطراد طالما ظلوا قادرين على ذلك. كان لابد من إحداث انقلاب في الخط المعتمد، وبات واضحاً أن المحافظين الجدد الذين كانوا دائبين منذ سنوات على التحذير من مغبة استرضاء الإرهابيين، كانوا على صواب – تماماً كما تبين، وبقدر أكبر من الجلال، أن تشيرتشل على صواب، جراء أعمال السطو والسلب التي أقدم عليها هتلر بعد ميونيخ.

لم يكتف المحافظون الجدد بامتلاك تحليل عميق لما تعرضت له السياسة الأمريكية من خطل وأخطاء، بل وبدوا أيضاً مجهزين باقتراحات محددة حول ما ينبغي فعله الآن: شن الحرب على الجماعات الإرهابية والتماس إنهاء أو تغيير الحكومات الداعمة لها، خصوصاً تلك المتوفرة على وسائل تزويد الإرهابيين بما هو ضروري لقتل المزيد والمزيد من الأمريكيين بمعدلات أعلى مما حصل حتى في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وكذلك فإن المحافظين الجدد طرحوا استراتيجية طويلة الأمد لتقليص فرص بقاء الشرق الأوسط تربة خصبة لاستنبات الإرهاب: لغرس أشتال الديمقراطية في المنطقة، للمساهمة في إنضاج مقاربة أقل اتساماً بالعنف للسياسة.

ما من محافظ جديد تمت ترقيته وظيفياً بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كما رُفّع تشيرتشل إلى منصب رئيس وزراء بعد انهيار اتفاقية ميونيخ، إلا أن خططاً وسياسات عائدة للمحافظين الجدد سارعت إدارة بوش إلى تبنيها. هل حصل هذا لأن بوش اطلع عليها من أمثال بيرل وولفو فيتز؟ أم أن الرئيس، هو ومستشاروه – ليس أي منهم معروف بانتمائه إلى صفوف المحافظين الجدد – توصلوا إلى استنتاجات مشابهة خاصة بهم؟ قد يتعين علينا انتظار مذكرات الرنس لنعرف الإجابة على ذلك السؤال الدقيق، غير أن لدى كل أمريكي ما يدعوه إلى أن يكون شاعراً بالامتنان إزاء النتيجة.

إذا تعرضت جملة هذه السياسات والخطط للإخفاق، مهما كان السبب – بما في ذلك تكرر وقوع الأمة في حالة من الجُبْن – فإن أفكار المحافظين الجدد سوف تتعرض، دون أدنى شك، للافتضاح. غير أن ذلك يبقى قليل الأهمية مقارنة بما سنكون قد خسرناه. إن مثل هذا الإخفاق سيعني إما بقاءنا تحت رحمة إرهاب أكثر ضراوة وإجراماً أو مبادرتنا إلى السعي لاجتراح أساليب بديلة للتعامل مع مثل هذا الإرهاب – من شأن مثل هذه الأساليب أن تنطوي على مسار عملي أكثر إيلاماً بما لا يقاس وأشد إثارة للرعب بكثير من المسار المقض للمضاجع، برأي الجميع، الذي ما زال في انتظارنا.

أمـا إذا تكللت الخطـط والسياسـات المحافظـة الجديـدة بالنجـاح فـإن العـالم سيكون قد تم إنقـاذه مـن كارثـة مرعبـة، وسـيكون ثمـة مـا يكفـي مـن الفضـل والصـدقية للاعتـزاز والفخـر - بعضـهما عائـد، بالتأكيـد، حتـى لأولئـك الـذين أُغرقوا، مؤخراً، في طوفان من حملات الأبلسة من المحافظين الجدد.

الجزء الخامس

مستقبل ظاهرة المحافظين الجدد

المحافظون الجدد في بلاط الرأي العام بأمريكا

من الواضح أن طبيعة المحافظين الجدد التفاؤلية متناغمة مع طبائع أكثرية الأمريكيين... كثرة من أفكارهم تحظى بتأييد واسع.

كارلين باومان

المحافظون الجدد في محكمة الرأي العام بأمريكا

كارلين باومان

من الصعب وجود أحد يشكك بمدى نفوذ المحافظين الجدد في واشنطن العاصمة. ولكن هل نجحوا في عرض قضيتهم على الجمهور الأمريكي الأوسع؟ هل ينبغي أن نتوقع منهم ذلك؟ إذا اعتمدنا تعريف إرفنغ كرستول لظاهرة المحافظين الجدد على أنها «قناعة» وليست حركة، فإن من غير المعقول أن نتوقع وجود أتباع للمحافظين الجدد على المستوى القومي. عشرات الأسئلة طُرحت خلال السنوات الثلاثين الماضية حول تحديد الهوية الإيديولوجية للتيار الرئيسي. أعداد متزايدة من الناس تصف نفسها باطراد على أنها محافظة لا ليبرالية، غير أن الأكثرية تشعر بالاطمئنان في الوسط. حين طلبت مؤسسة غالوب من مشاهدي قناتي CNN ويو. إس. إي. توداي USA Today في كانون الثاني 2004 أن يحددوا مواصفات آرائهم السياسية، قام 39 بالمئة من المشاركين في الاستفتاء بوصف أنفسهم بالمحافظة، 16 بالمئة بالليبرالية، و43 بالمئة بالاعتدال. أما فيما يخص المحافظين الجدد فإن سؤالاً ولو واحداً لا يرد عنهم في الاستفتاءات العامة.

في مقالة نشرتها الويكلي ستاندارد في 2003 (وقد أعيد نشرها في هذا المجلد)، وصف كرستول عدداً من المعتقدات التي تميز المحافظين الجدد عن المحافظين التقليديين، غير أن من الممكن توظيفها منطلقاً للمقارنة بين المحافظين الجدد والجمهور العام. يقول كرستول إن مزاج المحافظين الجدد أكثر تفاؤلاً من مزاج المحافظين التقليديين. ويضيف أن المحافظين الجدد يركزون على النمو الاقتصادي مع اهتمام خاص بخفض معدلات الرسوم والضرائب. أما فيما يخص دور الدولة فيحدثنا كرستول عن أن المحافظين الجدد لا ينتابهم الذعر الذي ينتاب

المحافظين التقليديين إزاء «نمو الدولة في القرن الماضي». يتقاسم المحافظون الجدد ونظراؤهم التقليديون قلقاً واضحاً إزاء «التدهور المطرد لثقافتنا الديمقراطية». يقول كرستول ليس ثمة أي سلة عقائد محافظة تخص السياسة الخارجية: هناك فقط سلة مواقف منها حب عميق للوطن، ارتياب من الحكم أو الإدارة العالمية، نظرة واضحة وضوح الشمس إلى الأصدقاء والأعداء، التزام بدفاع قوي، واستعداد للتوافق والتناغم مع قوة أمريكا الفريدة في العالم وعكسها. هذه المقالة لا تسلط الضوء على أوجه التباين بين المحافظين، بل على الميادين التي تشكل نقاط تصادم ونقاط التقاء الرأي العام الأمريكي مع قناعة المحافظين الجدد التي وصفها كرستول.

فيما يخص المزاج، من الواضح أن طبيعة المحافظين الجدد التفاؤلية متناغمة مع طبائع أكثرية الأمريكيين. يكاد كل من أسئلة الاستفتاءات في الأدبيات يبين أن الأمريكيين يتوقعون أن يصبحوا في حال أفضل في المستقبل مما هم اليوم، كما هو واضح من استبيان هاريس في نيسان/ إبريل 2004. اكتشف هاريس أن 68 بالمئة ممن شملتهم الدراسة توقعوا لوضعهم الشخصي أن يتحسن في غضون السنوات الخمس القادمة. فقط 6 بالمئة توقعوا أنه سيسوء. أظهرت بيانات هاريس المجمَّعَة في 2003 أن الأمريكيين أكثر تفاؤلاً وأكثر رضا بالحياة من الأوربيين بما لا يقاس. أكثريات كبيرة من الأمريكيين من جميع الألوان والمذاهب مستمرة في الإقرار بأنهم مؤمنون بالحلم الأمريكي. عدد غير قليل يعتقدون بأن تحقيقه سيكون أصعب مما في الماضي، ولكن الفكرة ما زالت مفعمة بالحياة. في أيار 2004، قال 62 بالمئة ممن شملتهم دراسة أجرتها إي. بي. سي. نيوز ABC News والواشنطن بوست إنهم متفائلون حول الوضع في العراق، وذلك بعد أيام الفلوجة الكئيبة وإساءة معاملة السجناء العراقيين من قبل جنود أمريكيين في أبو غريب.

لدى النظر إلى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، يستطيع المرء أن يقول إن المرشح ذا الشخصية الأوفر أملاً أو الأكثر تفاؤلاً كان هو الفائز على الدوام. فتفاؤل رونالد ريغان المشرق كان نقيضاً صارخاً لقلق جيمي كارتر وتأملات والتر مونديل

حول الحاجة إلى ضرائب أعلى. بدا جورج إتش. دبليو. بوش أكثر تفاؤلاً من دوكاكيس المتجهم، ولكن الرجل الآتي من هوب (مسقط رأس كلنتون – المعرب) نجح في استحلاب الميزة وإجباره على الرحيل بعد أربعة أعوام. صحيح أن بوب دول بدا متمتعاً بصفات ممتازة، إلا أن كثيرين من الأمريكيين شعروا أنه ينظر إلى الخلف لا إلى الأمام، فما لبث أن تجرع كأس الهزيمة. فيما يخص جورج دبليو. بوش وآل غور، بدا الرجلان، كلاهما، نسمة هواء منعشة بعد طيش الرئيس كلنتون. يوم انتخابات الـ2000، 48 بالمئة من الناخبين قالوا إنهم كانوا سيشعرون بالدهشة أو التفاؤل إذا ما فاز غور، وراود 49 بالمئة الإحساس ذاته في حال فوز بوش.

يلاحظ كرستول أن المحافظين الجدد يركزون على النمو الاقتصادي، وخصوصاً على خفض معدلات الضرائب. وهم في هذا يتبعون طريقاً شقها محافظون جمهوريون تقليديون مثل النائبين وليم شتايغر William Steiger وجاك كمب Jack Kemp وعضو مجلس الشيوخ وليم روث William Roth، الذين قاموا بتغيير توجه حزبهم فيما يخص الضرائب أواخر السبعينيات. نجح التضخم المفرط المفعم بالألم في ذلك الوقت في جعل الأمريكيين ميالين إلى تبني حججهم حين أقدم المرشح رونالد ريغان على صياغتها، وبادر الأمريكيون إلى دعم تخفيضات الرئيس الضريبية طريقة مناسبة لدفع عجلة الاقتصاد إلى الدوران من جديد.

على غرار التقليديين والمحافظين الجدد ظل الشعب الأمريكي، على الدوام، أكثر اهتماماً بزيادة حجم الكعكة الاقتصادية من اقتسام هذه الكعكة. ومع أنهم قد يكونون ميالين إلى رؤية المال والثروة موزَعَيْن بقدر أكبر من المساواة بين عدد أكبر من الناس، فإنهم يرفضون فكرة أن الحكومة الاتحادية تعرف كيف تفعل هذا. لدى التعرض لسؤال مركز أبحاث الرأي القومي في 2000 عما إذا كان من مسؤوليات الحكومة تقليص الفروق بين ذوي المداخيل العالية وبين أصحاب المداخيل المتدنية، كثرة من الناس اختلفت. أعداد كبيرة من جميع فئات الدخل الذي يفوق 20.000 من الدولارات قالت إن تلك ليست من وظائف الحكومة. ثمة

استطلاعات تبين أنه حتى أولئك الذين يمكن أن يستفيدوا من أي إعادة توزيع للثروة، أولئك الذين هم في أدنى مراتب الدخل، لم يكونوا قط متحمسين للفكرة.

يجادل كرستول أن المحافظين الجدد أقل من المحافظين التقليديين ذعراً من الحكومة الكبيرة. من الصعب أن نعرف بدقة ما يراه الأمريكيون بشأن حجم الحكومة أو الإدارة الاتحادية لأنهم طالما كانوا منقسمين إلى فريقين حول الأمر. إنهم يريدون ويتوقعون أن تقوم الحكومة بأشياء كثيرة لصالحهم، خصوصاً في ميادين مساعدة المسنين والرعاية الصحية. في الوقت نفسه ينظرون إلى الحكومة الكبيرة نظرتهم إلى مشكلة كبيرة. إنها مبددة، متطفلة، وبعيدة عن الكفاءة. تشي استطلاعات الرأي العائدة إلى الفترة الممتدة مما بعد الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين بأن الأمريكيين كانوا يضعون إشارة المساواة بين نشاط الحكومة الاتحادية والتقدم. وبدءاً بأواسط الستينيات، بتلك الأيام التي أقدم فيها لندون جونسون بإطلاق مشروع المجتمع العظيم، بدأت الشكوك حول الحكومة الكبيرة تطفو على السطح. عبر سؤال تكرر طرحه خمساً وعشرين مرة منذ عام 1965، أفاد الأمريكيون مستفتيهم بأن الحكومة الكبيرة، لا الشركات الكبرى أو الاتحادات العمالية الكبرى، ستكون التهديد الأكبر للبلاد في المستقبل. حتى بعد فضائح الشركات أواخر 2001 و2002، قال 47 بالمئة إن الحكومة الكبيرة تمثل الخطر الأكبر، في حين أفاد 38 بالمئة و10 بالمئة بأن التهديد كامن في الشركات الكبرى، وفي الاتحادات العمالية الكبيرة على التوالي.

رغم هذه الهواجس ثمة ما يشير في استطلاعات هذه الأيام إلى أن الأمريكيين إما مرتاحون إلى، أو ربما راضون، على مضض وحسب ببساطة، عن الحجم الراهن للحكومة الاتحادية. للمرة الأولى منذ عام 1950 أبلغ عدد أكبر من الأمريكيين غالوب في 2003 أن مقدار الضرائب الاتحادية المدفوعة من قبلهم «صحيحة تقريباً»، بدلاً من الرد المألوف: «أعلى مما ينبغي». بات الأمريكيون اليوم يقولون لمستطلعي الرأي إنهم أكثر قلقاً بشأن ضرائب ممتلكاتهم مما هم بشأن مداخيلهم الاتحادية.

من الواضح أن جورج دبليو بوش يفوق أسلافه الجمهوريين اطمئناناً إلى حجم الحكومة الاتحادية. خذوا مثالاً واحداً: أراد رونالد ريغان إلغاء وزارة التعليم، في حين بادر جورج دبليو. بوش إلى توسيعها. أبدى الأمريكيون إعجابهم برصد مبالغ جديدة ذات شأن من جانب الحكومة الاتحادية – مكسب صرف الوصفات الدوائية – وإن لم يكن لديهم أي حل لكيفية تسديد التكاليف. إلا أن الجمهور ما زال يقاوم بعض أشكال التوسيع لنشاط الحكومة الاتحادية. غرق اقتراح الرئيس في كانون الثاني/ يناير 2004 القاضي بإطلاق برنامج جديد لفضاء مأهول كالحجر. ببساطة لم يكن البرنامج الطموح باهظ الثمن ذا معنى في نظرهم فيما البلاد مشغولة بخوض حرب في العراق وأخرى ضد الإرهاب. أما فيما يتعلق بالعُجوز، فقد ظل الأمريكيون يقولون دائماً تقريباً إن الكبيرة منها (من هذه العُجوز) مشكلة وإنها خطيرة، إلا أنها لم يسبق لها قط أن اكتسبت قدراً ذا شأن من الحدة السياسية.

يجادل كرستول أن المحافظين التقليديين ونظراءهم الجدد (ولكن دون دعاة التحرر) مذعورون بالتساوي من نزعات ثقافية متمثلة بالطلاق، بالولادات خارج الرابطة الزوجية، بالجريمة، بالمخدرات، وبالمعايير الاجتماعية المتدهورة. بانتظام تحرص فوكس نيوز وأوبنيون داينامكس على سؤال الأمريكيين عما إذا كانت الولايات المتحدة سائرة، عموماً، في الاتجاه الصحيح، أم هي منحرفة إلى المسار الخطأ. تأتي ردود الأمريكيين متفائلة أو متشائمة تبعاً للأوضاع. إلا أن فرقة الاستطلاع تطرح سؤالاً ثانياً حول المناخ الأخلاقي في الولايات المتحدة، فيقول الأمريكيون دائماً تقريباً إن البلاد منحرفة إلى المسار الخطأ من حيث المناخ الأخلاقي. حين تكون شديد الحرص على الاهتمام بشيء معين، وكما هم أكثر الأمريكيين فيما يخص مراسي أمنهم الأخلاقية – المعنوية، فإنك تبقى ميالاً إلى القلق إزاء احتمال فقدانه. ثمة نوع من عنصر الحنين الماضوي ـ النوستالجي – هنا، إلا أن الأمريكيين يظلون، بأكثريتهم، شديدي الاهتمام بثقافتهم.

أخيراً، يقول كرستول إن المحافظين التقليديين قد واجهوا صعوبات ذات شأن في عملية التكيف مع فكرة صيرورة الولايات المتحدة ذات قوة فريدة، مجسِّدة حقيقة جديدة في الشؤون الخارجية. عموماً لا يكون الأمريكيون متنبهين إلى المناقشات العاصفة التي تدور في أوساط المثقفين حول السياسة الخارجية. يتبنون سلة من المعتقدات الواضحة إلى حد كبير لدى تفكيرهم بمكانة أمريكا في العالم، وقد بقوا ثابتين ثباتاً لافتاً بشأنها. إنهم، أولاً وقبل كل شيء، أمميون، ولو بقدر من الحذر والتردد. في سؤال يُطرح منذ عام 1947، لم يقل أكثر من الثلث إن الأفضل لمستقبل الولايات المتحدة بالنسبة إلينا أن تنأى بنفسها عن الشؤون العالمية، وتبقى النسبة محصورة عادة بالربع. أما الثلثان أو أكثر فقد ظلوا باطراد يقولون إن من الأفضل لنا أن نضطلع بدور فعال. بعد 11/ 9 بات الأمريكيون أكثر يقيناً في الاقتناع بضرورة الانخراط الأممي أو الدولي.

على الدوام ظل الأمريكيون يفضلون التحرك مع حلفاء أو مع منظمات دولية – حين يكون ذلك ممكناً. وهم يعلمون أنه ليس ممكناً دائماً. كثيراً ما يتصفون بالنزق حيال تكاليف التورط الدولي أو الانخراط الأممي، بالملل من تحمل ما يبدو لهم جزءاً غير عادل من التكاليف. يقولون لمستطلعي الرأي إنهم يفضلون تكريس الموارد والاهتمام على مشكلات داخلية. ومع أنهم ليسوا تواقين لإنفاق مبالغ هائلة على الدفاع، فإنهم مؤمنون بأهمية امتلاك دفاع لا يضاهيه أي دفاع آخر. صحيح أنهم يقلقون إزاء عمليات الانخراط الخارجية طويلة الأمد، ولكنهم يدركون أيضاً أن مثل هذه العمليات ضرورية أحياناً. أيدوا سياسة الحكومة الأمريكية في الحرب الباردة على امتداد أربعين سنة. إن هذه المواقف العامة تكمن في عمق ردودهم على أي إدارة جديدة.

درج الأمريكيون على عادة منح قادتهم هامشاً ذا شأن في الشؤون الخارجية حين يثقون بهم. كانت لدى جورج إتش. دبليو. بوش خبرة لا يستهان بها في الشؤون الخارجية، فاطمأن الأمريكيون إليه في هذا المجال من البداية. رؤساء جدد آخرون لم يكونوا طويلي الباع في السياسة الخارجية، وقد تعين عليهم أن يجهدوا لكسب

الثقة. بعضهم كانوا أنجح من آخرين. فالشكوك حول جدارة جيمي كارتر بقيادة دفة السياسة الخارجية تنامت على امتداد فترة رئاسته وساهمت في هزيمته سنة 1980. كثيرون من الأمريكيين كانوا بحاجة إلى بعض الوقت حتى يطمئنوا إلى رونالد ريغان. لم يكن هذا الرئيس سائراً في طريق جر البلاد إلى حرب عالمية ثالثة بعد أن حاول بعض رفاقه الجمهوريين وعدد كبير من الديمقراطيين إثارة الشكوك حوله في هذا المجال. ولم يكن كلنتون، رغم نشاطه اللافت في أرجاء كثيرة من العالم، قادراً على ترسيخ صورة قوية على صعيد السياسة الخارجية. لم يكن الناس واثقين من جورج دبليو. بوش بداية، غير أنهم ما لبثوا، بعد 11/ 9 أن سارعوا إلى الاحتشاد حوله. يريد الأمريكيون من رؤسائهم أن يحددوا الأهداف بوضوح وأن يحققوها بنجاح. ليسوا مولعين بتتبع التطورات اليومية في السياسة الخارجية، وقلما يستغرقون في تخمين القرارات المحتملة. وعلى الرغم من أن بوش قد صاغ توجيهات رئيسية جديدة في السياسة الخارجية، فإن من غير الواضح ما إذا كان عد كبير من الأمريكيين قد فكروا بمبدأ الاستباق أو بفكرة المبادرة السلمية للشرق الأوسط الأكبر.

يبقى الأمريكيون راسخي الإيمان بالمثل العليا التي تحدد هوية أمتهم ويعدّون دولتهم قوة لمصلحة الخير في العالم. إنهم يأملون في أن يستمتع الآخرون بنعم الديمقراطية. ما يزيد على 80 بالمئة يقولون لمستطلعي الآراء إن نظام حكمهم هو الأفضل في العالم، مهما كانت عيوبه. أكثرية 56 بالمئة قالت لغالوب في 2003 إن الولايات المتحدة ملزمة بمساعدة بلدان أخرى على الخلاص من الحكام الدكتاتوريين وعلى التحول إلى أنظمة ديمقراطية، في حين أن نسبة 38 بالمئة اعترضت على مثل هذا الإلزام. يبقون، مع ذلك، متحفظين إزاء فرض آرائهم على الآخرين. ثمة سؤال طرحته مؤسسة سي. بي. إس. نيوز في 2003 و2004 اكتشف أن البعض يقولون إن علينا أن نبقى بعيدين عن شؤون البلدان الأخرى. لم تزد نسبة من قالوا إن علينا أن نسعى إلى تغيير الأنظمة الدكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية حيثما نستطيع، على 29 بالمئة.

عبّر الأمريكيون عن تأييدهم لقرار الرئيس بوش القاضي بشن الحرب على العراق، وقد اعتقدوا وما زالوا يعتقدون بأن الحرب على العراق كانت جزءاً من الحرب على الإرهاب. سلسلة طويلة من استطلاعات الرأي بينت أنهم يرون أن من شأن السلم أن يكون أصعب من الحرب. غير أن نزعتهم التفاؤلية ظلت باقية حتى النهاية. فبعد فترة الحرب الملتهبة، في أيار/ مايو 2003، كانت نسبة 63 بالمئة واثقة من قدرة الولايات المتحدة على إقامة نظام حكم ديمقراطي مستقر في العراق على المدى الطويل. وفي نيسان/ أبريل 2004 بعد سلسلة طويلة من النكسات والمصاعب، أعطت نسبة 50 بالمئة الجواب نفسه. إن الناس يؤمنون بأن من شأن عراق ديمقراطي مستقر أن يساعد في الحرب على الإرهاب. يظل الأمريكيون شديدي التوق إلى تمكين العراقيين من الاضطلاع بمسؤولية الحكم في بلدهم، وهذا متناغم تماماً مع قناعات الأمريكيين الراسخة منذ زمن بعيد فيما يخص مسؤولياتنا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

من غير المحتمل أن يكون عدد كبير من الأمريكيين قد سمعوا عبارة «محافظين جدد» كما لم يقرأ كثيرون أياً من المقالات والكتب التي كُتبت من قِبَلهم (من قِبَل المحافظين الجدد) أو عنهم. إنه لأمر متوقع في مجتمع ديمقراطي متنوع مفعم بالحيوية والحركة مثل مجتمع الولايات المتحدة. قد لا تكون راية المحافظين الجدد موجودة في محكمة الرأي العام، غير أن أعداداً كبيرة من آرائهم تجتذب حشوداً لا يستهان بها من الأتباع.

الجذور البريطانية الخالصة للمحافظين الجدد وما تحملها من دروس لمحافظي بريطانيا

إذا كانت نزعة المحافظة الجديدة فلسفة تخص السياسة الخارجية فإن لها جذوراً عميقة في نمط تفكير وممارسة الدولة البريطانية... إنها تتحدث مباشرة عن حاجات النزعة المحافظة البريطانية، والأوروبية في القرن الحادي والعشرين... لو كان كاننغ، بالمرستون، أو تشيرتشل على قيد الحياة اليوم لسارعوا إلى الإقرار بأن سياساتهم وخططهم منفذة بأيدي بول ولفوفيتز، دونالد رمسفلد، وجورج بوش.

مايكل غوف

الجذور البريطانية الخالصة للمحافظين الجدد
وما تحملها من دروس لمحافظي بريطانيا

مايكل غوف

لم يقم محافظو أمريكا الجدد باختراع الاستباق، ولا التعويل على الأجهزة الاستخباراتية، ولا فكرة «الحفاظ على الذات» والحاجة إلى «إنقاذ العالم» من الاستبداد تسويغاً للإقدام على شن ضربات استباقية.

ففي آب/ أغسطس 1807 أقدم وزير الخارجية البريطاني جورج كاننغ على توجيه ضربة استباقية جريئة. في ذلك الوقت، تصدت بريطانيا، وحدها، لنابليون بونابرت ومخططاته الرامية إلى فرض الهيمنة على أوربا. كان بونابرت هذا قد أبرم معاهدة مع آخر أعدائه في القارة، القيصر ألكسندر الأول Tsar Alexaner I، في تموز/ يوليو من ذلك العام. ومع إخضاع روسيا، وحدها بريطانيا بقيت واقفة في وجه الطاغية.

كان كاننغ بعيداً جداً عن النموذج التقليدي لوزير خارجية محافظ أوائل القرن التاسع عشر. لم يكن نبيل النسب كما لم يكن متحلياً بأي نعومة دبلوماسية. وبوصفه ابن ممثلة مسرحية وأستاذ جامعي سليط اللسان، كان يخزي كثيرين من قادة الحزب التقليديين. غير أن كاننغ كان أيضاً متمتعاً بعدد من المواهب العظيمة، وعلى رأسها ثقته بنفسه، بأمته، وبمبادئه، جنباً إلى جنب مع توفره على شبكة استخبارات من الطراز الأول.

أدرك كاننغ أن انهيار المعارضة القارية لنابليون كان قد أبقى بريطانيا في وضع فريد الهشاشة. وما لبث مدى هذه الهشاشة أن اتضح لوزير الخارجية في

غضون أيام قليلة حين أبلغته شبكة استخباراته بمضامين البروتوكولات السرية الملحقة بمعاهدة تيلسيت الفرنسية – الروسية.

كان القيصر قد وافق على الانضمام إلى «حصار» نابليون «القاري»، بإغلاق مرافئه في وجه التجارة البريطانية، مساهماً في إقامة حاجز أمام التجارة البريطانية من البحر الأدرياتيكي إلى بحر البلطيق. وما هو أسوأ، من وجهة النظر البريطانية، أن القيصر بات الآن مستعداً لوضع ثقله من أجل إمالة كفة الميزان أكثر فأكثر لغير صالح بريطانيا.

كانت روسيا ستبادر، فيما وراء الكواليس، إلى ممارسة الضغوط على البلدان الإسكندينافية المحايدة لدفعها إلى المشاركة في حصار بريطانيا. ولعل الأخطر من كل شيء هو أن القيصر وافق على ضرورة تمكين فرنسا من الاستيلاء على أسطول الدانمارك المحايدة، ذلك الأسطول الذي كان الثاني في العالم من حيث الضخامة بعد الأسطول البريطاني. طالب بونابرت بأن تؤول السيطرة على الأسطول الدانمركي إليه مباشرة. وإذا لم يسارع الدانماركيون إلى تلبية الطلب فقد كانت فرنسا ستبادر إلى الاستيلاء عليه، مدعومة بالتأييد الروسي القوي. أدرك كاننغ أن من شأن تمكن الفرنسيين من سلاح البحرية الدانمركي أن يفضي إلى تعريض سيادة بريطانيا على البحار، تلك السيادة التي تم الحصول عليها مقابل ثمن باهظ في معركة جبل طارق البحرية، لأخطار بالغة الجدية.

في مواجهة تهديد مباشر لأمن أمته ومصالحها التجارية، مسكوناً بهاجس المعلومات الاستخباراتية التي بينت أن طاغية معادياً عاكف على التخطيط لامتلاك أسلحة من شأنها أن تحدث خللاً في الميزان الاستراتيجي، وواعياً لحقيقة أن لا شيء غير الفعل يمكن أن يتمخض عن نتيجة في المعركة ضد طاغية مستبد، أصدر كاننغ أمراً قضى بشن هجوم استباقي.

في السابع والعشرين من آب/ أغسطس، قام أسطول بريطاني مؤلف من أكثر من أربعين سفينة بإنزال 27.000 جندي على شاطئ الدانمارك. وفيما كانت وحدات

الجيش تتقدم باتجاه كوبنهاغن، سارع سلاح البحرية إلى فرض الحصار على ميناء المدينة. طالبت القوات البريطانية بالاستسلام ووضع الأسطول الدانمركي تحت تصرفها. وحين رفض الدنمركيون الامتثال، بادرت بريطانيا إلى الهجوم. بعد معارك قتالية عنيفة ما لبث الدانماركيون أن سمحوا بخضوع سفنهم الراسية للسيطرة البريطانية.

بفضل تحركه السريع، كان كاننغ قد نجح في تمكين بريطانيا من تجنب خطر قاتل. كما كان قد أثبت أن نابليون كان في مواجهة خصم عنيد لا يُقهر متمثل ببريطانيا، خصم كان مستعداً لأن يُقْدم على كل ما هو مطلوب لإبقاء نار النضال ضد البونابرتية متقدة.

تعرض كاننغ للانتقاد من جانب المعارضة البرلمانية في أيامه على التصرف دون نُبل. كان المنتقدون يرون أنه قد انحدر إلى مستوى بونابرت. إضافة إلى تهمة التكافؤ الأخلاقي، تمت إثارة جملة من الشكوك حول توظيفه لأجهزة الاستخبارات. غير أن كاننغ فاز آخر المطاف. أما مولاه وصنيعته الكونت الرديف بالمرستون فقد أفحم مجلس العموم قائلاً إن «قانون الحفاظ على الذات هو الذي تلوذ به إنجلترا تسويغاً لإجراءاتها».

بمحافظته على موقع بريطانيا الاستراتيجي، تمكن كاننغ ليس فقط من إنقاذ البلاد، بل ومن رفع راية الحرية عالياً. ومع بقاء التفوق البحري البريطاني على حاله، سرعان ما استطاع كاننغ أن يندفع نحو تدخل آخر في آيبيريا، لإحباط خطط نابليون التوسعية في شبه الجزيرة.

لم يصبح إرسال قوات بريطانية بسرعة إلى البرتغال ممكناً إلا بفضل نجاح المهمة الدانمركية. ومن خلال التدخل البريطاني في شبه جزيرة آيبيريا بدأت عملية دحر نابليون وما لبثت الحرب أن نُقلت إلى أرضه. جرى التهليل لسرعة تدخل كاننغ في البرتغال، حتى من جانب خصومه في البرلمان، على أنه «تحرك جريء من أجل إنقاذ العالم».

لم يكن انقضاض بريطانيا على كوبنهاغن المناسبة الأخيرة التي أقدمت فيها دولة ديمقراطية على شن هجوم استباقي في الحرب ضد أحد الطغاة المستبدين، وسيلة لاستئصال الخطر من ناحية وللتمهيد للحل من ناحية أخرى.

ففي تموز/ يوليو 1940، بقيت بريطانيا وحدها في الميدان مرة أخرى. أدى انهيار المقاومة الفرنسية لهتلر إلى إبقاء ونستون تشيرتشل القائد الديمقراطي الوحيد المتصدي للفاشية. لقد كان في وضع بالغ الخطورة.

جاءت هزيمة فرنسا مصحوبة بدخول إيطاليا الحرب في صف النازيين. تعرض التحكم بالبحار، وهو أساس الوضع الاستراتيجي البريطاني، لقدر كبير وجدي من التهديد. إن البحر الأبيض المتوسط كان مسرحاً بالغ الهشاشة. فخط اتصال بريطانيا مع مصر، ومع كل من الهند والممتلكات، عبر قناة السويس، كان حيوياً بالنسبة إلى المجهود الحربي.

كان اجتماع القوتين البحريتين الألمانية والإيطالية بحد ذاته تهديداً كافياً للمصالح البريطانية. إلا أن انهيار فرنسا كان قد أحدث خللاً إضافياً في الميزان لغير صالح بريطانيا. بات زعماء فرنسا الآن أشد حرصاً على نسج علاقات جيدة مع المحور منهم على احترام أي تعهد لبريطانيا. كانت جميع الاحتمالات تشير إلى إمكانية إقدامهم على تسليم قواتهم البحرية المتوسطية إلى هتلر، أو على الإذعان لقيام المحور بالاستيلاء على سفنهم.

بداية جرَّبَ تشيرتشل الدبلوماسية لتجنب وقوع الكارثة. حاول إقناع الفرنسيين بدفع سفنهم إلى المياه البريطانية حفاظاً عليها. غير أن الحكومة الفرنسية الجديدة في فيشي سارعت إلى التعبير عن انحيازها إلى المحور. تم الإيعاز للبحرية الفرنسية، وكانت بأكثريتها راسية في شمال أفريقيا، بالإبحار للعودة إلى فرنسا، للوقوع في براثن المحور.

صمم تشرتشل على التحرك قبل أن يصبح التهديد أكبر. أبحرت قوة بحرية بريطانية إلى ميناء المرسى الكبير بالجزائر حيث كان التجمع الأكبر للسفن الفرنسية راسياً.

مرة أخرى، بنوع من اللفتة الدبلوماسية، حاول القائد البريطاني فتح باب التفاوض مع الأدميرال الفرنسي المسؤول ساعياً إلى إقناعه بالاستسلام، بالانتقال، أو بتدمير أسطوله. تواصل التفاوض الفرنسي ولكن سرعان ما تبين أن الفرنسيين لم يكونوا يريدون غير كسب الوقت. ففي حين كانت المداولات مستمرة، التقطت قيادة القوات البحرية إشارات فرنسية موجهة إلى قوات إضافية تتضمن أوامر الإبحار إلى الجزائر للاشتباك مع البريطانيين.

إن تصميم تشيرتشل على عدم جواز وقوع السفن الفرنسية بأيدي المحور كان واضحاً مثله مثل التحركات التي تعين على البحرية الملكية أن تُقْدم عليها في المرسى الكبير. عملية قصف مدمِّرة بدأت. وبعد استعراض نموذجي لمهارة المدفعية البريطانية، باتت الكتلة الرئيسية للأسطول الفرنسي عاجزة في المدى المنظور. التمس الفرنسيون وقفاً للعملية، والبريطانيون لانوا أملاً في تأمين الاستسلام وتقليص إراقة الدماء إلى الحدود الدنيا. غير أن التماس الفرنسيين لوقف النار كان خدعة، والسفن الفرنسية الباقية القادرة على الإبحار حاولت التحرك والانطلاق إلى عرض البحر. اضطرت القوات البريطانية لاستئناف هجومها والإجهاز على جزء كبير مما كان متبقياً من القوة الفرنسية.

وابل من الإدانات انهمر على تشيرتشل بسبب تحركاته من جانب الفرنسيين، الذين كان، قبل أسابيع قليلة، عاكفاً على خوض الحرب لإنقاذهم. وعلى الرغم من أن حكومة فيشي أمرت البوارج الحربية الباقية بالاشتباك مع البريطانيين حيثما استطاعت، فإن تلك كانت ضربة استطاعت بريطانيا تحملها، وخصوصاً لأن 84 بالمئة من قوة فرنسا البحرية كانت قد باتت مستأصلة وغير مؤهلة للاستخدام من قبل الفاشيين أو حلفائهم لتهديد مصالح بريطانيا. لقد تم القضاء على تهديد بالغ الجدية. غير أن الأمر لم يقف عند ذلك الحد.

في صيف 1940 كان ثمة توقع لدى كثيرين، ونوع من الخوف خصوصاً في الولايات المتحدة، حول احتمال اندحار بريطانيا قريباً أمام العدوان النازي. ساد على نطاق واسع نوع من التشكيك بمدى استعداد الحكومة البريطانية لتحمل ومتابعة القتال ضد الطغيان والاستبداد. جاءت عملية المرسى الكبير ليس فقط لتحييد التهديد الصادر عن الأسطول الفرنسي، بل ولإزالة جميع الشكوك حول تصميم تشيرتشل على مواصلة القتال. كان الرجل قد برهن على استعداده لمتابعة الحرب «مهما كان الثمن ورغم الصعوبات».

أطرى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ضربة تشيرتشل الجريئة وهلل لها بوصفها مساهمة في الدفاع عن أمريكا بالذات. أما الأمريكيون الذين كانوا قد ظنوا أن بريطانيا هشة أمام الاجتياح، أو قابلة للاستسلام فسارعوا إلى تغيير آرائهم وبات أسهل على الولايات المتحدة أن تبادر إلى تقديم الدعم المعنوي، المادي، بل والعسكري، لاحقاً، إلى بريطانيا في القتال ضد الفاشية.

إن ضربة استباقية، مؤهلة اليوم لتجنيد العديد من المحامين الدوليين لإدانتها الإجماعية، ساهمت في أننا نعيش الآن في عالم ما زال يجعل تطبيق القانون الدولي ممكناً.

إن ضربة التحالف بزعامة الولايات المتحدة الاستباقية الموجهة إلى العراق في 2003 وُصفت على أنها قطيعة مع الماضي، عملية ثورية مجسِّدة لمقاربة جديدة. عقيدة بوش، وضعها فريق ثوري متطرف، فريق المحافظين الجدد، الذين سعوا إلى قلب سنوات طويلة من الحكمة الموروثة في السياسة الخارجية رأساً على عقب. قد تكون الدعوة إلى الحرب العراقية متأثرة، دون شك، بمبادئ المحافظين الجدد، ولكن ليس ثمة، كما نستطيع أن نرى، أي جانب ثوري للمحاكمة الكامنة وراء الحرب. إنها حرب جرت وفق نمط تقليدي أرساه رجالات دولة بريطانيون في الماضي. وإذا كانت نزعة المحافظة الجديدة فلسفة تخص السياسة الخارجية، فإن لها جذوراً عميقة في نمط تفكير وممارسة الدولة البريطانية.

إن نزعة المحافظة الجديدة هي بالطبع، كما بات واضحاً من العديد من المقالات الأخرى المنشورة في هذا المجلد، أكثر بكثير من مجرد فن سياسة دولة وحكم. فتفكير أولئك الكُتّاب والساسة الذين باتوا يُعرفون بأنهم محافظون جدد يلامس جل مناحي ومجالات الممارسة السياسية التي يتعين على القادة الحديثين أن يتعاملوا معها. ولكن لدى محاكمة مدى صلاحية مبادئ المحافظين الجدد بالنسبة إلى دول غير الولايات المتحدة من المناسب تقويم مدى عمق جذر العديد من الرؤى المفضلة لدى المحافظين الجدد.

أعتقد أن المحافظة الجديدة تزود المحافظة البريطانية – والأوروبية – بأدلة قيمة حول كيفية التعامل مع تحديات العالم الحديث دون الإذعان إلى رد الفعل العاجز أو الديمقراطية الاجتماعية المساومة. إن المحافظة الجديدة موقف متناغم مع بيئة سياسية تكون فيها الديمقراطية الجماهيرية والتنوع المعرفي من الحقائق الراسخة، يطالب فيها الناخبون بحكم قوي ونمو اقتصادي، وتبرهن فيها الردود اليسارية على الحداثة أنها غير ملائمة. إنها تزود المحافظين أيضاً بسلّة حلول متجذرة تاريخياً وقوية فلسفياً لمشكلات بناء مجتمع قوي في مواجهة تهديد أبدي ومعارضة داخلية. وبهذه الصفة فإنها تتحدث مباشرة عن حاجات النزعة المحافظة البريطانية والأوروبية في القرن الحادي والعشرين.

غير أن من شأن عدم الاعتراف بوجود عوائق أمام تبني نمط تفكير المحافظين الجدد من جانب المحافظين البريطانيين والأوروبيين أن يكون تصرفاً ساذجاً. وبعض المقاومة لما يُتصور أنه فلسفة أمريكية خالصة يتجاوز الصعوبات الراهنة.

مما هو جوهري في المحافظة التقاط أن الردود السياسية التي نشأت وتطورت في بيئة محددة قد لا تُنقل إلى أمكنة أخرى بسهولة. (انظر مقالة جورج ول. المحرر). في حين أن أحد أوهام الاشتراكية تمثل بالاعتقاد بأن المجتمعات يمكن، ويجب، قولبتها بما ينسجم مع نظرية كونية شاملة في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، يدرك المحافظون غريزياً أن القياس الواحد لا يناسب الجميع. لعل أساس عدم اطمئنان المحافظين بالسير قدماً على طريق الاندماج الأوروبي هو الشك إزاء الإيمان

بأن الحلول نفسها قابلة للتطبيع عبر قارة متنوعة. إن الأفكار التي تزدهر في بساتين الزيتون اليونانية ليست مرشحة لتمد جذوراً بالقدر نفسه من اليُسر، في غابات لاتفيا أو مدن يوركشير الجنوبية. بالطريقة ذاتها، من شأن افتراض إمكانية النقل المباشر لأنواع من المحافظة ازدهرت في التربة الأمريكية إلى بريطانيا أن يكون ساذجاً ومنافياً للسلوك المحافظ. ولأن أكثرية أولئك الذين باتوا يعرفون بأنهم محافظون جدد أمريكيون، ثمة قدر مفهوم من المقاومة في صفوف المحافظين البريطانيين للاعتقاد بوجود أشياء كثيرة يمكن تعلمها من فكر المحافظين الجدد. والصعوبات الحتمية التي واجهها التحالف في الحرب على الإرهاب زادت من حدة الخصومة بين البعض تجاه الفكر الأمريكي عموماً، وتجاه أولئك المعروفين بأنهم محافظون جدد خصوصاً.

غير أن ما تغفله مثل هذه الخصومة هي العلاقة المباشرة بين التفكير المعاصر للمحافظين الجدد وبين تقاليد بريطانيا السياسية الخاصة. لو كان كاننغ، بالمرستون، أو تشيرتشل على قيد الحياة اليوم لسارعوا إلى الإقرار بأن سياساتهم وخططهم منفَّذة بأيدي بول ولفوفيتز، دونالد رمسفلد وجورج بوش. لعل من الأكثر أهمية أنهم كانوا سيرون أن المبادئ التي اعتمدوها في قيادة بريطانيا باتت الآن معتمدة ومفعَّلة من جانب الولايات المتحدة.

لقد جادل الصحفي الليبرالي جوناثان فريدلاند Jonathan Freedland في كتابه استرجعوا الثورة بقوة قائلاً: «إن على البريطانيين أن يفهموا أن بُنى أمريكا السياسية وما يدعمها من أمزجة ديمقراطية صُنعت، جميعاً في المملكة المتحدة». وقد زعم أن السمات المميزة للحياة العامة الأمريكية كانت من ثمار فكر جون لوك وتوم بين Tom Paine. ثم أكد أن الوقت قد حان ليبادر البريطانيون إلى استعادة تراثهم والإمساك من جديد بشيء من الحركية الديمقراطية التي سبق للفلاسفة الإنجليز أن أضفوها على أمريكا إرثاً. وقد أشار فريدلاند إلى أن البريطانيين حين يتعلمون من أمريكا، إنما هم يتعلمون من ماضيهم بالذات. تلك هي القصة مع المحافظين الجدد.

❖ ❖ ❖

حين يصل الأمر إلى السياسة الخارجية نرى أن الرد المعاصر للمحافظين الجدد على العالم المضطرب يردد أصداء المقاربة المحافظة المتنورة لرجالات الدولة البريطانيين السابقين. ليس فقط من حيث الأفعال والتحركات بل وعلى مستوى المبادئ أيضاً.

يمكف المحافظون الجدد المعاصرون على صياغة فكرهم فيما يخص السياسة الخارجية بطريقة متميزة عن كل من السياسة الواقعية المتبرئة من المبادئ لدى المحافظين الآخرين من جهة، والليبرالية الطوباوية الحالمة من جهة ثانية. إنهم يسلمون، مثل أكثر أهل اليمين، بضرورة استخدام القوة لدى التعرض للتهديد، بحماقة التعامل مع القوى المعادية للديمقراطية بالقدر نفسه من اللباقة المعتمدة في التعامل مع القوى الساعية إلى إشاعة الديمقراطية، وبتعذر الاستغناء عن الدولة القومية كوحدة سياسية تجعل السلطة خاضعة للمحاسبة من ناحية وفعالة من ناحية ثانية.

في جميع هذه المناحي نجدهم مختلفين عن اليسار الطوباوي الحالم الذي يتوهم أن التفاوض خير بحد ذاته بدلاً من أن يكون سبيلاً إلى هدف، أن القوة غير مشروعة ما لم تكن متمتعة بمباركة دولية شاملة، أن الدولة القومية بنية هيكلية رجعية تقف حجر عثرة في طريق الإدارة التقدمية العابرة للحدود القومية، وأن الغرب إن هو إلا كيان قائم على نوع من المساومة الأخلاقية لا يحق له أن يعد قيمه متفوقة على قيم خصومه.

❖ ❖ ❖

أما النقطة التي يفترق عندها المحافظون الجدد عن واقعيي المحافظة التقليدية فمتمثلة بحرصهم على صيانة مبادئ التنوير الليبرالية في إدارة الشؤون الخارجية. يؤمن المحافظون الجدد بأن جزءاً مفتاحياً من الدفاع عن المصلحة القومية يجسده الدفاع عن قيم الديمقراطية لدى أمم الغرب.

لذا فإن المحافظين الجدد أكثر من الواقعيين المحافظين نزوعاً إلى إقرار عمليات التدخل لدعم القوى الديمقراطية أو التوجهات الليبرالية أو الحيلولة دون الفظاعات الاستبدادية. وفيما يقول الواقعيون إن مثل هذا التمسك وصفة للتطاول وانتهاك سيادة الدول، يرى المحافظون الجدد أن الغرب سيواجه عدداً أقل من التهديدات إذا ما اضطلع بدور راعي الديمقراطية في الخارج بدلاً من السماح للأعداء بالاحتشاد، وللأصدقاء بالتفرق فالتعرض للاستفراد، وللخصوم بشم رائحة الضعف. أضف إلى ذلك أن المحافظين الجدد يؤمنون بأن نجاة الأمة وقوتها تستندان إلى الأسس الأخلاقية. فتطهير السياسة الخارجية من الأخلاقية لن يكون خيانة لأنبل دوافع الغرب وحسب، بل سيشكل نسفاً لجملة مرتكزات حيويته المستمرة.

جملة هذه الأحاسيس الحدسية والدوافع المتجذرة متجلية بوضوح في أفعال رجالات دولة بريطانيين مثل كاننغ، بالمرستون، وتشيرتشل. وكما سبق لنا أن رأينا فإن الثلاثة، جميعاً، لم يترددوا في إصدار الأوامر القاضية بالاستخدام الجريء للقوة في معارك الحرب على الطغيان والاستبداد.

ضمن كاننغ أن تبقى بريطانيا، في السنوات التي أعقبت زوال نابليون، محتفظة بتفوقها العسكري ولا سيما من خلال اعتماد برنامج فعال على صعيد بناء البوارج الحربية. وقوة سلاح البحرية الملكية تم نشرها لخدمة قضية الحرية في العالم الجديد، حيث ساهمت السفن البريطانية في تمكين أمم أمريكا اللاتينية من خلع نير الحكم الاسباني المستبد والمتعسف. أما مبدأ مونرو، الذي أعلنت الولايات المتحدة بموجبه عن ضرورة إبقاء الأمريكتين في منأى عن الاستعمار الكولونيالي الأوربي، فلم يصبح ممكناً إلا بفضل القوة البحرية البريطانية.

وُظفت تلك القوة في دعم الليبرالية على القارة الأوربية، وأُرسل الأسطول البريطاني إلى لشبونة في 1823 لدعم عاهل البرتغال الدستوري في صراعه مع ابنه الأصغر المستبد المدعوم من جانب الرجعيين الفرنسيين.

ثم جاء مولى كاننغ، الكونت الرديف بالمرستون، ليستأنف المسيرة من النقطة التي كان ولي نعمته قد تركها فيها. فعلى امتداد حياته المهنية الطويلة في احتراف السياسة البريطانية، تلك الحياة التي نقلته من حزب المحافظين إلى حزب العمال فإلى رئاسة الوزارة، بقي الرجل رجل دولة متشدداً وقوياً إلى أقصى درجات التصور الممكنة. غير أن استعداده لنشر البوارج الحربية تعزيزاً لدبلوماسيته كان متواكباً مع رؤيا ليبرالية عدت قوة بريطانيا سلاحاً في خدمة الخير.

كان بالمرستون سعيداً بالتدخل في اسبانيا والبرتغال دعماً لملوك ليبراليين ضد عواهل مستبدين، بإحداث قعقعة السيوف فوق بلدان الأراضي المنخفضة لمساعدة الملكية الدستورية الوليدة في بلجيكا وتمكينها من ترسيخ أقدامها تحت مظلة جاراتها الأقوى، وبالتحرك الحازم في الشرق الأوسط ضد المشاغب المدعوم فرنسياً، محمد علي. وفي كل من هذه الحالات بقي بالمرستون حريصاً على المزاوجة بين نوع من التقويم المتشدد للمصلحة القومية البريطانية من جهة وانحياز عميق الجذور ضد الظلم والاضطهاد من جهة ثانية.

ما لبثت تلك المقاربة أن قادته إلى النزاع مع الولايات المتحدة حول إحدى النقاط، حيث شكل استخدام بالمرستون للقوة البحرية من أجل اعتراض الإتجار بالعبيد مساساً بالمصالح الأمريكية. إلا أن غريم بالمرستون الأكثر ثباتاً واطراداً تمثل بأستاذ السياسة الواقعية، الأمير كلمنس مترنيخ Clemens Metternich، ذلك الوزير الهابسبورغي المتألق. ففي حين كان بالمرستون مدافعاً دائماً عن الدول الصغرى، عن النظام البرلماني الليبرالي، وعن تحرير أوربا، كان مترنيخ نصيراً للأمر الواقع المتمثل بالنظام القديم، عدواً لليبرالية، صديقاً للاستبداد، وحاسباً بارداً لا يعرف معنى الرحمة لمصالح النمسا القومية. قد لا يكون مستغرباً، إذن، أنه كان واحداً ممن حظوا بإعجاب هنري كسنجر. أو أن نزعة الشك الكلبية القائمة على العقل البارد وحده لدى الدكتور كيسنجر عنت أن سياسته الخارجية أصبحت موضوعاً لانتقاد المحافظين الجدد.

كانت المقاربة التي تبناها بالمرستون وكاننغ، بالطبع، نتاج موقع بريطانيا الاستراتيجي الخاص في القرن التاسع عشر. غير أن بريطانيا ظلت، حتى بعد فقدان الوضع المهيمن في القرن العشرين، تنتج قادة كانت مهارتهم السياسية راسخة الجذور في تراث كاننغ وبالمرستون، ومتناغمة مع ما نطلق عليه الآن اسم المحافظة الجديدة.

يبرز ونستون تشيرتشل بروزاً غير عادي بوصفه زعيماً سياسياً تمتع برؤيا مكنته من المطالبة بالتحلي باليقظة إزاء أخطار باتت تهدد الحرية حين فضل آخرون تبني موقف الإنكار أو الاسترضاء. إن سجله الحافل في الثلاثينيات بوصفه منتقداً بعيد النظر للنازية وشجبه للتضحية بتشيكوسلوفاكيا في ميونيخ أكسباه احتقار واقعيي العصر المحافظين. إلا أن تشيرتشل أدرك، كما يفعل محافظو اليوم الجدد أيضاً، أن الغرب لا يستطيع أن يبقى متفرجاً حين يبادر الاستبداد إلى نشر جناحيه. فأي إخفاق في التصدي للعدوان لا يتمخض إلا عن تشجيع المعتدي الذي يتحرى الضعف والدسيسة في تقدمه. فقط دَعْمُ الديمقراطية، حيثما تعرضت للتهديد، يستطيع أن يوفر الأمن الفعلي. حتى بعد القتال جنباً إلى جنب مع روسيا ستالين لدحر النازية، كان تشيرتشل بين أوائل المحذرين من مخاطر الشيوعية العدوانية في خطابه المعروف عن الستار الحديدي.

غير أن هزيمة الشيوعية تعين عليها أن تنتظر رئاسة وزارة سياسية أخرى يوصي سجلها بوضعها في خانة المحافظين الجدد – إنها مارغريت تاتشر. ومع أن سجل الليدي تاتشر على صعيد السياسة الخارجية متميز بحوادث استرضاء غير قليلة، لعل أبرزها التنازلات الكامنة في الاتفاقية الإنجليزية – الإيرلندية المقدمة للإرهاب، والتسليم المتفاوض عليه لهونغ كونغ إلى الصين الشيوعية، فإن غرائزها الأساسية العميقة كانت محافظة جديدة. كلما استطاعت التغلب على، أو تحييد، مشورة وزارة الخارجية لديها، كانت تبدي تصميماً ساهم في دفع عجلة الحرية إلى الأمام.

شكلت حرب جزر الفوكلاند، وقد خيضت رغم محاولات وزير خارجيتها بالذات الرامية إلى تمكين الأرجنتين من الاستفادة من العدوان، نقطة انعطاف في

ثمانينيات القرن العشرين. شكلت دليلاً على تصميم جيل جديد من القادة في الغرب على الكفاح دفاعاً عن مصالحهم وقيمهم. تم رفع راية حق الشعوب في تقرير المصير فوق أرخبيل بعيد في أقاصي الزوايا الجنوبية للمحيط الأطلسي، فجرى توجيه رسالة صريحة إلى العالم كله. لم تكتف حرب الفوكلاند بإبراز نوع جديد من الثقة من جانب بريطانيا، بل وأدت أيضاً إلى تعجيل عملية انهيار الطغمة الدكتاتورية الأرجنتينية وإطلاق سيرورة الدومينو الهادئة في أمريكا الجنوبية، تلك السيرورة التي شهدت حلول سلسلة من الأنظمة الديمقراطية محل أشكال الحكم المتسلط.

على أهميتها، لم تكن حرب الفوكلاند، على أي حال، معركة العصر الفاصلة. إن الحرب ضد الشيوعية هي التي اضطلعت فيها مارغريت تاتشر بدور استثنائي الأهمية. في حين أن شخصيات سياسية بريطانية أخرى كانت ميالة إلى الغمز من قناة خطاب رونالد ريغان القائم على مقولة «إمبراطورية الشر» المعادية للشيوعية، كانت السيدة تاتشر ترى بوضوح حقيقة التهديد الأساسي العميق المتمثل بالشيوعية. أجازت سلسلة من فعاليات التضامن الرمزية مع القوى الديمقراطية في أوربا الشرقية، إذ أوفدت وزيراً لتقديم آيات احترامها أمام قبر القس البولوني المنشق الأب جيرزي بوبيوزسكو Jerzy Popieuszko الذي كانت قوات الأمن البولونية قد اغتالته. أيدت مشروع الرئيس ريغان القاضي بنشر صواريخ كروز وبيرشنغ في أوربا، في حدث انعطافي معبر عن تصميم الغرب على التعجيل بانهيار النظام الشيوعي. كذلك تصدت تاتشر لقوى الاسترضاء، للتكافؤ الأخلاقي – المعنوي، لأصحاب شعار رفاقة الطريق داخل بريطانيا، كل الوقت من منطلق السخرية المألوفة.

من المأساوي على أكثر من صعيد أن تكون الإدارة المحافظة التي حلت محل إدارتها قد بادرت إلى التخلي عن موقفها المبدئي من السياسة الخارجية. يبقى تاريخ السياسة المحافظة البريطانية في تسعينيات القرن العشرين زاخراً بالصفحات المظلمة. حملت آيات الاندفاع في طريق تقليص الإنفاق الدفاعي، الإخفاق في التصدي للإبادة في كل من البلقان وأفريقيا، والافتقار إلى البراعة في معالجة

موضوع هونغ كونغ، مجتمعة، رسالة لا لبس فيها تشي بالتعب، بالضعف، وبالانسحاب أو القعود. كانت رسالة لم تفد إلا في تشجيع نمو التهديدات الكوكبية التي نواجهها الآن.

إذا لم يفض التخلي عن مبادئ يمكن وصفها بالمحافظة الجديدة إلا إلى إقحام بريطانيا في بحر من المتاعب على صعيد السياسة الخارجية، بعد أن عيشت أحلى ساعات بريطانيا في السياسة الخارجية في ظل ألوان محافظة جديدة، فإن من المتوقع لصعود المحافظين الجدد في أمريكا أن يتواكب مع نوع من الإحياء والبعث لنمط تفكير مشابه في بريطانيا. غير أن اللافت هو أن قلة فقط من الساسة أو الكتّاب البريطانيين في صفوف اليمين مستعدة لتثبيت شارة أو شعار المحافظين الجدد على ياقات ستراتهم. أما أولئك المرشحون أكثر للتحدث بلغة المحافظين الجدد في بريطانيا المعاصرة فهم في صف اليسار، حيث يجري استخدام العبارة كشكولاً يتسع لجميع أشكال الشجب لأي محافظ معقول التشدد.

قد نكون مبالغين في المطالبة إذا توقعنا من العاملين في ميدان السياسة ممارسة الحساسية اللغوية والدقة التعبيرية في زحمة حمى المعركة الإيديولوجية، غير أن التشوش الذي يميز استهزاء كثيرين من اليسار بعبارة «محافظين جدد» يعني أنهم قد أفرغوها عملياً من كل معنى. أي أمريكي يكون أكثر من مؤيد معتدل للرئيس بوش يوصم بأنه محافظ جديد. ثمة أشخاص محافظون تقليديون لا يستسيغون بل ولديهم نفور إيجابي بالفعل إزاء تمسك المحافظين الجدد بتوسيع دائرة الديمقراطية، مثل صقر وزارة الخارجية جون بولتن، يُعدُّون محافظين جدد لا لشيء إلا لأنهم ليسوا على يسار الرئيس كلنتون. لقد أصبح استخدام عبارة المحافظة الجديدة مرادفة لعبارة محافظة متطرفة سمة مميزة للخطاب اليساري الراهن.

أقدم روبن كوك Robin Cook، مثلاً، على تحميل فريق من «المحافظين الجدد الأصوليين» مسؤولية الكارثة المقيمة في الشرق الأوسط في مقالة كتبها لجريدة الإندبندنت يوم 21/ أيار/ مايو/ 2004. سعى السيد كوك، نشداناً للتأثير البلاغي، إلى جمع كلمتين بُغْبُغين في عبارة واحدة. من الواضح أنه لم يبال قط

بحقيقة أن من شبه المستحيل تصور ولو محافظ جديد واحد، أمريكي أو غير أمريكي، يكون أصولياً دينياً في الوقت نفسه – وإن كان هؤلاء الأصوليون طرفاً مهماً من أطراف الائتلاف السياسي للرئيس جورج دبليو. بوش. أولئك الساسة الأمريكيون الميالون إلى تبني نوع من القراءة الحرفية للنصوص المقدسة ينزعون إلى أن يكونوا محافظين من طينة مختلفة عن طينة المحافظين الجدد.

غير أن هذه اللونيات تتجاوز شخصيات مثل السيد كوك، ممن يهتمون أكثر بفعالية أي هجوم بدلاً من دقته. غير أن المفارقة هي أن سياسياً يسعد بإدانة الإدارة الأمريكية على عجزها عن تقدير نقاط الدبلوماسية الناعمة حق قدرها يكون هو نفسه أعمى إزاء التفاصيل، اللونيات، والأمور ذات الحساسية العالية.

مع أن للسيد كوك، كوزير خارجية سابق مخلوع ومعارض لحرب الخليج، مَوّاله الخاص به يغنيه على هواه، فإنه بعيد جداً عن أن يكون وحده في ولعه الشديد باستخدام عبارة محافظة جديدة وصمة عار رائجة لوصف أي محافظ شب عن الطوق.

في نيسان/ ابريل 2004 أرسل ثلاثة من وزراء بلير السابقين: آلان ميلبورن Alan Milborn، ستفن بايرز Stephen Byers، وبيتر ماندلسن Peter Mandelson مقالة مشتركة إلى الفارديان دفاعاً عن الدستور الأوربي الجديد. وعلى الرغم من أن زخم كلامهم جاء منصباً كلياً على الوحدة الأوربية أو الاندماج الأوربي، والوزراء الثلاثة كانوا جميعاً، مؤيدين لدور بلير في الحرب العراقية، فإنهم اختاروا، دون تردد، أن يصفوا، بل ويدينوا، أي معارضة لمعاهدة الاتحاد الأوربي الجديدة على أنها معارضة «محافظة جديدة». من الواضح أن الثلاثة كانوا يشعرون بأن العبارة لا تقف عند الإيحاء بالتطرف فقط، بل وبأنها قادرة على توجيه نفخة كبريت إلى خصومهم. غير أن التهمة جاءت، على أي حال، في غير مكانها.

حاول الوزراء السابقون الثلاثة أن يجادلوا زاعمين أن معارضة المحافظين الجدد العدائية لدستور الاتحاد الأوربي، نابعة من النزعة الانعزالية. فخصوم المزيد من

الاندماج الأوربي، المحافظون الجدد، كانوا متهمين بأنهم يريدون «ترك البلقان يحترق، الحروب الأفريقية تستعر، والسلطة الفلسطينية تُحرم من المساعدة».

لا شيء يمنع وجود خصوم لدستور الاتحاد الأوربي ممن يريدون كل تلك الأشياء. غير أنهم ليسوا محافظين جدداً، بالتحديد، إذا كانوا يتبنون مثل هذا الموقف الانعزالي. فما يميز المحافظين الجدد هو استعدادهم للتدخل في حين يبقى الآخرون، يميناً ويساراً، ميالين إلى اختيار موقف المتفرج. المحافظة الجديدة والانعزالية متناقضتان تناقض النزعة النقدية والنزعة الجماعية، إذ نشأت الأولى في معارضة الثانية.

قد يكون تعريف المحافظة الجديدة غائماً في العديد من العقول البريطانية، إلا أن ما يساعد هذان المثالان على إلقاء الضوء عليه هو الطابع السُمّي للعبارة، بمقدار ما يتعلق الأمر بالفاعلين السياسيين على جبهة اليسار بالتأكيد.

مع أن هناك شيئاً من التهور والعسف في الأسلوب المعتمد لإضفاء الألوان المحافظة الجديدة على أي يميني يريد اليسارُ أبْلَسَتَه، فإن هناك أيضاً نوعاً من الحماس يصاحب هجمات اليسار على المحافظين الجدد، حماساً يتطلب التحليل.

على صفحات الغارديان والإندبندنت، أو في برامج البي. بي. سي. يتم التعامل مع المحافظة الجديدة على أنها ظاهرة فريدة من حيث إثارة القلق، ومع المحافظين الجدد على أنهم مخلوقات خطرة على نحو استثنائي.



كانت إحدى اللازمات المتكررة متمثلة بإضفاء نوع من التأثير الخبيث في السياسة الأمريكية على عصابة محافظين جدد ذات سلسلة من الصفات المزعجة. [انظر مقالات بوت، بروكس، وموراﻓﺘﺸﻚ. المحرر]. يُزعم أن المحافظين الجدد يتمتعون بممارسة قدر مفرط، وغير مستحق، من السلطة، أنهم يمارسونها في الخفاء، أنهم ينشطون مثل عصابة مافيا محكمة البناء، أنهم ضللوا وسائل

الإعلام، وأن لديهم جدول أعمال خفياً يقضي بوضع مصالح إسرائيل قبل مصالح أمريكا، أو قبل مصالح العالم كله في الحقيقة.

هذه التهم جميعها وُجهت من جانب البي. بي. سي. في حلقة خاصة بعنوان حزب الحرب من برنامج بانوراما عُرضت يوم 18 أيار/ مايو 2003. ومن نافل القول أنها جميعاً تنحرف انحرافاً خطراً يقربها من خطاب الماضي الانتقامي المعادي للسامية.

تزخر وسائل الإعلام بالاعتقاد بأن اليهود يمارسون قدراً غير معقول وغير مسوغ من السلطة والنفوذ، بأنهم «متلاحمون» في السعي إلى مصالحهم الخاصة، وبأنهم موالون لـ«شعبهم» في إسرائيل أكثر من البلد الذي يحملون جواز سفره. مثل هذا الاعتقاد اعتقاد معاد للسامية بامتياز، ومن شأن بعث مثل هذا التحامل القديم في التغطية الإعلامية لأخبار المحافظين الجدد أن يكون مصدر قَدْر استثنائي من القلق.

لعل أحد التوجهات الرئيسية الأخرى لمعاداة السامية هو الإصرار على أن اليهود يعيشون بشروط وضعها آخرون لهم في العصر الوسيط أخذ هذا التحامل شكل فرض الغيتوات (الأحياء المعزولة المغلقة). عاش اليهود على المصابرة ولكن في ظل شروط مرسومة في أمكنة أخرى. مازال التحامل حياً إلى يومنا عبر إصرار البعض بعناد، على أن اليهود يشغلون فضاءات خصصها لهم آخرون.

تحديداً، ثمة نزوع معين لدى البعض في جبهة اليسار إلى حصر التعاطف مع اليهود، أفراداً وقضايا، بأولئك الذين يؤيدون وضع اليهود كضحايا، متضرعين، أو حلفاء للحركات الثورية المتطرفة. أما حين يكون اليهود ناجحين، أقوياء الشخصية، واثقين بالذات، أو محافظين، وهذا أسوأ شيء، فإنهم ينتقلون، مجازياً، إلى ما وراء الحد الفاصل. يمكن رؤية بعض المعارضة المحمومة التي توحي بها نزعة المحافظة الجديدة على أنه غضب اليسار حين يجد شخصيات ثقافية يهودية، مثل نورمان بودهورتز أو بول ولفوفيتز، متبنية مواقف محافظة.

ولكن أشكال الشجب والاتهام الفعالة التي تستثيرها المحافظة الجديدة تتجاوز الحنق اليساري على أولئك الذين كانوا يُعَدُّون مضمونين سلفاً قد تجرؤوا على التفكير المستقل. فصفوف المحافظين الجدد تضم، آخر المطاف، عدداً كبيراً وكبيراً جداً من الشخصيات، بمن فيهم كاتب هذه السطور، التي تتبع عقائد غير العقيدة اليهودية. أما السبب العميق الكامن وراء استثارة المحافظة الجديدة مثل هذه المعارضة الضارية فهو مدى الصعوبة التي تسببها لليسار. إنها – المحافظة الجديدة – الخصم الإيديولوجي الأقوى الذي يواجهه اليسار اليوم.

تسوق المحافظة الجديدة تحدياً استثنائي القوة لليسار لأنها تجمع بين مناشدة المبادئ الأخلاقية من ناحية وبين صيغة محددة من صيغ فهم الطبيعة الإنسانية من ناحية ثانية. كان اليمين القديم يفهم الطبيعة الإنسانية، ولكنه غالباً ما كان ينحدر إلى مهاوي نزعة الشك الكلبية لدى صياغة الخطط والسياسات. أما اليسار الجديد فقد أقدم على طرح سياسات وخطط ملهمة، غير أنها ما لبثت أن أصبحت إما جامدة أو استبدادية لأنها أخفقت في أخذ الشخصية الفردية والواقع الاجتماعي بنظر الاعتبار.

في الشؤون الخارجية تتعالى المحافظة الجديدة، كما سبق أن قيل، على محدوديات الواقعية الكلبية القائمة على نزعة الشك والمثالية التعددية. فيما مضى كان اليسار قادراً على حرمان خيارات السياسة الخارجية المحافظة من المشروعية عبر القول بأن ساسة اليمين ظلوا حريصين، عن عمد، على التبرؤ من الأخلاق. بصراحة شديدة، كان سهلاً على اليسار لَعْنُ الحكومات المحافظة السابقة، مثل حكومتي نكسون وهيث، على التودد إلى أنظمة استبدادية «صديقة» مثل النظامين التشيلي والصيني. إن ممارسي سياسة خارجية محافظين مثل كيسنجر صاروا أهدافاً سهلة في النقاشات العامة، قابلين للتصوير الكاريكاتوري بسهولة بوصفهم أناساً يضعون النفط، صفقات الأسلحة، الزبائن الأثرياء، والاستقرار، قبل حقوق الإنسان والمبادئ السامية.

ولأن المحافظين الجدد يضعون حقوق الإنسان، الديمقراطية، والمبادئ الليبرالية في قلب رؤيتهم للسياسة الخارجية، استشاط اليساريون غضباً لأنهم لم يعودوا محتكرين لخطاب القيم.

ما يجعل هذه الخسارة ذات شأن بالنسبة إلى اليسار هو أن المحافظين الجدد يوفرون إطاراً للدفاع عن هذه القيم وتوسيعها، إطاراً لم تستطع نزعتهم المادية المثالوية، ولن تستطيع، أن توفره. فمن انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى الإطاحة البطيئة بالنزعة التسلطية في أمريكا اللاتينية، كان قادة من اليمين، عبر إبداء التصميم والعمل في تحالفات مع دول قومية مستقلة، هم الذين فازوا بمكاسب ملموسة لصالح الحرية. أما اليسار فلا يطيق الضربتين التوأمين لضياع احتكار الموقع الأخلاقي الأعلى من جهة، وللبرهنة على أنه كان على خطأ في ميدان الممارسة العملية من جهة ثانية. لقد نجحت المحافظة الجديدة في تحقيق الأمرين، كليهما، مما يجعلها هدفاً لهجوم استثنائي السمية وفريد البشاعة. لا يستطيع اليسار أن يسمح لها بالسيادة.

ليس إصرار المحافظين الجدد على إدراج القيم المتنورة في صلب السياسة الخارجية إلا انعكاساً لجانب آخر، أعمق، من جوانب الرؤية المحافظة الجديدة، جانب يضع عقبة بالغة الصعوبة أمام اليسار. على نحو شبه بديهي، كانت للمحافظة الجديدة، تقليدياً، مشكلة مع الحداثة.

ظل السياسيون والمفكرون في ضفة اليمين يميلون إلى تفضيل الحنين الماضوي، النوستالجي، على النزعة التفاؤلية. ثمة كانت ريبة عميقة الجذور إزاء الديمقراطية لدى بعض أهل اليمين الأوربي، ممن كانوا يحاولون فرض قيود دستورية على أشكال التعبير عن الإرادة الشعبية. يمينيون آخرون بدوا مترددين وضبابيين بشأن النمو الاقتصادي، ولاسيما فيما يتعلق بتأثير تدمير النظام الرأسمالي الخلاق في الاستقرار الاجتماعي. وكان فريق ثالث من جبهة اليمين دائباً على التعبير عن عدم ارتياحه لنمو التنوع في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وخصوصاً عبر نشوء وتطور كيانات سياسية متعددة الأعراق. كل هذه التوجهات

أتاحت لليسار فرصة حصر اليمين في زاوية متطلعة إلى الخلف وتصوير المحافظين على أنهم ضعيفو التجهيز على صعيد التعامل مع تحديات المستقبل. غير أن المحافظين الجدد ليسوا متأثرين سلباً بالكثير من النواقص وأشكال العجز التي يواجهها يمينيون آخرون.

نشأت المحافظة الجديدة وتطورت، بوصفها فلسفة من ناحية وممارسة سياسية من ناحية ثانية، استجابة للديمقراطية والحداثة. إنها تهلل للاثنتين، على أنهما من ثمار الإبداع الإنساني، بدلاً من النظر إليهما بقلق مشحون بالكآبة.

ينهل المحافظون الجدد، كما سنرى، من معين حكمة الماضي في عملية إضفاء المعنى على التحديات الجديدة. غير أن في مزاج المحافظ الجديد وموقفه بالذات ثمة نوع من الارتياح إلى الديمقراطية يميزه (ها) عن غيره (ها) من معشر اليمين. إن ميزة فهم العالم الحديث تلك هي التي تجعل المحافظة الجديدة ليس فقط سلة ملائمة من المبادئ الصالحة لفن السياسة المعاصر، بل ودليلاً مفيداً بالنسبة إلى أولئك الذين يطمحون إلى تحديث اليمين في أوربا أيضاً.

تمتد جذور أكثرية الأحزاب اليمينية في أوربا إلى العرش أو المذبح (البلاط الملكي أو الكنيسة) أو إلى الاثنين معاً كما هو حال المحافظين في بريطانيا. رغم جميع جهودها التحديثية اللاحقة، ظلت أكثرية الأحزاب المحافظة في العالم القديم منطوية على عنصر ما قبل ديمقراطي في حامضها النووي. سواء أكان احتفاظاً بعقيدة اجتماعية كاثوليكية من جانب الديمقراطيين المسيحيين في كل من إيطاليا وألمانيا، أم تمسكاً بالآثار الموروثة عن النظام الملكي كما يفعل المحافظون البريطانيون والإسبان، هناك عنصر مما قبل الحداثة في بنية اليمين الأوربي.

ثمة جملة المآزق التي فرضتها أحداث ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين على يمين القارة الأوربية، تعقِّد الصورة. فالدور الذي اضطلع به حكام تسلطيون محافظون في تيسير صعود الفاشية، أو في التعاون مع النازية في كل من ألمانيا، إيطاليا، اسبانيا، فرنسا، والأراضي المنخفضة، يطرح أسئلة صعبة. ما زالت مواقف

اليمين المتباينة في فرنسا من حكومة فيشي تؤثر في السياسة الحالية، كما نستطيع أن نرى من طبيعة الانقسام بين الديغوليين واللوبينيين (أتباع لوبين). وهذا الانشقاق لا يزيد الصدوع الحاصلة في اليمين الفرنسي إلا تعقيداً، وهي صدوع وصراعات حول مسألة المشروعية التي تعود إلى عصر الثورات. طالما عشش في اليمين الفرنسي نمط تفكير معاد للتنوير، نمط تفكير كان له أثر عميق وخبيث أو مشؤوم في قطاعات واسعة من التيار المحافظ في القارة الأوربية. أما اليمين الأمريكي، ولاسيما المحافظون الجدد، فليس، على النقيض من ذلك، مكبلاً بالطريقة ذاتها. ومع أن هناك عناصر مماثلة في اليمين الأمريكي – ولاسيما من يعدون أنفسهم محافظين قدامى (من العصر الحجري) ويعارضون المحافظين الجدد، ومن يرتابون إزاء أي تطور اجتماعي منذ النهضة وأي تغيير سياسي منذ سقوط الاتحاد – يبقى المزاج العام السائد في نمط التفكير المحافظ الأمريكي مستنداً إلى الإيمان بقيم ديمقراطية، جمهورية. شهد المحافظون الأمريكيون وما زالوا يشهدون اختلافات عميقة وحيوية حول ميزان القوة داخل النظام الاتحادي غير أن هناك ثقة غريزية بسيادة الشعب، وهي ثقة ذات جذور أعمق مما هي في قطاعات كثيرة من اليمين الأوربي. يظل التفاؤل بقدرة الإنسان هو الموقف المحافظ السائد في أمريكا، أما في أوربا فإن القَدَرية هي التي تحكم النظرة إلى حال البشر.

ومثل هذه النظرة القَدَرية تشكل عبئاً متزايد الثقل على كاهل اليمين الأوربي. تعرض الإذعان للعديد من المؤسسات التي أسبغت صفة الشرعية على اليمين للتلاشي السريع خلال السنوات العشرين الأخيرة. فالكنيسة، العائلة، والنخب الاجتماعية التقليدية لم تعد تمارس النفوذ الذي كانت تتمتع به قبل جيل واحد فقط. أدى انهيار النظام الشيوعي أيضاً إلى إضعاف لحمة التماسك لدى اليمين الأوربي، حارماً إياه من التهديد الذي كان يحشر التقليديين والعناصر الأكثر ليبرالية تحت مظلة واحدة.

كثيرون من اليمين البريطاني سارعوا إلى ملء الفضاء الذي كان مشغولاً بيقينيات قديمة، بمخاوف جديدة وخصومات تمت إعادة إيقاد نارها. من المدهش أن

تجمع المحافظين البريطانيين دائب على الأفول منذ 1990 وقد ظلت لهجة كلامهم منذ ذلك التاريخ مشحونة عموماً بالشكوى والحقد. فكل من الوسطية البائخة والخائبة لجون ميجر John Major وتجارة الرعب الكلبية التي احترفتها الديلي ميل أخفقتا في تزويد المحافظين البريطانيين برؤيا دافئة، جذابة، ملهمة، وقوية. إن اليمين البريطاني بحاجة إلى تحديث نظريتها وممارستها، ولاسيما إلى تطوير رد مقنع على جملة الأسئلة التي يطرحها مجتمع أغنى تنوعاً وأكثر تطلباً. من شأن المحافظة الجديدة أن تنطوي على قيمة لا تُقدَّر بثمن في هذه العملية. فنزعتها التفاؤلية واليسر الذي يسم تهليل المحافظين الجدد لمجتمع مؤلف من مستهلكين حديثين، يستطيعان أن يمكّنا المحافظين البريطانيين من التغير.

تمثل أحد نجاحات اليمين في بريطانيا خلال السنوات العشرين الأخيرة بالتحرير الاقتصادي لملايين العمال ممن باتوا الآن متوفرين على الثروة، ومتمتعين بالثقة الذاتية غير الملتبسة، حتى يسيروا في الطريق التي اعتمدها المستهلكون الأمريكيون منذ سنوات. باتت الأذواق ديمقراطية، وكما نستطيع أن نلاحظ في تنامي أعداد التلفزيونات الفضائية، امتلاك السيارات، والإنفاق على تحسين أحوال البيوت، فإن الذوق الديمقراطي هو ذوق أطلسي تأكيداً من حيث الشكل.

من بواعث الأسف لدى الكثير من المحافظين البريطانيين والأوربيين التقليديين أن الثروة الشخصية المتنامية لدى العمال قد أفضت إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات التي يعدونها نتاجات مبتذلة أفرزتها الثقافة الأمريكية. ولكن أي يمين بعيد النظر لن يتردد في الترحيب برسوخ الذوق الشعبي في الطعام، في الملبس، وفي أسباب الترفيه، على أنه توبيخ لطهرية اليسار المتجهمة.

إن تفاؤل المحافظة الجديدة وتطوره متواكباً مع إلباس الذوق ثوباً ديمقراطياً أمريكياً خاصاً يمكنانها من مساعدة البريطانيين والأوربيين على اجتراح سياسة حصيفة تناسب العصر.

لأن كثيرين من المحافظين الجدد بدؤوا حياتهم في صفوف اليسار المفعم بالأمل ثم ما لبثوا أن هاجروا إلى مواقع اليمين، نجدهم متوفرين على نوع غريزي من الفهم للحاجة إلى الوعد والرؤيا في السياسة الحديثة. يدرك المحافظون الجدد، في حين كثيرين من المحافظين يخفقون في إدراك، سبب بقاء كل من جي. إف. كي JFK (كندي) أو كلمنت آتليClement Attlee في خانة الأبطال الشعبيين. إنهم يدركون أن مفتاح السياسة الحديثة هو القدرة على منح الأمة إحساساً بوجود هدف مشترك مفعم بنبل الفكر وكرم الروح. إن النقطة التي يفترق عندها المحافظون الجدد عن اليسار هي نقطة الرصد التي تمكن الأوائل من إدراك الأخطار الكامنة في النزعة الطوباوية ومن امتلاك التصميم على عدم السماح بإعادة صياغة الطبيعة الإنسانية وفقاً لرؤى وأحلام مفرطة في عظمتها وجلالها. إلا أن المحافظين الجدد يعلمون أن اليمين سيخسر، وبجدارة، إذا أخفق في إضفاء إحساس بهدف قومي نبيل على السياسة وبقي حاصراً مناشدته إما بالمصلحة الأنانية الاقتصادية أو بحُزْمة من الهموم القطاعية الضيقة.

إن شرط مناشدة الغرائز الأفضل لدى البشر واضح وضوح الشمس، بطبيعة الحال، في ميدان السياسة الخارجية المحافظة الجديدة. فالمحافظون الجدد يدركون أن السياسة الخارجية، في أي دولة حديثة، لم تعد مسألة تخص نخباً عاكفة على احتساب المصالح، بل هي عائدة إلى أنظمة ديمقراطية ملتزمة بقضايا. لا بد من كسب التأييد للسياسة الخارجية، ومن صيانة هذا التأييد، عن طريق صياغة رؤيا فن إدارة السياسة والحكم وتنفيذه ببراعة.

مع اعتراف المحافظين الجدد بأن على القادة أن يكونوا مؤهلين للوصول إلى قلوب الأمة جنباً إلى جنب مع عقولها حين يكون الأمر متعلقاً بالسياسة الخارجية، فإن نفاذ البصيرة لا يقف عند هذا الحد. فالمحافظون الجدد يسلمون أيضاً بأن الإيمان بالتدبير الجماعي، في ظل المجتمعات الديمقراطية الحديثة، هو أمر أكثر من مسألة حساب الربح من جانب الأطراف المستفيدة. ثمة نُبل في مجتمع يسعى إلى نشر المكاسب على أوسع نطاق ممكن. ذلك هو ما يجعل المحافظين الجدد يؤمنون

غريزياً بحسنات الحكم القوي بمقدار ما يسلمون بأهمية نظام الإدارة المحدود. والأمران مترابطان بطبيعة الحال لأن مرجعية الحكم تبقى متوقفة على تجنب التدخل الحكومي المفرط. غير أن عاملاً آخر يلقي بثقله في نمط تفكير المحافظين الجدد.

كان محافظون جدد من نمط (عضو مجلس الشيوخ النيويوركي) دانييل باتريك موينهان أصحاب الأصوات الطليعية التي سلطت الضوء على احتمال تحول نظام الرفاه إلى عامل حث واهتراء لتلك المواصفات التي تشكل ركيزة أي مجتمع معافى وسليم. فتأسيس البيليك إنترست على يد إرفنغ كرستول ودانييل بل Daniel Bell في الستينيات ما لبث أن قاد إلى مراجعة جذرية لدولة الرفاه وإلى وضع حدود لنموها. أدرك المحافظون الجدد أن أسلم طرق الخروج من أَسْر الفقر بالنسبة إلى أي مواطن تمر عبر غرس جملة من الفضائل مثل الحصافة، العمل الدؤوب، الإخلاص الزوجي، والأمانة في المعاملات الاجتماعية. كانت قابلية أي دولة رفاه تقليدية لتقويض تلك الفضائل – عن طريق دعم الكسل مالياً، تبرئة الناس من عجزهم الخاص، استحداث حوافز شاذة ناسفة لاستقرار العائلة – مصدر قلق أوائل المحافظين الجدد. وإصلاح سياسة الرفاه في التسعينيات، في كل من أمريكا وبريطانيا، يعكس جوهر نمط التفكير لدى المحافظين الجدد. وبتبنيهم لتلك الإصلاحات التحق المحافظون الجدد بركب تطوير خطط وسياسات جديدة حول الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع، خطط وسياسات رامية إلى تناول هذه المشكلات ومعالجتها من جذورها. لقد انطوى عمل تشارلز موراي وجيمس كيو. ولسُن على التأثير في صانعي القرار السياسي وصولاً إلى العاملين الميدانيين من أمثال رودي جيولياني، مايكل هوارد، وفرانك فيلدFrank Field، مع المساهمة في إحداث انعطاف في اتجاه الموجة بعد سنوات من الاتحاد الليبرالي بالأعذار المبررة للسلوك الإجرامي.

إن تأكيد المحافظين الجدد للثقافة السياسية التي تحض على الفضيلة يعكس الآلية الجوهرية الكامنة في صلب نمط تفكير المحافظين الجدد. من جهة

يحرص المحافظون الجدد على التناغم مع متطلبات الحداثة وعلى التلاؤم مع الثقافة الديمقراطية الجماهيرية. غير أنهم يعلمون أيضا، من جهة ثانية، أن أ ي مجتمع حديث ناجع يستند إلى مواطنين حاصلين ومحافظين على فضائل استنبطها أكثر المفكرين السياسيين عمقاً في التاريخ. مازال أفضل سبل فهم وحكم العالم الجديد الذي نعيش فيه الآن جميعاً هو، بنظر المحافظين الجدد، الالتزام الصارم بفكر كُتاب ينتمون إلى تراث محافظ واضح. تتضافر كتابات أرسطوطاليس عما يصنع مواطناً صالحاً وكياناً سياسياً مستقراً، أفكار توسيديدس عن سياسة القوة وفن الحكم، ورؤى مفكري النهضة الذين كانوا يعدون «الفضائل الجمهورية» لروما القديمة جديرة بالتكرار، لإغناء الذخر الفكري للمحافظين الجدد، مثلها مثل دروس المدنية والتحضر المتجذرة في معشوقة إرفنغ كرستول جين أوستن وجملة الملاحظات حول الديمقراطية نفسها التي أطلقها الكسيس دوتوكفيل للمرة الأولى.

تبقى القدرة على تحقيق التوازن بين دروس التاريخ ومتطلبات العصر، على استخلاص العبر من الماضي حول الطبيعة الإنسانية غير المتغيرة، والمبادرة من ثم إلى تطبيقها ببراعة على الأنظمة الديمقراطية الشعبية الحديثة، تبقى مثل هذه القدرة كامنة في صلب المحافظة الجديدة. فمجرد إدراك مدى فرادة وقيمة ديمقراطياتنا الليبرالية الراهنة تاريخياً، يشحن المحافظين الجدد تصميماً على الدفاع عنها. مثل ذلك التصميم ليس جلياً دائماً لدى مفكرين وممارسين آخرين على الصعيد السياسي. تمتع المحافظون الجدد بفهم أكثر دقة ونفاذاً لمخاطر الشيوعية مقارنة بأكثرية المحافظين في عقود الستينيات، السبعينيات والثمانينيات، وهم يتمتعون الآن بإحساس أكثر حدة فيما يخص جملة الأخطار الكامنة في الإرهاب الأصولي الإسلامي. بمقدور مجتمعات مثل مجتمعنا في بريطانيا أن تحقق قدراً أكبر من النجاح عبر اعتماد صرامة المحافظين الجدد على صعيد التنبه إلى التهديدات التي نواجهها راهناً.

ثمة وجه آخر للمحافظة الجديدة، وجه يتعين على أي يمين أوربي حديث أن يقلده — أعني وجهها المتمثل بالقدرة على الاستيعاب، على الاحتضان، على الشمول.

من المدهش أن أكثر كبار المفكرين المحافظين الجدد لا ينحدرون من تلك الجماعات التي كانت تقليدياً ترفد حزب الجمهوريين في الولايات المتحدة. قام اليمين في أمريكا تقليدياً على عنصر البروتستانت الأنجلو - ساكسون من البيض على المستوى القيادي. إلا أن قادة الفكر المحافظ الجديد يميلون إلى ألا يكونوا من الواصب WASP. إنهم في الغالب يهود مثل كرستول وبودهورتز، أو كاثوليك مثل جورج فيغل، دانييل باتريك موينهان، رتشارد جون نيوهاس، ومايكل نوفاك. نظراً لمجيئهم من جماعات درجت تقليدياً على تأييد الديمقراطيين، فإن المحافظين الجدد قد نفخوا الروح من جديد في النزعة الجمهورية وأعادوا تكييفها بما ينسجم مع أمريكا متزايدة التنوع باطراد. يستطيع اليمين الأوربي، الذي وجد نفسه مؤخراً في مواجهة مشكلة التكيف مع التنوع الاجتماعي، أن يتعلم من تجربة اليمين الأمريكي الذي نجح في التسامي على الدوائر السياسية التقليدية عبر مناشدة قيم مشتركة.

هناك موضوع آخر يمكن للأوربيين أن يتعلموه من المحافظين الجدد - أعني أهمية النمو الاقتصادي. فمن كتابات إرون ستلزر إلى سياسات رونالد ريغان وخططه، ثمة توجه نحو النمو الاقتصادي يشكل حجر زاوية في تفكير المحافظين الجدد السياسي. بوصفها فلسفة سياسية متناغمة مع عصرنا الديمقراطي، تعترف المحافظة الجديدة، غريزياً، بالأهمية التي يعلقها المواطنون الحديثون على تحقيق النمو وتستجيب بدفء لتطلعات معظم الناخبين الحالمين بإغناء حيواتهم [انظر مقالة كارلين باومان، المحرر]. فيما يكون المحافظون الأوربيون ميالين إلى الاكتفاء إما بالحماية الاقتصادية أو بالاستقرار السعري البسيط، نجد المحافظين الجدد متمتعين بنظرة تتجاوز مثل هذه الحسابات ذات التوجه التجاري وتخاطب أمنيات جماهير المواطنين. ونظراً للحالة البائسة التي وقعت فيها الاقتصادات الأوربية - القارية، بأكثريتها، في فخ اليورو، فإن وسيلةً ترسخ الحماية وتؤلّه استقرار الأسعار، وهما من حسنات السياسة المؤيدة للنمو، قد لا تكون بحاجة إلى تأكيد بالنسبة إلى اليمين الأوربي.

حقاً، ثمة أشياء كثيرة، وكثيرة جداً، يستطيع المحافظون الأوربيون، والبريطانيون أن يتعلموها من أي حركة محافظة تكون حديثة، في حين أنها تعد موروثة عن الماضي: من أي حركة تكون واثقة من نفسها فكرياً، في حين أنها تُعد هامشية قاحلة؛ من أي حركة تزخر بالتفاؤل والرؤيا، في حين أنها تُعد أصواتاً للخوف والريبة الكلبية: وقبل كل شيء من أي حركة تكون مفعمة بالحياة في التصدي لجملة تحديات عصرنا الكبرى في حين أن كثيرين في أوربا يفضلون عزلة الجُبْن وهزيمة الذات.

بالنسبة إلى بريطانيا خصوصاً، تعني المحافظة الجديدة استعادة الأفضل، الأكثر تفاؤلاً، الأقوى التزاماً، والأوسع انفتاحاً من تراثنا المحافظ الخاص بنا. لا بد للحماسة التي تميز شجب اليسار المعاصر في بريطانيا للمحافظة الجديدة من أن يدفع كل محافظ بريطاني إلى التساؤل عما يجعل الخصوم السياسيين راغبين في إبعاد المحافظين عن الفلسفة. ألا تعكس لغتُهم قلقَهم الشديد من احتمال صيرورة المحافظة البريطانية سليمة، حيوية، شعبية، وقوية مثل نظيرتها الأمريكية؟ أولا ينبغي لذلك أن يكون شيئاً يتوق إليه أفضل من في صف المحافظة البريطانية؟

آفاق المحافظة الجديدة في ألمانيا

قد يكون من الصعب تصور مكان أقل ترحيباً بالمحافظة الجديدة من ألمانيا... فألمانيا اليوم، ربما أكثر من فرنسا، قد باتت مفرطة الحساسية إزاء استخدام القوة الأمريكية.

جفري غِدْمَن

آفاق المحافظة الجديدة في ألمانيا

جفري غدمن

يزعم إرفنغ كرستول أن «لا شيء مثل المحافظة الجديدة في أوربا». إنه على صواب. ثمة شبكة صغيرة من الكتاب ومثقفي السياسة الموالين لـ أمريكا ممن تجتذبهم أفكار المحافظين الجدد. غير أن البيئة تبقى بيئة غير مرحِّبة بالنسبة إلى المحافظة الجديدة بحد ذاتها. قد يكون من الصعب تصور مكان أقل ترحيباً من ألمانيا. كيف استجابت ألمانيا لسياسات جورج دبليو. بوش الخارجية المحافظة الجديدة في السنوات الأربع الأخيرة؟ هل هناك أي قاعدة، مهما كانت متواضعة، مناسبة لأفكار «قناعة» المحافظين الجدد؟

ظل الجدل حول المحافظة الجديدة في ألمانيا على امتداد العامين الأخيرين، كما هو الحال في الأمكنة الأخرى من أوربا، غارقاً في بحر من الغموض جراء وسواس الانشغال بالسؤال عن هوية المحافظين الجدد بدلاً من البحث عما يفكرون به، في المقام الأول.

سأكتفي بذكر اسم ولفوفيتز Ich sage nur Wolfowitz. ذلك هو ما قالته مواطنة غاضبة لمعلقين لجريدة يمين الوسط المعروفة دي فلت اليومية خلال دردشة جرت على متن أحد القطارات في العام الماضي. لعل المرأة شعرت، على ما يبدو، أن تلك الكلمات الأربع كانت كافية للتعبير عن سخطها على أمريكا اليوم. ذات يوم سألني أحد كبار رجال الأعمال بهدوء، بعد أن ألقيت محاضرة في فرانكفورت حول العراق، عما إذا كان اليهود هم المسؤولين عن السياسة الخارجية الأمريكية الرامية إلى إزاحة صدام حسين عن السلطة. يتحدث أحد المعلقين الألمان عن «شوفينية سائبة "طليقة"»، «صهيونية يمينية»، «مادية خالصة»، و«فوضى دائمة» في

الشرق الأوسط. تكتب الفايناتشال تايمز دويتشلاند: «ما زالت شهية ولفوفيتز مفتوحة... رغم البؤس العسكري في العراق».

راقب الجدل الألماني الدائر حول المحافظين الجدد فتحصل على انطباع يؤكد أن لنظريات المؤامرة لدى لندون لا روش قدراً من الصدقية وأن تصنيفات الجزيرة[يعني قناة الجزيرة الفضائية – المعرب] تبدو معقولة. وريث آل هابسبورغ أوتو فون هابسبورغ Otto Von Habsburg الذي مثل حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي البافاري (CSU) في البرلمان الأوربي، قال لأحد المراسلين إن البنتاغون قد أصبح «مؤسسة يهودية».

ليست المحافظة الجديدة بنظر الألمان سوى خليط «كوكتيل» عجيب. إنها مزيج من الواقعية الجمهورية (برنت سكوكروف)، من العداء لـ بوش (بول كروغمان)، من العداء للعولمة والرأسمالية (مايكل مور)، من العداء للسامية (بات بوكانان)، ومن العداء لـ أمريكا (سوزان سونتاغ). من المؤكد أن هذه التوجهات، وهي حاضرة جميعاً قبل حرب العراق، تساعد على تفسير انهيار النظرة الإيجابية إلى الولايات المتحدة في أوربا كلها طولاً وعرضاً. فقط واحد من كل خمسة كان قد عبر عن ثقته بأن من شأن الولايات المتحدة أن تعالج شؤون العالم بمسؤولية.

ثمة كتب زاخرة بالشتائم ضد الولايات المتحدة واستصغار الثقافة الأمريكية طارت شعبية في الأعوام الأخيرة. هناك كتاب بعنوان كتاب الولايات المتحدة الأسود Schwarzluch USA بقلم الصحفي النمساوي إرك فراي Eric Frey هو سجل مؤلف من 497 صفحة لجرائم أمريكا عبر التاريخ. لا يحاول المؤلف أن يخفي احتقاره لمحافظي أمريكا الجدد ولنفوذهم في رئاسة بوش. يقول فراي: «لقد أصبحت [الولايات المتحدة] في عهد جورج دبليو. بوش تهديداً للسلم العالمي». اكتشف استطلاع حديث للمفوضية الأوربية أن أكثرية مواطني الاتحاد الأوربي يتبنون هذه النظرة. كيف وصلنا إلى هنا؟

قد يعود الأمر جزئياً إلى وجود تباينات في الرأي حول الخيارات السياسية التي أقدمت عليها إدارة بوش خلال السنوات القليلة الماضية. فالولايات المتحدة وأوربا اختلفتا حول معاهدة كيوتو، حول محكمة الجنايات الدولية، حول العراق، وحول قضايا مهمة أخرى. وقد يعود في جزء منه أيضاً إلى تدهور الدبلوماسية الشعبية الأمريكية. استسلمت أمريكا في حرب الأفكار. بات أقرب أصدقاء أمريكا، في الحقيقة، كثيري الشكوى من أننا لم نعد نبادر إلى اقتحام ساحة المعركة.

وفي جزء ثالث منه، يعود هذا الصدع المتنامي اتساعاً بين الولايات المتحدة وأوربا إلى تقويمات ومواقف متباينة من استخدام القوة. وهذه التباينات ليست، بالطبع، جديدة على أي حال. ولا يدعو إلى أي استغراب أن تكون عبارة «محافظ جديد» عبارة أخرى تفيد ببساطة معنى «صقر»، عبارة ذات معنى سلبي بحد ذاتها في الأوساط السياسية القيادية على القارة. فثقافة الاسترضاء ذات جذور قوية في أوربا.

قطعت الجمهورية الاتحادية شوطاً طويلاً منذ سقوط جدار برلين قبل خمسة عشر عاماً على طريق التكيف مع واقعي القوة والمسؤولية. ثمة قوات ألمانية في البوسنة وكوسوفو. إنها تقاتل كتفاً إلى كتف مع الأمريكيين في أفغانستان. ومع ذلك فإن ثقافة ألمانيا السياسية تبقى مثقلة بعبء كبير من التوجهات السلامية. معظم الألمان يرون الحرب على الإرهاب على أنها قضية فرض قانون، لا مشكلة سياسة خارجية تستدعي حلولاً عسكرية.

قد يكون من العسير التقاط مدى صعوبة ضرورة ظهور جملة السياسات الخارجية الطموحة استراتيجياً لإدارة بوش بغيضة بنظر حليف مثل ألمانيا. فألمانيا اليوم بلد متوسط الحجم، قوة غير نووية وبدون مقعد دائم في مجلس الأمن. يواجه البلد حشداً من التحديات الاقتصادية المهمة، وهي تحديات هيكلية الطبيعة، وأزمة سكانية (ديمغرافية) داهمة. إنفاقه الدفاعي اليوم، من حيث نسبته المئوية إلى إجمالي الناتج القومي، يواكب نظيره في اللوكسمبورغ. أضف إلى هذا موروث حربين عالميتين والمحرقة (الهولوكوست)، فتكتشف أن من غير العسير تقدير الأسباب الكامنة وراء نزوع الألمان إلى استبعاد فكرة التدخلات العسكرية

الكوكبية، فكرة مخططات استراتيجية عظمى، وفكرة احتمال إعادة تشكيل الشرق الأوسط الأكبر. ما زالت ألمانيا في أول طريق الخروج من قوقعة الحرب الباردة.

تبقى أولويات السياسة الخارجية اليوم، في الحقيقة، إقليمية بالدرجة الأولى: إذابة اتحاد أوربي موسع في بوتقة واحدة، اعتماد دستور أوربي، تطوير سياسة دفاعية وأمنية أوربية، التعاون مع روسيا، والسهر على معالجة جملة المشكلات المقيمة في البلقان. إن أدوات برلين على صعيد السياسة الخارجية هي أدوات مدنية واقتصادية في المقام الأول. إن أساليبها تعددية في الغالب. قد يكون من الطبيعي أن تبدو أمريكا واثقة، مندفعة، دائبة على اتباع جدول أعمال كوكبي ومهددة للأمر الواقع، لعنة شيطانية بنظر هذا النوع من الثقافة السياسية. إن نقاشات اليوم تذكرنا بالصدوع التي شهدها التحالف الأطلسي خلال رئاسة رونالد ريغان. فخطاب إمبراطورية الشر للأخير تعرض للسخرية بطريقة مشابهة إلى حد كبير للشجب الذي قوبل به خطاب محور الشر للرئيس بوش. ريغان أيضاً، اتُهم بأنه لم يكن إلا منظراً إيديولوجياً خطراً وساذجاً. دأب المنتقدون على اتهام ريغان، كما يفعلون الآن مع الولايات المتحدة، بجريمة تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، بجريمة عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وبجريمة جر العالم إلى أتون حرب هرمجدونية مدمّرة.

ثمة مع ذلك شيء واحد في أوربا لم يكن رونالد ريغان مضطراً لمعالجته. فألمانيا اليوم قد باتت، ربما أكثر حتى من فرنسا، مفرطة الحساسية إزاء استخدام القوة الأمريكية. ربما ينبغي لهذا ألا يكون مستغرباً بعد توحيد ألمانيا. خلافاً لحال فرنسا، كانت ألمانيا قد تعرضت للتقسيم وعاشت مقسمة على امتداد أربعة عقود، إضافة إلى أنها بقيت أيضاً عاجزة عن اتباع سياسة خارجية مستقلة خلال الحرب الباردة. ربما وقع الأمريكيون في خطأ الاستخفاف بالسخط الذي من شأن مثل تلك التبعية أن تتمخض عنه. كثيرون من الألمان باتوا الآن مسكونين بلهفة ملموسة إلى التحرر.

حملت إحدى لافتات حملة الانتخابات البرلمانية الأوربية لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي PDS ، خَلَف الحزب الشيوعي الألماني الشرقي القديم، عبارة: «جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة، لا تحت مظلة الولايات المتحدة!» إنها فكرة لها جاذبيتها. وهي جزء من التيار الرئيسي. ثمة ديمقراطي مسيحي بارز يقول إن ألمانيا لم تعد راغبة في أن تُعامل بوصفها «تابع سلبي» للولايات المتحدة. إن تشدد المحافظين الجدد في تأكيد قوة أمريكا ومكانتها الفريدة في العالم يسلط الضوء على الاختلال الحاصل في ميزان القوة بين أمريكا وأوربا. إنه يزيد من الإحباط الناجم عن الضعف الألماني وعن هواجس احتمال خضوع ألمانيا لهيمنة الولايات المتحدة. وماذا عن أحد ردود الأفعال؟ إذا كان الأمريكيون أقوى، فإن الألمان أغنى خُلقاً وتطوراً على الأقل.

ليس محافظو أمريكا الجدد، بنظر المجلة الأسبوعية الشعبية شتيرن، إلا «إمبرياليين». وبنظر الفاينانشال تايمز دويتشلاند ليست السياسة الخارجية المحافظة الجديدة إلا سياسة خارجية قائمة على النزعة الأحادية وهجمات التكنولوجيا المتطورة الخاطفة. ظل أولريخ ويكرت Ulrich Wickert ، وهو ضيف مزمن على الشبكات التلفزيونية، يحذر من توجهات بوش المتطرفة بُعيد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. كان يقول إن بوش وبن لادن يتقاسمان «أنماطاً فكرية متشابهة». ثمة اشتراكي ديمقراطي مرموق يلصق ببوش وصمة «محافظ جديد متعصب» مسؤول عن استثارة «انتفاضة شاملة للعالم».

لم تكن اللهجة الخطابية لدى المحافظين البارزين مختلفة كثيراً. صحيح أن أنجيلا ميركل Angela Merkel ، رئيسة الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU)، حاولت كبح جماح نزعة العداء لـ أمريكا، وثمة آخرون سعوا إلى التخفيف من الهجمات العنيفة، المسعورة على المحافظين الجدد في أمريكا، غير أن التيار الرئيسي لا يزال يسير في اتجاه مغاير. كتب بيتر بوينش Peter Boenisch ، وقد سبق له أن كان متحدثاً باسم حكومة المستشار المسيحي الديمقراطي هلموت كولHelmut Kohl ورئيساً لتحرير الجريدة اليومية ذات الانتشار الجماهيري بلد

زايتونغ، قبل الحرب العراقية، يقول إن أمريكا بوش والمحافظين الجدد لم تعد أمريكا التي يستطيع بوينش أن يثق بها. اختتم كلامه عاتباً على صدام الحضارات وهو يقول: «أمريكا بوش ليست أمريكتي!»

إذا كانت ألمانيا تجد صعوبة في استساغة سياسات المحافظين الجدد الأمريكيين الخارجية، فقد يكون الأمر عائداً إلى حقيقة كون هذه السياسات دائبة بالتحديد على تأكيد تلك المناحي في التفكير الأمريكي التي تتنافر بحدة مع نزاعات وأذواق الثقافة السياسية الألمانية الحديثة. فالمحافظة الجديدة قد لا تكون آخر المطاف، برأي كرستول، سوى إحدى صيغ المحافظة، إلا أنها تبقى أيضاً «من طينة أمريكية». وما هذه الطينة؟ تشتمل، كما يقول كرستول على التفاؤل، على رغبة تقليص الضرائب ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، على حب عميق للوطن، على شك بأي حكومة عالمية، وعلى التزام بدفاع جبار. بعبارات أخرى، إن المحافظة الجديدة أمريكية جداً من حيث الجوهر. ولعلها النقيض المباشر مئة بالمئة لألمانيا اليوم.

من المؤكد أن النزعة التفاؤلية ليست متحايثة مع روح العصر (Zeitgeist). فنزعة التفاؤل لم تكن، حسب استطلاعات الرأي، دارجة في ألمانيا منذ عقد من الزمن على الأقل. ثمة استطلاع لغالوب في العام الماضي اكتشف أن الألمان يتفوقون على الأمريكيين بهامش اثنين إلى واحد على صعيد الاتصاف بالنزعة المتشائمة فيما يخص المستقبل. ليست الولايات المتحدة بنظر الألمان إلا مجتمعاً فظاً وغليظاً، قائماً على «الاستخدام والصرف من الخدمة»: يبقى الألمان أشد قلقاً من الأمريكيين بشأن توفر فرص العمل (32 المئة مقابل 19 بالمئة). ينطوي توسيع الاتحاد الأوربي، وهو مشروع ذو بعد تاريخي، على مقدار من القلق يفوق مقدار الأمل. فرئيس ألمانيا الجديد هورست كوهلر Horst Kohler يقر بأنه «مندهش من تفاؤل بولونيا، جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، مقارنة بالمزاج السائد لدى مواطنيه في ألمانيا».

والحبل على الجرار. اكتشف استطلاع بارومتري أوربي حديث أن ثلاثة من كل أربعة ألمان يقولون إنهم غير راضين عن حيواتهم. يقول أحد كبار المصرفيين إنه «لم يسبق له قط أن عاش مثل هذا التشاؤم العميق». وقد سبق للمستشار السابق هلموت شميدت Helmut Schmidt أن شكا من أن الألمان أصبحوا «أبطالاً عالميين» في الشكوى والتذمر. لا شيء من هذا جديد. فمنذ سنوات والألمان دائبون على القول بأنهم أساتذة في الشكوى، ولكنهم يشكون «على مستوى رفيع جداً» إشارة إلى حقيقة أن أكثرية الألمان الساحقة تعيش حياة سعيدة، ذات أسبوع عمل قصير، إجازات طويلة، ومكاسب رفاه سخية.

قد تكون هذه العلة مرحلة لن يلبث الألمان أن يتحرروا منها قريباً. أما النزعة التفاؤلية التي تبدو جزءاً من الطينة الأمريكية، تلك النزعة المفعمة بالأمل التي يؤكدها ويهلل لها المحافظون الجدد فتبدو شبه مستحيلة في ألمانيا في المستقبل المنظور. ينطبق الشيء نفسه على مواقف الألمان من خفض الضرائب، من النمو الاقتصادي، من النزعة الوطنية، ومن نظام الحكم العالمي.

مرة أقدم أحد الكتاب البريطانيين على رواية قصة رحلته الأولى إلى أمريكا. كان جالساً في مقهى على شاطئ البحر حين مر زورق شراعي "يخت" جميل أمامه. وفيما كان الكاتب عاكفاً على التأمل، عاد النادل الأمريكي الشاب إلى الطاولة حاملاً قهوته وهو يصرخ دون أن يخفي حماسته: «يا للوغد! ما الذي يوجب جعله أهلاً لمثل هذا الشيء الجميل؟ سيأتي يوم أمتلك فيه واحداً من هذه الزوارق!» يميل الأمريكيون إلى الاهتمام برؤية الكعكة الاقتصادية وهي تنمو. في حين يميل الأوربيون إلى الاهتمام بجملة القواعد والتشريعات التي تضمن اقتسام الكعكة بالتساوي. مؤخراً تلقيت دعوة إلى ندوة في دسلدورف طرحتْ سؤال: «هل الاقتصاد الأنجلو – ساكسوني مناسب لألمانيا؟» ما أكثر أولئك الذين لا يملون من تكرار هذا السؤال!

يضطلع الحسَد في ألمانيا بدور أكبر مما يضطلع به في الولايات المتحدة. تكون الحكومة الكبيرة أكثر قبولاً بما لا يقاس. تبقى الدولة حامية القيم

الاجتماعية وحارسة مواطنيها. يدعوها الأمريكيون: «العم سام» ويراها الألمان: «الدولة الأب». ظل الحزب الديمقراطي وهو الحزب المؤيد للسوق في ألمانيا، الذي نادراً ما يحصل على أكثر من 10 بالمئة من الأصوات، ولسنوات عديدة، دائباً على المطالبة بإلغاء القيود، بخفض الضرائب، وبخطط اقتصادية دافعة لعجلة النمو، ولكن عبثاً أغلب الأحيان.

شارك حزب (FDP) هذا كطرف أصغر حزبَ هلموت كول المعروف الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) خلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 1998. ثمة ليبراليون اقتصاديون، إصلاحيون حقيقيون مثل وزير الاقتصاد السابق في الحزب الديمقراطي الحر، أوتو لامبزدورف Otto Lambsdorff، بذلوا جهوداً كبيرة. قبل ست سنوات علق لامبزدورف قائلاً بسخرية إن ألمانيا بلد فيه ما يقرب من أربعة ملايين عاطل عن العمل، ولكنك لن تستطيع فيه أن تشتري لتراً من الحليب أيام الأحد. اليوم زاد تعداد العاطلين عن العمل حتى أصبح 4.5 مليوناً. غير أن سوق العمالة يبقى مكبلاً بقيود الانضباط، وساعات العمل تظل محدودة. ومع أن برلين تعاني من نسبة بطالة تصل إلى 18 بالمئة فإنك لن تستطيع ابتياع الحليب أيام الأحد في هذه المدينة.

هناك جدل حول الإصلاح الاقتصادي. هناك مؤيدون للتحديث في سائر الأحزاب الرئيسية. غير أن دعاة الإصلاح، بمن فيهم حتى الأكثر جرأة، يشعرون بأنهم ملزمون بأن يرددوا، كما لو كانوا يرددون أحد الشعارات، أنهم لا يؤيدون «أوضاعاً أمريكية» ولا نشوء «مجتمع الدفع بالمرفق». تموت الفكرة الاشتراكية في ألمانيا ببطء، ليس ثمة أي مارغريت تاتشر في الأفق.

أي تصويت لصالح خفض الضرائب هو تصويت ضد «العدالة الاجتماعية». ثمة احتضان شامل لـ«اقتصاد السوق الاجتماعي». للشك بالأسواق جذور عميقة. لدى ترجمة كتاب مايكل نوفاك روح الرأسمالية الديمقراطية، للمرة الأولى إلى اللغة الألمانية، توجس الناشرون من التأثير السلبي لكلمة «الرأسمالية».

تحرص المحافظة الجديدة على احتضان النزعة الوطنية. أقله لم يعد موضوع النزعة الوطنية محظوراً في ألمانيا. كان هلموت كول، فيما كان لا يزال في المنصب، قد بدأ يدعو إلى نقاش أكثر انفتاحاً للمسألة. ويقول غيرهارد شرويدر اليوم إن الألمان يطورون شعوراً وطنياً سليماً، ناضجاً، وبعيداً عن ذلك النوع القائم على التلويح بالبيارق والصراخ: «عليهم!» ثمة في الحقيقة، ما يشير إلى أن الجيل الأكثر شباباً قد بدأ يفكر على نحو مختلف بكل من الهوية القومية ومحبة الوطن.

لسنوات سادت قومية الدويتش مارك. ذلك كان الاعتزاز الألماني بـ«معجزة» القدرة التنافسية للسلع الألمانية في أسواق العالم وبجبروت العملة الألمانية. راح آخرون يتحدثون عن «وطنية دستورية»، عن ذلك الاعتزاز بنظام الجمهورية الاتحادية الليبرالي، الديمقراطي الذي تأسس بعد الحرب. كانت الحرب العالمية الثانية والمحرقة (الهولوكوست) قد أنزلتا بالألمان العاديين ضربة موجعة وقلبتا حب الوطن إلى ذنب. باتت الوطنية مكافئة لقومية الماضي الخبيثة الجهنمية. في تشرين الأول/أكتوبر 2000، أقر سياسي بارز من الاتحاد المسيحي الديمقراطي، في معرض تعليقه على الاعتزاز المفهوم الذي يشعر به الفرنسيون إزاء بلدهم، بأنه هو نفسه «فخور بكونه ألمانياً». ما لبث هذا التصريح البسيط أن أثار خلافاً وجدلاً (لقد أصبحت المشاعر الوطنية من احتكار حليقي الرؤوس والنازيين الجدد).

بدأ هذا يتغير. غير أن التغيير يأتي بطيئاً. ما زال إقدام رئيس جمهورية ألمانيا الجديد، هورست كوهلر، على قول: «أحب وطني!» يشكل حدثاً. يقول مؤلف كتاب احتل مرتبة الكتاب الأكثر بيعاً بعنوان أرض أبي (عبارة «الوطن الأب أو الأم»، ما زالت أقوى مما ينبغي!)، إنه يجب أن يكون مسموحاً للألمان أن يحبوا بلدهم. يا له من جدل غريب، محرِّف! أغريب، إذن، أن يشعر كثيرون من الألمان بالسخط، بالحسد، وبعدم الارتياح إزاء وطنية الأمريكيين القائمة على التلويح بالبيارق وإطلاق صرخات: «عليهم!»؟

غارقين في بحر من العار، تعلّم الألمان بعد الحرب أن الطريقة المقبولة الوحيدة للسعي إلى تحقيق مصلحتهم القومية هي المبادرة إلى ارتداء ثوب التعددية. سارت ألمانيا في طريق التصالح مع فرنسا، وذابت في بوتقة الأسرة الأوربية. مرة قال بسماركBismarck إنه كثيراً ما سمع كلمة «أوربا» خارجة من أفواه أولئك الراغبين في الحصول على شيء، ولكن دون أن يجرؤوا شخصياً على المطالبة بذلك الشيء.

يقول المؤرخ الألماني هاينريش أوغست فينكلر Heinrich August Winkler اليوم إن دول الاتحاد الأوربي الأعضاء، لم تعد دولاً قومية تقليدية، حتى وإن لم تكن هي نفسها مدركة تماماً لهذه الحقيقة. يرى فينكلر أنها دول فوق قومية، ما بعد كلاسيكية، باشرت ممارسة السياسة على نحو مشترك. ثم يضيف فينكلر: «إن التزامها بالتعددية يعكس تجربتها التاريخية ومصالحها السياسية الراهنة». وهذا صحيح إلى حدود معينة. من المؤكد أنه يعكس طريقة ألمانية في النظر إلى الأمور.

الأمريكيون أيضاً يفضلون، بالطبع، أن يتحركوا مع حلفاء. لسنا معادين غريزياً للتعاون مع المنظمات الدولية، غير أننا عندئذ لا نلبث أن نصل حدوداً. يواصل الألمان التنازل عن مقادير غير اعتيادية من السيادة للمؤسسات فوق القومية. إن بناء أوربا يعزز النفوذ الألماني ويوسع هامش ألمانيا للمناورة. كذلك يميل الألمان إلى الإيمان بقدرة الأمم المتحدة على إدارة شؤون العالم إيماناً شبه راسخ. لعل مجلس الأمن هو الجهاز القادر على المساهمة في لجم الأمريكيين. تلك هي ألمانيا البادئة بارتداء جلباب فرنسا. ليست أمريكية جداً على أي حال. ولعلها ليست محافظة جديدة.

المحافظة الجديدة في أوربا :
نظرة من البرتغال

لا حاجة لاختراع المحافظة الجديدة في أوربا. إنها هناك سلفاً. لا كعقيدة، بالتأكيد. ولكن كتوجه مضمر بين صفوف "الفضائل الصغيرة" التي تهتم بشؤونها الخاصة فتحصل مقابل ذلك على عداء قوي من جانب الثقافة المضادة.

جواو كارلوس إسبادا

المحافظة الجديدة في أوربا : نظرة من البرتغال

جواو كارلوس إسبادا

من الشائع أن إرفنغ كرستول، الذي يعد في أحيان كثيرة «عراب المحافظة الجديدة»، قال إن أي محافظ جديد ليس إلا ليبرالياً صفعه الواقع غدراً. يبدو هذا واصفاً بقدر كبير من الدقة رحلتي الفكرية الخاصة على طريق اكتشاف ظاهرة المحافظة الجديدة. ليست هذه المقالة، في المقام الأول، إلا استذكاراً لهذه الرحلة وتأملاً لها. قد يجدها بعض القراء مُفْرطة في شخصيتها الباعثة على الملل. غير أنه يطيب لي أن أعتقد بأنها قد تفيد أولئك الأوربيين الذين يراودهم، مثلي أنا، شعور بالإعجاب بالثقافة الأنجلو – أمريكية وإحساس بالقلق إزاء نزعة العداء لأمريكا المتنامية في أوربا.

1. السفر إلى أكسفورد

يمكن القول إن هذه الرحلة بدأت خلال أعوامي في أكسفورد التي امتدت من 1990 إلى 1994. كنت أحضر أطروحتي للدكتوراه في الفلسفة تحت إشراف رالف داهرندورف Ralf Dahcrndorf، وأزور كارل بوبر Karl Popper، بمنزله في كنلي، إلى الجنوب من لندن، على نحو منتظم. قد لا أستطيع هنا أن ألخص ما أنا مدين به لهذين الرجلين العظيمين. إلا أنه يكفي أن أقول إن اللورد داهرندورف (وقد كان السير رالف في لقائنا الأول) والسير كارل توليا توجيه تطوري الفكري من نوع من الليبرالية اليسارية المعتدلة إلى ليبرالية طريق وسط (بالمعنى الأوربي لا الأمريكي)، واعية لصعوبات الليبرالية الخاصة. لا أبالغ في التبسيط حين أقول إن اثنتين من هذه الصعوبات كانتا منطويتين على أهمية استثنائية بالنسبة إلي.

يمكن وصف الأولى على أنها مشكلة جون ستوارت مل John Stuart Mill وثمة كم هائل من الدراسات كُتب عن الموضوع. بإيجاز شديد أقول: كنت أتساءل عن مدى كفاية مبدأ واحد بالغ البساطة، لمل، بالفعل، لإبقاء أي مجتمع حر حياً ونشيطاً. وفيما أرى لم يكن السؤال شديد التركيز على حدود تدخل الدولة في حيوات الأفراد. كنت قد تعلمت، ولو ببطء، أن الحكومات تميل إلى إساءة التصرف مع كل ما من شأنه أن يُنجز بنجاح مقبول من قبل المجتمع المدني والمشروع الحر. كان سؤالي، إذن، أخلاقياً بالدرجة الأولى: هل يتعين علينا، حقاً، أن نؤمن بأن كل ما يفعله أي فرد في دائرته الخاصة باق خارج نطاق حكم الآخرين الأخلاقي؟

يبقى هذا، فيما أرى، سؤالاً أخلاقياً جدياً بصرف النظر عما إذا كان متجاوباً مع تفسير مل لمبدئه الخاص أم لا. من الواضح أنه أصبح تفسير التيار الرئيسي لمبدأ مل، تفسيراً يجري تبنيه الآن كما لو كان عقيدة مقدسة جامدة (دوغما) من جانب ثقافتنا العامة، خصوصاً في الأوساط الأكاديمية والإعلامية. هذا الواقع، كما يحلو لإرفنغ كرستول أن يقول، يطرح مشكلات جدية. وهذه المشكلات لا تلبث أن تصبح أكثر جدية وواقعية بالنسبة إلى الأمهات والآباء الشباب الذين يرغبون في تنشئة أولادهم تنشئة صالحة في بيئة غارقة في بحر من النسبية المروَّجة من قبل شاشات التلفزيون ومعلمي المدارس. تلك كانت حالتنا زوجي، غارثا (Garca) وأنا، لدى إقامتنا في أكسفورد مع ابنتينا إيزابيل Isabel وديانا Diana. تعرضت ليبراليتنا للصفع غدراً من جانب هذا الواقع. هل يتعين على الآباء والأمهات أن يكونوا مستعدين لتلقين أولادهم أن كل نمط من أنماط السلوك الشخصي يوازي أي نمط آخر، شرط أن تبقى أنماط السلوك هذه إما أفعالاً تخدم الذات أو أفعالاً قائمة على التوافق المتبادل؟

من المؤكد أن من الممكن القول إن مبدأ مل لا يُلْزمنا بقبول جميع أشكال السلوك على أنها سليمة أخلاقياً. إنه يكتفي بإلزامنا بتحمل أشكال متباينة من التصرفات طوال بقائها بعيدة عن إلحاق الأذى بآخرين. غير أن القضية الأخلاقية

الرئيسية تبقى: هل تستطيع الليبرالية أو الحرية أن تستند إلى مبدأ صامت أساساً فيما يخص فضائل أو مواصفات أي مجتمع حر أو أشخاص أحرار ومسؤولين؟ أميل إلى الشك، وما لبثت شكوكي أن تعززت وأنا عاكف على كتابة أطروحتي للدكتوراه في الفلسفة عن ليبرالية فريدريش إي. هايك واشتراكية رايموند بلانت Rymond Plant، وهي الأطروحة التي نُشرت لاحقاً بعنوان: حقوق المواطنة الاجتماعية: نقد لكل من إف. إي. هايك. ورايموند بلانت (لندن: "سلسلة سينت إنتوني"، نيويورك: مطبعة سينت مارتن، 1995)، مع تقديم اللورد داهرندورف. تعززت هذه الشكوك لدى وقوفي على الصعوبة التي واجهت هايك في سوق حجة أخلاقية ضد كل من النزعتين النسبية والذاتية. وكما حاولت أن أبين في الكتاب المذكور، فإن هايك يعلق أهمية كبيرة على القواعد العامة للسلوك العادل حفاظاً على المجتمع الحر. غير أن أكثرية هذه القواعد لا تبالي، مرة أخرى، إلا بـ«احترام الآخر» (على النقيض من احترام الذات)، إضافة إلى أن تسويغها يميل إلى أن يكون مستنداً فقط إلى الانتقاء الذاتي التطوري. ومع كل الاحترام الواجب لفكر هايك العظيم الذي نهلتُ من معينه بغزارة، لا أظن أن هذا الفكر قد أعطى جواباً مقنعاً لما عددته صعوبتي الأولى في إطار الليبرالية: هل تستطيع الليبرالية أن ترتكز على مبدأ يبقى صامتاً أساساً إزاء جملة فضائل ومواصفات أي مجتمع حر؟

كانت صعوبتي الثانية ذات علاقة بالأولى غير أنها ذات طبيعة أكثر تحديداً. كنت قد قررت الذهاب إلى بريطانيا والتخلي عن موقعي المريح نسبياً في البرتغال – حيث كنت مستشاراً أساسياً لرئيس الجمهورية ماريو شواريز Mario Soares، بسبب إعجابي الشديد بالتراث السياسي الأنجلو – أمريكي – أي ذلك التراث المتميز عن نظيره العائد للقارة الأوربية والذي أعرفه جيداً جداً. سيكون من المتعذر هنا تذكر كل ما تعلمته عن التراث ونمط الحياة الأنجلو – أمريكيين خلال فترة إقامتي في بريطانيا، وفي الولايات المتحدة، فيما بعد. ثمة كان، مرة أخرى، نوع من التنافر بين نظريتي الليبرالية ومعايشتي العملية للواقع. هذا التنافر كان يحيرني.

من تجربة العيش البسيطة في بريطانيا، استطعت أن أكوّن انطباعاً قوياً عن سمة بريطانية مميزة، سمة كانت وما زالت غائبة عن معظم الثقافات القارية، الأوربية الجنوبية على الأقل. يطيب لي أن أعدها نوعاً من الإحساس بالواجب وضبط النفس المتزاوج بلطف مع نوع من الإحساس بالسخرية فيما يخص الذات – نوعاً من الموقف القائم على عدم المبالغة في التعامل الجدي مع الذات ولكن مع الاستعداد للنظر إلى الواجب بجدية، كما كان يحلو لكارل بوبر أن يقول. ومما ينطوي الآن على ما يكفي من الغرابة أن أكثرية الكتابات الأكاديمية عن الحرية والليبرالية التي صادفتها قلما أتت على ذكر هذا الإحساس الأخلاقي المميز للبريطانيين. بدا الأمر كما لو أن فكرة السيد النبيل، الجنتلمان، كانت على الدوام أسطورة ابتُدعت إما من قبل الأجانب أو من أجلهم. غير أنني بقيت مع ذلك قادراً على وصف آلاف التجارب الشخصية لحياتي في بريطانيا، تلك التجارب التي سلّطَتْ الضوء على روح جنتلمانية كامنة في العمق. لماذا كان من شبه المتعذر أن أهتدي إلى كتاب واحد عن النظرية السياسية المعاصرة الخاصة بالجنتلمانية والإحساس الأخلاقي؟ أضف إلى ذلك أنني كنت أحصل على انطباعٍ يشي بأن هذا الصمت عن الجنتلمانية في وسائل الإعلام والمدارس كان مسؤولاً، بهذا الشكل أو ذاك، عن الاهتراء المتدهور الواضح لسلوك الشباب في بريطانيا. مرة أخرى، كانت ليبراليتي النظرية تتعرض للصفع الغادر بيد الواقع.

ثمة بُعْد آخر لهذه الصعوبة الثانية، بُعْد قد يكون من الجدير التلميح إليه الآن، وسوف أعود إليه لاحقاً. يمكن إطلاق اسم سؤال اللورد كوِنْتُون Quinton على هذا البعد. ففي الفصل المكرس للفلسفة السياسية في كتاب تاريخ أكسفور للفلسفة الغربية، يطرح أنتوني كونتون على نفسه السؤال التالي: لماذا تمخَّضت أفكار لوك عن ثورة محافظة في إنجلترا القرن السابع عشر، وعن ثورة معتدلة في أمريكا القرن الثامن عشر، في حين أنها لم تنتج إلا تأثير الكحول في معدة خاوية لحظة عبورها القناة الإنجليزية إلى داخل فرنسا القرن الثامن عشر؟ من شبه المتعذر المبالغة بأهمية هذا السؤال البسيط والبعيد عن التباهي (والبهورة)، الذي سأعود

إليه في هذه المقالة. أما الآن فيكفيني ببساطة أن أقول إن هذا السؤال كان شاغلاً لي على الدوام خلال وجودي في بريطانيا. ثم ما لبثتُ، وعلى نحو تدريجي، أن رحتُ أخمّن أن جزءاً من الجواب يجب البحث عنه خارج نطاق النظرة السياسية، بالتحديد. بدا أن هناك نوعاً من روح الشعب، من المزاج العام، نوعاً من الخليط الغريب من العادات والمواقف والتصرفات التي بدت كما لو كانت مميزة حصراً للشعوب الناطقة بالإنجليزية، إذا استخدمنا عبارة ونستون تشيرتشل الشهيرة. إن ليبراليتي النظرية، أو أي «إية» أخرى ربما، بدت عاجزة عن غرس هذه الروح أو هذا المزاج. ولكن ما السبب الكامن وراء مثل هذه الروح؟

2. المحافظون الجدد: الصلات الأولى

فيما كنت عاكفاً على التصارع مع جملة هذه الأسئلة وقعتُ صدفة على كتاب من تأليف امرأة اسمها غيرترود هملفارب. عنوان الكتاب: عقول فكتورية (نيويورك: كنوبف، 1968. شيكاغو: إيفان آر. دي. 1995). وما زلت أذكر جيداً التأثير الهائل الذي أحدثه فيّ. لا أعلم بدقة كيف اهتديت إلى الكتاب ولماذا. أظن أنني كنت أبحث عن سيرة هملفارب الفكرية للورد آكتون Lord Acton في مكتبة سينت أنتوني الصغيرة في كليتي الأكسفوردية. لم يكن الكتاب عن آكتون موجوداً، غير أنني صادفت كتاب عقول فيكتورية. بدأت قراءته ولم أستطع التوقف حتى النهاية.

هوذا، إذن، كتاب يتحدث عن الإحساس الأخلاقي لدى الشعوب البريطانية والنخب البريطانية في القرن الثامن عشر. هوذا، إذن، كتاب يقول إن مزاجاً عاماً، روحاً شعبية عامة، شكّل ركيزة لبريطانيا الفكتورية، وحظي بتبني حتى مثقفين تقدميين من أمثال جون ستوارت مل. وهوذا، إذن، كتاب يؤكد أن هذا المزاج أو الروح إن هو إلا مزاج أو روح الجنتلمان. «أنا الآن لا أؤمن بشيء غير أنني لست أقل عدم إيمان بالأخلاق... أعني أنني أعيش واموت جنتلماناً إن أمكن». كانت هذه كلمات (الباحث والناقد البريطاني) لسلي ستفن Leslie Stephen بعد التخلي عن

السعي إلى استنباط نظام أخلاقي من الداروينية، كما تذكرتْ هملفارب، بين عدد كبير من أمثلة أخرى (ص: 290).

مباشرة أسرني هذا الكتاب. أخيراً نجح في إفهامي ما كنت أعيشه في بريطانيا. غير أن جميع الرؤى الجديدة تجلب معها مشكلات جديدة. وها هوذا كتاب عقود فكتورية قد جلب لي مشكلة جديدة: الدين. لا أعني أنني كنت ضد الدين. فبعد دراسة عقلانية كارل بوبر النقدية، كنت قد أدركت أن العقلانية العقائدية الجامدة (الدوغمائية) قاهرة للذات ومسؤولة بالفعل عن تفريخ مجتمعات مغلقة – لا مجتمعات مغلقة لا عقلانياً. وهذا مبعث ما يكفي من الدهشة، بل مجتمعات مغلقة عقلانياً. كنت أيضاً قد قرأت توكفيلي الخاص – عن طريق رايموند آرون Raymond Aron، بالمصادفة – وأدركت كيف كان اليعاقبة المعادون للدين قد قادوا فرنسا إلى الكارثة. غير أن خطاب غيرترود هملفارب لم يكن فقط عن التسامح مع الدين من جانب النزعة العقلانية بل وعن الدور النقدي الذي كان الدين قد اضطلع به في بروز مجتمع ليبرالي وتعززه في بريطانيا. متذكرة عمل إيلي هاليفي Elie Halevy، كانت هملفارب تلمح «بطريقة ما» إلى أن أياً من الأنظمة الليبرالية الأكثر استقراراً لم يكن أساساً، أو في المقام الأول، نتاج فلسفة عقلانية بل حصيلة نوعٍ من التزاوج والتوتر بين قطبي الدين والفلسفة. هذا بالذات لم يكن خطاباً فلسفياً، بل هو خطاب تاريخي قائم على التجربة. لا بد لي من أن أقول إن هذا، حسب ما أرى، أدى إلى جعل الأمر أكثر إقناعاً، رغم بقائه إشكالياً، وسوف أعود إليه فيما بعد. للحظة الراهنة هاكم لمسة من لمسات أسلوب هملفارب:

النفعية، الداروينية، الوضعية، العقلانية، النقد الإنجيلي، والنزعة الإنسانية الإلحادية – ما من واحدة من هذه النزعات نجحت لا في تقويض الأخلاق، كما خاف البعض، ولا في توفير «محرك جديد» للأخلاق كما كان يأمل ماكاولي Macaulay وآخرون. تمثل ما أدام الأخلاق الفكتورية جوهرياً بما ألهم بها في البداية – بنوع من النزعة الإنجيلية المتسامحة، البعيدة عن النزعة اليقينية... تلك «النواة المركزية» للحياة الأخلاقية لعلها كانت المركز العصبي للتاريخ الإنجليزي. هنا

بالـذات جـرى التوفيـق بـين الأضـداد غـير القابلـة للتوافـق، جـرت تهدئـة الخـواطر الملتهبـة، تم إسـكات المصـالح والإيـديولوجيات... ليسـت معجـزة إنجلـترا الحديثـة الحقيقية (تعبير هاليفي الشهير) كامنة في أنها نجت من الثورة، بل في كونها قد هضـمت وتمثلـت عـدداً كـبيراً مـن الثـورات الصـناعية، الاقتصـادية، السياسـية، الثقافية، دون الاستعانة بالثورة. (ص:291 و292).

❖ ❖ ❖

ما كـان للقـائي الثـاني بالمحافظـة الجديـدة أن يـأتي منطويـاً علـى قـدر أقـل مـن الإثـارة الدراميـة. وقـد حصـل هـذا صـيف 1995 بشـيكاغو، الـتي كنـت قـد زرتهـا بهدف حضور لقاء سنوي لرابطـة العلوم السياسـية الأمريكيـة. وفـور وصـولي تقريبـاً ذهبت إلى معرض الكتـاب المألوف ووقعت مباشرة على كتاب صادر للتـو: المحافظـة الجديـدة: سيرة ذاتيـة لفكـرة معينـة (نيويـورك: فـري بـرس، 1995)، تـأليف شـخص يدعى إرفنغ كرستول. لم تكـن لـدي أي فكـرة عن أن إرفنـغ كرسـتول وغيرتـرود هملفارب كانا زوجين. كنت أعرف بشيء مـن الضبابية أن كرسـتول كـان رئـيس تحرير مجلة الببليك إنترست الفصلية، الـتي كـان كـل مـن داهرنـدورف وبـوبر قـد أطرياهـا ولكـنني نـادراً مـا قرأتهـا. هـذه الإشـارات كانـت علـى أي حـال، كافيـة، فاشتريت الكتاب.

شـكل هـذا الكتـاب اكتشـافاً حقيقيـاً. قـرأت صـفحاته الـ486 في جلسـة واحـدة تقريباً وفوّتت على نفسـي أكثريـة جلسـات نـدوة رابطـة العلـوم السياسـية الأمريكيـة (APSC). وعلى نحو شبه مباشر اهتديت إلى ديـن المحـافظين الجـدد وأصبحت واثقـاً ثقـة مطلقـة بـأن مـن واجبي أن ألتقـي إرفنـغ كرسـتول وغيرتـرود هملفـارب (اللـذين كنت للتـو قـد علمـت بزواجهمـا، بالمناسـبة، عـبر مقـالات السـيرة الذاتيـة في كتـاب كرستول). من الصـعب، علـى أي حال، أن أقدم اليوم شرحاً لما تـرك أكـبر الأثـر في نفسي من هذا الكتـاب في صيف ذلك العـام (يـذكر، بالمناسـبة، أن الكتـاب نُشـر باللغة البرتغالية في 2003).

ثمة كان، بطبيعة الحال، نوع من القرابة بين مسارينا الفكريين، إذا جاز التعبير، على الرغم من أن خمساً وثلاثين عاماً من الزمن كان يفصل بين مسارهما ومساري أنا. كان كرستول قد انتقل من ثوريته المتطرفة في شبابه إلى مواقع يسار الوسط لاحقاً، وبعد ذلك راوده الشعور القائل بترك اليسار له ولأصدقائه عبر احتضان المزيد من القضايا الثقافية المجنونة واليسارية بدلاً من قيامه هو بترك اليسار والتحرك نحو اليمين. من الصعب العثور على وصف أفضل لمساري الخاص. ثمة كان، مع ذلك، ما هو أكثر من مجرد قرابة بين اثنتين من السير الذاتية في هذا الكتاب.

ثمة كان، أولاً، ذلك الجمع بين نظرة ليبرالية واضحة (بالمعنى الأوربي) إلى الأساسيات – نقد النزعة الطوباوية، الدفاع عن التراث الأنجلو – أمريكي مقابل نظيره الفرنسي، نقد النزعة التسووية – من جهة، ومعارضة قوية للثقافة المضادة التي هي شديدة الندرة لدى ليبراليي أوربا من جهة ثانية. يتألف الجزء الثاني من كتاب المحافظة الجديدة، وهو بعنوان: العرق، الجنس، والعائلة، من ستة فصول مدمرة وكاسحة عن جنون مدارسنا وقنواتنا التلفزيونية – تحديداً ذلك النوع من المشكلات التي كانت تقض مضجع زوجي ومضجعي أنا ونحن في أكسفورد.

ثمة كانت، ثانياً، سلسلة طويلة من الإشارات إلى عدم صلاحية آراء هايك و(ملتون) فريدمان في معركة الأفكار ضد الثقافة المضادة (يبقى الفصل التاسع وهو بعنوان: الرأسمالية، الاشتراكية، والعدمية ضرورياً من هذه الناحية، غير أن هناك فصولاً أخرى غير قليلة). يدفع هذا كرستول إلى تقديم دفاع عن الرأسمالية يكون مختلفاً عن دفاع كل من هايك وفريدمان بمعنى عدم الصمت بشأن الحياة الأخلاقية. على الدوام كانت الرأسمالية، برأي كرستول، معززة بالثقافة والأخلاق – هذه الميزة التي يطلق عليها أحياناً اسم «الأخلاق البرجوازية»، أو «الأخلاق البروتستانية»، أو حتى «التراث اليهودي – المسيحي». حين كانت هذه الأفكار الأخلاقية توافقية بالدرجة الأولى، كان ممكناً، بالطبع، ومغرياً على الصعيد الثقافي والفكري وصف المجتمع الرأسمالي من منطلقات محض ميكانيكية: على

أنه مجتمع قائم على «الخوف من الموت العنيف»، (القتل) (هوبز)، أو مستند إلى «شرور خاصة، خيرات عامة» (ماندلفيل). فقط حين تصبح المرجعيات الأخلاقية موضع جدل وتبدأ بالاهتراء، ننتبه إلى أهميتها. درج رايموند آرون، بالمناسبة، على القول بأننا نحقق أفضل آيات النجاح في التنبه إلى قيمة النمو الاقتصادي – مثلها مثل قيمة الحرية – عندما نبدأ نحس بأننا لا نملكها. يمكن قول الشيء نفسه عن الأخلاق البرجوازية.

إن سؤال: ومن أين تأتي هذه الأخلاق البرجوازية؟ بات الآن شبه حتمي لا مهرب منه تقريباً. لا أظن أن كرستول كان كلي الوضوح حول هذه النقطة. غير أنه كان، فيما أرى، واضحاً إلى حد كبير بشأن نقطة معينة: نقطة أن رأس المال الأخلاقي الداعم للرأسمالية، أو الليبرالية، أو الحرية، ببساطة، ليس من «اختراع» أو «صنع» الليبرالية. على نحو ما كان ذلك الرأسمال الأخلاقي موجوداً ونبتت الرأسمالية من تربته، تدريجياً لا عبر المجابهة. وبالفعل فإن المجتمعات التي كانت فيها الأنظمة الليبرالية الأكثر نجاحاً – المجتمعات الناطقة بالإنجليزية – كانت تلك التي لم تكن فيها مقولتا الحرية ورأس المال الأخلاقي متجابهتين. بعبارة أخرى، من شأن أي نظام ليبرالي أن يكون أكثر نجاحاً بمقدار ما يكون أقل استهدافاً للتفوق – أقل استهدافاً لتدمير جميع الافتراضات والمسلمات ما قبل الليبرالية لا لشيء إلا لأنها لم تكن مستنبطة من مقدمات وفرضيات ليبرالية. (وجهة نظر مشابهة يمكن العثور عليها، بالمناسبة، في كتاب إدموند بورك Edmund Burke: تسويغ للمجتمع الطبيعي وفصل كارل بوبر بعنوان: نحو نظرية تراث عقلانية، في كتابه: تأملات وتفنيدات.

3. العودة إلى أوربا

إذا كان هذا هو هكذا، فإنه يلقي بضوء جديد على ما سبق لي أن أطلقت عليه اسم سؤال اللورد كُونْتُون: لماذا فعلت أفكار لوك فعل الكحول في المعدة الخاوية لحظة عبورها القناة الإنجليزية إلى قلب فرنسا؟ يكمن السبب في تعرض أفكار لوك على القارة لنوع من إعادة التفسير والتأويل وصولاً إلى إلباسها ثوب

مشروع ثوري متطرف صالح لعملية إعادة الهندسة والتصميم الكاملة للمجتمع – على مختلف الأصعدة السياسية، الاجتماعية، والأخلاقية.

أما في بريطانيا وأمريكا فإن أفكار لوك كانت، على النقيض من ذلك، قد تزاوجت ببساطة مع التقاليد البريطانية القديمة القائمة على مبدأ الحكم المحدود. فبدلاً من أن تشكلا مشروعاً لمجتمع جديد وأخلاق جديدة، كانت الثورة الإنجليزية في 1688 والثورة الأمريكية في 1776، أساساً، وإن لم يكن حصراً، إعادة تأكيد لحقوق الإنجليز الأحرار في أن يعيشوا حيواتهم كما درجوا على عيشها من قبل – في ظل الحماية المشتركة لقوانين الأرض. بكلمات أخرى، ما نطلق عليه اليوم اسم الديمقراطية الليبرالية إنما انبثق من الأراضي الأنجلو – أمريكية بوصفها الثمرة الطبيعية لأنماط حياة قائمة، ملتزمة بالقانون، ومراعية للأخلاق. ولهذا السبب فإن الديمقراطية الليبرالية بين الشعوب الناطقة بالإنجليزية ظلت تُعْزى طبيعياً إلى روح الفضيلة والواجب. ولهذا السبب مرة أخرى، فقد ظلت راسخة الجذور رسوخاً هائلاً. وقد بقيت الشعوب الناطقة بالإنجليزية على الدوام في طليعة من يبادرون إلى النهوض دفاعاً عن حرياتها العزيزة – عن نمط حياتها.

أما في أوربا القارية فقد ظل المشروع الليبرالي ميالاً، على النقيض من ذلك، إلى أن يُفهم على أنه مشروع نقيض: مناقض لجميع أنماط الحياة القائمة لا لشيء إلا لأنها كانت موجودة سلفاً، بمعنى من المعاني: لا لشيء إلا لأنها لم تُصمم من قبل "العقل". تمخض هذا عن تفريخ حالة دائمة من عدم الاستقرار في السياسة الأوربية كما في "الليبرالية" الأوربية. ومتضافراً مع استخفاف واسع الانتشار بنظام الحكم المقيد أو الدستوري، ما لبث هذا أن أفضى إلى إخضاع السياسة الأوربية، على نحو كلبي مشؤوم، لقطبين بعيدين عن الليبرالية: قطب «الليبراليين» الثوريين من جهة، وقطب «المحافظين» فرسان الثورة المضادة من الجهة المقابلة. والقطبان، كلاهما، كانا عازمين على توظيف جهاز الحكم توظيفاً مطلقاً دونما حدود لدفع برامجهما الخاصة إلى الأمام. وصدامهما المنافي لليبرالية – الصدام بين المشروع الليبرالي، إذا

جاز التعبير، وأنماط الحياة التقليدية – كان أساس الضعف التاريخي للديمقراطية الليبرالية الأوربية (مقارنة بالديمقراطية الليبرالية لدى الشعوب الناطقة بالإنجليزية).

تساعد المعارضة المضلّلة على تفسير سمتين أخريين مهمتين من سمات السياسة الأوربية: ما يجعل التقدميين ميالين لأن يكونوا نسبيين، وما يجعل أنماط الحياة التقليدية أو الشعبية تبدو، بالضرورة، نابعة، على نحو طبيعي، من الديمقراطية الليبرالية: وأن يكون "التقدميون"، الأوربيون ملزمين بالنزوع إلى النسبية إن هو إلا نتاج لفهمهم المعكوس للحرية: هذا من ناحية. ومن الناحية الأخرى، لا تبدو أنماط الحياة التقليدية في أوربا خارجة، بالضرورة من رحم الديمقراطية الليبرالية لأن الحرية كثيراً ما رُبطت اصطناعياً بثقافة معكوسة تشكل تهديداً لأنماط الحياة تلك.

قد يبدو هذا مفرطاً في التجريد كما في الاتصاف بالصفة التاريخية. ليكن، فالحقيقة هي أن ذلك يلقي بعض الضوء على الظروف الحالية للسياسة الأوربية. بإيجاز شديد، تبدو السياسة الأوربية الراهنة قد استطاعت التغلب على الصعوبات المذكورة قبل قليل – غير أنني أميل إلى القول بأنها ما زالت مرئية تحت قشرة الظروف الحالية.

لعل إحدى أكثر سمات السياسة الأوربية الحالية إدهاشاً هي، بصراحة، سمة الاحتكار الافتراضي التي نجحت الثقافة المضادة أن تحققه بالنسبة إلى النخب. قال أحد أصدقائي الأمريكيين: إذا كانت عبارة «حروب ثقافية» غير معروفة تقريباً في أوربا، فإن هذا أوضح دليل على أن أحد الطرفين منتصر في تلك الحروب: طرف الثقافة المضادة.

ليس سهلاً تفسير هذه الحالة للأمور. من المؤكد أنها منطوية على عنصر قوي ذي علاقة بالأجيال: إن الثوريين الجذريين السابقين من جيل ستينيات القرن العشرين هم الممسكون الآن بدفة إدارة أكثرية المؤسسات النخبوية، أقله في جبهة اليسار. غير أن هذا لا يفسر غياب نوع من النقد للثقافة المضادة في الأوساط غير

اليسارية. سلسلة طويلة من الأسباب، التي يتعذر التوقف عندها هنا، تتزامن، على ما يبدو، مع هذا الغياب.

يتعين على المرء، أولاً، أن يتذكر، بما يكفي من الوضوح، غياب ظاهرة المحافظين الجدد في أوربا. كما أسلفت، وكما هو معروف دون ذكر، أن الليبراليين الهايكيين (أو المحافظين) لا يستسيغون خوض الحروب الثقافية. إلا أن معظم المحافظين الأوربيين ليسوا حتى هايكيين. إنهم محافظون «دولتيون» في المقام الأول، محافظون يتقاسمون مع اليسار إيماناً لا حدود له بالاحتكار الآخر للنخب الأوربية: بمشروع أوربا اتحادية، بذلك المشروع الذي يستطيع أن يوفر إمكانية إلقاء «الدولة القومية البالية» المزعومة في سلة مهملات التاريخ.

لست هنا بصدد مناقشة المشروع الأوربي، ويطيب لي أن أقر بأنني كنت وما زلت مؤيداً لفكرة أوربا تمت إعادة وحدتها قائمة على ركيزة الدول القومية. غير أن علي أن أضيف أن الفكرة الاتحادية، الفدرالية – فكرة أن أوربا تستطيع بهذا الشكل أو ذاك، أن تتحرر من تواريخها القومية الممتدة قروناً من الزمن – فكرة زائفة وخاطئة. ليست إلا طبعة أخرى من ذلك المفهوم المصطنع للحرية أو الليبرالية الذي سبق له أن ظل يجر أوربا إلى نوع من الصراع العقيم بين الثورة والماضي – إذا حذونا حذو توكفيل.

غير أن الحقيقة تبقى هي هي: فلفكرة «أوربا الاتحادية» جاذبية هائلة بالنسبة إلى النخب الأوربية، يميناً ويساراً على حد سواء. وعلى نحو ما فإن هذا يرعى نوعاً من الثقافة العامة الخاضعة بقوة للثقافة المضادة – التي تكون، بدورها، ميالة طبيعياً لأن تنمو وتزدهر في أوساط الأجهزة البيروقراطية. ولا تلبث هذه الحالة أن تتعزز كثيراً تحت تأثير التراث الدولتي، القوي في أوربا القارية جنباً إلى جنب مع مجتمعها المدني الضعيف نسبياً.

مما يبعث على الحزن أن هذا كله لا يرقى إلى مستوى أي أخبار سعيدة بالنسبة إلى أوربا. فالمشروع الفدرالي الاتحادي وهيمنة الثقافة المضادة يتضافران

لتفريغ سلسلة طويلة من التوترات في قلب المجتمعات الأوربية التي لا تطمئن، كي لا نقول ما هو أكثر من ذلك، إلى حقيقة أنهما من احتكار النخب تقريباً. ثمة ردود أفعال شعبوية معادية لليبرالية، حركات فاشية – جديدة بشعة أحياناً، تطفو على السطح بين الحين والآخر، وتفوز بالتأييد الشعبي أحياناً – فتغرق النخب الاتحادية، الفدرالية في بحر من الدهشة والذهول. ومثل هذه التواترات لا تزيد إلا سوءاً وتفاقماً إذا ما تمت المبالغة في الإسراع بدفع عجلة المشروع الاتحادي بين الدول الجديدة الأعضاء من أوربا الوسطى والشرقية – وهي دول ذوات ثقافات أكثر تقليدية وشديدة الغيرة على هوياتها القومية. علاوة، لدينا الآن هذه النزعة المتنامية من العداء لأمريكا، وقد تضافرت مع معاداة السامية، التي دأبت أكثرية النخب الأوربية على السماح بنموها بنوع من اللامسؤولية – إذا لم نقل على تشجيعها الفعال. أخيراً ولكن ليس آخراً، إننا أمام زحمة توترات جدية مرتبطة بالكتلة السكانية الإسلامية المتنامية، تلك الكتلة التي تشكل تربة خصبة تمكّن الإسلام المتطرف من تجنيد إرهابييه.

4. المحافظة الجديدة في أوربا

مرة قال إدموند بورك إن سيادة الشر مشروطة فقط بامتناع الخيّرين عن الفعل. إنه قول صحيح مئة بالمئة. ومن الجهة المقابلة، لا يتعين على أنصار الخير أن يخترعوا ما يتعين عليهم فعله. يكفي أن يتبعوا ما تمليه عليهم حصافتهم.

هذا هو الوضع في أوربا أساساً. ليس ثمة ما يدعو إلى اختراع المحافظة الجديدة في أوربا. إنها موجودة سلفاً. لا كعقيدة، بالتأكيد، ولكن كنزوع مضمر بين صفوف «فصائل صغيرة» مهتمة بأعمالها، ومتعرضة بالمقابل لعداء قوي من جانب حمَلَة راية الثقافة المضادة. إنها موجودة لدى الأسر المسكونة بهاجس القلق إزاء التعليم الضعيف الذي يحصل عليه أولادها من المدارس الحكومية الرسمية: إنها حاضرة في أوساط الباحثين المصدومين باهتراء التعليم الليبرالي المتدهور في جامعات الدولة: إنها هناك بين صفوف المتدينين العاجزين عن فهم السبب الكامن وراء صيرورة الدين – المسيحية واليهودية، بعبارة أكثر دقة – فجأة موضع شك وارتياب

في أوربا: إنها ماثلة بين صفوف عامة الناس جميعاً، أولئك الناس الذين باتوا لا يستطيعون مشاهدة البرامج التلفزيونية مع أولادهم: إنها موجودة، باختصار، لدى جميع أولئك الذين لا يستطيعون الموافقة على تدمير الطابع الجنتلماني الذي طالما ظل، وعلى الدوام، ركيزة داعمة للحرية المتمدنة المتحضرة.

إن ما تحتاجه هذه الفصائل الصغيرة كلها، ما نحن جميعاً بحاجة إليه، هو الإحساس الواضح بأننا لسنا هدفاً لهجوم الحرية – بل نحن ضحايا نوع من التفسير اليعقوبي (المتزمت) للحرية، ذلك التفسير الذي سبق له في الماضي أن جعل الديمقراطية الليبرالية في أوربا بالغة الهشاشة والوهن. إننا بحاجة إلى الطاقة التي تؤهلنا لتأكيد وجهات نظرنا – لا أن ننطلق في رحلة طوباوية حالمة نحو مجتمع كامل ومستحيل، بل أن نسعى فقط لـ«استعادة توازن المركب الذي نبحر فيه». إذا جاز لنا استخدام تعبير إدموند بورك.

ما ينقصنا، باختصار شديد، متمثل أساساً بنوع من إعادة تأكيد ما قاله بورك وتوكفيل في أيامنا. إنها إعادة تأكيد الديمقراطية الليبرالية بوصفها إطاراً يحمي مزاجاً أخلاقياً ويحميه مثل هذا المزاج أو الروح. بكلمات أخرى نحن بحاجة لأن نفهم أن على أنصار الديمقراطية الليبرالية في أوربا الا يبقوا صامتين فيما يخص الحياة الأخلاقية التي تشكل ركيزة الحرية وعمادها. وعلينا أيضاً أن ندرك أن من واجبنا أن ندافع عن الحياة الأخلاقية لمجتمعاتنا بوصفها عنصراً حاسماً من عناصر دفاعنا عن الديمقراطية الليبرالية. يمكنني أن أقول، دون تردد، إن هذا هو البرنامج البسيط للمحافظين الجدد في أوربا – أي لليبراليين الأوربيين الذين صفعهم الواقع غدراً.

تعريف بالمساهمين في هذا الكتاب

روبرت إل. بارتلي

بقي مديراً لصفحات الراي في الوول ستريت جورنال من عام 1972 إلى ما قبيل رحيله في 2003، وقد حصل على جائزة بوليتزر جراء كتابته الناجحة للتعليقات. حصل ايضاً على وسام الحرية الرئاسي الذي هو أعلى شرف مدني بـ امريكا من الرئيس بوش في 2003.

توني بلير – رئيس وزراء بريطانيا العظمى.

جون آر. بولتن

مساعد وزير خارجية لشؤون الرقابة على التسلح والأمن الدولي. فيما مضى كان احد كبار نواب رئيس معهد المشروع الأمريكي. معاون وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية.

ماكس بوت

أحد كبار زملاء أولن في دراسات الأمن القومي، مجلس العلاقات الدولية، محرر مساهم في الويكلي ستاندارد. في السابق رئيس تحرير تعليقات الراي في الوول ستريت جورنال، كاتب ورئيس تحرير الكريستيان ساينس مونيتور.

كارلين كين باومان

زميلة مقيمة في معهد المشروع الأمريكي، ومعلقة في مجلة رول كول. سابقاً، زميلة في معهد السياسة، مدرسة جون إف. كندي للإدارة، جامعة هارفارد.

ديفد بروكس

أحد كبار محرري الويكلي ستاندارد، محرر مساهم في النيوزويك والأتلانتك مونثلي، ومعلق في النيويورك تايمز.

جواو كارلوس إسبادا

مدير معهد الدراسات السياسية في الجامعة الكاثوليكية بالبرتغال، رئيس تحرير مجلة فصلية، نوفا سيدادانيا، رئيس رابطة العلوم السياسية البرتغالية والفرع البرتغالي لجمعية تشيرتشل الدولية. سابقاً، أستاذ جامعي زائر في عدد غير قليل من الجامعات الأمريكية، ومستشار سياسي لماريو شواريز، رئيس جمهورية البرتغال.

جفري غدمن

مدير معهد اسبن برلين، ومساهم متكرر في وسائل الإعلام بالولايات المتحدة وألمانيا. فيما مضى باحث مقيم في معهد المشروع الأمريكي ومدير المبادرة الأطلسية الجديدة.

مايكل غوف

محرر طبعة السبت ومعلق في التايمز (لندن)، رئيس مركز تبادل الخطط، حاصل على جائزة تشارلز دوغلاس – هوم تقديراً لدراسة كتبها عن عملية السلام في إيرلندا الشمالية.

روبرت كيغن

أحد كبار الباحثين في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، محرر مساهم في الويكلي ستاندارد، معلق في الواشنطن بوست، شريك وليم كرستول في تأسيس مشروع القرن الأمريكي الجديد. سابقاً، نائب لشؤون التخطيط في مكتب وزارة الخارجية الخاص بالشؤون الأمريكية البينية وعضو في هيئة تخطيط الوزارة.

جورج إل. كلنغ

أستاذ جامعي، مدرسة الحقوق الجنائية، جامعة روتجرز، زميل بحث، برنامج التخطيط والإدارة في القانون الجزائي، مدرسة جون إف. كندي للإدارة، جامعة هارفارد، زميل مساعد، معهد مانهاتن.

إرفنغ كرستول

أحد كبار الزملاء في معهد المشروع الأمريكي، نال وسام الحرية الرئاسي من الرئيس جورج دبليو. بوش. سابقاً مؤسس وناشر بمجلتي الناشيونال إنترست والببليك إنترست، مؤلف كتاب المحافظة الجديدة: السيرة الذاتية لإحدى الأفكار.

وليم كرستول

محرر في الويكلي ستاندارد. مؤسس شريك ورئيس مشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC. سابقاً، رئيس جهاز العاملين لدى نائب الرئيس دان كويل Dan Quayle، ووزير التعليم وليم بنت William Bennett؛ مساعد استاذ جامعي لمادة السياسة العامة، مدرسة جون إف. كندي للإدارة، جامعة هارفارد.

جو شوا موراقتشك

باحث مقيم في معهد المشروع الأمريكي. أستاذ مساعد بمعهد السياسة العالمية.

كوندواليزا رايس

معاونة رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي (مستشارة الأمن القومي حسب التعبير الدارج). سابقاً رئيسة كرسي واستاذة جامعية لمادة العلوم السياسية، جامعة ستانفورد. مؤخراً: وزيرة خارجية الولايات المتحدة.

ارون ستلزر

مدير دراسات التخطيط الاقتصادي، معهد هدسون. معلق في الصنداي تايمز. محرر مساهم في الويكلي ستاندارد، عضو هيئة التحرير في البيليك إنترست.

مارغريت تاتشر

رئيسة وزراء بريطانيا (1979 – 1990).

كنث واينشتاين

نائب رئيس وضابط إدارة رئيسي بمعهد هدسون. سابقاً مدير اداري بمركز شالم.

جورج ول

معلق مخضرم حائز على جائزة بوليترز في الواشنطن بوست مع 450 جريدة اخرى. معلق في النيوزويك، معلق سياسي لدى شبكة البي. بي. سي. التلفزيونية.

جيمس كيو. ولسن

استاذ شرف لمادة الإدارة بجامعة هارفارد واوكلا UCLA، ورئيس مجلس المستشارين الأكاديميين، معهد المشروع الأمريكي. سابقاً، رئيس الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية، رئيس فريق عمل البيت الأبيض حول الجريمة، ورئيس اللجنة الاستشارية القومية الخاصة بمنع سوء استخدام المخدرات.

آدم وُلفسُن

رئيس تحرير البيليك أنترست. سابقاً، مستشار مجلس الرئيس جورج دبليو. بوش الخاصة بالأخلاق الحيوية (البيوإثكس). محاضر علوم سياسية في جامعات دو بول، شيكاغو، وجونز هوبكنز.

أسماء تكرر ورودها في الكتاب من باحثين وغيرهم

اليوت أبرامز

مساعد خاص للرئيس ومدير أول لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سابقاً، عضو في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الأب. مساعد وزير خارجية في عهد الرئيس رونالد ريغان.

كنت إل. أدلمان

مدرب ومتحدث. مساعد أستاذ بقسم دراسات الأمن القومي في فرع الخدمات الخارجية بجامعة جورجتاون. سابقاً، مدير الوكالة الأمريكية للرقابة على الأسلحة ونزع السلاح. نائب ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. ومساعد وزير دفاع.

جيرارد بيكر

مراسل التايمز ومحرر مساهم في الويكلي ستاندارد.

ستيف برادشو

إعلامي في البي. بي. سي. (BBC). سابقاً محرر غرانتا ومتخصص بموسيقا الروك.

جون كامبل

كاتب سير حيوات لويد جورج، إف. إي. سميث، ناي بيفن، إدوارد هيث، ومارغريت تاتشر.

دانييل كاس

كبير مدراء فريق كتبة البيت الأبيض. فريق اتصالات سياسة عامة. سابقاً، مساعد خاص للرئيس جورج بوش في مكتب شؤون المجلس. ومدير تحرير الببليك إنترست.

اليوت كوهن

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، وأستاذ مدرسة الدراسات الدولية العليا في جامعة جونز هوبكنز، أحد مؤسسي مشروع القرن الأمريكي الجديد، عضو مجلس المستشارين الأكاديميين، معهد المشروع الأمريكي، سابقاً، عمل في جهاز التخطيط السياسي، مكتب وزير الدفاع، وأستاذاً في جامعة هارفارد.

أليزابت درو

صحفية وكاتبة، سابقاً، مراسلة واشنطن للأتلانتيك والنيويوركر.

نيال فير جوسون

أستاذ كرسي هيرزوغ لمادة التاريخ المالي، مدرسة اعمال شتيرن، جامعة نيويورك، أحد كبار زملاء البحث، كلية يسوع، أكسفورد، أحد كبار الزملاء، معهد هوفر، جامعة ستانفورد.

روبرت فيسك

مراسل الإندبندنت، حائز سبع مرات على الجائزة السنوية المعروفة باسم الصحفي البريطاني الدولي، مع تخصص بالشرق الأوسط، حيث أمضى سنواته الثلاث والعشرين الأخيرة، حديثاً جداً كتب فصلاً في كتاب العراق تحت الحصار: التأثير القاتل للعقوبات والحرب.

جون لويس غاديس

أستاذ كرسي روبرت إي. لوفت لتاريخ الجيش والبحرية في جامعة ييل، وأحد كبار الزملاء في معهد هوفر، جامعة ستانفورد.

ماكس هيستنغز

مؤرخ وإعلامي، سابقاً، رئيس تحرير الديلي تلغراف، محرر الإيفننغ ستاندارد، صحفي العام (1982)، محرر العام (1988) مرتبة فارس (2002).

غيرترود همفارب

أستاذة شرف، مدرسة الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك، عضوة في

الأكاديمية البريطانية جمعية التاريخ الملكية، الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، ومجلس المستشارين الأكاديميين بمعهد المشروع الأمريكي.

جين كيركباتريك

أحد كبار الزملاء في معهد المشروع الأمريكي، واشنطن، العاصمة. مستشارة الرئيس لدراسات السياسة الخارجية. أستاذة جامعة توماس ودوروثي، جامعة جورجتاون. سابقاً، ممثلة الولايات المتحدة الدائمة في الأمم المتحدة وعضو مجلس وزراء الرئيس رونالد ريغان ومجلس الأمن القومي في عهده.

تشارلز كراوتهامر

معلق مخضرم حائز على جائزة بوليتزر، يكتب في الواشنطن بوست ومئة جريدة أخرى. معلق تلفزيوني، محرر مساهم في الويكلي ستاندارد. سابقاً، مقيم رئيسي في المصح النفسي التابع لمشفى ماساتشوستس العام. كاتب خطب لنائب الرئيس الديمقراطي والتر مونديل، كاتب ومحرر في النيو ريببليك.

مايكل لند

أحد كبار زملاء وايتهد في مؤسسة أمريكا الجديدة. مدير مشروع الاستراتيجية الأمريكية.

ميرون ماغنت

محرر مجلة سيتي جورنال الصادرة عن معهد مانهاتن. سابقاً عضو هيئة تحرير مجلة فورتشن.

جوشوا ميكا مارشال

كاتب مساهم في شهرية واشنطن ومعلق في الهيل. يكتب لعدد من الجرائد والمجلات الكبيرة.

تشارلز موراي

باحث دبليو. إتش. بريدي، معهد المشروع الأمريكي. سابقاً، أحد كبار الزملاء في معهد مانهاتن؛ عالم رئيسي، معاهد البحث الأمريكية: فرق السلام.

مايكل نوفاك

باحث جورج فريدريك جيويت في شؤون الدين، الفلسفة، والسياسة العامة، بمعهد المشروع الأمريكي. عضو مجلس الصندوق القومي للديمقراطية. سفير الولايات المتحدة إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية. عضو عدد من الكليات الجامعية.

جوزيف ناي

أستاذ كرسي جون كي. برايس للسياسة العامة بمدرسة جون إف. كندي للإدارة في جامعة هارفارد. سابقاً، عميد: مساعد وزير دفاع لشؤون الأمن الدولي في إدارة كلنتون.

ماتيو باريس

معلق في التايمز وغيرها من المنشورات. ومعلق تلفزيوني أيضاً. سابقاً، عضو برلمان عن حزب المحافظين ممثلاً لدائرة ديربيشاير الغربية.

رتشارد بيرل

زميل مقيم في معهد المشروع الأمريكي. سابقاً، مساعد وزير دفاع لشؤون سياسة الأمن الدولي: رئيس وعضو مجلس التخطيط الدفاعي، وزارة الدفاع الأمريكية: عضو فريق عضو مجلس الشيوخ هنري «سكوب» جاكسون.

جون بودهورتز

معلق في النيويورك بوست ومحرر مساهم في الويكلي ستاندارد.

نورمان بودهورتز

أحد كبار الزملاء في معهد هدسون ومحرر سابق لمجلة كومنتري.

توماس باورز

صحفي حائز على جائزة بوليترز. عضو مجلس العلاقات الخارجية، محرر مؤسس لستير فورث برس.

كوري روبن

مساعد أستاذ، قسم العلوم السياسية، كلية بروكلين.

روبرت سكيدلسكي

أسـتاذ الاقتصـاد سياسـي، جامعـة وارويـك، مؤسـس ورئـيس مركـز الدراسـات الكوكبية. عضو رديف بمجلس اللوردات. سابقاً، رئيس مؤسسة السوق الاجتماعية.

ليو شتراوس

أستاذ مادة فلسفة السياسة بجامعة شيكاغو بعد الفرار من الاضطهاد النازي.

جورج تنت

سابقاً، مدير وكالة الاستخبارات المركزية بدءاً بتموز/ يوليو 1997.

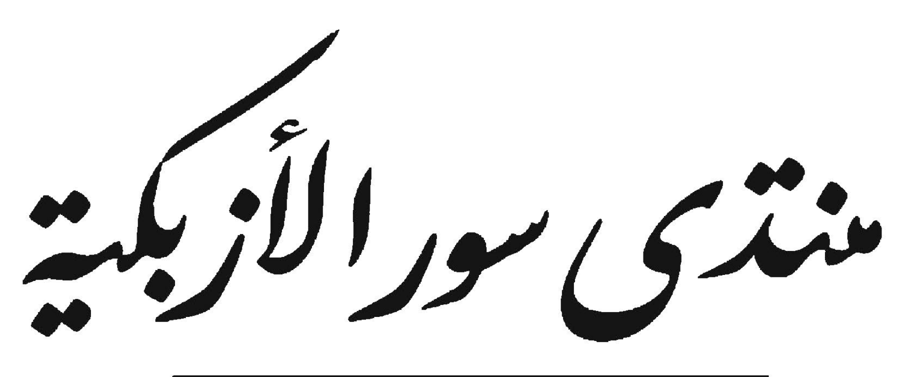
مارتن وولف

مساعد رئيس تحرير ومعلق اقتصادي رئيسي في الفاينانشال تايمز. زميل زائر بكلية نفيلد، جامعة اكسفورد. وأستاذ خاص بجامعة نتنغهام.

مصادر المواد المنشورة من قبل

- «قناعة المحافظة الجديدة» بقلم إرفنغ كرستول، نُشرت هذه المقالة للمرة الأولى في 2003/8/25 في مجلة الويكلي ستاندارد.
- «عصابة المحافظين الجدد وأساطير أخرى» بقلم: ديفد بروكس، نشرت هذه المقالة للمرة الأولى بتاريخ 2004/1/7 في جريدة الإنترناشيونال هيرالد تريبيون.
- «محافظون جدد» بقلم: ماكس بوت. نشرت هذه المادة للمرة الأولى في مجلة فورين بوليسي عدد كانون الثاني/ شباط (يناير/ فبراير) 2004، حيث ظهرت تحت عنوان: (فكِّر ثانية!).
- «مصالح قومية ومسؤوليات كوكبية» بقلم: وليم كرستول وروبرت كيغن: هذه المادة هي من مقدمة كتاب: أخطار راهنة: بين الأزمة والفرصة في السياستين الخارجية والدفاعية الأمريكيتين (سان فرانسيسكو: إنكاونتر بوكس، 2000).
- «تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة» بقلم مارغريت تاتشر: هذه المادة مأخوذة من محاضرة مؤسسة جون فندلي غرين بكلية وستمنستر، فولتن، ميزوري، وقد ألقيت المحاضرة في 1996/3/9.
- «عقيدة الأسرة الدولية» بقلم توني بلير: هذه المادة مأخوذة من خطاب أُلقي في النادي الاقتصادي بشيكاغو يوم 1999/4/24.

- «ما بعد محور الشر: تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل» بقلم جون بولتن هذه المادة مأخوذة من محاضرة أُلقيت في مؤسسة التراث (هريتيج) يوم 2002/5/6.
- «التفكيك البطيء: الانقضاض على مفهوم الأمة والاستخفاف به». بقلم: جورج ول. هذه المادة مأخوذة من محاضرة والتر رستون بمعهد مانهاتن التي أُلقيت بمدينة نيويورك يوم 2003/11/19.
- «دولة رفاه خاصة بالمحافظين الجدد». بقلم: إرفنغ كرستول، نُشرت هذه المادة للمرة الأولى بتاريخ 14/ 6/ 1993 في جريدة الوول ستريت جورنال.
- «نوافذ محطمة: الشرطة وأمن الأحياء السكنية»، بقلم: جيمس كيو. ولسن وجورج إل. كلنغ. هذه المادة مأخوذة من عدد آذار/ مارس 1982 لمجلة أتلانتيك مونثلي.
- «البورنوغرافيا، الفحش، ومسألة الرقابة». بقلم: إرفنغ كرستول. هذه المادة مأخوذة من عدد 1971/3/28 من مجلة نيويورك تايمز ماغازين.
- «الرعب المرضي من العجز». بقلم: روبرت آر. بارتلي. هذه المادة مأخوذة من كتاب: السنوات السبع السمان وكيف تعاد الكرّة. (نيويورك: فري برس، 1992).
- «المحافظون والمحافظون الجدد». بقلم: آدم ولفسن. هذه المادة طبعة موسعة ومعدلة لمقالة ظهرت للمرة الأولى في عدد شتاء 2004 من مجلة الببليك إنترست.
- «عصابة المحافظين الجدد». بقلم: جوشوا مورافتشك. هذه المادة مأخوذة عن عدد أيلول 2003 من مجلة كومنتري.



https://www.facebook.com/books4all.net